عَبد الحليم خدام

# النظام العربي المعاصر

## قراءة الواقع واستشفاف المستقبل


المركز الثقافي العربي

عبد الحليم خدام

# النظام العربي المعاصر

الكتاب

**النظام العربي المعاصر**

تأليف

**عبد الحليم خدام**

الطبعة

الأولى، 2003

عدد الصفحات: 320

القياس: 17 × 24



الناشر

**المركز الثقافي العربي**

**الدار البيضاء ـ المغرب**

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 2303339 ـ 2307651

فاكس: 2305726 ـ 2 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

**بيروت ـ لبنان**

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 750507 ـ 352826

فاكس: 343701 ـ 1 961+

# الإهـداء

إلى زوجتي ورفيقة عمري نجاة، التي وفرت لي بحبها وحنانها وعقلها النيّر راحة النفس والصبر على الصعوبات، والإقدام في العمل، من أجل المبادئ والقيم التي شاركتني الإيمان بها .

وإلى أولادي وأحفادي وإلى أجيالهم اهدي هذا الكتاب، أملاً أن تحقق الأجيال الصاعدة، الطموحات التي لم نستطع تحقيقها من أجل الوطن والأمة .

# المقدّمـة

في هذه المرحلة العسيرة من حياة العرب، حين تزداد المعاناة ويتعاظـم القهر وتسحق الآمال وتفكك الأواصر وتسجن الحرية وتنهب الثروات ويضيع الحق ويُعتدى على الأرض ويشتت الناس بفعل عدو ظالم وتضيع الحدود بين الخطأ والصواب وبين العدل والظلم وبين الكرامة والمذلة وبين السيادة والعدوان، في هذه المرحلة يقف المواطن في الوطن الكبير من مشرقه إلى مغربه متسائلاً إلى أين تسير هذه الأمة؟ وما المصير.؟ هل من القدر الذي لا يكسر أن تبقى الأمة العربية في حالة من الضياع بين تاريخ زاهر في مرحلة من مراحل حياتها وبين حاضر مذل؟

هل الهيمنة الأجنبية قدر؟ وهل الاستبداد والظلم قدر لا راد له؟ وهل يستطيع العرب أمة أو شعوباً الاستمرار في قبول هذه الأوضاع السائدة التي تغلق فيها أبواب الأمل بفعل هيمنة خارجية أو تسلط داخلي؟

في هذه المرحلة المظلمة من تاريخنا، حين هجر الكثيرون أمتهم إلى المجهول وإلى عالم الضياع وارتضوا أن يكونوا عوناً لأعدائهم على أمتهم يفرطون بالحق ويتنازلون عن الأرض ويقبلون الهيمنة الأجنبية، في هذه المرحلة يصبح من حق، بل من واجب، كل عربي أن يتساءل: متى تنتهي المحنة؟ وكيف؟

كان العرب، بعد أن وحّدتهم رسالة التوحيد، أمة حملت مشاعل الحرية والعدل والمساواة، تنشر القيم وتعمم العلم والمعرفة وتحرر الإنسان في مشارق

الأرض ومغـاربها ، فأسست حضارة ستبقى مفخرة للعرب والمسلمين ، وأسقطت عصور الظلام ، وإذا بهذه الأمة العظيمة في تاريخها وتراثها وقدراتها وطاقاتها تجد نفسها مجزأة مفككة تكافح ظلمين : ظلـم الأجنبي الطامع في ثرواتها ومواردها ، وظلم بعض أبنائها الذين فقدوا الرؤية والإحساس بالانتماء ، فكانت مصالحهم فوق مصالح الأمة . هذه الأمة التي حملت رسالة الإسلام بكل ما فيها من خير وعدل ومساواة وامتدت ثقافتها وعدالتها من حدود الصين إلى المحيط الأطلسي ، تعيش الآن في بحر من الظلم وتتعرض لعمل منهجي يهدف إلى إلغاء هويتها وترسيخ تفككها وتعميق التناقضات بين أقطارها لتبقى عاجزة عن النهوض ويصبح هذا الوطن أسير المطامع الأجنبية وفي مقدمتها المطامع الصهيونيـة .

وأكثر ما يؤلـم ويقلق ويخيف هوالعدوان الذي تتعرض له هذه الأمة من داخلها عبر التخلف والظلم والكبت والتسلط ومصادرة الإرادة مما يسهل الطريق أمام الهيمنة والمطامع الأجنبية .

إن الأمة التي تُسلب إرادتها عبر إبعادها عن ممارسة حقها في تقرير مصيرها واختيار طريق تطورها ستكون عرضة للاستنزاف داخلياً كما تكون ضعيفة في مواجهة أعداء الداخل والخارج .

إن استنزاف الأمة من خلال صراعاتها الداخلية ، والخلل العام السائد في الوطن الكبير حالة لا يمكن أن تكون دائمة ، فالألم العميق منطلق أكيد للنهوض والتمرد على الواقع بكل أبعاده .

كانت الوحدة العربية طموحاً عظيماً لازم عقول وقلوب الذين قاوموا الظلم خلال عشرات العقود بل خلال قرون ، إدراكاً منهم لحقيقة ثابتة وهي أن الأمة المجزأة لا يمكن أن تكون حرة وسيدة ، وأن الأمة الموحدة وحدها قادرة على النهوض والتقدم وحماية الأرض والهوية والمصير . . .

ومن هذا الإدراك كانت الوحدة العربية قضية مصيرية لدى دعاة النهضة في مطلع القرن الماضي سـواء في المرحلة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية أو خلال مرحلة الاستعمار والانتداب الأوروبيين وأصبحت بعد قيام الدولة القطرية في

الوطن العربي في غير موقعها من سلم الأولويات الاستراتيجية، وإذ نجحت الحركة النضالية والسياسية في تحقيق الاستقلال الوطني ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها عجزت عن متابعة نضالها من أجل تحقيق الطموح الأكبر للأمة والأكثر ارتباطاً بالمصير القطري والقومي، أي الطموح لبناء الوحدة العربية.

إن أخطر ما ترسخ بعد نشوء الدول القطرية هو الازدواجية في السياسات والممارسات والمواقف، فمن جهة دعوة إلى الوحدة العربية وخطاب سياسي وحدوي حتى عند عتاة الانعزاليين العرب، ومن جهة أخرى ممارسة انفصالية وانعزالية حتى عند أشد دعاة الوحدة العربية. وقد عززت هذه الازدواجية في السياسات والممارسات الانكفاء القطري وأضعفت الأمة كما أضعفت أقطارها، وأنتجت في الوقت نفسه شرائح حاكمة متجددة ومغرقة في انعزاليتها...

وكان من نتائج هذه الازدواجية إسقاط الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات العربية وانهيار ميثاق العمل القومي بين سورية والعراق. ولا شك أن من شأن الانعزالية القطرية إفراز حالات من الصراع والتناقض بين هذه الحكومة وتلك تستنزف موارد كثيرة في غير مكانها.

لقد ساعدت هذه الحالة الانعزالية في إضعاف الأمة كلها، وساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتسهيل عبور الهيمنة الأجنبية، كما ساعدت في فتح الطريق أمام الحركة الصهيونية لإقامة دولة إسرائيل ووضع العرب أمام تحدٍ جديد، هو تحدي المشروع الصهيوني الذي عجزت آلة الحكم في الأقطار العربية عن إدراك أخطاره لأنها غرقت في تفاصيل المصالح القطرية أو مصالح الشرائح الحاكمة.

وإذا كانت حالة التفكك القومي شكلت مجموع الأخطار الكبرى التي تعرض ويتعرض لها العرب فإن ثمة خطراً آخر يهدد الوحدة الوطنية في معظم الأقطار العربية وهو خطرالتركيز الصهيوني والأجنبي على إثارة النعرات والعصبيات العرقية والطائفية والمذهبية التي تجد لها متسعاً في الواقع القائم بسبب ضعف الحصانة القومية...

إلى جانب ما تقدم هناك عوامل أخرى ذات تأثير كبير ليس على العرب ومستقبلهم فحسب وإنما على أمم الأرض كلها ، وهي انتهاء الحرب الباردة والعولمة الأميركية التي يقع في إطارها الوضع الاقتصادي الدولي والغزو الثقافي والتطور الهائل في مجالات العلوم والتقانة .

لقد عزمت بعد تفكير عميق على الكتابة حول مجمل هذه القضايا ليس في إطار سرد الوقائع والأحداث بل عبر دراسة وتحليل الأسباب التي أدت إلى الوقائع والأحداث واستخلاص ما يمكن أن يفيد أجيال هذه الأمة وهي تتحسس طريقها نحو المستقبل ، آملاً أن أكون قد قدمت مساهمة في تحديد الرؤية واختيار الطريق .

**********

# الفصل الأول

# الوعي القومي

ستبقى قضية الوحدة العربية القضية الأهم في حياة العرب وفي تحديد مسار حياتهم . وما لم يحقق العرب وحدتهم فلن ينعموا بالأمن والاستقرار والحرية والعدالة والتقدم . ففي ظل حالة التفكك الراهنة لن يكون أي قطر عربي ، مهما بلغت قوته أو ازدادت ثروته ، بمنأى عن العواصف والأخطار ، فالجزء مهما بلغت قوته يبقى عاجزاً عن حماية نفسه .

إن الأوهام التي عاشها البعض حول إمكانية بناء قوة عسكرية واقتصادية ذات وزن ألحقت أضراراً كبيرة بالأمة وأقطارها . فالأمم المفككة تفتقد المناعة وتصبح قدرتها على مقاومة الأخطار وتوفير المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة ضعيفة . وحالة الأمة العربية شاهد حي على أن بين الوحدة والتفكك يكمن الضعف والتردي ، وينتشر التخلف والظلم والقهر .

في ظل وحدة الأمة يتحول الضعف إلى قوة والجهل إلى علم ومعرفة والظلم إلى عدل والفقر إلى غنى والتخلف إلى ازدهار . . .

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بدأت تظهر بواكير الوعي القومي في مواجهة سياسة التتريك وخاصة تلك التي دعت إليها جمعية الاتحاد والترقي وكانت رد فعل طبيعياً وتعبيراً عن الشعور بالذات والإحساس بالخطر على الهوية والثقافة واللغة ومن ثم على المستقبل كله .

وعبرت بواكير الوعي القومي عن نفسها في المؤتمر العربي الأول[1] الذي عقد في باريس في شهر حزيران / 1913/ والذي دعا إلى إصلاحات في الدولة العثمانية تعطي العرب استقلالاً مركزياً وتعترف بهويتهم ولغتهم وحقوقهم السياسية والثقافية في ظل الدولة العثمانية.

وإلى جانب الرد على محاولة حزب جمعية الاتحاد والترقي تتريك الأقوام الأخرى في الدولة العثمانية كانت هناك أسباب أخرى أبرزها أن المشاعر القومية الأولى ظهرت عند مجموعة من السياسيين والمثقفين والضباط الذين تأثر بعضهم بالدعوة القومية في أوروبا. وتم في تلك المرحلة تشكيل عدد من الجمعيات ضمت نخباً منهم وكان أبرز هذه الجمعيات العهد والميثاق. ومن اللافت أن هاتين الجمعيتين دعتا في ميثاقيهما عـام / 1915/ إلى التعاون مع بريطانيا وعقد معاهدة دفاعية بينها وبين الدولة العربية المنشودة.

قد تبرر طبيعة تلك المرحلة لقادة هاتين الجمعيتين ثقتهما بالدولة الطامعة بالأرض العربية بسبب نقص الخبرة والتجربة وضعف الرؤية التاريخية وعدم المعرفة الدقيقة بالوضع الدولي وأطماع بريطانيا في المنطقة.

وإلى جانب أولئك الدعاة الأوائل للوحدة العربية برز الشريف حسين بن علي وأولاده يدعون إلى الاستقلال العربي وإقامة دولة عربية في المشرق، شرق قناة السويس باستثناء منطقة الخليج وعدن التي كانت تحت الحكم البريطاني.

لم تكن دعوة الشريف حسين بن علي مبنية على رؤية قومية أو وعي قومي بل ارتبطت بالطموح إلى إقامة عرش له مستفيداً من ضعف الدولة العثمانية التي كانت تخوض الحرب ضد بريطانيا، فوجد الشريف نفسه يتعامل مع بريطانيا وينخدع بوعودها ثم يتحول إلى ضحية وينال ولداه المكافأة حيث نُصِّب الأول ملكاً على سورية ثم على العراق وهو فيصل، ونُصِّب الثاني وهو عبد الله على شرق الأردن أميراً ثم ملكاً.

عقد المؤتمر العربي في الثالث عشر من كانون الأول عام / 1931/ في

(1) أول مؤتمر عربي عقد في العهد العثماني.

القدس وحضره عدد من رجال الفكر والسياسة الذين أطلقوا الدعوة إلى الاستقلال العربي منذ قيام الحرب العالمية الأولى، وأقر المؤتمر المبادئ التالية[1]:

« 1 – إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

2 – توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة وهي استقلالها التام كاملة موحدة ومقاومة لكل فكرة ترمي إلى اقتصار العمل على السياسات المحلية والإقليمية.

3 – لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وطبيعته يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها. . . . »

شكل هذا المؤتمر تطوراً نوعياً في الفكر الوحدوي وفي توجهاته ولم تعد الدعوة إلى الوحدة العربية مقتصرة على بعض المشرق وإنما شملت الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه، وربط هؤلاء القادة بين الوحدة ومقاومة الاستعمار، بينما كانت الدعوة التي أطلقت خلال الحرب العالمية الأولى تدعو إلى التعاون مع الإنكليز واستبعدت الأجزاء العربية التي كان للإنكليز وجود فيها سواء في مصر والسودان أو الخليج وعدن.

أما الأمر المهم الثاني فهو رفض المؤتمر السياسات المحلية والإقليمية انطلاقاً من وحدة الأمة، ورفض كل أشكال التجزئة.

كان هذا المؤتمر أول انطلاقة للدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة، إذ عقده عدد من كبار المفكرين والساسة العرب في ظل سيطرة الأجنبي على بلادهم وفي ظل نشاطاته التي كانت تهدف إلى تمزيق الأمة عبر إثارة الدعوات الإقليمية والطائفية والمذهبية. وكانت مقررات هذا المؤتمر بحق وفي ظروف انعقاده تعبيراً عن نزوع الأمة نحو وحدتها ورفضاً للواقع القائم.

بعد خمس سنوات من عقد مؤتمر القدس أقرت الجمعية العربية التي

---

(1) المشاريع الوحدوية بين عامي (1913–1989) – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

تشكلت في مصر عام / 1936/ ، وكان من أبرز مؤسسيها عبد الرحمن عزام وعبد الستار الباسل ومنصور فهمي ومحمد علوبة وأسعد داغر ، وميثاقها يعتبر من حيث الشمول القومي والامتداد الجغرافي أهم وثيقة قومية قبل الإعلان عن تأسيس حزب البعث العربي بعد أكثر من عقد من ذلك التاريـخ .

وتأتي أهمية هذا الميثاق من مضمونه أولاً ، ومن المكان الذي أطلق منه ثانياً ، وهو مصر التي كانت تعاني من الاستعمار البريطاني ومن نظامها السياسي وفي وقت كانت الدعوة إلى الفرعونية في أوجها .

لقد أكد ميثاق هذه الجمعية على ما يلي[1] :

« أولاً : إن الأمة العربية هي التي تسكن الأقطار المتاخمة الممتدة بين المحيطين الأطلسي والهندي وإن العرب هم الذين يتكلمون اللغة العربية ويتأدبون بآداب الأمة العربية ويستوحون ماضيها ويعتزون بعزتها وعزة الانتساب إليها .

ثانياً : إن البلاد العربية وطن واحد امتزج سكانه منذ آلاف السنين وتكونت وحدته الثقافية منذ قرون عديدة وكل ما طرأ عليه من تجزئة هو مخالفة لإرادة أبنائه لا تقره الأمة العربية ولا تعترف به .

ثالثاً : ترفض الأمة العربية الاستعمار بكل أشكاله من أي جهة وإلى أي سبب امتد وتناصر مبدأ الحرية للجميع .

رابعاً : الوحدة العربية حاجة طبيعية والنظام الذي تريده الأمة العربية لهذه الوحدة هو النظام الحر الناشئ عن الرضى والتعاون بين شعوبها لتحقيق استقلال العرب وعزتهم ورفاهيتهم والمساهمة في حضارة المستقبل والسلام العام.

وفي إحدى نشراتها التثقيفية لأعضائها عرفت القومية العربية بأنها «مجموعة الصفات والمميزات والحقائق والإرادات التي ألفت بين العرب وكونت منهم أمة متحدة في الوطن واللغة والثقافة والتاريخ والمطامح والآلام والجهاد المستمر والمصلحة المادية والمعنوية المشتركة».

---

(1) المشاريع الوحدوية بين عامي (1913-1989) مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .

كما عرفت القضية العربية بأنها «الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير أمتهم من الاستعمار والاستعباد والفقر والجهل ومختلف ضروب الوهن بتأليف كتلة عربية قومية تنهض بكيان العرب وتشد أزرهم في أداء رسالتهم الإنسانية والعمرانية .»

ومن الأمور البارزة في هذه المطبوعة ورود المبادئ التالية :

1 – الدولة العربية دولة قومية لا دينية والأديان عندها هي سبيل المرء إلى خالقه أما العبادات فهي مقدسة ومحترمة على الدوام والحريات العامة حق مقدس للجميع ولكن يسوغ للقانون تقييدها إذا قصد بذلك مصلحة الأمة .

2 – تأكيد إيمان كل عربي بأن سبيل النهضة محفوف بالصعوبات فليس غريباً أن تصادف النهضة العربية ما نراه من عقبات .

3 – قعود العربي عن الانتظام في مواكب المجاهدين عار وضلال يشبهان الخيانة ومثله الإخلال بالنظام ، وفي ميسور كل عربي أن يجاهد بقلمه وماله ولا عذر لمتخلف ولا سيما في ساعات الخطر أو أوقات البعث والنهضة .

4 – لا يملك العربي أن يتخلى للأجنبي سواء بالرضى أو الإرغام عن كرامته أو حريته أو عن أي بقعة من وطنه أو عن جزء من هذه الثروات جميعاً ، ومن باب أولى فكل تنازل أو عقد من هذا القبيل فاسد وباطل إذا أتى من العرب كجماعات .

5 – يؤمن العربي إيماناً لاشك فيه بأن ما من قطر عربي يستطيع النجاة العاجلة أو الآجلة من الفقر والجهل والاستعباد والاستعمار إلا بعروبته .

6 – فكرة الوحدة العربية هي نتيجة طبيعية لوجود الأمة العربية تستمد نشاطها من حياة اللغة العربية وتاريخ الأمة العربية واتصال البلاد العربية بعضها ببعض .

كانت وثائق هذه الجمعية هي الأدق في التعبير عن نزوع الأمة نحو الوحدة وفي توصيف الوضع المعيق لحركة الوحدة وفي مقدمته التجزئة والاستعمار

والتخلف ، فهي إلى جانب تركيزها على مسألة الوحدة وحدود الوطن وتعريف القومية العربية فقد ركزت على الممنوعات وأنزلتها بمنزلة الخيانة :

1 - رفض التنازل عن جزء من الأرض العربية وكل تنازل أو عقد هو فاسد وباطل .

2 - التأكيد على أن نجاة أي قطر عربي من الفقر والجهل والاستعباد والاستعمار لا يتحقق إلا من خلال العروبة ، أي الوحدة .

يجب الاعتراف أن وثائق هذه الجمعية تجسد مرحلة عقد الثلاثينات الذي تأسست فيه ، وهي أيضاً تشخيص دقيق للوضع العربي الراهن ومتطلباته.

أليس مؤلماً أن يكون الوعي القومي في عقد الثلاثينات ، الذي كانت ظروفه أكثر صعوبة بسبب الاستعمار والتخلف والجهل والفقر ، أكثر وضوحاً والتزاماً مما نحن عليه الآن . . ؟ وهذا الأمر ذو دلالة واضحة على تراجع الوعي القومي ومفاعيله في نهاية القرن العشرين عمّا كان عليه في الثلث الأول منه ، وهذه ظاهرة سلبية تشير إلى ضعف عام في البنية السياسية العربية الرسمية والشعبية وإلى تآكل في بنية الأمة يشكل خطراً قاتلاً عليها كلها .

تأسس في عقد الثلاثينات عدد من الأحزاب التي أسهمت في نشر الوعي القومي ومنها حزب النداء القومي وعصبة العمل القومي وغيرها وقد لعبت هذه التشكيلات القومية دون شك دوراً هاماً في التعبير عن الذات العربية ومنطلقاً لنشر الوعي القومي ومقاومة الاستعمار .

ورغم أنها كانت منطلقا لليقظة العربية لكنها لم تتحول إلى يقظة كاملة للأسباب التالية :

1 - كانت الدعوة القومية التي أطلقتها النخبة عبارة عن حركة ثقافية أقرب إلى أندية فكرية منها إلى تنظيمات سياسية لها قواعدها وتنظيماتها المنتشرة في أوساط الجماهير ولها برامجها وآلية نضالها .

2 - لم تأخذ تلك التشكيلات بالاعتبار متطلبات الواقع والحاجة إلى الالتحام مع الناس وتبني قضاياهم والتعامل معها .

3 - لم تأخذ تلك التشكيلات المبادرة لقيادة النضال الشعبي رغم أنها كانت تشكل جزءاً مهماً من التكوين النضالي في بلدانها تاركة قيادة العمل السياسي في مواجهة الاستعمار لشخصيات وتنظيمات كانت تتمتع بقدرة أكثر واقعية في التعامل .

4 - والثغرة الهامة في ما أطلقته هذه التشكيلات من مبادئ ومناهج هي أنها لم تدرس الواقع الإثني في الوطن العربي الذي يتميز بوجود أقليات قومية لا تتكلم العربية شريكة للعرب في تاريخهم وثقافتهم وحضارتهم وقيمهم سواء في مغرب الوطن العربي أو مشرقه ، واستمرت التنظيمات القومية العربية الأخرى بعد عقد الأربعينات في تجاهل هذا الوضع .

إن الوعي القومي العربي مسألة جوهرية للإحساس بالذات والحفاظ على الهوية ولا ينبغي أن يتناقض مع وجود أقليات قومية أو ثقافية أخرى في الوطن العربي ، ومن ثم لا يعيق إمكانية تعميق رابطة المواطنة المرتكزة على الانتماء للوطن وعلى التاريخ والثقافة المشتركة في كثير من جوانبها ، وإذا لم نفعل ذلك فإننا نكون من حيث لا نريد قد ساعدنا على تمزيق وحدة الأمة بعربها وبأقلياتها القومية والثقافية الأخرى .

5 - لم تستوعب تلك التشكيلات القومية دور الدين في حياة الشعوب متأثرة بمفاهيم النهضة القومية في أوروبا من جهة ، وبقراءة خاطئة للدين والتراث والتاريخ وبمفاهيم وسلوك بعض رجال الدين أو بعض التنظيمات الدينية من جهة أخرى . وكان يجب التمييز بين الدين وما يحمل من قيم ومبادئ وبين التعصب الناتج عن انغلاق العقل ونقص الوعي الديني وفقدان التوازن والجهل بإدراك حقائق الحياة . ولاشك أن استخدام الدين وسيلة في الصراعات السياسية أمر بالغ الخطورة، نظراً لأن الناس في بلادنا متدينـون ، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين ومن ثم فإن إثارة المشاعر الدينية في سبيل تحقيق هدف سياسي أمر بالغ الخطورة وقد ألحق بالعرب والمسلمين أضراراً كبيرة خلال قرون من الزمن .

كان الإنكليز سباقين لإثارة المشاعر الدينية في شبه القارة الهندية ليسهل

تمكنهم من تلك البلاد ، كما استخدم الغرب الإسلام في مواجهة الشيوعية بعد ثـورة اكتوبر/ 1917/ بذريعة أن الشيوعية كفر وإلحاد .

وإذا كانت بعض القوى السياسية العربية استخدمت الدين لأغراض سياسية، وأن بعض القـوى الدوليـة لجأت إلى الأسلوب ذاته ، فإن ما يعاب على القوى القومية ردة فعلها التي أظهرتها وكأن صراعها ضد الدين وليس ضد الذين أساؤوا استخدامه ، وتجاهلت أن الأمة العربية جسد روحها الدين الإسلامي كما عبر عن ذلك ميشيل عفلق أحد مؤسسي حزب البعث .

إذاً كان ينبغي أن يكون نهج القوى القومية والوطنية التركيز على تعارض الدين مع أولئك الذين أساؤوا استخدامه ، وفي الوقت نفسه ، كان ينبغي أن تدرك دور الإسلام الأساس ، في نهوض العرب وتأسيس حضارتهم وثقافتهم ، وأن تنطلق من أن الدين ، الإسلامي أو المسيحي ، عقيدة للمؤمنين . فالإسلام ثقافة للمسيحي العربي ، والمسيحية ثقافة للمسلم العربي ، وأن المشكلة ليست في الإيمان وإنما في الجهل الذي يغلق العقل ويلغيه ويولد التعصب وعندئذ يسهل استخدام المتعصبين .

كان على النخب القومية التعامل مع مسألة الدين لا من منطق التعارض وإنما من منطق فهم الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي وإدراك عمق الروابط بين المواطنين وبين الدين وبين العرب والإسـلام ، وعندما يتعلق الأمر بالإيمان فإن التعامل يجب ألا يكون بسلوك السبل التي تبعد الجماهير عن مصالحها .

عندما وقع التعارض بين بعض النخب القومية وبين أولئك الذين عملوا على توظيف الدين في الصراعات والنزاعات السياسية ، كانت القوى القومية تتحمل عبء مواجهة الاستعمار من جهة ، ومشاريعه من جهة ثانية ، فضلاً عن أعباء التخلف . وكانت أكثر حاجة لأن تحشد جماهيرها المتدينة في صفوف مناضليها لا أن تتعارض معها . وهذا ما عبر عنه الأستاذ ميشيل عفلق في محاضرته بمناسبة ذكرى الرسول العربي التي بلورت فهماً موضوعياً للإسلام وموقعه ودوره في حياة العرب ونهضتهم .

وكان على بعض القوى القومية أن تدرك الدور الذي لعبه الإسلام في مقاومة الاستعمار الغربي في جميع أرجاء الوطن العربي .

إن عدم وضع مسألة الدين في موقعها الصحيح أدى إلى خسارة كبرى للقوى القومية والتقدمية من خلال خسارة أهم وسيلة إعلام في تلك المرحلة وهي المسجد الذي ترك في معظم الأحيان لأشخاص أو قوى وظفته بنشر مفاهيم وفقاً لمصالحها السياسية ، سيّست من خلالها الدين وحولته إلى وسيلة للوصول إلى السلطة وتحقيق المصالح .

* * *

في مطلع عقد الأربعينات ظهرت في دمشق حركة قومية ثقافية أطلقها عدد من المثقفين السوريين عرفت بحركة الإحياء العربي تحولت فيما بعد إلى حزب البعث العربي ، وكان على رأس هذه الحركة الأستاذان ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ، وبعد وقت قصير تأسست حركة قومية أخرى أطلقها المثقفون العرب المهاجرون من إنطاكية بعد ضمها إلى تركيا بقيادة الأستاذ زكي الأرسوزي عرفت أيضاً باسم حزب البعث العربي . وأدى الحوار بين هاتين المجموعتين إلى الإعلان في السابع من نيسان عام /1947/ عن تأسيس حزب قومي عربي في سورية هو حزب البعث العربي .

هكذا نشأ حزب البعث العربي ، وكان أول حركة قومية عربية رصدت الواقع العربي بكل معطياته الكبيرة وحددت أهداف نضال الأمة بشعار: الوحدة - الحرية - الاشتراكية . وقد ميز ذلك حزب البعث عن التشكيلات القومية الأخرى إذ اعتبر بالإضافة إلى أبعاده القومية والسياسية والثقافية ، البعد الاجتماعي بكل معطياته الاقتصادية والاجتماعية بعداً رئيساً ، كما اعتبر مسألة التحرير ، تحرير الفرد وتحرير المجتمع ، مسألة ترتبط بمصير الأمة ومستقبلها .

هكذا ربط الحزب النضال من أجل الوحدة بالنضال من أجل الحرية والتحرر والكفاح من أجل تحقيق بناء داخلي يقوم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بعيداً عن كل أنواع الاستغلال والظلم والتسلط .

نشأ الحزب تشكيلاً طليعياً من المثقفين، أساتذة وأطباء ومحامين وطلبة وشكل مركز جذب للشباب العربي في جميع أرجاء الوطن الكبير وكان لجامعة دمشق دور أساس في انطلاقة الحزب ونشر أفكاره عبر الطلبة العرب الذين كان معظمهم يجد في حزب البعث العربي التنظيم الذي يعبر عن تطلعاته وطموحاته.

ورغم أن الحزب كان تنظيماً طليعياً من مثقفين وطلبة بصورة رئيسة إلا أنه خاض معارك هامة كان لها تأثير على الأحداث وتطورها في العقود اللاحقة ومن أبرز هذه المعارك:

1 - معركة الحريات التي خاضها الحزب في مرحلة ما بعد الاستقلال وكان لقيادته تلك المعركة دور رئيس في تجميد سلسلة من التشريعات والقرارات التي كانت تهدف لتقييد حرية العمل السياسي.

2 - عندما نشبت الحرب في فلسطين عام /1947/ اندفعت أعداد كبيرة من البعثيين للتطوع في جيش الإنقاذ وعلى رأسهم قادة في الحزب هم السادة ميشيل عفلق، صلاح البيطار، عبد الرحمن مارديني، نزار الأتاسي، الدكتور فيصل الركبي، الدكتور وهيب الغانم، الدكتورعبد الخالق المرعشلي، كما لعب الحزب دوراً هاماً في التعبئة الشعبية ضد المشروع الصهيوني وساهم بصورة رئيسة في وضع القضية الفلسطينية على رأس أولويات النضال القومي.

3 - نجاح الحزب في قيادة حركة تدعو لتأميم شركات الكهرباء وإدارة حصر التبغ والتنباك في سورية كمدخل لتحرير الاقتصاد الوطني.

4 - قاد الحزب المواجهة ضد البيان الثلاثي الممالئ للصهيونية والضامن لوجود إسرائيل والذي صدر في مطلع عقد الخمسينات عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كما قاد الحركة الشعبية ضد مشروع ايزنهاور الذي كان يزعم وجود فراغ في الشرق الأوسط بعد انسحاب الاستعمارين البريطاني والفرنسي ويطمح إلى أن تملأ الولايات المتحدة هذا الفراغ.

5 - خلال العدوان الثلاثي في خريف /1956/ على مصر قاد الحزب حركة شعبية لدعم مصر وقام ضباط بعثيون بنسف أنابيب شركة نفط العراق.

6 - قاد الحركة السياسية في سورية ضد حلف بغداد، الذي كانت تتزعمه بريطانيا وتدعمه الولايات المتحدة.

7 - قاد سورية نحو تحقيق الوحدة مع مصر وإقامة الجمهورية العربية المتحدة.

8 - أطلق حملة شعبية لدعم ومساندة الثورة في الجزائر والكفاح في المغرب العربي من أجل الاستقلال.

في تلك المرحلة من عقد الأربعينات والخمسينات كان حزب البعث الحركة القومية الأكثر تأثيراً في الفكر السياسي العربي وفي السلوك النضالي.

لست في صدد كتابة تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي لأن مثل هذا الأمر يحتاج إلى عمل منفصل يتناول تاريخ الحزب ومراحل نضاله وظروف كل مرحلة وإيجابياتها وسلبياتها بدءاً من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الوحدة مع مصر وقيام ثورة تموز في العراق، ثم مرحلة الانفصال وقيام ثورة الرابع عشر من رمضان في الثامن من شباط / 1963/ وثورة آذار في الثامن من آذار عام / 1963/ ومشروع الوحدة الثلاثية المصرية - العراقية - السورية وأحداث الثامن عشر من تموز في سورية والقطيعة مع الرئيس عبد الناصر، وبعد ذلك سقوط الحزب في العراق في الثالث عشر من تشرين الثاني عام / 1963/ وما تلا ذلك من انشقاقات على المستويات القومية والقطرية..

إن مثل هذا العمل ضروري ليس فقط لمعرفة تاريخ هذا الحزب ذي الأثر الأعمق في الحياة السياسية العربية، وإنما لاستخلاص ما يفيد في نضالنا القومي الذي ما زالت الوحدة والحرية والاشتراكية أهدافاً رئيسة له رغم مضي أكثر من نصف قرن على إطلاقها.

* * *

في مطلع عقد الخمسينات تأسست حركة قومية في الجامعة الأميركية ضمت مجموعات من الطلاب العرب حملت أهداف حزب البعث العربي الاشتراكي نفسها قادها الدكتور جورج حبش، وكانت هذه المجموعة متميزة باندفاعها

القومي وحاولت الاندماج في حزب البعث ولكن عميد الحزب آنذاك الأستاذ ميشيل عفلق أعاق عملية الاندماج ، وقد يكون ذلك ناجماً عن الطبيعة الذاتية للأستاذ عفلق التي كانت تتصف بالهدوء والتروي بينما كانت تلك الحركة شديدة الاندفاع متحمسة لاستخدام العنف في نضالها فضلاً عن جنوحها للتطرف . ومن المؤلم أن الخلاف بين الرئيس عبد الناصر وقيادة البعث ساهم في نشوء خلافات حادة بين حركة القوميين العرب التي انحازت للرئيس عبد الناصر وبين قيادة حزب البعث .

لم تستطع الحركة أن تستمر موحدة فتحول بعض قادتها إلى اعتناق الفكرة الناصرية ، واصبحوا جزءاً من الحركة الناصرية في الساحة العربية ، وتحولت المجموعة الفلسطينية للعمل الفلسطيني فأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، واعتمدت الماركسية أيديولوجية لها وإطاراً لمبادئها ، كما تبنى فرع الحركة في اليمن الماركسية وتأسيس الحزب الاشتراكي الذي قاد الجمهورية الديمقراطية في اليمن الجنوبي حتى قيام الوحدة اليمنية .

كان من أهم ما افتقدته قيادة حركة القوميين العرب البرنامج السياسي لتنفيذ الأهداف القومية ، فغلب عندها الاندفاع العاطفي على العمل التنظيمي كما افتقدت الحركة ذلك الربط الذي حققه حزب البعث بين مبادئ الوحدة والحرية والاشتراكية . ورغم أن حركة القوميين العرب لم تترك تأثيرات عميقة في الحياة السياسية العربية إلا أنها كانت أحد المشاعل القومية التي انطلقت في الوطن العربي وضمت مناضلين بذلوا جهداً كبيراً لخدمة أمتهـم .

* * *

كانت مصر دائماً محط اهتمام المواطن العربي ، وكان أكثر ما يقلق القوميين في الوطن العربي أن هذا القطر الأكثر سكاناً وحلقة الاتصال بين مشرق الوطن ومغربه ، والشريك الرئيس في صياغة تاريخ العرب منذ الفتح العربي الإسلامي ، بقي حتى قيام الثورة المصرية يواجه مشاكل داخلية وخارجية تركزت معظم جهود الساسة والمثقفين باتجاه مواجهتها .

كان الإنكليز في مصر ، ومصر طريق الوصول إلى الهند وإلى شرق آسيا مروراً بالخليج ، ولأنها بهذه الأهمية فقد كانت تتعرض لخطة استعمارية مستمرة تهدف إلى إضعافها من جانب ، وإلى منع تطورها وتنمية تيارات انعزالية فيها تعزلها عن أمتها العربية من جانب آخر . . . وهكذا نمت في مصر حركة ثقافية تعتبر الشعب المصري أمة منفصلة عن العرب لها تاريخها الفرعوني وثقافتها .

كانت هذه الحركة تنمو في مصر في الوقت ذاته الذي كانت تنمو في أقطار أخرى ، ومنها لبنان ، تيارات تدعو إلى أن هذه الأقطار ليست جزءاً من الأمة العربية ، بل لها تاريخها الآرامي أو الفينيقي وما إلى ذلك . .

كان القلق حول مصر أعظم وأشد لأن انعزال مصر عن أمتها العربية يشكل خسارة جسيمة للأمة تفوق الخسارة الناجمة عن انعزال أي قطر آخر .

ورغم هذه الأجواء فقد انطلقت في مصر دعوة إلى الوحدة العربية كما أشرت فيما تقدم ، أطلقتها جمعية ساهم في تأسيسها عدد من السياسيين المصريين ، هذا وكان من الطبيعي في الظروف السائدة تلك الأيام أن يكون البعد الإسلامي غالباً على البعد العربي في الثقافة المصرية . وعندما أطلق رئيس وزراء مصر المرحوم مصطفى النحاس الدعوة لاجتماع عربي لبحث قضية الوحدة العربية أثارت هذه الدعوة مشاعر عميقة في الساحة العربية وكانت دلالة على أن مصر لا يمكن في النهاية أن تنعزل عن أمتها ولا يستطيع أحد إرغامها وجرها إلى ذلك .

بعد قيام الثورة المصرية أخذت مصر منحى آخر ، إذ كان على قيادة تلك الثورة مواجهة قضايا أساسية منها ما هو موروث من النظام السياسي السابق ومنها ما هو قائم بفعل الوجود الإنكليزي في مصر . فكان على الثورة أن تحرر مصر من الموروث وأن تحررها من الوجود الأجنبي .

استقبل الشارع العربي الثورة المصرية استقبالاً حاراً ، لأنها أسقطت النظام الذي قدم للجيش المصري الأسلحة الفاسدة ، وكأن الثورة جاءت ثأراً ضد الهزيمة في فلسطين عام /1948/ . ولكن هذه الحرارة الشعبية تراجعت بعد حدوث التناقض بين الرئيس عبد الناصر والإخوان المسلمين ومحاولتهم اغتياله

مما أدى إلى اعتقال قياداتهم والحكم على بعضهم بالإعدام وشكل ذلك في تلك الظروف إشارة سلبية .

لم تكن الثورة المصرية في تلك المرحلة قد حسمت موقفها بصورة قاطعة من الغرب الذي كان له الدور الرئيس في إقامة دولة إسرائيل . وكان على الثورة أن تحسم هذا الموقف إذ لم يكن أمامها خيارات أخرى فاتجهت نحو ذلك ، أولاً برفض مشروع ايزنهاور في المنطقة والسياسات الهادفة إلى دعم إسرائيل ومساندتها ، وثانياً بشراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا بموافقة سوفياتية لبراغ ثم تطوير التعامل في هذا المجال بشراء الأسلحة من الاتحاد السوفياتي نفسه . أما الخطوة الثالثة فكانت الإعلان عن قرار بناء السد العالي .

سعت مصر لتأمين التمويل الدولي لبناء هذا السد ، ولكن الثورة التي انطلقت من ضرورة تحرير الداخل سواء من الأوضاع الموروثة أو من الوجود البريطاني واجهت المصاعب في التمويل ، مما وضع الرئيس عبد الناصر أمام أحد خيارين إما القبول بالشروط الغربية وهذا يعني تقييد مصر ، أو زيادة القيود عليها ، وإما رفض هذه الشروط والبحث عن مصدر آخر . وكان الخيار المصري هو تأميم قناة السويس لتوفير الأموال اللازمة لبناء السد . اتخذ عبد الناصر قراره التاريخي بالتأميم الذي يعتبر نقطة تحول ليس في مصر وحدها وإنما في المنطقة والعالم .

كان قرار التأميم تحريراً لمصر من الهيمنة الأجنبية ، ونقطة انطلاق في الحرب ضد هيمنة الشركات والاحتكارات الاقتصادية بشكل عام فضلاً عن المصالح السياسية للدول التي تمثلها .

وكما كان القرار حدثاً عالمياً فإنه كان أيضاً نقطة تحول كبرى في السياسة المصرية العربية ، وفي الشارع العربي ، برزخلاها عبد الناصر قائداً قومياً يتحدى دول الاستعمار ويكافح من أجل التحرير . . .

ولا شك أن الدعم الشعبي العربي لمصر كشف للقيادة المصرية أهمية العمق العربي وما يمكن أن يشكله هذا البعد من قوة في حركة النضال من أجل مواجهة المشروع الصهيوني والهيمنة الأجنبية .

لم يتأخر رد فعل بريطانيا وفرنسا وبعض دول الغرب على قرار التأميم فكان التواطؤ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وكان العدوان الثلاثي على مصر في خريف /1956/ أي بعد تأميم القناة ببضعة أشهر.

وكان رد فعل الشارع العربي عظيماً في مساندة مصر ودعم قيادتها في كل مكان، وقد نتج عن ذلك تحولات كبرى كان لها تأثير في الأحداث اللاحقة في دول المنطقة العربية وخاصة في تحقيق ما يلي :

1 - نمو تيار قومي عربي بأبعاد تقدمية معادية للصهيونية والاستعمار وللقوى المحافظة في الوطن العربي.

2 - تحول بارز في الخطاب السياسي المصري باتجاه تعزيز التيار القومي العربي.

3 - التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تحت ضغط هذا التيار.

4 - قيام الوحدة بين سورية ومصر فيما بعد عام 1958 باعتباره من أهم نتائج التحول العربي.

وهكذا نشأ في الساحة العربية تيار قومي جديد هو التيار الناصري.

ولاشك أن سياسة عبد الناصر من خلال المعارك التي خاضها ولا سيما معركتي التأميم والعدوان الثلاثي لعبت دوراً هاماً في تنمية الوعي القومي والمشاعر القومية.

لم تكن الناصرية تنظيماً بل تياراً ارتبط عاطفياً بشخص الرئيس عبد الناصر ولم يتحول إلى تنظيم له مقوماته وبالتالي مقومات الفعل المؤثر في البنية السياسية العربية.

كان هناك قوميون مناضلون داخل هذا التيار، وهم أيضاً أشخاص أرادوا توظيفه في بلدانهم لأهداف أخرى غير الأهداف التي كان الرئيس عبد الناصر يسعى لتحقيقها، ومع ذلك فإنه من الطبيعي القول : إن التيار الناصري في الساحة العربية ساهم في تنمية الوعي القومي ولكنه كان يفتقد المنهجية المستندة إلى رؤية عميقة وشاملة للواقع وللمستقبل.

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر تراجع هذا التيار ، ووجهت إليه ضربة كبرى في مصر من قبل خليفة الرئيس عبد الناصر ، كما عمت الانقسامات صفوفه في معظم الدول العربية ففي بلد كسورية مثلاً انشطرت الحركة الناصرية عملياً إلى أكثر من عشرة أحزاب ضعفت جميعها وتحولت إلى تنظيمات لا صلة لها بالمرحلة التي تأسست خلالها وهي مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر .

لست في صدد تقويم التيار الناصري ، ولا مرحلة الرئيس عبد الناصر ولكن من الإنصاف القول : إن هذا الرجل كان قائداً استثنائياً في مرحلة استثنائية ولا يمكن لسياسي عاش تلك المرحلة إلا ويجد نفسه ملزماً بإنصاف جمال عبد الناصر .

* * *

في مطلع عقد السبعينات ، وبعد الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد تبنت سورية سياسة قومية مبنية على قاعدتين ، الأولى ربط الصراع العربي - الإسرائيلي بالمصير العربي ، والثانية العمل لتحقيق مناخ عربي ينمو في ظله التعاون والتضامن لبناء وضع عربي جديد . . .

وخلال الأشهر الأولى من عام / 1971/ أعادت سورية علاقاتها الطبيعية مع جميع الدول العربية وفي ذهن قيادتها أن الحرب مع إسرائيل بحاجة جوهرية إلى تضامن العرب ومساندتهم .

كان التوجه الرئيس باتجاه مصر فهي الشريك المباشر في الحرب ونجحت قيادتا البلدين في الإعداد لحرب تشرين .

وفي الوقت الذي ركزت فيه سورية جهدها نحو مصر كانت قيادتها تدرك أهمية كل من العراق والسعودية باعتبارهما من دول الطوق العربي حول فلسطين .

بدأت في تلك المرحلة يقظة عربية جديدة غذتها حرب تشرين ولكن سرعان ما تبين أن تلك اليقظة كانت ومضة سرعان ما انطفأت مع اندلاع الاختلاف السوري - المصري بسبب لجوء مصر إلى اتفاقية فصل القوات مع

إسرائيل، وما لبث هذا الاختلاف أن اتسع بين حكومتي البلدين إلى درجة ما قبل القطيعة.

لا شك أن الاختلاف المصري - السوري أدى إلى إحباط النهوض العربي ولا سيما في المشرق العربي نظراً لأهمية تعاون القطرين في مراحل التاريخ العربي والإسلامي المختلفة دفاعاً عن الأمة.

بعد انطفاء تلك الومضة في مطلع عقد السبعينات سار العرب بخطا متسارعة عكس اتجاه التاريخ وعكس مصالحهم، ولاشك أن السمة الأبرز في هذا المسار هي أنه كان يعكس طبيعة النظام العربي السياسي وطبيعة الأنظمة الحاكمة العربية التي اختارت العزلة والقطرية والانكفاء منهجاً لها متوهمة أنها بذلك تستطيع أن تحمي نظمها وأن توفر الأمن والاستقرار.

ومن اللافت أن بواكير الوعي القومي التي انطلقت في مطلع القرن العشرين وازداد توهجها في النصف الأول من ذلك القرن قد تراجعت منذ سقوط الجمهورية العربية المتحدة في أيلول عام /1961/ وتسارع هذا التراجع بعد نكسة حزيران.

عندما تتعرض الأمم للنكبات والتحديات تتماسك لتواجه نكباتها وتصمد في وجه الأخطار، إلا أن العرب مارسوا عكس ذلك في النصف الثاني من القرن العشرين. وكان لسياسات معظم الأقطار العربية وممارساتها والإمعان في عزل شعوبها عن المشاركة في الحياة السياسية وفي الرقابة والقرار دور خطير في الانحدار إلى حالة الإحباط لدى الرأي العام العربي.

لم يجد المواطن العربي مبررات مقنعةً للسياسات الرسمية فيما يتعلق بطبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي، وحالة التفكك في مواجهة إسرائيل وقوى الهيمنة الكبرى التي تهدد أمته. ولم يعرف لماذا تعقد حكومة عربية سلاماً مع إسرائيل في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل احتلالها أراضٍ عربية أخرى وتمارس أسوأ أنواع العنف ضد الفلسطينيين وتغلق الأبواب أمام السلام؟ لماذا تبحث حكومة هذا القطر عن الخلاص في ظل الارتماء في جحيم القوى الكبرى؟ ولماذا نجحت الدول الأوروبية في إقامة الاتحاد بين أمم خاضت حروبا عديدة فيما بينها

بينما لم يفلح العرب في السير خطوة نحو تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي وقعت قبل الاتفاقية الأوروبية بعام؟

لماذا هذا الخلل في الإدارات القطرية وفي النظام العربي العام؟ هذه الأسئلة وغيرها كثير كان يطرحها المواطن في كل أصقاع الوطن دون أن يحصل على جواب مقنع .

ساهمت مثل هذه الأسئلة التي عجزت الحكومات والأحزاب السياسية عن صياغة الردود المقنعة عليها في الإحباط القومي .

هل الحالة العربية الراهنة حالة دائمة؟ هل سيستعيد العرب وعيهم القومي فيستعيدوا احترام ذاتهم قبل أن يحترمها الآخرون؟ هل ستشهد الأمة ولادة حالة عربية أكثر وعياً لذاتها ومصالحها وحقوقها؟ أليست التحديات والأخطار التي تهددها كافية لإحداث صدمة كبرى لاستعادة الوعي. . ؟

إن ما يدعو إلى بعض التفاؤل هو ردود الفعل الشعبية في جميع أرجاء الوطن ضد العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني بعد أيلول / 2000/ والذي تصاعد عندما تحولت الانتفاضة إلى حركة تحرير مسلحة .

ولكن ردود الفعل هذه لم تخرج عن إطارها المؤقت والراهن كرد فعل آني على الأحداث ، ولم تتحول إلى فعل مؤثر في القرار العربي وفي السياسات العربية .

إن تحويل رد الفعل إلى فعل مؤثر ومتواصل هو ما تحتاجه الأمة اليوم ، ومسؤولية ذلك لا تقع على الحكومات لأن معظمها غير قادر على الفعل في ظل قرارها المسلوب لكن المسؤولية تقع بصورة رئيسة على المفكرين والأحزاب والمنظمات وعلى السياسيين الذين عليهم اختراق جدار الخوف ليصبحوا قادة حقيقيين لشعوبهم كي تستعيد حقوقها وتمارس دورها.

لا أستطيع أن أعطي إشارة من التفاؤل بالنظام العربي الراهن الذي ساهم بإفراز ما تعانيه الأمة من آلام ، ولكن التفاؤل يأتي من الإيمان بالشعوب التي من المستحيل مصادرة إرادتها .

ومن الطبيعي القول : إن حركة عربية تبادر لتحويل ردود الفعل إلى فعل ستواجه أول ما تواجه إفرازات النظام العربي الراهن . وفي صراع كهذا ستتمكن الأمة من شق طريقها نحو مستقبل أفضل .

ومن النتائج الخطيرة لحالة الإحباط السائدة في الساحة العربية إفراز منظمات متطرفة في عدد من الأقطار العربية ، وهذا الإفراز المتطرف هو رد فعل للتطرف في النظام العربي الذي لم يضع قواعد للنهوض والتقدم وتأكيد المصالح القومية المشتركة .

*******

# الفصل الثاني

# النظام العربي الراهن

يتساءل المواطن العربي عن أسباب التجزئة في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن الوحدة والتضامن ، وعن أسباب الضعف بينما تملك الأمة كل أسباب القوة ، وعن أسباب النكسات في الوقت الذي تتوافر فيه كل عوامل النصر ، وعن حالة العجز في حين يملك العرب كل إمكانات النهوض .

ويتساءل العربي هل هذه الحالة التي تعيشها الأمة قدر لا خلاص منه أم أنها حالة طارئة لها أسبابها ، ومن هذه الأسباب ما هو ذاتي من داخل الأمة ، وما هو خارجي قديمه وحديثه .

سأتناول في هذا الكتاب الأسباب الداخلية والخارجية محاولاً تحديد معالم طريق عربي جديد للنهوض متطلعا إلى الأمام أملاً في إنارة الطريق المظلم أمام الجيل الجديد .

إن طبيعة النظام العربي الراهن هي أحد الأسباب الرئيسة في الحالة العربية الراهنة . وظروف تأسيسه وتطبيقاته تقدم صورة واضحة عن مواقع الخلل وتجيب عن الكثير من التساؤلات وتساعد على رسم طريق جديدة لنظام عربي جديد . والمقصود بالنظام العربي ميثاق جامعة الدول العربية وما انبثق عنه من معاهدات واتفاقات تحكم العلاقات العربية وفق ما ورد في نصوصها .

انطلقت الدعوة لبناء نظام عربي في مطلع القرن الماضي بعد بروز حزب

الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية ودعوته لتتريك الشعوب غير التركية التي تعيش في كنف الخلافة العثمانية .

وكان المؤتمر العربي الذي عقد في باريس في شهر حزيران / 1913/ أول تحرك عربي يدعو إلى إعطاء العرب استقلالاً مركزياً يعترف بهويتهم ولغتهم وحقوقهم السياسية والثقافية .

وخلال الحرب العالمية الأولى تصاعدت الدعوات من قبل الجمعيات العربية لإقامة دولة للعرب مستقلة عن الدولة العثمانية. وكان من نصيب هؤلاء الدعاة وعود بريطانية لعدد من الشخصيات العربية وفي مقدمتهم الشريف حسين بن علي بالمساعدة على تحقيق هذه المطالب .

وفي ظل تلك الوعود وبينما كان يقاتل بعض العرب بقيادة أبناء الشريف حسين إلى جانب القوات البريطانية ، كانت حكومة لندن توقع معاهدة سايكس – بيكو مع الفرنسيين لاقتسام المنطقة، وتطلق وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . . .

ورغم إصرار القادة العرب على إقامة دولة مستقلة في سورية واختيارهم في مؤتمرهم المنتخب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سورية الطبيعية، في الثامن من آذار / 1920/ ، إلا أن تلك الدولة سقطت بعد أشهر وغادر الملك فيصل في الوقت الذي كان وزير دفاعه يوسف العظمة يقاتل القوات الفرنسية، فسقط الوزير شهيداً وخرج الملك إلى عمان ليتم اختياره ملكاً على العراق من قبل الإنكليز.

وهكذا سقط أول مشروع لإقامة نظام عربي .

ومع احتلال سورية الطبيعية وتقسيمها بين الإنكليز والفرنسيين فقد اكتمل للقوى الاستعمارية إحكام قبضتها على معظم الوطن العربي في مغربه ومشرقه ما عدا بعض الجزيرة العربية . . . . ومن الطبيعي أن يتركز جهد المناضلين ضد القوات الأجنبية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني ، ولكن قضية الوحدة ظلت في ضمير وعقل أولئك الذين قادوا نضال الأمة من أجل الاستقلال. . .

خلال الحرب العالمية الثانية أعلن وزير خارجية بريطانيا تأييد بلاده استقلال سورية، وجاء هذا التصريح بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا وفي إطار الإعداد لوراثة النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط. وكان رد الفعل الأول في الأردن أن انعقد مجلس الوزراء الأردني في الأول من تموز عام / 1941/ واتخذ القرار التالي[1]:

« نظر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 1/ 7/ 1941 في الوضع السياسي الحاضر وقرر باتفاق الآراء عرض ما يأتي على حضرة صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم:

إن التصريح البريطاني الأخير على لسان المستر أيدن أولاً والسيد مايلز لمبسون ثانياً وكذلك تصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال كاترو قد قوبلا بالاغتباط والشكر من حكومة سموكم وأتاحا لها على ضوئهما أن تدرس الموقف السياسي الحاضر في البلاد العربية التي تتألف من سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين وتمثل المجموعة السورية العربية التاريخية، وأنها ترحب أجمل الترحيب بهما وتسجلهما وتعتبرهما اعترافاً بجدارة البلاد السورية بالاستقلال والوحدة ودليلاً على تقدير بريطانيا وفرنسا الحرة للمنافع المشتركة التي يمكن أن يضمنها استقلال البلاد العربية السورية ووحدتها للدولتين الحليفتين وللعرب أنفسهم سواء كان أيام السلم أو أيام الحرب.

وعلى اعتبار أن البلاد الأردنية جزء من مجموعة البلاد السورية منذ أقدم الأزمان التاريخية واعتبار أن سموكم في طليعة من حارب تحت إمرة المرحوم جلالة الملك حسين أيام الحرب العظمى في سبيل الاستقلال العربي ونصرة الحلفاء وحافظ على وفائه للمبادئ الديمقراطية تقوم حكومة سموكم على أساس هذين الاعتبارين ببسط وجهة نظرها في أن الظروف الحاضرة تتطلب معالجة حكيمة عاجلة للقضاء على دسائس دول المحور وجمع الكلمة في البلاد السورية على الولاء التام للحلفاء وتقديم العون لهم وتطمين الرأي العام ومضاعفة الثقة بالوضع الجديد، وترى أن تحقيق هذه الغاية لا يمكن أن يتم إلا بالتعاون

(1) المشاريع الوحدوية بين عامي (1913–1989) – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

المشترك وتوحيد المساعي والاتصال المباشر فيما بين الحكومات الوطنية في البلاد السورية، وبناءً على هذا الرأي نرى أن تتفضلوا وتسمحوا لها بالاتصال بالحكومات المشار إليها والتعاون وإياها على العمل لتحقيق الغايات الآنفة وجمع الكلمة وتوحيد الرأي العام وأنها تستند في اقتراحها إلى الأمور التاليـة:

1- تضمن تصريح أيدن أن الحكومة البريطانية عظيمة العطف على قضية الاستقلال السوري وأنها مستعدة لتأييد السعي الذي يبذله فريق من الزعماء العرب لإيجاد نوع من الوحدة العربية، وجاء التصريحان الأخيران على لسان المستر مايلز لمبسون والجنرال كاترو معززين هذا التصريح وأن ذلك يعد أكبر تأييد من الحكومة البريطانية وأعظم عطف منها على القضية العربية.

2- إن البلاد السورية بحكم وضعها الجغرافي ومواردها الطبيعية لا تتحمل وعلى وجه الأخص من الناحية الاقتصادية أن تعيش إلا كياناً واحداً تتساند أجزاؤه ولقد دلت الحوادث السابقة على أن أي حاجز يفصل بين هذه الأشياء من شأنه أن يسبب قلقاً واضطراباً في الحياة السياسية ويؤثر في الناحية الاقتصادية تأثيراً سيئاً يساعد على بث الدسائس من جانب الدول المعادية.

3- إن الرأي العام العربي السوري جد تواق إلى وضع جديد يشعره بأنه قادم على مستقبل يحفظ كيانه السياسي والاقتصادي، فإذا لم ير بعد هذا التصريح الأخير جديداً في الأوضاع السياسية يبشر بإمكان تحقيق أمانيه فإنه يرتد إلى حال ووجهة سيئة وهذا مالا ترضى به حكومة جلالته «ملك بريطانيا» ولا يكون في مصلحة حلفائـها. »

قوبل هذا القرار بالاستياء الشديد من قبل الشخصيات والهيئات الوطنية في سـورية التي كانت تكافح من أجل استقلال تام وناجز لا أثر فيه للنفوذ الأجنبي، وقد اعتبرت الأوسـاط الوطنية آنذاك القرار الأردني محاولة لضم سورية إلى العرش الهاشمي الخاضع للنفوذ البريطاني، وهذا ما كان يتعارض مع تطلعاتها إلى الاستقلال والوحدة المنزهة من النفوذ الأجنبي ولا سيما أن ذكريات الحرب العالمية الأولى والوعود البريطانية وعرش الملك فيصل كانت لا تزال ماثلة في الأذهان.

جاءت هذه الدعوة من الأردن واقعياً في إطار سعي بريطانيا إلى مد نفوذها إلى جميع الأراضي السورية توطئة لوراثة الوجود الفرنسي. ولم تتوقف عمان عن الدعوة إلى تحقيق مشروع سورية الكبرى إذ دفعت بعض السياسيين المقيمين في الأردن إلى عقد مؤتمر في السادس من آذار عام 1943 وقد صدر عنه مشروعان الأول حول الوحدة السورية والثاني حول الاتحاد العربي.

وقد جاء في مقدمة بيان الإعلان عن المشروعين ما يلي:

«. . . بناء على وعود بريطانيا العظمى للعرب سابقاً ولاحقاً ونظراً لعجز الحكومة الفرنسية الشرعية عن القيام بوكالتها المؤقتة عن عصبة الأمم المتحدة في الانتداب على سورية وزوال تلك الوكالة حكماً بسقوط أهليتها القانونية. ونظراً لتمتع سورية باستقلال ودستور شرعيين بالإشارة إلى ما صرح به وزير خارجية بريطانيا المستر أنطوني أيدن أخيراً بشأن الوحدة العربية نرى من مقتضيات مهمة الديمقراطيات في الشرق الأدنى إعادة توثيق الصداقة العربية - البريطانية التقليدية وضمان الثقة والاستقرار الحقيقي في البلاد العربية المحررة من الحرب الماضية أن يصار حالاً إلى تنفيذ أحد المشروعين التاليين:

1- مشروع الوحدة السورية.

2- مشروع الاتحاد العربي الذي يضم الدولة السورية والدولة العراقية. . .»

وتضمن المشروع الأولي وهو مشروع وحدة سورية أن «نظام الحكم ملكي ويرأس الدولة الأمير عبد الله بن الحسين».

يتضح من قراءة النصوص أن بريطانيا كانت، كما أشرت، وراء هذا المشروع، بهدف بسط سيطرتها على سورية وإنهاء نفوذ فرنسا والإعداد لما بعد انتهاء الحرب العالمية مما يساعدها في الحفاظ على مصالحها في المنطقة. . .

ومن اللافت أن الشخصيات الداعية لمثل هذه الوحدة أغفلت الوعود البريطانية للشريف حسين بن علي وتجاهلت سياسة بريطانيا بإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.

في تلك المرحلة كان هناك تياران يدعوان إلى نوع من الوحدة العربية؛

الأول يقوده عدد من السياسيين وبعض التشكيلات الحزبية العربية الذين وعوا أهمية استعادة العرب لوحدتهم آملين أن يتمكن العرب من التحرر من الوجود الأجنبي وإقامة دولة عربية واحدة في إطار نظام ديمقراطي تكون فيه السيادة للشعب . . .

أما التيار الثاني فقد مثل مجموعة من السياسيين الذين تعاملوا مع بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى ومن تبعهم بعد ذلك ، وقد تركز هذا التيار في الأردن بصورة خاصة عاملاً من أجل بناء نظام في سورية الطبيعية يقوده العرش الهاشمي . . .

ولا بد من الإشارة إلى أن التصريحات البريطانية حول دعم شكل من أشكال الوحدة بين العرب نشّطت الحركة السياسية في الساحة العربية ، وزاد من فعالية ذلك النشاط خوف كل من السعودية والكتلة الوطنية في سورية ومصر من امتداد النفوذ البريطاني عبر الهاشميين إلى سورية الطبيعية كلها ، وهو ما يتعارض مع الحالة العربية التي كانت قائمة آنذاك والتي برزت فيها الصراعات بين السعودية والأسرة الهاشمية استمراراً للصراع الأول الذي أخرج الهاشميين من الحجاز، وكذلك قلق مصر من قيام جبهة في المشرق تحت إشراف بريطانيا تحد من إمكانيات نيلها الاستقلال وإخراج الإنكليز من أراضيها . . .

كان الجميع يتحدث عن الوحدة العربية ولكن دون أن تجمعهم رؤية واحدة لهذه الوحدة وطريق الوصول إليها. كان البعض مؤمناً بفعل قراءته للتاريخ وإدراكه أن الأمم الممزقة لا مستقبل لها وأن وحدتها هي طريق نجاتها واستعادة حقوقها، وكانت تحرك البعض الآخر المصالح الذاتية وليس الرؤية القومية ، وفريق ثالث يتحرك بالتأكيد في إطار السياسة البريطانية في المنطقة.

كثرت النشاطات في تلك المرحلة بين السياسيين العرب لترتيب البيت العربي وإقامة نظام عربي يكفل لهم تحقيق طموحاتهم ، واستعداداً لمرحلة جديدة في العالم وفي المنطقة بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها. . . كانت تلك شعارات المرحلة، بعض أصحابها جاد والبعض الآخر بعيد عن الجدية. . .

كان السيد مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية وجه بتاريخ 21/ 6/ 1944 الرسالة التالية إلى رؤساء الحكومات العربية :

«تعلمون دولتكم أن مشاورات الوحدة العربية قد جرت حتى الآن مع العراق وشرقي الأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان واليمن وكنت لا أزال أعلق أهمية كبيرة على أن تجري أيضاً مع من يمثلون عرب فلسطين تمثيلاً صحيحاً ولم أر الانتقال إلى المرحلة التالية من مراحل مشروع الوحدة العربية حتى يتم ذلك. ولما كانت المعلومات المتجمعة لدي تدل على أنه لم يفرج عن الزعيمين الفلسطينيين جمال الحسيني وأمين التميمي المعتقلين في جنوبي أفريقيا، كان من المتعذر تأليف هيئة عربية يرضى عنها الرأي العام الفلسطيني وتمثله تمثيلاً صحيحاً، فقد بذلت مساعي متصلة للإفراج عنهما غير أن هذه المساعي لم تثمر ثمرتها، ولما كانت المصلحة تقتضي من جهة أخرى الإسراع قدر المستطاع في مشروع الوحدة العربية حتى لا تسبقنا الحوادث التي أصبحت اليوم تعدو سراعاً، ولما كان من المتفق عليه أن تكون المرحلة الثانية من مراحل هذا المشروع عقد لجنة تحضيرية في مصر لتسجيل ما اتفقت عليه وجهات النظر في مرحلة المشاورات وتستوفي ما يحتاج إليه استيفاء البحث من الأمور وتمهد لعقد المؤتمر العربي العام لذلك أتشرف بالدعوة إلى عقد اللجنة التحضيرية في أواخر يوليو - أوائل أغسطس عام 1944، وإني لأرجو من دولتكم إفادتي برأي حكومتكم في هذا الاقتراح، وفي حالة الموافقة عليه أرجو إبلاغي أسماء المندوبين الذين يقع عليهم الاختيار لتمثيل حكومتكم في اللجنة المشار إليها».

وبالفعل فقد عقد ممثلو سبع دول عربية هي مصر وسورية والأردن والعراق ولبنان واليمن والسعودية سلسلة من الاجتماعات نوقشت فيها قضية الوحدة العربية من منطلقات تختلف عن منطلقات القوميين ومن رؤية لا تتفق مع تطلعات الجماهير التي كانت في مرحلة يقظة قومية تحررية، ذلك أن النقاش انطلق من مفهوم الدولة وليس من مفهوم الأمة ومن مصلحة الحكم وليس من عقيدة الوحدة، في أجواء من الحذر والريبة بين حكومات زُرع الشك والقلق بينها وهي لم تزل بعد تحت مظلة الأجنبي وفي ظل نفوذه.

كانت دعوة رئيس الحكومة المصرية تهدف إلى بحث قضية الوحدة في إطار انطلاق النقاش من ترسيخ الوضع القائم وأعطيت الوحدة مضموناً قطرياً لأن الذين كانوا يناقشون ويدرسون لا يبحثون عن طريق توصل إلى دولة عربية، وإنما عن طريق في نهايتها ترسيخ الدولة القطرية وحماية مصالح الذين يتولون أمورها . . .

كانت سورية آنذاك قلقة من المشروع الأردني للوحدة السورية خوفاً من أن يحل النفوذ البريطاني محل النفوذ الفرنسي الذي كانت تصارعه منذ دخول القوات الفرنسية إلى سورية، وكان لبنان وبحكم ظروفه الداخلية في حالة من القلق خوفاً من الوحدة مع سورية بالإضافة إلى عدم حسم مسألة الانتماء والهوية، وكانت المملكة العربية السعودية قلقة من تنامي نفوذ الأسرة الهاشمية بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بينها وبين اليمن، يضاف إلى ذلك ما كانت تعانيه مصر من مشكلة الوجود البريطاني ومشكلة الحكم وصراعات القوى السياسية .

وهكذا توصل المجتمعون في مثل هذه الأجواء إلى توقيع بروتوكول الإسكندرية، وتم التوقيع في لقاء آخر على ميثاق الجامعة العربية في الثاني والعشرين من آذار عام / 1945/ وكانت الحرب العالمية الثانية في مراحلها الأخيرة . . .

ولد النظام العربي في ظل النفوذ البريطاني الذي ساعد على هذه الولادة للأسباب التالية :

1 - ضمان المصالح البريطانية شرق قناة السويس ولا سيما المصالح النفطية في العراق والخليج .

2 - وراثة النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط .

3 - استمرار السيطرة على قناة السويس والممرات الدولية العابرة للبلدان العربية وضبط الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة في مواجهة انتشار الشيوعية واحتمال توسع نفوذ الاتحاد السوفياتي بعد نهاية الحرب .

4 - التمهيد لإقامة دولة إسرائيل .

5 - إجهاض أي محاولة جدية لبناء وحدة عربية حقيقية وفعالة.

6 - ومن العوامل الأخرى التي أثرت في سياسة بريطانيا الشرق أوسطية بروز الولايات المتحدة كقوة رئيسة في الحرب لعبت دوراً رئيساً في حسم الحرب لمصلحة الحلفاء مما يفتح الطريق أمام تنامي تطلعاتها نحو الشرق الأوسط نظراً لأهميته الاستراتيجية، مما دفع بريطانيا لترسيخ دورها التقليدي والعمل على بناء وضع يساعدها على استمرار وجودها الفعال في الشرق الأوسط.

في ظل مثل هذه الظروف والصراعات وموازين القوى الإقليمية والدولية، تأسست جامعة الدول العربية وولد النظام العربي الذي مازال قائما.

* * *

## مقومات النظام العربي الراهن

نصت المادة الثانية من الميثاق على ما يلي:

«الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها وكذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظام كل دولة فيها وأحوالها في الشؤون التالية . . . . . .»

لم ينطلق الميثاق من أهداف وحدوية ولم يؤسس للوصول إلى تحقيق شراكة عربية بل قام على تبادل المصالح بين الدول العربية، وقد ركزت المادة الثانية على الثوابت التالية:

1 - الاستقلال والسيادة هما الأساس الثابت، وبالتالي فإن أي عمل أو اتفاق يؤدي إلى تنازل عن جزء من سيادة الدولة القطرية لمصلحة السيادة القومية أو ما يمكن أن نسميه الشراكة العربية أمر غير وارد.

2 - الهدف، كما ورد في نص المادة الثانية، هو التنسيق والتعاون، ليس بهدف الوصول إلى مشروع عربي واحد وإنما خدمة لأغراض الدول ومصالحها

التي قد تكون متعارضة ، وهذا أمر طبيعي في ظل التمسك بالدولة القطرية ، ويبقى التعارض هو الأساس الذي يرتكز عليه قرار الدولة لأنه مبني على مصالحها وليس على الوفاق ، وخاصة إذا كان يتعارض مع مصلحة هذه الدولة أو تلك .

3 - إن التعاون والتنسيق في إطار المصالح يمكن أن يقوم بين دول لا تربطها علاقات قومية ولا يكفي لتحقيق الربط بين دول تشكل أمة واحـدة .

لقد وصف السيد فارس الخوري رئيس الحكومة السورية آنذاك بتاريـخ 31/ 3/ 1945 في بيانه أمام المجلس النيابي بدقة الميثاق بالكلمة التالية :

« إن المباحثات والمشاورات التي تقدمت هذا الميثاق في الإسكندرية وما تلاها من اجتماعات في القاهرة ، والتي أنتجت هذا الميثاق ، قامت كلها على قواعد ، القاعدة الأولى لجمع كلمة البلاد العربية المستقلة على أساس التعاون الوثيق لا على أساس الوحدة المركزية وكلكم يقدر الأسباب التي حملت الذين وضعوا هذا الأساس وهذه القاعدة على قبولها خطوة أولى لهذا العمل فلا حاجة لي للتوسع فيها وذكرها بصورة مطولة . أما القاعدة الثانية التي بنوا عليها مشاوراتهم وهذا الميثاق ، هي قاعدة الحرية و احترام السيادة و الاستقلال لكل دولة داخل هذا الميثاق وقد تفرع عن هذه الناحية كل ما رأيتم في هذا الميثاق من وسائل النقد والتضعيف لترك الحرية واحترامها لكل من الدول المشتركة في هذا الميثاق . والذي جعلنا وجعلهم قبلنا أن يقبلوا هذه القاعدة هو أن الإجبار والإكراه لا تقوم له قائمة في اتحاد البلاد العربية بل يجب أن تقوم على الحرية والمنفعة فقط ، فالدولة التي تجد لنفسها مصلحة ومنفعة في الاشتراك بهذا الميثاق هي التي تقبله . والقاعدة الثالثة قبول الدول المستقلة ، وقد جعل الاستقلال شرطاً ، وهذا الشرط طبيعي ومقبول جداً لأن الدولة التي تدخل مع غيرها بمعاهدات وتعهدات يجب أن تكون لديها القدرة الكافية على تنفيذ ما تعهدت به . . »

ولابد من الإشارة إلى أن جميع القرارات العربية والمعاهدات والاتفاقات التي تم توقيعها وتصديقها في إطار الجامعة كانت مشلولة بسبب ما أعطاه الميثاق للدولة القطرية من حق تعطيل أي قرار تحت ذريعة السيادة .

وأستشهد بمادتين من معاهدة الدفاع المشترك لنرى كيف يجري التعامل مع الأمور الجدية باستخفاف من قبل الحكومات العربية دون الأخذ بالاعتبار، لا التزاماتها ولا المصالح القومية لجميع الأطراف العربية

نصت المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك على ما يلي :

« تعتبر الدول العربية المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر منها أو على قواتها المسلحة اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما »

وإذا استعرضنا تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي منذ نشوئه وحتى اليوم نتساءل عن مكانة وموقع الالتزام بما ورد في هذه المعاهدة . . .

لقد تعرضت فلسطين للعدوان والاحتلال، وفي حزيران /1967/ تعرضت للعدوان كل من مصر وسورية والأردن، وفي عام /1978/ تعرض له لبنان، وفي حزيران عام /1982/ تعرض لبنان ثانية للاجتياح الإسرائيلي حيث احتلت إسرائيل لأول مرة عاصمة دولة عربية.

حاولنا في تلك الفترة الدعوة إلى مؤتمر قمة عربية لبحث العدوان على لبنان واتخاذ القرارات الملائمة، فلم تتجاوب أكثرية الحكومات العربية، ثم دعونا إلى اجتماع لوزراء الخارجية العرب في تونس وأخفقنا في إصدار بيان ذي مغزى لدعم لبنان .

لا يعني الالتزام فقط المشاركة العسكرية - فهذه كانت معدومة على أي حال إلا في حرب تشرين من خلال مشاركات رمزية عسكرية لبعض الأقطار العربية - وإنما يعني بناء عناصر القوة العربية في كل مجالاتها ولا سيما أن العدوان لم يكن حالة طارئة بل حالة مستديمة .

لقد نصت المادة العاشرة من المعاهدة على ما يلي :

« تتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة ».

وبعد بضع سنوات من إقرار معاهدة الدفاع العربي المشترك وقعت الحكومة العراقية على معاهدة الحلف المركزي الذي ضم كلاً من العراق وإيران وتركيا والباكستان وبريطانيا وعرف بحلف بغداد « للدفاع عن المصالح الكونية للغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي وانتشار الشيوعية ولتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة » ، كما ورد في المعاهدة . وكانت جميع الأهداف التي نص عليها ميثاق الحلف تتعارض مع مصالح الدول العربية كلها ، لأنها وضعت العراق في مواجهة مع الدول العربية التي ترفض الهيمنة الغربية ولأن الحلف عزز المصالح الأجنبية مع احتمال توريط العراق في حروب قد تكون ضد بعض الأقطار العربية أو في حروب مع قوى دولية أخرى، في الوقت ذاته الذي كان الغرب يقدم فيه كل أشكال العون لدعم إسرائيل الناشئة حديثاً .

أما الحدث الآخر الأكثر خطورة في هذا السياق فهو توقيع الرئيس المصري أنور السادات معاهدة صلح مع إسرائيل في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تحتل أراضي عربية وفي حالة حرب مع جميع العرب . وكان المبرر المعلن لتوقيع معاهدة مع العدو ونقض معاهدتها مع الأشقاء هو تحقيق سيادة ومصالح مصر على حساب الأشقاء.

تبع الأردن مصر عام / 1994/ فوقع معاهدة وادي عربة ، كما سبقته منظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت مع إسرائيل اتفاقية أوسلو عام 1993 متذرعة بالقرار الوطني المستقل .

أليس كل ذلك من إفرازات النظام العربي الذي تأسس على رعاية وحماية المصالح القطرية الضيقة على حساب المصالح القومية؟ أليس هذا النظام نفسه اعتبر حق السيادة فوق كل الحقوق فاستخدم ضد العرب ولمصلحة أعدائهم؟ ألم يعطل حق السيادة القطرية جميع القرارات العربيـة؟ أين معاهدة الدفاع المشترك؟ أين اتفاقية السوق العربية المشتركة؟ أين اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية؟ وهذه

جميعاً اتفاقات جرى التصديق عليها في كل دولة وفق أصولها الدستورية ومع ذلك لم تنفـذ .

يبدو أن السبب في ذلك يعود إلى أمريـن :

الأول: الاغتراب عن الوحدة العربية وعن مصالح الأمة مجتمعة أضعف الدولة القطرية وسهّل خضوع حكوماتها للضغوط الأجنبية ولضغوط أصحاب المصالح في القطر ، وما من شك أن لا مصلحة للأجنبي في وحدة العرب أو تعاضدهم وتضامنهم ، وليس لأصحاب المصالح الضيقة في هذا القطر أو ذاك وهم يتحكمون بموارد البلاد ومؤسساتها أن تسير الدولة نحو إقامة شراكة عربية .

الثاني : ميثاق الجامعة لم يضع أفقاً لتطور العلاقات العربية على أساس إزالة التناقضات والعقبات أمام نمو هذه العلاقات ، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار الأوضاع القائمة في الساحتين الإقليمية والدولية والتطورات المحتملة في الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية .

بعد سنوات قليلة جرت محاولات لمعالجة بعض الثغرات فتمّ التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية واتفاقية العلوم والتقانة وغيرها، إلا أن هذه الاتفاقات لم ينفذ معظمها وما جرى تنفيذه كان في إطار محدود.

وفي تقديري أن الدوافع للقبول بهذه الاتفاقات هي ضغوط الرأي العام العربي والخوف من التطورات الدولية والإقليمية ، ومع ذلك فإن ما تم إنجازه هو أقل من حاجة الأمة وطموحاتها بكثير لأن ما نفذ لم يكن متعارضاً مع المصالح القطرية من جهة ، ولا يشكل تهديداً للأطماع الأجنبية من جهة أخـرى .

* * *

ومع ازدياد عدد الدول الأعضاء في الجامعة العربية ضعف الأمل في تحقيق تطور جذري في بنيتها وميثاقها ، وذلك لازدياد عدد أصحاب المصالح في استمرار الأوضاع القائمة من جهة ، وللدور المباشر الذي لعبه الأجنبي في بذر الخلافات والانشقاقات بين هذه الدولة وتلك من جهة أخرى .

ولعل ما ساعد على نمو الخلافات وانتشارها، نمو حجم المصالح والموارد في عدد من الأقطار العربية وافتقار الجامعة إلى آليات لحل الخلافات وتجنب تحوّلها إلى صراع مسلح في بعض الأحيان.

هناك سؤال كبير لا بد من التمعن فيه وهو: لماذا توجد في حالة توتر دائم العلاقات الثنائية بين كل دولتين عربيتين متجاورتين؟

والأمثلة على ذلك كثيرة: بين الجزائر والمغرب أدى التوتر الدائم في مرحلة إلى صدام مسلح، بين ليبيا وتونس، بين ليبيا ومصر حيث وقع صدام مسلح في عهد الرئيس السادات، بين مصر والسودان، بين سورية والأردن، وسورية والعراق، ولبنان وسورية، بين المملكة العربية السعودية واليمن، وبينها وبين قطر، بين قطر والبحرين، بالإضافة إلى الحرب التي وقعت بين شطري اليمن قبل الوحدة، وأخيراً بين العراق والكويت.

إن مئات المليارات من الدولارات أنفقت على شراء أسلحة لا من أجل التصدي للعدوان الإسرائيلي وإنما من أجل مواجهة النزاعات بين هذا القطر وذاك؟

إن السبب الرئيس لكل هذه المنازعات العربية - العربية هو عدم تأسيس النظام العربي على قواعد، وإنما على أساس تكريس المصالح القطرية، والمصالح الضيقة تشرع الأبواب أمام كل الاحتمالات!

أود أن أقدّم مثالين لهذه الحالة:

**الأول** يتعلق بالعلاقات السورية - العراقية، حيث يقود كلاً من القطرين حزب له أهداف الحزب الآخر نفسها وكلاهما كانا يشكلان حزباً واحداً، ومع ذلك وصلت العلاقات في عامي /1975 - 1976/ إلى حالة تشبه حالة الحرب حيث حشدت قوات القطرين في مواجهة كادت تكون كارثة على كل منهما وعلى الأمة كلها لو حدث الصدام.

لا أريد تحديد المسؤولية فليس هنا مجال تحديدها، ولكن ألا يعني ما حدث ضعفاً في العقيدة وتنامياً في المشاعر القطرية وإضعافاً للأمة في مواجهة

المشروع الصهيوني ومثالاً غير حسن لقوى التغيير في الوطن العربي؟

والمثال الآخر حول العلاقات السعودية - اليمنية التي ظلت سنوات طويلة في تقلب بين الجودة والسوء، ففي مراحل حسن العلاقات حقق القطران فوائد جمة أمنية وسياسية واقتصادية، أما في مراحل سوء العلاقات فقد وصلت الأمور إلى مرحلة حشد القوات والصدام المسلح فخسر كل منهما.

هل في توتر العلاقات بين البلدين خير لأي منهما؟ وهل من مصلحة المملكة العربية السعودية أن يتعمق العداء لها في اليمن ليكون في يوم ما مشكلة للمملكة ولأمنها يستخدمه الأجنبي لخدمة أهدافه؟ وهل من مصلحة اليمن أن تتصاعد حالة العداء في الوقت الذي يحتاج فيه اليمن إلى الاستقرار وإلى كل قرش يصرف في المواجهة؟

أين هو النظام العربي من هذه الخلافات؟ مشكلتان واحدة في المشرق وأخرى في المغرب هددتا مصير الأمة وزادت أوضاعها سوءاً وأضعفتها، ومع ذلك لم تجدا لهما حلاً في إطار النظام العربي.

المشكلة الأولى بين الكويت والعراق، حيث وصل الخلاف إلى مرحلة استخدام القوة، ومع ذلك فقد عجز النظام العربي عن الحيلولة دون استخدام القوة العراقية ضد الكويت بسبب عجزه وعدم تركيزه الجهود لإنهاء هذه المشكلة، فكان الحل عبر مجلس الأمن وتدخل قوات أجنبية بقيادة الولايات المتحدة لإنهاء الوضع وإخراج القوات العراقية من الكويت وإن كان للإسهام العربي دور في ذلك عبر مؤتمر قمة عقد في الثامن من آب عام / 1990/ .

ألا تعبّر الحالة العراقية - الكويتية عن عجز النظام العربي وتكشف مدى ضعف هذا النظام وثغراته التي تطلق العنان لقرارات خطيرة يتخذها هذا البلد أو ذاك دون أن يكون هناك رادع يردع أو قواعد تمنع من الانزلاق نحو الخطر؟ وهل نجحت جميع مؤتمرات القمة العربية في الوصول إلى حلول نهائية للمشكلة بين العراق والكويت؟ ألم يتداخل ما هو محلي مع ما هو خارجي فيقوى العامل الخارجي في هذه المشكلة على العامل المحلي؟

ليست المشكلة العراقية - الكويتية سوى محصلة للعوامل الأربعة التالية :

المصالح القطرية، وضعف الالتزام القومي، وغياب الرؤية لما يتهدد الأمة من أخطار خارجية، والتدخل الخارجي. وقد فعلت جميع هذه العناصر فعلها بسبب قصور النظام العربي والسلوك الذي ترسخ خلال أكثر من نصف قرن في ظل الانكفاء القطري وتغلّب المصالح الضيقة على المصالح القومية الشاملة...

والمشكلة الثانية هي الوضع بين المغرب والجزائر، ومع أنهما قطران عربيان مهمان في موقعهما وإمكاناتهما ودورهما في الساحتين العربية والدولية فقد غاب البعد العربي عن التدخل للتوصل إلى حل للأزمة في مختلف مراحلها...

ومن اللافت أن كلا الطرفين فضّل الحل عبر منظمة الوحدة الإفريقية وليس جامعة الدول العربية، ولما عجزت المنظمة الإفريقية عن إيجاد الحل فضّلا الحل الدولي بديلاً لإتاحة الفرصة أمام الحل العربي.

والسبب واضح يتمثل في عدم ثقة قطرين هامين بالنظام العربي، فكلاهما لا يثق وكلاهما يخشى أن يقول بعض العرب ما لا يرضيه، فاستمرت المشكلة واستمر الاستنزاف والخسارة.

إن السبب الرئيس لغياب آليات للعمل العربي تنقل القرار من الإنشاء الأدبي إلى السلوك العملي، يعود إلى أن الموضوع يرتبط بالسيادة التي كانت أحد العناصر الأساسية في ميثاق الجامعة العربية.

فالقرار العربي يصبح مقبولاً إذا توافق مع سياسة القطر ومصالحه ويصبح مرفوضاً إذا كان يقيدها أو يتعارض معها، وهذا يفسر حالة الازدواجية في السياسات العربية، ودائماً هناك موقفان من القضية الواحدة: موقف معلن جماعي، وموقف غير معلن تمارسه الدولة القطرية.

والأمثلة كثيرة، ففي الاقتصاد تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام /1957/ وتعثّر تنفيذها ولم يبدأ تنفيذها الجزئي عملياً إلا بعد قمة القاهرة في حزيران /1996/ إذ اتخذت القمة قراراً بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة مع جدول زمني للتنفيذ لمدة عشر سنوات.

وفي مجال الصراع العربي - الإسرائيلي كانت جميع قرارات القمة حتى قبل

زيارة الرئيس المصري للقدس تؤكد على ثوابت العرب ، ومع ذلك فإن عدداً من الحكومات العربية أقام علاقات مع إسرائيل رغم قرارات القمة العربية معللاً ذلك إما بالسيادة وإما بخدمة للقضية الفلسطينية .

أفقدت هذه الازدواجية القرار العربي مصداقيته ولا سيما أن بعض القرارات يجري التخلي عنه بعد أيام من صدوره ، ومثال ذلك قرار قمة بيروت في السابع والعشرين من آذار عام 2002، حيث أطلقت القمة مبادرة عربية للسلام ، وفي اليوم التالي اجتاحت القوات الإسرائيلية مدن الضفة الغربية ومارست أقسى وأشد أنواع القمع الدموي ، وبين جنازير الدبابات الإسرائيلية وقذائفها احترقت المبادرة العربية وتوقف الحديث عنها إلا بشكل عابر ولم يتابع العرب الحديث عن آلية عمل لتنفيذها .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القمع الذي مارسته قوى الهيمنة الأجنبية وبالتحديد الهيمنة الأميركية لعب دوراً مهماً في مختلف المراحل للحد من إمكانات العرب في سلوك طريق واحدة للدفاع عن مصالحهم .

إن الولايات المتحدة التي تدرك خطورة نهوض العرب وتهديده لمصالحها الكبرى في المنطقة أرست سياساتها الشرق أوسطية على أساس العبث بالعلاقات العربية وتفكيكها وإضعاف الحالة العربية وخلق الشعور لدى معظم الأنظمة الحاكمة أن استمرارها مرتبط بالقرار الأميركي .

ولا شك عندما تضعف الصلة بين الجهاز الحاكم ومواطنيه ، وتتوتر الأجواء بينه وبين جيرانه ، يكون البحث عن النجاة تحت مظلة الولايات المتحدة التي نجحت في استخدام حالات التوتر العربية لخدمة مصالحها الكبرى في المنطقة . فكلما ازدادت الخلافات العربية ازداد البعد الأميركي في السياسات المحلية ، وإذا قارنا بين الحالة التي كان عليها وضع العرب في مطلع عقد السبعينات حيث كان يسود العلاقات العربية حالة من التضامن مكنت مصر وسورية من خوض حرب تشرين ومكنت دول النفط من وقف ضخه إلى الولايات المتحدة نفسها ، وبين اليوم حيث التوتر والضعف ، نجد أن التضامن تراجع والتنازلات العربية تكاثرت والنفط العربي أصبح يقيّد العرب بعد أن كان سلاحاً هاماً بأيديهم .

لماذا لم تضع الحكومات العربية آلية للعمل العربي حتى في أضعف حالاته التي نص عليها ميثاق الجامعة العربية والاتفاقات والقرارات العربية الأخرى؟

أشرت إلى بعض الأسباب فيما تقدّم ولكن السبب الرئيس هو حجم المصالح التي تتحكم في قرارات الحكومات القطرية حيث لا علاقة لقرار الحكومة القطرية أحياناً بمصالح البلاد وإنما بمصالح أفراد يتحكمون بالقرار السياسي، وهكذا يصبح للتداخل بين مصالح الأفراد والقرار السياسي أسوأ الآثار على المسار العربي العام.

وإلى جانب كل ذلك كان الإيمان بوحدة المصير العربي قد غاب عن عقول الذين تحكمت فيهم المصالح الضيقة أو الاملاءات الخارجية، ولذلك كانوا يكثرون من الحديث عن الوحدة العربية وتحرير فلسطين في الوقت الذي كان سلوكهم يأخذ فيه منحى آخر يتناقض مع الشعارات التي تطلق.

إن الإيمان الحقيقي هو الذي يحوّل الحدث إلى قضية، والسلوك إلى نضال يومي لخدمة هذه القضية، وهذا ما افتقدته الساحة العربية الرسمية في كثير من المواقع.

والظاهرة الأخرى اللافتة تتمثل في القراءة الخاطئة للتطورات الدولية وحجم انعكاسها على المصالح العربية الراهنة والمستقبلية والتصرف خارج السياق التاريخي للأحداث مما زاد الهوة بين العرب والأمم الأخرى.

وإذا استعرضنا الحالة العربية منذ تأسيس النظام العربي في آذار عام /1945/ حتى الوضع الراهن وجدنا أن الحالة العربية راكدة لم تتغير: الخلافات القائمة ذاتها ويخيم عليها نفس الخوف والقلق والشك في ظل حالة الانقسام والتفكك؛ لقد كان طموح المواطن العربي أن تتحول الدول السبع إلى دولة واحدة ولكن الذي حدث هو أن الدول السبع أصبحت اثنتين وعشرين دولة...

تغيرت الأسماء ولكن لم تتغير الحالة نحو الأحسن بل نحو الأسوأ، فإلى جانب التراجع تزايد الضعف والوهن وأصبحت إسرائيل التي تأسست بعد النظام العربي بثلاث سنوات قوة كبرى في المنطقة.

إن التغيير الذي طرأ كان إلى تراجع، فخلال أكثر من نصف قرن شهد

النظام العربي تراجع الحركة القومية العربية الشعبية ونكسة حزيران عام / 1967/ والصلح بين مصر وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل واتفاقية أوسلو، والحرب العراقية - الكويتية، والحرب الأهلية في لبنان والنزيف في الجزائر، والتوترات العربية - العربية، وازدياد مساحة النفوذ الأجنبي، وطرح الأفكار والشعارات العرقية والطائفية والمذهبية. وعندما يكون المسار العربي العام بهذه الصورة فعلينا التساؤل: لماذا وكيف وصلت الأمة إلى هذه الحالة؟

من المثير للاستغراب وجود المشاكل الرئيسة والتناقضات بين الأنظمة ذات الطبيعة الواحدة، فلم يكن الوئام قائماً بين الأنظمة الملكية مثلاً، فكان الصراع بينها على أشده وهذا أحد أسباب ضعف النظام العربي لأن كل فريق من القوى صاحبة القرار ينطلق من خصوصياته وليس من حاجات الأمة، ومن مشاعره وموقفه من الآخر وليس من خلال موقف يهدف إلى إزالة الخلافات القائمة.

كان من المفترض أن تسير الأنظمة العربية المتشابهة في بناها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سيراً حثيثاً باتجاه الوحدة، إلا أن ما حصل هو عكس ذلك تماماً إذ كان تفجر خلافاتها وتناقضاتها أكبر من تشابه بناها وأقوى من شروط تقاربها.

لقد ظهرت إلى جانب الأنظمة المحافظة قوى أخرى مختلفة في طبيعتها ومعتقداتها عن النظم القائمة وضعت نفسها في موقع التعارض والتناقض هادفة إلى بناء نظام عربي جديد في وطن موحد ومحرر من الوجود والنفوذ الأجنبيين ومن الظلم الداخلي، ولا سيما الاستغلال الاقتصادي للفرد والمجتمع، ووصولاً إلى مجتمع يستند إلى مبادئ العدالة والحرية والمساواة والديمقراطية.

كان حزب البعث العربي، القوة الأولى التي ولدت في دمشق في منتصف عقد الأربعينات، مدرسة قومية انتسب إليها الجيل الجديد من الشباب في سورية وأرتال من الشباب العرب؛ سواء الذين كانوا يدرسون في جامعة دمشق أو في الجامعات الأخرى. وكانت مبادئ الحزب وشعاراته تشكل أول صدام مع القوى المحافظة في سورية والأردن والعراق، حيث أدان الحزب الأنظمة القائمة وناضل ضدها محمّلاً إياها مسؤولية خسارة فلسطين.

وفي الثالث والعشرين من تموز 1952 انطلقت قوة أخرى عسكرية شقّت الطريق لإسقاط النظام الملكي وإقامة نظام جديد في مصر، ولم تمض سنوات قليلة حتى كانت هذه القوة الجديدة ذات تأثير كبير على الأحداث في الوطن العربي كله. كما لم تمض سنوات حتى انتصرت في العراق قوة تغيير جديدة في الرابع عشر من تموز عام / 1958/ أسقطت الملكية وأعلنت الجمهورية، لكنها للأسف تآكلت بسبب التناقضات التي عصفت بها لأسباب بعضها داخلي وبعضها خارجي المنشأ...

بعد العراق انتصرت ثورة الجزائر وأعلن قادتها الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، وهكذا تتالت حركة التغيير في الوطن العربي لتشمل كلاً من اليمن الشمالية، التي أسقطت نظام الإمامة وجنوبها الذي أقام نظاماً ماركسياً، وثورة أخرى في السودان، ثم في ليبيا...

كانت جميع هذه القوى تمثّل حركة التغيير التي شكلت أملاً لدى العرب في تغيير واقعهم، ولكنها وإن حققت بعض التغيير في بلدانها إلا أن ذلك ظل قاصراً عن تغيير عميق في حياة أقطارها أو في مرتكزات النظام العربي. ورغم أن هذه القوى كانت مشتركة بالأهداف إلا أن تناقضاتها وصلت أحياناً إلى درجة الصدام، مما أضعفها جميعاً ووضعها خارج السياق الذي جاءت من أجله.

ولعل أسباب تناقضات هذه القوى، أنها وإن تحررت من الفئات الحاكمة التي سقطت بفعل التغيير، لم تتحرر من موروث الأنظمة البائدة ولا من عيوب تراكمت في مجتمعاتها سنين طويلة. ولذلك كان السلوك أحيانا في البلدان التي أصابها التغيير مناقضاً للأهداف التي قام على أساسها النظام الجديد.

كانت تلك القوى خارج الحكم جزءاً من حركة التغيير الطبيعية بكل ما تحمل من مبادئ ومفاهيم وأفكار وسلوك، لكنها أخفقت في تحقيق مبادئها بعد أن تسلمت السلطة، فما أسباب هذا الإخفاق؟

أولاً: لأن هذه القوى كانت تملك المبادئ ولكنها لم تكن تملك البرنامج ولا الأداة.

فقد وصلت إلى الحكم دون برنامج، واستخدمت أداة مناقضة بطبيعتها

لأهدافها ، فتحولت قوى التغيير نفسها واقعياً إلى أدوات بأيدي أجهزة الدولة الموروثة بكل سلبياتها ، حتى أولئك الذين جاؤوا من رحم قوة التغيير ابتلعتهم أجهزة الدولة وبيروقراطياتها وأصبحوا جزءاً منها فطوعتهم وعجزوا عن تطويعها .

ثانياً : غرقت هذه القوى في مشاكل الحكم ومتطلباته مما أدى إلى تغيير في اهتماماتها الأساسية ، ومما زاد الوضع تعقيداً أنها أطلقت شعاراتها كبرنامج دون الأخذ بالاعتبار معطيات الواقع والإمكانات المتاحة وحدثت هوة بين مبادئها وممارساتها وسلوكها مما أدى إلى خسارتها الكبرى ، ليس فقط لأنها لم تكن تمتلك البرنامج الذي يحدد الأولويات ، بل أيضاً لأنها لم تكن واضحة وصريحة مع الشعب بعرض الواقع ومتطلباته وتحديد سبل الخروج منه إلى واقع أفضل في مدى زمني محدد في ضوء الإمكانات .

ثالثاً : إن الانصراف الرئيس إلى هموم الداخل ومصاعبه شغلها عن الاهتمام بالقضايا الرئيسة التي كانت تناضل من أجلها .

أدى هذا الوضع أيضاً إلى نمو حالة قطرية شكلت في كثير من الأحيان حواجز في التعامل حتى بين قوى التغيير .

في ظل هذا الوضع لم تستطع الأنظمة الجديدة في توجهاتها أن تقيم علاقات اقتصادية حقيقية تكون نموذجاً ، ولم تستطع الاتفاق على القضايا المصيرية كقضية الصراع العربي - الإسرائيلي ، وعندما نجح بعضها في إقامة أول دولة وحدوية بعد قرون من الانقسام العربي عجزت قوتان رئيستان هما مصر وسورية عن حماية وحدتهما . . .

ولا شك أن الدول العربية ذات الأنظمة الجديدة لو نجحت في إقامة نظام للعلاقات فيما بينها متقدم على النظام العربي المؤسس في آذار / 1945/ لكان ذلك النجاح عاملاً هاماً في تطوير النظام العربي باتجاه يعيد السياسات العربية إلى مسارها الصحيح .

من حق المواطن العربي أن يسأل : لماذا يخسر العرب حروبهم؟ ولماذا لم يحققوا وحدتهم؟ ولماذا لم ينهضوا كبقية أمم الأرض؟ لماذا رفعوا جميعاً علم

الوحدة وسقطوا في فخ الانعزالية القطرية؟ لماذا توهموا أن الدولة علم يرفرف وسفير يُعتمد وسلطة تُمارَس على الناس؟ لماذا لم يدركوا أن الدولة هي السيادة على الأرض بمعناها القومي وهي الأمن للأمة وتوفير متطلبات النهوض والتقدم لكل أبنائها؟

إن الجواب، في الواقع، يكمن في بنية النظام السياسي القطري الذي أفرز النظام السياسي العربي الراهن.

* * *

كان للدولة القطرية بحكم ظروف نشأتها ومكوناتها دور كبير في إقامة النظام العربي الحالي وكذلك العجز الذي ما زال يعاني منه باستمرار.

حققت الدولة القطرية بعد الاستقلال وجلاء الأجنبي إنجازات كبيرة كانت شبه معدومة في مرحلة الاستعمار، وتمثلت هذه الإنجازات في إقامة البنية التحتية بصورة جيدة لدى البعض ومقبولة في حدود الإمكانات لدى البعض الآخر...

وشهدت الأقطار العربية تطورات مهمة في مجالات البناء المادي لم تشهدها منذ قرون ورافق ذلك جهود كبيرة لنشر العلم والاهتمام بالصحة العامة وبناء الاقتصاد الوطني.

وفي الوقت الذي كانت حكومة الدولة القطرية تسعى فيه إلى تأمين أكبر قدر من الخدمات تجاهلت بعداً آخر هو الذي يعطي الدولة هويتها وهو البعد السياسي الذي يتيح للمواطنين حق المشاركة في الاختيار وتقرير مصيرهم والإسهام في تحديد أولويات النهوض والحرية في التفكير والتعبير.

وبتعبير آخر تصرفت الدولة القطرية كمقاول لتقديم أفضل خدمات لمواطني القطر في حدود الموارد في أحسن الحالات، ولكنها لم تتصرف باعتبارها تمثّل الشعب الذي تقوده، وهذا ما كانت له نتائج سلبية على تطور البلاد، كما أسس لهوة واسعة وعميقة بين الإدارة الحكومية للدولة والناس.

ومن الأسباب التي أدت بالدولة القطرية إلى لعب هذا الدور هو أن بعضها

تأسس في ظل الوجود الأجنبي وبعضها بعد خروجه ، ولكنها في الحالتين بُنيت على القواعد التي قامت عليها الدولة في ظل الاحتلال . .

لم تحاول القيادات التي تزعمت حركات الاستقلال وضع أسس ومرتكزات لدولة الاستقلال بل تأثرت إلى حد بعيد بالأشكال والأساليب التي كانت قائمة ، وفي أغلب الأحيان سلكت هذه القيادات في إدارتها للدولة السلوك نفسه الذي مارسه المحتل الأجنبي . وحتى الدولة التي بنيت بعد انتصار حرب التحرير في الجزائر لم تكن بعيدة عن هذا الواقع .

ورغم أن القيادات التي تولت مسؤوليات المرحلة الأولى من الاستقلال بنت الدولة على أساس مؤسسات ثلاث : تنفيذية وتشريعية وقضائية ، إلا أنها كررت ما فعله اللاحقون بعدها ، من تفريغ للمؤسستين الدستوريتين التنفيذية والتشريعية وعدم وضع برنامج لبناء دولة يكون الشعب فيها مصدر السلطات ، وهو ما كان يتعين عليها ألاّ تفعله .

وفي الأقطار التي جرت فيها تغييرات بهدف بناء مجتمع جديد يكون الشعب فيه مركز القرار تحولت هذه التغييرات عن اتجاهاتها الأساسية لينحى الشعب عن كونه مصدراً للسلطات ولتعطي هذه القيادات لنفسها حق اتخاذ القرار نيابة عنه . ولا يعني ذلك أن هذه القيادات لم تحقق بعضاً من الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية في قطاعات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والخدمات وغيرها .

وبسبب عدم تكوين مؤسسات دستورية قادرة على ممارسة مهامها بصورة فعالة وصحيحة ، تمركزت السلطة في الدولة القطرية ، وشهدت غياباً كاملاً للرقابة والمحاسبة . ومن الطبيعي القول : إن مركزة السلطة سواء لدى مؤسسة أو شخص دون وجود رقابة على صاحب السلطة أو قدرة على محاسبته ، تؤدي إلى أخطاء لا حدود لها وخسارة لا تعوضها المكاسب التي تتحقق في بعض المجالات . وكانت الدول التي افتقدت مؤسسات دستورية فعالة هي أكثر الدول جموداً وقابلية لانتشار الخلل والخطأ والانحراف في مسارها .

في مواجهة هذه الصورة تبرز أهمية المؤسسة الدستورية المنتخبة في تحقيق الرقابة والمساءلة وفي تحقيق التوازن والحد من الأخطاء والخلل شرط أن تمارس

هذه المؤسسة المنتخبة المهام المنوطة بها وتكون قادرة على أدائها وألا تنزلق لتكون إحدى أدوات السلطة فتفقد دورها في الرقابة والمحاسبة.

في الوطن العربي نموذجان للدولة، الدولة الوراثية (المملكة - السلطنة - الإمارة) والدولة الجمهورية. ويندرج تحت هذين النموذجين نماذج أخرى متعددة من حيث تمركز السلطة بعضها بيد رأس الدولة صاحب القرار ومصدر السلطة، تساعده مؤسسات، في غياب مؤسسة دستورية منتخبة تراقبه وتحاسبه. وأخرى تتمركز السلطة فيها بيد رأس الدولة سواء كان ملكاً أو أميراً أو رئيساً ويكون إلى جانبه مؤسسة دستورية منتخبة يتفاوت حجم مسؤولياتها في المشاركة بإدارة البلاد وفي مساءلة السلطة التنفيذية ورقابتها.

وعندما تتحول المؤسسات الدستورية إلى واجهات غير فعالة تضيع المسؤوليات وينمو الخطأ ويعطل القانون وتغيب العدالة ويتقدم الأقل كفاءة ويتراجع الأكثر أهلية فيجد ذو العقل والإحساس نفسه غريباً في وطنه أو في خارجه. وفي مثل هذه الأحوال تفقد الدولة قدرتها على التطور ويتراجع النمو والتقدم، وتتدهور كل ميادين الإنتاج المادي والفكري وتزداد الهوة اتساعاً وعمقاً بين هذه الدولة وما يجري في العالم.

وعندما يحدث مثل هذا الخلل في الدولة فإنه ينسحب على المجتمع الأهلي كله، على علاقات الناس مع الدولة وأجهزتها وعلى علاقات الناس بعضهم بالبعض الآخر فتضعف الثقة ويزداد السباق نحو المصالح الدنيا والتي غالباً ما تكون على حساب المجتمع والدولة.

ويؤدي ذلك بالضرورة إلى مظاهر خلل عديدة في بنية الدولة ونشاطاتها أهمها:

1- الخلل الأول هو عدم التوازن بين المؤسسات الدستورية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في الدولة القطرية من الناحية الفعلية رغم أن جميع الدول التي لها دساتير، تضمنت دساتيرها نصوصاً تؤكد هذا التوازن. لكننا نجد خللاً في طريقة تشكيل هذه المؤسسات، حيث يعود وضع المعايير إلى السلطة صاحبة القرار عبر إمكاناتها لتشكيل المؤسسة. ونلاحظ أن بعض الأقطار العربية لديها

مجالس معينة تحت تسمية مجلس استشاري وبعضها منتخب.

في الحالة الأولى لا يملك المجلس سلطة التشريع أو الرقابة فهو هيئة استشارية للحاكم، وقد يكون بين أعضائه رجال أكفاء وآخرون لهم احترام وتقدير بين الناس، ورغم كل ذلك فهذا المجلس ليس من مهامه اتخاذ القرار أو الرقابة أو المحاسبة.

أما في الحالة الثانية فيكون المجلس منتخباً له سلطة الرقابة والمحاسبة من الناحية الدستورية بغض النظر عن الطريقة الانتخابية أو الظروف التي تتحكم بها. وإذا مارس المجلس في هذه الحالة دوره يكون قد حسّن أداء الحكومة وأجهزتها وجنت البلاد الخير والمنافع وسارت في طريق النهوض والازدهار، وتوفرت لها إمكانات عظيمة في توفير متطلبات الشعب واحتياجات الدفاع عن الوطن.

وكل ذلك مرتبط بفعالية المجلس في تشريع القوانين التي تحتاجها البلاد وفي مراقبة الأداء الحكومي.

أما إذا غفل المجلس عن مهامه بسبب ضعف في بنيته أو تردد في تحمّل مسؤولياته أو خضوعه للسلطة التنفيذية، فإن الضرر العام على البلاد يكون كبيراً يصيب الدولة والمجتمع معاً، ويقودنا هذا الأمر إلى الحديث عن الديمقراطية وحاجة المجتمعات العربية إليها وهي تسعى إلى النهوض والتقدم.

يرى البعض في الوطن العربي أن الديمقراطية لا تتماشى مع المجتمع العربي المحكوم بموروثاته التي نشأت خلال قرون في ظل الظلم والاستبداد وما ولّداه من خوف وقلق وانغلاق.

ويرى البعض الآخر أن بعض الأقطار العربية لا تلائمها الديمقراطية بسبب تكوينها الاجتماعي سواء القبلي والعشائري أو العرقي والطائفي لأن الديمقراطية تساعد على إثارة كل هذه الأمراض. ويتساءل أصحاب هذا الرأي كيف يمكن أن يقوم نظام انتخابي في مجتمع أساسه القبيلة؟ والحقيقة هي أننا إذا أمعنا النظر في واقع العرب وجدنا أن الديمقراطية هي السبيل الأكثر أمناً وسلامة للحفاظ على الوحدة الوطنية في كل قطر عربي لأنها تتيح مشاركة الجميع في العمل العام كما أنها بطبيعتها تملك آليات تصحيح أخطائها . . .

إن الديمقراطية ببساطة هي الإطار الذي يتيح للشعب أن يمارس دوره بحرية في تقرير مصيره وشؤونه ، وفي مراقبة السلطة ومساءلتها ، ويتيح للناس ممارسة حرياتهم الأساسية في التفكير والتعبير والمشاركة في الحدود التي لا تتعارض مع أمن المجتمع واستقراره ووحدته الوطنية. . .

والديمقراطية ليست نظاماً جاهزاً للاستخدام ينقل عن هذه الدولة إلى تلك ، بل هي مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومرحلة التطور في كل دولة ، ولذلك نجد في البلدان الآخذة بالنهج الديمقراطي أشكالاً مختلفة من التطبيق على أن القاعدة تظل في الاختيار الحر لمجالس التمثيل الشعبي .

ومع ذلك فإن الديمقراطية بمفهومها النظري المطلق ليست قائمة في أي بلد، وإن حرية الاختيار لا ترتبط بالضغط الحكومي أو ضغط المال أو العائلة والعشيرة والطائفة فقط ، وإنما أيضاً بدور الإعلام في تشكيل الرأي العام لدى المواطن . ويبقى الإعلام أقوى قوة مؤثرة في العملية الانتخابية في كثير من البلدان .

وعندما نقول الانتخاب الحر إنما نعني الحرية النسبية بأقل قدر من الضغوط بالوسائل المختلفة على الناخب.

إن مسألة المشاركة في قضايا الأمة ليست جديدة وهي ليست وباء قادماً إلينا من الغرب ، بل هي حقيقة من حقائق الحياة كرسها الإسلام في آيتين كريمتين الأولى في قوله تعالى : « وشاورهم في الأمر » « سورة آل عمران – الآية 159» والثانية في قوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » « سورة الشورى – الآية 38» وقول الرسول الكريم: « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » . وقول الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا . »

لقد وضع الإسلام قاعدة المشاركة ، أما تنظيم هذه القاعدة فليس مرتبطاً بإجراء وآلية محددة في تاريخ المسلمين وإنما بالظروف التي نظمت بها أطر الممارسة لتنفيذ قاعدة المشاركة .

ففي الأيام الأولى للدولة الإسلامية كانت الشورى تتم مع أصحاب الرسول

الكريم في المدينة، ولكن في المراحل اللاحقة تم اعتماد صيغة البيعة للخليفة.

يجب أخذ النص القرآني بمقاصده وهي تحقيق المشاركة والمساءلة، أما الصيغة فهي مرتبطة بظروف كل مرحلة.

إن حاجة العرب إلى الديمقراطية عظيمة بقدر حاجتهم إلى النهضة ولا يمكن للأمة أن تنهض وهي مغيبة وقدراتها معطلة وحريتها مقيدة، فالحرية هي التي تطلق القدرات التي إذا وظفت لمصلحة الأمة تصبح قادرة على تحقيق طموحاتها وطموحات أبنائها.

إن الشعوب الطليقة صاحبة الدور في تقرير مصيرها وإدارة شؤونها كانت السباقة في مجالات العلم والمعرفة وفي النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومع ممارسة الشعوب لحقها في الاختيار تتسع رقعة التقدم ويزدهر الإنتاج بكل أنواعه ويسود القانون ويتحقق العدل ويتقدم الكفء ويتراجع الانتهازي.

والديمقراطية تتيح للشعب ومؤسساته المنتخبة الرقابة والمساءلة وعندما يغيب دور الشعب وتغيب الرقابة على ممارسة الحكومة وأجهزتها في أي بلد يزداد التخلف ويضيع العدل وتضعف الدولة وتعجز عن القيام بمهامها الأساسية.

2- والخلل الثاني في بناء مؤسسات الحكم والدولة هو استسهال تجاوز القانون والخروج عليه تحت ذرائع مختلفة بالإضافة إلى الاستخدام الخاطئ له. وتنتج هذه الظاهرة عن عدم الالتزام بالمؤسسات وتنسحب على ظواهر أخرى.

إن الخلل في الالتزام بتطبيق القانون يؤدي حتماً إلى خلل في بنية الدولة والمجتمع، إذ يقع في ظل هذا النوع من الممارسة الاختلال لمصلحة الباطل لا الحق ولمصلحة الظلم لا العدل وللمصلحة الخاصة لا المصلحة العامة.

إن الاستهتار بالقانون وتجاوزه يشكل أحد أهم أسباب الخلل في الدولة القطرية وهو عامل في إضعاف الثقة العامة في الدولة وفي مؤسساتها وهو يفتح الطريق أمام الانحراف السلوكي أيضاً.

إن ذريعة عدم صلاحية القانون، التي تساق أحياناً، ذريعة باطلة فإن كان القانون ليس صالحاً فلماذا لا يصار إلى تعديله أو استبدال قانون آخر به.

ومن نافلة القول أن تجاوز القوانين يؤدي إلى فقدان الدولة أحد أهم عناصر شرعيتها .

3 - والظاهرة السلبية الثالثة تكمن في تجذر المصالح القطرية وتأثيرها على سياسات الأقطار في القضايا العربية المشتركة أو في القضايا ذات التأثير على بعض الأقطار ومصالحها .

وكلما تقدمت الظواهر القطرية تراجعت إمكانات العمل العربي المشترك وضعف الإيمان بوحدة المصير العربي وسهل اصطياد الأقطار من خلال اصطياد أفراد أو مجموعات ذات مصالح في هذا القطر أو ذاك .

وظاهرة المصالح القطرية عملياً هي التي أدت إلى تعطيل جميع المعاهدات والاتفاقات التي أبرمتها الحكومات العربية وجاءت لتسد الثغرات القائمة في ميثاق الجامعة .

لماذا لم تنفذ معاهدة الدفاع المشترك ؟ لأن الدولة القطرية تخشى على مصالحها من التورط في مساندة بلد عربي آخر يتعرض للعدوان أو لأن هذه الدولة وضعت نفسها تحت مظلة الهيمنة الأجنبية وارتبطت مصالحها خارج وطنها فتغلبت تلك المصالح على مصلحة الالتزام بالقصد القومي .

لماذا لم تنفذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي وقعت عام/ 1957/ ؟ الجواب ببساطة يكمن في خشية حكومة هذا القطر أو ذاك من منافسة منتجات القطر الآخر ، دون أن تدرك أن المصالح لا تسير باتجاه واحد وأن الاقتصاد الوطني لا ينظر إليه نظرة سلعية بل نظرة شمولية ، ودون أن يستطيع أصحاب العزلة إدراك أهمية المنافسة وأثرها على تحسين نوعية الإنتاج الوطني فآثروا طريق الانغلاق الذي كان أحد الأسباب الرئيسة في الأزمات والمتاعب الاقتصادية العربية .

وما يمكن أن يقال عن الوحدة الاقتصادية يقال عن اتفاقية السوق العربية المشتركة التي وقعت عام / 1964/ .

إن المشكلة الكبرى ليست في وجود مصالح لأفراد أو مؤسسات أو غيرها ولكنها أيضاً في أن الدولة القطرية لا تنطلق من رؤية بعيدة لمصالح القطر في

إطار المصالح القومية المشتركة، وقد تعمّق هذا الأمر لدرجة بات معها يشكل خطراً على الهوية القومية.

وإلى جانب أصحاب المصالح الاقتصادية، الذين يتميزون بضيق الأفق الاقتصادي وجهل مصالحهم الاقتصادية الحقيقية التي تكون أكثر أمنا وازدهاراً في نطاق الاقتصاد العربي، إلى جانب هؤلاء هناك أصحاب المصالح السياسية الذين يخشون من أن يضيعوا في المسار الوحدوي وبذلك يفقدون الموقع والدور، ولعب هؤلاء دوراً مهماً في إحباط التوجهات الوحدوية أو في الحيلولة دون نجاحها . . .

وينبغي ألا ننسى دور القوى الأجنبية في تعبئة الإمكانات لتعزيز الانقسام العربي وفي إعاقة أي تقدم يعزز التعاون والتعاضد بين العرب.

4- والظاهرة السلبية الرابعة في الدولة القطرية، وهي ظاهرة خطيرة تعكس الوضع القلق لهذه الدولة في عدد كبير من الدول العربية، تتمثل في أن الحكومة القطرية تعيش بين نوعين من الخوف: خوف من الداخل من الرأي العام في البلاد، وخوف من الهيمنة الأجنبية في الخارج. وقد تعاملت مع الخوف الأول بالضغط وكبت الحريات وممارسة العنف أحياناً، أما الخوف الثاني فقد تعاملت معه بالخضوع وتقديم التنازلات وانتهاج سياسات تتعارض مع مصالح قطرها والمصالح القومية العليا، غير مقدرة أن القبول بالاستجابة للضغط الأجنبي يفتح باباً لتنازلات لا حدود لها تصل إلى المس بالمصالح الأساسية للبلاد وبكرامتها وسيادتها.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى نضال شعبي وعمل سياسي وثقافي لتنمية الرأي العام العربي وتنمية الإحساس بالخطر على وجوده ومصالحه ليكون أكثر قدرة على التحرر من ضغط الحكومة القطرية وأكثر إمكانية في ممارسة الضغط حتى تتوازن حكومة القطر، مما يسهّل تعطيل الدور الأجنبي وتغليب الدور الوطني.

كما تبرز أيضاً أهمية الديمقراطية وإطلاق الحريات، مما يضع الجماهير في موقعها الحقيقي لتصحح أخطاء الحكومة فيستقيم الوضع. الوضع القطري واستطراداً الوضع القومي.

والديمقراطية وحدها تشكل الحصانة والحماية للحكومة القطرية في وجه

الضغوط الخارجية، والخطأ الذي ترتكبه الحكومة القطرية أنها لا تريد أن تظهر بمظهر العاجز عن تنفيذ إملاءات الأجنبي رافضةً التذرع بالرأي العام حتى لا تتهم بالضعف غير مدركة أن استنادها إلى الرأي العام في قطرها يجعلها أكثر قوة في وجه ذلك الأجنبي الذي يتذرع في كل خطوة أو موقف بالرأي العام في بلاده.

وأخيراً لا بد من القول: إن الدولة القطرية عليلة تعاني من وجود ثغرات كبيرة، ساهمت هي بدورها في الثغرات التي يعاني منها النظام العربي الرسمي لأن هذا النظام يمثل الواقع في كل قطر عربي، وإن أدق صورة لتعريف الحالة العربية هو ما ورد في المذكرة التي تقدم بها رئيس الحكومة السورية السيد ناظم القدسي إلى اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام /1951/ وجاء فيها:

«إن خطورة الحالة الدولية لا تحتاج إلى بيان وتتوالى الأحداث دائماً بشكل تتمثل فيه الأخطار الداهمة إلى العيان، كل هذا والعرب على ما هم فيه من ضعف وتفرّق وتردد وتخلّف وحيرة مما يدع أقطارهم وشعوبهم عرضةً لمصائر يصعب على المرء تحديدها، ومما لا يجعل لهم متفرقين شأناً في الميزان الدولي سواء استمرار الحرب الباردة أو يوم تقع الواقعة وخاصةً بعد أن ثبت أنه لم يعد للدول الفقيرة من ذكر، ولا بد لها من تكتل يربط بينها بصلات قانونية.

وإلى جانب هذه الأخطار التي تقلق العالم نجد أن الدول العربية بليت بخطر آخر هو العدو اليهودي المقيم في صرة بلادنا والمتربص بنا شراً والذي يزداد خطره كلما رست باخرة من المهاجرين اليهود على شواطئ فلسطين، وتدل الاعتبارات العسكرية السليمة أنه يتعذر في الوقت الحاضر لأكثر الدول العربية منفردة مجابهة هذا الخطر الصهيوني. إن هذه الأخطار من عالمية دولية أو صهيونية تتساوى تجاهها الدول العربية جميعاً عاجلاً أو آجلاً مهما اختلفت هذه الدول في مواقعها الجغرافية أو عواملها المحلية وهذه حقيقة يحسن التذكير بها إذ ليس الأمر أن تقوم بعض الدول العربية في إنقاذ شقيقات لها بل واقع الحال أن تتدبر الدول جميعاً لسلامها وتضمن وجودها. ونشير إلى أنه إذا ظل العرب على حالهم فليس الأمر في انحيازهم إلى الكتلة الديمقراطية أو الشيوعية، فسواءً

انتصرت هذه أو تلك سيظلون على بلواهم بالصهيونية والضغط الخارجي من الشرق أو الغرب. المهم إيجاد القوة وتقرير موقفنا على ضوء مصالحنا بثقة وإيمان قبل التطلع إلى هذا المعسكر أو ذاك . . . ».

ثم عرض الدكتور ناظم القدسي أفكاره حول الاتحاد العربي وضرورته ووصف الجامعة العربية وصفاً دقيقاً بقوله :

« ولقد خيّبت الجامعة العربية آمال العرب وكانت إسرافاً في المظاهر والأقوال وجدباً بالنتائج والأفعال ، وعرف الجميع أن الروح السائدة منها لا تساير واقع العصر وسرعة الزمن وخطورة الأحداث لأنها لم تسلك الطريق الإنشائي في أي خلل من الدفاع أو الاقتصاد أو التقانة أو الاجتماع » .

منذ أكثر من نصف قرن صوّر هذا السياسي الواقع العربي وبعبارات بسيطة وصف النظام العربي وهشاشته وعدم فاعليته .

وبعد هذه العقود الخمسة نقرأ اليوم واقعنا بالعبارات التي عبّر بها الدكتور ناظم القدسي عن رؤيته للواقع العربي آنذاك الآن ، ولكن واقعنا اليوم أشد تعقيداً ليس بسبب عدد أعضاء جامعة الدول العربية الذي يعادل ثلاثة أضعاف دول التأسيس ، وانتقال مشاكل هذه الدول إلى النظام العربي وإنما أيضاً بسبب تعقد وخطورة الوضع الدولي الراهن من جهة وتنامي أخطار المشروع الصهيوني من جهة ثانية وحالة الضعف والتخلف من جهة ثالثة ، مع مناخ سياسي - في ظل النظام العربي الراهن - يقيد حركة الجماهير ويضعف إمكاناتها في التصدي للأخطاء والأخطار أو في إعادة التوازن للحكومات القطرية .

سأعرض في الصفحات التالية نماذج من العلاقات العربية ذات التوجه الوحدوي وإخفاقها ودور الخلفية السياسية والفكرية التي كانت قائمة آنذاك في عدم نجاح هذه التجارب. وذلك بهدف تسليط الأضواء على أسباب التعثر ، ليس من أجل استعادة وقائع التاريخ وإنما من أجل تصحيح الواقع الراهن وقراءة حاضر الأمة وما يحيط بها قراءة موضوعية أملاً في تحديد رؤية واضحة للتعامل مع الواقع المرير والنضال من أجل مستقبل زاهر .

* * *

## أولاً: العلاقات الوحدوية بين مصر وسورية :

في جميع مراحل التاريخ العربي كان للعلاقات السورية - المصرية دور هام في أحداث المنطقة وتطوراتها، ونشأت عبر تلك المراحل علاقات عاطفية بين الشعبين شكلت الحافز لأن يكون القطران في الخندق الأول لمواجهة ما يهدد الأمة من أخطار خارجية. ففي ظل دولة الوحدة بين مصر وسورية تمّت هزيمة الصليبيين والتتار، وفي ظل وفاقهما تمت هزيمة المشاريع الأجنبية في العقد الخامس من القرن الماضي.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز القضية الفلسطينية حملت مصر وسورية الأعباء الرئيسة للمواجهة وخاضتا الحروب وقدمتا الشهداء فشكلتا بذلك الركيزتين الأساسيتين للعمل العربي في مواجهة الصهيونية.

كما أن للقطرين دوراً رئيساً في مجمل القضايا العربية أو ذات الصلة بالوطن العربي، فقد قاومتا المشاريع البريطانية كمشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، وساهمتا بصورة أساسية في تعبئة الرأي العام العربي لإسقاط الحلف المركزي الذي كان يسمى حلف بغداد.

وعندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثي عام /1956/ من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا وقفت سورية إلى جانب مصر بكل إمكاناتها واتخذت الإجراءات في حدود طاقاتها ومنها نسف أنابيب النفط المارة في الأراضي السورية.

وفي عام /1957/ عندما تعرضت سورية لضغوط أميركية وتحرك بعض العرب في ذات الاتجاه، وحشدت تركيا قواتها على الحدود السورية وقفت مصر إلى جانبها وأرسلت بعض قواتها لمشاركة القوات السورية في صد العدوان في حال وقوعه.

أردت الإشارة في هذه المقدمة إلى بعض الوقائع التاريخية لأقول: إن قضية الوحدة بين سورية ومصر لم تأت من فراغ ولا إشباعاً لشهوة حاكم أو سياسي، ولا مناورة من فئة ولا استقواء من جانب ضد جانب آخر وإنما كانت استجابة طبيعية لإرادة الشعبين وتلبية لمتطلبات الواقع كما لمقتضيات المستقبل.

في أواخر عقد الخمسينات من القرن العشرين كانت المشاعر الشعبية مستنفرة ضد الضغوط والمشاريع الأجنبية الهادفة إلى تقييد العرب والحد من طموحاتهم.

وكان الصراع العربي - الإسرائيلي وعموده الفقري قضية فلسطين مركز الاهتمام الأول في كل من القطرين إلى جانب اهتماماتهما بقضايا أخرى في الوطن العربي ومنها دعم حركات التحرر في المغرب العربي وفي مقدمتها ثورة الجزائر.

كانت القضايا التالية موضع اهتمام الرأي العام العربي في ذلك الوقت:

1- إخفاق المفاوضات المصرية - الأميركية لتمويل بناء السد العالي في مصر الذي كان يشكل حاجة ملحة وضرورية لمواجهة متطلبات النمو واحتياجات البلاد، كما يشكل بناؤه دعامة أساسية للتطور الاقتصادي في مصر.

كان أمام القيادة المصرية خياران: الأول القبول بالشروط الأميركية فتضيف بذلك قيداً إلى جانب اتفاقية قناة السويس وتفقد قيادة الثورة المصرية مصداقيتها ومبررات استمرارها وتضع البلاد تحت الهيمنة الأجنبية، بينما حددت بصورة أساسية أن من مهامها إخراج الأجنبي الموجودة قواعده على قناة السويس.

أما الخيار الثاني فكان تأمين تمويل بناء السد العالي باستعادة مصر لحقّها الطبيعي في قناة السويس.

جاء قرار التأميم الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر في ذكرى الثورة في تموز /1956/ شرارة أشعلت عواطف الجماهير العربية التواقة إلى قرار نوعي فيه تحدٍّ للأجنبي المهيمن والطامع الذي ساهم في بناء إسرائيل، وعبّر عن المرحلة التي وصل إليها العرب وعن حاجتهم إلى اتخاذ قرارات ذات طابع مصيري.

كان رد فعل بريطانيا وفرنسا والدول الأخرى المساهمة في ملكية شركة قناة السويس غاضباً، وشهد العالم حرباً سياسية بين مصر المدعومة من العرب ودول العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من جهة ثانية.

وكان موقف الولايات المتحدة آنذاك يقع في الوسط، إذ حاولت الوصول

إلى اتفاق يجنب المنطقة التصعيد مدركة أن التصعيد سيؤدي إلى واقع سياسي جديد في الساحة العربية كما سيؤدي إلى امتداد أوسع وأعمق للنفوذ السوفياتي فضلاً عن تطلع الولايات المتحدة إلى وراثة النفوذ الأوروبي في الشرق الأوسط، فتجنبت موقفاً عدائياً ضد مصر كما تجنبت موقفاً عدائياً ضد بريطانيا وفرنسا.

وبسبب إخفاق الوصول إلى تسوية سياسية لأزمة القناة تعرضت مصر للعدوان الثلاثي في خريف / 1956/ مما أدى إلى توتر هائل في الوطن العربي عامة وفي سورية خاصة.

ولا شك أن تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي أديا إلى بروز حالة تعاطف عميقة لدى الرأي العام العربي تجاه مصر وقيادتها.

2 - كان العراق في تلك المرحلة عضواً في الحلف المركزي (حلف بغداد) وخاضعاً للنفوذ البريطاني وطامعاً في سورية لإقامة عرش للأمير عبد الإله الوصي على العرش العراقي.

كما كان الملك عبد الله في الأردن يطرح مشروع سورية الكبرى، وكان كلا المشروعين مرفوضين شعبياً لشبهة علاقتهما بالسياسة البريطانية في المنطقة.

لم يكن الرفض للوحدة مع العراق وإنما للحكم الملكي في العراق الخاضع للنفوذ البريطاني، ولم يكن سهلاً على السوريين التضحية بنظامهم الجمهوري والوقوع في الشبكة البريطانية الاستعمارية.

في ذلك الوقت كانت العواطف أقوى من القدرة على التفكير، فلم تسمح ضغوط التوتر والقلق والخشية من النفوذ البريطاني أن يناقش دعاة الاتحاد إمكانية وحدة القوى الشعبية والقومية في كل من سورية والعراق لتناضل معاً ضد الهيمنة الأجنبية فيذهب الأجنبي وتبقى وحدة القطرين لأن أولئك الدعاة وضعوا أنفسهم في موقع المرتبط بالإنكليز ففقدوا الثقة والقدرة على طرح آرائهم.

والحديث عن الوحدة مع العراق آنذاك كان يشكل شبهة أكدها ما كان يتسرب من أخبار عن أموال يدفعها الملحق العسكري العراقي في بيروت إلى بعض السياسيين السوريين.

كانت القوى القومية في العراق آنذاك في ذروة نشاطها ضد النظام الحاكم وكان بإمكان وحدة القطرين أن تضيف قوة للعرب إلا أن ذلك لم يتحقق.

3 - كان للقضية الفلسطينية دور مركزي في تعبئة الرأي العام العربي ولا سيما في ظل الدعم المتزايد لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً وتقييد حرية العرب في بناء قوتهم العسكرية بمنع توريد السلاح إليهم.

ولا شك أن القضية الفلسطينية كانت أحد أهم الأسباب في التوجه الوحدوي بين سورية ومصر.

4 - في تلك الفترة من تاريخ العرب الحديث كان شعب الجزائر يقاتل من أجل الحرية والاستقلال، وكانت أنباء الثورة تتردد عبر وسائل الإعلام العالمية مما زاد في إثارة الشعور العربي وتوقده، وازداد الأمل في أن يتمكن العرب من تحرير أرضهم معتبرين أن التحرر طريق إلى الوحدة.

في هذه الأجواء التي كانت سائدة في الشارع العربي وفي ضوء رؤية كل من مصر وسورية للأخطار الكبرى والأمل في أن تكون وحدتهما قوة في درئها ومواجهتها، تم الإعلان عن الوحدة بين القطرين في الخامس من شباط / 1958/ وتم الاستفتاء عليها وأعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة.

قيل الكثير عن هذه الوحدة وكان في الكثير مما كتب ظلم كبير للتاريخ.

قيل: إن الصراعات بين القوى السياسية وداخل القوات المسلحة في سورية دفعت السوريين إلى الوحدة، ومثل هذا القول يهدف إلى الإساءة لعقيدة الوحدة وللجماهير السورية التي أجمعت بصورة ليس لها مثيل حول الوحدة.

كانت الحياة السياسية في سورية منفتحة، فيها تيارات قومية تقدمية وقومية محافظة وماركسية وإسلامية، ولكن لم يكن في سورية من يعمل على زعزعة الاستقرار الوطني أو المس بالوحدة الوطنية التي تشكل القاعدة الأقوى في استقرار سورية.

أردت الإشارة إلى بعض ما كتب حول الوحدة وأسباب قيامها إظهاراً للحقيقة، حقيقة عمق التوجه القومي في سورية.

ومع ذلك فقد انهارت الجمهورية العربية المتحدة بعد ثلاث سنوات ونصف سنة دون أن يستطيع ولم يستطع القوميون في سورية وقف انهيارها كما لم تستطع قيادة مصر منع وقوعه أو توقع هذا السقوط .

ويبقى السؤال الكبير حول سبب سقوط تجربة الوحدة بين مصر وسورية مطروحاً بإلحاح . هل التآمر الخارجي؟ نعم كان للتآمر الخارجي دور في هذا السقوط . هل بنية الجمهورية العربية المتحدة الدستورية؟ نعم كان لذلك دور رئيس في الانهيار . . . .

سأدع جانباً الحديث عن الدور الخارجي في عملية الانهيار لأن هذا الدور ما كان ، ويجب ألا يكون ، خارج الحسابات في أي قضية قومية أو وطنية ، وإنما سأتحدث عن العوامل الداخلية لدى الجانبين السوري والمصري .

الحقيقة التي لا يجب إغفالها أن الجمهورية العربية المتحدة حملت معها عوامل انهيارها ، إذ لم تستطع الصمود أمام حفنة من أعدائها. وتبدت عوامل الانهيار هذه بما يلي :

1- في المرحلة السابقة للوحدة كانت العلاقات القوية بين القيادة المصرية والقيادات السياسية والعسكرية السورية المؤمنة بالوحدة قائمة على قاعدة الاتفاق على الضد.

اتفقتا ضد مشروع سورية الكبرى ( مشروع الهلال الخصيب ) ولكنهما لم تتفقا على المشروع البديل ، وعملتا معاً ضد الأحلاف الأجنبية ولكنهما لم تضعا مشروعاً للأمن القومي أو لأمنهما. اتفقتا على مواجهة إسرائيل ولكنهما لم تتفقا على إقامة المؤسسة الجدية والفاعلة لتحقيق مواجهة ناجحة.

كان القاسم المشترك بين الجانبين الموقف من التحدي الخارجي ولم يكن ما هو داخلي في علاقاتهما السياسية والاقتصادية والثقافية، والموقف من الأخطار الخارجية ينمي المشاعر ولكنه لا يرسي أسساً متينة لبناء دولة الوحدة .

كان لكل قطر منهج مختلف في التفكير وفي النظرة إلى القضايا العامة الداخلية وفي أساليب العمل وفي كيفية الممارسة السياسية وفي بنية النظام السياسي والدستوري.

كانت هناك اختلافات جوهرية بين نهجي القيادة المصرية وجميع القيادات السورية. في مصر كانت الثورة معبرة عن طموح الناس وهي التي تقرر لهم ما يجوز وما لا يجوز، أما في سورية فكان الأمر مختلفاً تماماً، فكل مواطن يشعر أن من حقه أن يكون في موقع القرار أو مساهماً فيه ويمارس الحياة السياسية منفرداً أو عبر أحزاب ينتمي إليها...

في مصر كان الإعلام موجهاً وفي سورية كان الإعلام حراً تماماً غير مقيـد.

في مصر كان النظام السياسي مبنياً على مركزة السلطة في مجلس قيادة الثورة وكان عبد الناصر هو مركز السلطة في المجلس.

وفي سورية كان هناك مجلس نيابي فيه أحزاب وقوى وتمثّل الحكومة الأكثرية النيابية ويرتبط قرارها بوضعها في المجلس النيابي ويتأثر بالوضع العام في البلاد، والفرق بين النظامين أن النظام السياسي في سورية كان تحت الرقابة والمساءلة بينما كان النظام السياسي في مصر خارج آلية رقابة أو مساءلة ما عدا ما يقرره مجلس قيادة الثورة.

2- لم يكن لدى الجانبين المصري والسوري تصور لمشروع متكامل للوحدة مبني على مسألتين اثنتين:

أ- العقيدة القومية بكل متطلباتها.

ب- بنية دستورية مؤسساتية يكون للشعب الدور الحاسم في إقرار الخيارات عبر مؤسسات منتخبة بصورة حرة.

فالوحدة كانت نشوة عاطفية وشعوراً غريزياً عبّر عن الحاجة إليها وكانت العاطفة هي الأقوى بينما كان المشروع هو الأضعف.

والحقيقة التاريخية تبيّن أنه لم تجر مفاوضات حقيقية بين الرئيس جمال عبد الناصر والوفد العسكري السوري الذي أجرى المباحثات الأساسية معه. والمرحوم صلاح الدين البيطار الذي كان وزيراً للخارجية لم يعرض المشروع الذي أقرته قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي على الرئيس جمال عبد الناصر بل قبل بالأفكار التي قدمها الرئيس إليـه.

وهكذا لم تؤخذ بالاعتبار البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل من القطرين؛ كانت الوحدة بين الرئيس عبد الناصر وعواطف الشعب السوري، ولم تقم بين دولتي مصر وسورية. فطغت العواطف على التفكير بما هو مفيد وبما هو ضار، وتبارى الجميع تحت ضغط الشارع لإعلان التأييد والمباركة دون أن يدركوا أنهم بالابتعاد عن المناقشة الموضوعية أضعفوا الوحدة وسهّلوا انهيارها.

إن ما حدث لم يكن وليد اتفاق بين قيادتي البلدين اللتين لم تجريا مناقشات موضوعية مما سهّل على التآمر الخارجي أو الألاعيب الداخلية إسقاط دولة احتضنها إجماع شعبي القطرين.

ما جرى هو أن الرئيس عبد الناصر، الذي أصبح مركز القرار في الجمهورية المصرية، مد نظامه إلى الجمهورية العربية السورية، هذا النظام الذي يقوم على مركزية السلطة ووحدانية العمل السياسي في إطار القرار السياسي لرئيس الدولة في الوقت الذي كانت فيه سورية تعيش في نظام برلماني ديمقراطي.

كانت الأحزاب ممنوعة في مصر فامتد المنع ليشمل سورية، وهذا ما أسس لمناخ لاحق ساعد على انهيار الجمهورية العربية المتحدة.

وكانت الحريات مقيدة في مصر فانتقل التقييد إلى سورية وهذا الأمر ساهم أيضاً في إضعاف الوحدة وفي تزايد عدد اللامبالين بها، وهذا ما أفاد المجموعة التي تآمرت على الوحدة.

إن مد النظام الدستوري والسياسي من مصر إلى سورية والاعتماد على أجهزة الأمن لحماية الدولة أفقدها مناعتها وهدم الحصون التي كان يمكن أن تحميها وهي المؤسسات الدستورية ذات السلطات الحقيقية التي يشارك الشعب في اختيارها اختياراً حراً.

وقد عزل الذين أحاطوا بالرئيس جمال عبد الناصر عن الواقع. ويصبح صاحب القرار، عندما تعزله مجموعة عن وقائع الحياة، أسيراً لها كما يتعذر عندها أن يكون القرار صائباً. وما يؤكد هذه الحقيقة أن الذين قاموا بالانقلاب ضد الوحدة صبيحة الثامن والعشرين من أيلول / 1961/ كانوا مجموعة الضباط التي اعتمدها المشير عبد الحكيم عامر لقيادة القوات المسلحة في سورية في

الوقت الذي كان فيه الضباط البعثيون في السجون بسبب دسائس وافتراءات تلك المجموعة التي أحاطت بالمشير عامر وببعض أعوان الرئيس عبد الناصر ، ودفعوا إلى صراع بين رئيس الجمهورية العربية المتحدة وحزب البعث الذي قاد النضال القومي ليس في سورية وإنما في الساحة العربية كلها .

إن غياب المشاركة بين القيادات السياسية في البلدين في ممارسة سلطة القرار ومؤسساته أضعف الوحدة وأفقدها حصانتها .

أدرك الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة بعد نكسة حزيران / 1967/ واكتشف حجم الخلل في بنية الدولة وبنية القوات المسلحة ، ولكن نتائج النكسة وتركيزه الشخصي على إعادة بناء القوات المسلحة قد تكون من الأسباب التي حالت بينه وبين الاهتمام ببناء مؤسسات دستورية في إطار ديمقراطي .

4 - إن الأضرار الكبرى التي ألحقتها بالوحدة مركزية سلطة القرار وسياسة الاحتواء عبر أجهزة الأمن وغيرها ، لم تتجسد في نشوء المناخ الذي ساعد الانفصاليين وحسب ، إنما إثارة الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق أيضاً .

5 - وإلى جانب ذلك ، سهل نجاح سياسة الاحتواء ، الانقسام في قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك وهو المعادل الرئيس في قيام الوحدة ، ووجود تيارات متضاربة ومتصارعة داخله .

كما لا بد من الإشارة إلى أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة المتضررة من عمليات التأميم والإصلاح الزراعي ، فقد ساهموا في دفع مجموعة من الضباط للقيام بانقلاب عسكري لإسقاط الوحدة .

* * *

في الرابع عشر من تموز / 1958/ قام الجيش العراقي بثورة ضد الحكم الملكي في العراق ، واستقبل العرب هذه الثورة في معظم الأقطار العربية بابتهاج وتفاؤل أملاً في أن تكون تصحيحاً للوضع العربي وإضافة قوة جديدة إلى القوة التي شكلتها إقامة الوحدة بين سورية ومصر .

وكان من الطبيعي أن ترحب الجمهورية العربية المتحدة بهذا الحدث التاريخي الذي أسقط حلف بغداد وأزاح الخوف لدى القوميين التقدميين من مد النفوذ البريطاني إلى سورية عبر العراق.

لكن تعامل قيادة الجمهورية العربية المتحدة مع الثورة العراقية اعتمد سياسة الاحتواء وليس الفهم الموضوعي لظروف العراق وظروف الثورة الوليدة..

ولم يكن الذين ساهموا في تنفيذ سياسة الاحتواء على علم بطبيعة تلك الثورة وتركيبها ولا بطبيعة قادتها ونفسياتهم ولا المكونات النفسية والاجتماعية للشعب العراقي ولا طبيعة القوى السياسية المعبرة عنها.

ونجم عن هذه السياسة التي لعبت أجهزة الأمن دوراً في ممارستها إحداث انشقاقات في بغداد أدت إلى صراعات بين القوميين في الجيش العراقي وقائد الثورة اللواء عبد الكريم قاسم، قتل وشرد نتيجتها المئات من الضباط العراقيين، وأدت إلى تعميق الخلافات بين القوى الوطنية واستنزاف طاقاتها وقدراتها مما زاد في حدة الأزمة داخل العراق وأضعف القوى الوطنية العربية.

كان من المفترض أن تكون الثورة العراقية قوة جديدة وحقيقية تدعم الجمهورية العربية المتحدة وتشكل شريكاً لها في قضايا الأمة وعلى الخصوص قضية فلسطين، ولكن سياسة الاحتواء أدت إلى استنزاف الجمهورية العربية والثورة العراقية انعكست على العلاقات بين القاهرة وموسكو سلباً بسبب دعم الشيوعيين للواء عبد الكريم قاسم والحملة التي شنتها أجهزة الأمن في سورية ضد الشيوعيين السوريين واللبنانيين.

كان لانهيار الوحدة تأثير عميق ومؤلم في الشارع العربي عامة وفي سورية خاصة رغم الثغرات الكبرى التي كانت قائمة في البنية السياسية والدستورية للوحدة.

بعد ثورة الثامن من آذار في دمشق عام / 1963/ وقبلها ثورة الثامن من شباط في العراق في العام نفسه جرت محاولة لإعادة مسيرة الوحدة وتم الاتفاق على إعلان مجموعة من المبادئ تبنى عليها الوحدة الثلاثية (بين مصر وسورية

والعراق) وكان ذلك في السابع عشر من نيسان / 1963/ ولكن هذه المحاولة سقطت في الثامن عشر من تموز / 1963/ بسبب محاولة مجموعات من الناصريين القيام بحركة عسكرية في دمشق ، فتم قمع المحاولة الانقلابية وسقطت محاولة تجديد الحياة في مسيرة الوحدة بين مصر وسورية .

لم تكن الوحدة بالنسبة لنا شرفاً عقائدياً بل حاجة حياتية ومصيرية ونحن نخوض صراعنا ضد المشروع الصهيوني بكل أهدافه وممارساته الآنية واللاحقة.

بعد السادس عشر من تشرين الثاني / 1970/ وتولي الرئيس حافظ الأسد قيادة البلاد توجه بعد أسبوع إلى القاهرة وقد رافقته خلال هذه الزيارة وعقد اجتماع بين الجانبين المصري برئاسة الرئيس أنور السادات والسوري برئاسة الرئيس حافظ الأسد ، وتم خلال اللقاء مناقشة الوضع على ساحة الصراع مع إسرائيل بصورة مفصلة كما نوقش الوضع العربي ، وتم الاتفاق على ما يلي :

1- الهدف هو إزالة آثار العدوان الإسرائيلي الذي وقع في حزيران / 1967/ .

2- الوسيلة هي الإعداد للحرب إذا لم تسحب إسرائيل قواتها .

ووقع الرئيسان قراراً باستحداث القيادة العسكرية المشتركة وعيّن الفريق محمد فوزي قائداً عاماً .

لم تكن هناك أي مشكلة في الوصول إلى اتفاق بين الطرفين خلال ساعات لأن كلاً منهما كان له الهدف نفسه وهو إزالة العدوان بطريق الحرب إذا لم تنسحب إسرائيل .

وقد تم في هذا اللقاء الاتفاق على السير بخطوات وحدوية تمهيداً لإعادة الوحدة بين مصر وسورية ، كما اقترح الرئيس المصري أن تنضم سورية إلى ميثاق طرابلس الذي يضم كلاً من مصر والسودان وليبيا ، فوافق الرئيس حافظ وتوجهنا في اليوم الثاني إلى السودان ثم إلى طرابلس .

وهكذا بدأت العلاقات مع مصر مجدداً دون عُقد ودون إثارة الماضي وحساسياته وتركز الجهد الأساسي على مسألة الإعداد للحرب .

في مطلع شباط / 1971/ وبعد عودة الرئيس حافظ الأسد من زيارته إلى

موسكو طلب إليّ التوجه إلى القاهرة ووضع الرئيس المصري في صورة نتائج زيارته إلى الاتحاد السوفياتي.

استقبلني الرئيس أنور السادات في مكتبه في قصر عابدين وحضر المقابلة كل من شعراوي جمعة وسامي شرف وكان الأول وزيراً للداخلية بينما كان الثاني وزيراً لشؤون الرئاسة.

وبعد أن عرضت للرئيس المصري نتائج الزيارة إلى كل من الجزائر وموسكو دار الحديث حول الزيارة إلى العاصمة السوفياتية وما توصلنا إليه حول مسألة التسلح والعلاقات الثنائية وحمّلني رسالة إلى الرئيس حافظ الأسد تضمنت ما يلي:

1 - يميل الرئيس السادات إلى إعلان الوحدة في الثاني والعشرين من شباط الجاري من دمشق لأن ذلك يعطي دفعاً كبيراً للمواجهة.

2 - يشعر باليأس من الحل السياسي ولا يرى أملاً في ذلك.

3 - سيعمل على إسقاط مبادرة روجرز وذلك بقرار من اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي.

4 - أرسل رسالة إلى الرئيس الأميركي نيكسون حول الوضع في المنطقة وهو ينتظر الرد عليها.

5 - وافق على تمديد وقف إطلاق النار للأسباب التالية:

آ - المناشدة التي وجهها يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة.

ب - اعتقد الرأي العام البدولي أن المشكلة تكمن في وقف إطلاق النار بينما يريد المصريون إعادة طرح القضية بجوانبها الحقيقية.

ج - إن موضوع مبادرته بالانسحاب الجزئي من القناة هو طعم لأوروبا الغربية.

6 - إن الصدام مع إسرائيل سيقع حتماً في السابع من آذار وبنسبة 99%.

7 - يرجو عدم الصدام مع الملك حسين وعدم دفع المقاومة الفلسطينية للصدام معه حتى لا يتذرع الملك بذلك.

عرضت الرسالة على الرئيس حافظ وبعد قراءتها ناقشناها في ضوء مبادرة الرئيس السادات بالانسحاب من قناة السويس وخلفياتها وكيف يمكن ملاءمتها مع إبلاغنا بأن الصدام سيقع بنسبة 99% في السابع من آذار، أي بعد أقل من شهر.

عرض الموضوع على القيادة القطرية وكانت وجهة نظر الرئيس حافظ عدم الانزلاق إلى خلافات مع الرئيس السادات فهو يحاول الوصول إلى حلول سياسية وأنا على قناعة أنه لن يصل وبالتالي يجب المتابعة معه للإعداد للحرب، وكان واضحاً أن ميله إلى إعلان الوحدة من دمشق هو جزء من مناورته السياسية مع الأميركان، لذلك آثرنا التريث لما بعد السابع من آذار مع قناعتنا أنه لن يستأنف القتال ولا سيما أن مرحلة التنسيق وتوحيد الجهد العسكري بين الجيشين لم تكن قد بلغت المرحلة التي تساعد على بدء الحرب.

في العاشر من نيسان / 1971/ عقد اجتماع في القاهرة لبحث إقامة اتحاد بين دول ميثاق طرابلس وهي مصر وسورية والسودان وليبيا وكانت سورية تضغط للوصول إلى صيغة اتحادية لأن من شأن ذلك تعزيز إمكانات المواجهة ويعيد طرح قضية الوحدة العربية في الساحة السياسية العربية، بعد أن انتكست في أيلول / 1961/ .

حضر إلى جانب الرئيس السادات كل من محمود رياض ولبيب شقير وحسين الشافعي وعلي صبري وسامي شرف وفتحي الديب وشعراوي جمعة ومحمد فوزي، كما حضرت إلى جانب الرئيس حافظ الأسد وحضر السيدان عبد المنعم الهوني وعمر المحيشي إلى جانب العقيد معمر القذافي وحضر من السودان السادة مأمون أبو زيد والمقدم زيد العابدين وأبو القاسم إبراهيم إلى جانب الرئيس جعفر النميري.

كان اللقاء في جناح الرئيس المصري في فندق الشيراتون وتحدث الرئيس السادات عن ضرورات الوحدة في هذه المرحلة وأهميتها لحماية مصالح العرب وتقويتهم وكان في عرضه حاراً وشديد الحماسة .

وأبدى الرئيس السوداني تحفظه فهو وإن كان يؤيد الوحدة من حيث المبدأ

إلا أنه لا يرى أن الظروف الموضوعية ملائمة ، وكان متأثراً بوجهة نظر الشيوعيين حيث كان وزير خارجيته فاروق أبو عيسى أحد قادتهم .

وتحدث العقيد القذافي وأبدى حماسته للوحدة ولكنه تحفظ على طريق الوصول إليها ، إذ كان يرى البدء ببناء الهياكل ثم الوصول إلى الصيغة الدستورية .

ثم تحدث الرئيس حافظ الأسد وهو صاحب الدعوة إلى إقامة الوحدة، فاستعرض الأخطار التي تهدد العرب وفي مقدمتها الخطر الصهيوني والهيمنة الأجنبية ، مؤكداً أن المرحلة تتطلب من جميع القوميين تناسي ما بينهم من حساسيات وأن يضعوا أمامهم المكاسب التي تحققها الأمة من إقامة دولة تضم أكثر من نصف سكان الوطن العربي .

وأجرى كل من السادة لبيب شقير ومحمود رياض وشعراوي جمعة مداخلات أيدوا فيها وجهة نظر العقيد معمر القذافي مطالبين بالتمهل وعدم تجاوز المراحل والعمل مرحلة مرحلة ، وأيدهم السيد علي صبري مؤكداً أن التسرع غير مجدٍ .

وقدمت ، رداً على أعضاء الوفد المصري ، مداخلة حول مسألة المراحل والتمهل ركزت فيها على أهمية إقرار المبدأ والهيكلية ثم يأتي البرنامج آخذاً بالاعتبار الظروف ، مؤكداً أن طبيعة المرحلة تتطلب استعادة المبادرة الوحدوية لمواجهة تحديات الأوضاع الراهنة .

كان الانقسام في الوفد المصري واضحاً فالرئيس السادات في جهة وبقية أعضاء الوفد في جهة أخرى .

عاد الرئيس حافظ للحديث موجهاً كلامه إلى السيد محمود رياض قائلاً :
« اني أرى أن الأخ محمود رياض والبقية ينطلقون في موقفهم من عُقد الماضي ومن عقدة الخلاف بين حزب البعث العربي الاشتراكي وعبد الناصر ويريدون أن يحمّلوا الأمة العربية كل سلبيات هذه العقد . »

وكان واضحاً أن أعضاء الوفد المصري أقنعوا الجانب الليبي بعدم التسرع في إقرار الوحدة .

وفي اليوم الثاني تم لقاء بين الرؤساء السادات والأسد والقذافي أعلن السادات خلاله أنه سيعلن الوحدة مع سورية إذا كانت الأطراف الأخرى لا تريد ذلك .

وقرابة الثامنة مساءً اجتمع الرئيسان السادات والأسد وكان السادات متحمساً ومندفعاً لعمل وحدوي ولا سيما مع سورية وأبلغ الرئيس حافظ أنه سيقول للعقيد معمر إذا لم تنضم إلينا فإني سأعلن عودة الجمهورية العربية المتحدة، ثم تابع : إن مشكلتي هي في هؤلاء الذين ينطلقون من عُقدهم حسين الشافعي وعلي صبري ولبيب شقير، وسأعتمد على شعراوي جمعة وسأعينه نائباً للرئيس ورئيساً للوزارة، ثم أخذ الرئيس حافظ وانتحى به جانباً وبصوت هامس قال : قريباً سأنهي هذه المشكلة وعندها لن تبقى عثرة.

وفي الثاني عشر من نيسان وبعد أن أدرك العقيد معمر جدية الجانبين المصري والسوري في إعلان الوحدة وافق واقترح أن يتم اللقاء الثلاثي في بنغازي لوضع مشروع لوحدة ثلاثية، وتوجهنا بالفعل إلى بنغازي وجرت عدة جلسات تخللها نقاش ساخن بين الوفدين السوري والمصري وتوقفت المباحثات بسبب إصرار حسين الشافعي وعلي صبري على حل حزب البعث العربي الاشتراكي كشرط للوحدة، ورفض الجانب السوري هذا الطلب مشيراً إلى خطورة تكرار تجربة عام / 1958/ حيث جرى حل الحزب الذي خسرت الوحدة بحله أحد أهم حماتها .

وتوقفت المباحثات وتدخل العقيد معمر وتناقشنا حول الوصول إلى مخرج وافق عليه الرؤساء وتم إعلان بيان بنغازي الذي شكل الإطار السياسي لإقامة دولة اتحاد الجمهوريات، ثم شكلت لجنة وضعت مشروع دستور تضمن هياكل الدولة ومؤسساتها بما في ذلك السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية، على أن تكون السلطة التشريعية معينة في المرحلة الأولى ثم تقوم على أساس الانتخاب فيما بعد .

وفي الأول من أيلول عام / 1971/ أعلن عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين الدول الثلاث .

كان هذا الإعلان هو التجربة الثانية بين سورية ومصر وتحققت من خلاله خطوات عملية فتشكل مجلس للوزراء ومجلس للأمة وبقية المؤسسات الأخرى كما تم تشكيل مجموعة من الشركات المشتركة .

وفي العام التالي من عمر الاتحاد جرت في مجلس الرئاسة مناقشة إمكانية شن الحرب ، وكان لليبيا موقف مختلف عن موقف سورية ومصر فتعطل مجلس الرئاسة وتابعت مصر وسورية عملهما للإعداد للحرب .

ومرة أخرى يتضح أن الالتزام الذي تقدمه دولة لا يكون بالضرورة التزاماً ثابتاً حتى في القضايا المصيرية .

كانت سورية جادة في مسيرة الوحدة لأسباب تتعلق بمبادئها وبالحاجة إلى شراكة مع مصر لخوض حرب التحرير التي يتعذر خوضها في غياب الشراكة بين القطرين .

لقد كنا مقتنعين أن السادات سيتابع طريقه في العمل مع سورية ولا سيما بعد أن قام باعتقال ما سمي بقيادات مراكز القوى في منتصف أيار / 1971/ ومقتنعين أن الرئيس المصري يريد الشراكة مع سورية من أجل الحرب إذا كان لا بد منها ومن أجل السلام إذا تمكن من تحقيقه عبر المفاوضات ، أما مسألة الوحدة فهي مقبولة إذا تحقق هدف الشراكة في الحرب أو في السلم .

كانت المشكلة الكبرى في الشراكة المصرية - السورية عدم الالتزام بالاتفاقات والتغييرات المفاجئة في السياسات التي يعلنها الرئيس المصري .

لقد أعلن مثلاً أن عام / 1971/ سيكون عام الحسم دون أن يكون للقيادة في سورية علم بذلك أو اتفاق بين الشريكين الأساسيين في الحسم .

في النصف الأول من عام / 1972/ أخذ الوضع الداخلي في مصر يسوء بسبب الإعلان عن حسم لم يتحقق . ويبقى التساؤل مشروعاً هل كان الرئيس المصري يريد دخول الحرب في نهاية عام / 1971/ ؟ أو أنه كان يريد توتير الأجواء لدفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى تحريك التسوية السياسية ؟ أو أنه كان يريد معركة مهما كان حجمها لتحريك العملية السياسية ؟

من اللافت أن عدداً من العوامل لم تكن تسمح بالتورط في عمل عسكري ومن أهمها :

1 - لم تكن الاستعدادات العسكرية قد اكتملت ، بما في ذلك استكمال التزود بالسلاح واستيعاب السلاح الجديد الذي قدمه السوفيات ، مما دفع القيادة العسكرية المصرية إلى ممارسة ضغط كبير على القيادة السياسية لعدم الانزلاق إلى الحرب معتبرين أن المغامرة بخوضها ستكون كارثة عسكرية.

2- لم تكن القيادة الموحدة للجيشين السوري والمصري أنهت عملية المواءمة والتنسيق بين القوات على الجبهتين ولم تكن قد أكملت وضع خطتها العسكرية لخوض الحرب .

3 - كان الاتحاد السوفياتي منشغلاً بأحداث شبه القارة الهندية بين الباكستان والهند ، كما كان يخشى أن تصاب القوات السورية والمصرية بنكسة قبل إنهاء استعداداتها .

وحدث أول صدام حاد بين الموقفين السوري والمصري في التاسع من تموز عام / 1972/ .

كان الرئيس حافظ الأسد في زيارة إلى موسكو متفق عليها مع الرئيس السادات من أجل بحث مسألة التزود بالسلاح لكل من مصر وسورية ، فاستمعت القيادة السوفياتية إلى الطلبات التي تقدّم بها الرئيس حافظ وناقشتها معه ووعدت بدراستها دراسة جدية ، وكانت تلك الطلبات لكل من مصر وسورية.

وخلال رحلة العودة أمضينا يومين في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود ، وجاء أثناءها السفير السوفياتي في دمشق نور الدين محي الدينوف ليبلغ الرئيس الأسد موافقة القيادة السوفياتية على الطلبات التي تقدّم بها .

كان سرورنا عظيماً واعتبرنا أن الزيارة حققت إنجازاً هاماً ستكون نتائجه مؤثرة في حرب التحرير ، ولذلك قرر الرئيس العودة عن طريق مصر لإبلاغ الرئيس المصري شخصياً بالقرار السوفياتي .

وكانت المفاجأة الكبرى عندما أخبر الرئيس المصري الرئيس السوري

قراراً سبق أن أبلغه للاتحاد السوفياتي يقضي بإخراج الخبراء السوفيات من مصر.

كان غضب الرئيس حافظ الأسد عظيماً واعتبر هذا الإجراء المصري طعناً في الظهر، إذ إنه قام بزيارة موسكو بالاتفاق مع الرئيس السادات وحققت الزيارة نتائجها فكيف يتخذ مثل هذا القرار دون استشارته وهو شريكه في المواجهة؟

كيف يمكن خوض حرب والسوفيات في موقع سلبي منا؟ وكيف يمكن أن نثق أن الرئيس المصري لم أو لن يتحول إلى طريق آخر؟

كان من المفترض أن ينتظر الرئيس المصري شريكه ويطلعه على ما لديه من أسباب ومبررات لإبعاد الخبراء السوفيات، وخصوصاً أنه هو نفسه القائل: إن من أهداف أميركا وإسرائيل طرد السوفيات وعزل العرب وهي نفسها أهداف كل من يسعى إلى هذا العزل.

عقدت في المساء جلسة مغلقة بين الرئيسين حاول خلالها الرئيس حافظ الأسد ثني الرئيس السادات عن قراره لأنه يضعف موقفنا ويقوي إسرائيل ويجعل الحرب أمراً يحتاج إلى مناقشة جديدة، وقد أوضح الرئيس حافظ خطورة القرار للأسباب التالية:

1 - إن القرار مرتبط بالمعركة ويجب أن يكون متفقاً عليه معنا ومثل هذه القرارات ليس من حق أحد القطرين اتخاذها منفرداً لأن الأمر لا يتعلق بمصر أو سورية وإنما بالعمل المشترك لتحرير الأرض.

2 - إن توجيه إنذار للسوفيات بالخروج من مصر والرئيس السوري في موسكو يتعارض مع الحدود الدنيا من اللياقة بالتعامل بين رئيسين شريكين.

وبعد ظهر ذلك اليوم، أي التاسع من تموز /1972/ زارني في قصر القبة الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر آنذاك وطلب إليّ مرافقته إلى الحديقة وعندما أصبحنا على سلم القصر قال لي: «رغبت في الحديث إليك في الحديقة لأضمن أن حديثنا لن يسجل، وأرجو أن تنقل كلامي إلى الرئيس الأسد في أي مكان مع الانتباه إلى إمكانية وجود تسجيل».

وتابع قائلاً : «إني فوجئت بكلامك في المطار بأن الزيارة كانت ناجحة في موسكو ، فالعلاقات بيننا وبين السوفيات سيئة لأبعد الحدود وهناك أمور خطيرة تجري في مصر ، والوضع الداخلي سيئ وهو مهدد بالانفجار ، أرجو أن تنقل ذلك إلى الرئيس الأسد ليكون موقفه صلباً مع السادات والوقوف في وجه مؤامرة كبيرة على القضية حتى لا نضطر للاستسلام إلى أميركا ، هناك حلف بين سيد مرعي ومحمد صادق وهو معادٍ للسوفيات ولكل اتجاه تقدمي ، وهناك مخطط لإثارة معركة بين مصر والاتحاد السوفياتي .

كانت أمور غريبة تجري رغم أن السوفيات أرسلوا لنا كل ما طلبناه عندما كان السادات في موسكو ، وكانوا إيجابيين عندما كان الفريق محمد صادق في موسكو وطلب أسلحة جديدة (ربما بقصد تنفيذ مخططه) لأنه كان يعرف جيداً أن من المستحيل إعطاءها ، فهو يطلب مثلاً طائرة / M.P500/ كان محمد صادق يخرب الجيش ويتبع أساليب رهيبة لشراء الضباط ، كما كان وراءه تحرك من قبل بعض الدول العربية يهدف إلى جر السادات إلى هذا الفخ . »

وفي الوقت نفسه كان الوزير مراد غالب في غاية القلق من قرار إخراج الخبراء السوفيات معتبراً أن هذا القرار سيكون نقطة تحوّل في تطورات نحو الأسوأ في مصر .

وبعد عودتنا من القاهرة أصدرنا تصريحاً صحفياً جاء فيه ما يلي : «إن سورية لن تحذو حذو مصر في إخراج الخبراء السوفيات وإن العلاقات جيدة بين سورية والاتحاد السوفياتي» .

كان شهر تموز عام / 1972/ نقطة تحوّل كبرى في السياسة المصرية أثارت الشكوك حول الموقف المصري والقلق من الخلفيات الكامنة وراء ذلك الموقف .

ومع ذلك فقد كان قرار سورية العمل باتجاهين ، الأول استمرار الاتصال بالقيادة المصرية لوقف التدهور في العلاقات بين القاهرة وموسكو والعمل على تصحيحها ، والثاني استمرار العمل والتنسيق مع موسكو من أجل تجنب القيام بردود فعل سلبية ومتابعة تنفيذ التزاماتها تجاه مصر .

كان الموقف السوري يستهدف استيعاب التطورات وعدم الانزلاق إلى ردود فعل تلحق أضراراً بقضيتنا، وكذلك محاولة عدم الوصول إلى نقطة الافتراق مع مصر في وقت نرى فيه تصاعد الأخطار الإسرائيلية.

أكتفي بهذا القدر من الحديث عن العلاقات بين سورية ومصر شريكتي الحرب وشريكتي المصير في مرحلة بعينها تاركاً الحديث عن المراحل الأخرى، أي مرحلة الحرب وما بعدها من مراحل انتهت بالصلح بين مصر وإسرائيل، لأن الحديث عن هذه المرحلة يحتاج إلى جهد خاص نظراً لأهمية وقائعها والتي ما زالت الأمة العربية تعاني منها.

يعكس هذا العرض وضع الدولة القطرية وانغلاقها في حدود مصالح ضيقة لا تأخذ بالاعتبار مصالح الأمة، وليس فيها مكان لعلاقة مستمرة مع شريك، وهنا يبرز أحد مكامن أزمة النظام العربي، عدم الالتزام، وعدم وجود الآلية لضمان الالتزام، التصرف بالقضايا المصيرية ببساطة، كما يتصرف المرء بمسألة يومية قصيرة بمعزل عن مؤسسات الدولة الدستورية التي إن وجدت فهي مقيدة بالضغط السياسي.

* * *

إن التجربة العربية الأخرى التي سأتحدث عنها هي تجربة الدول العربية الست في الخليج أي (دول مجلس التعاون الخليجي).

في السادس من شباط عام /1981/ تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الخليجي بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية وسلطنة عُمان.

وشكل هذا المجلس خطوات متقدمة من حيث النصوص على ما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية حيث نصت المادة الرابعة من نظامه على ما يلي:

«تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها...»

وبعد أكثر من واحد وعشرين عاماً لم يتحقق الهدف الرئيس لأن السياسات الموصلة إليه تعثرت بسبب الحالة الخاصة في كل دولة.

ورغم ما بين هذه الأنظمة من تشابه سياسي واجتماعي واقتصادي ، إلا أن الحدود الدنيا من تجاوز القطرية للانتقال إلى مرحلة تحقيق الهدف النهائي لم يتم تجاوزها. . .

أرادت الدول الست بعد مؤتمر قمة بغداد وتجميد عضوية مصر ، أن تميز نفسها عن الوضع العربي القائم وعن الظروف التي كانت تواجه العمل العربي المشترك آملة أن تشكل كتلة تمكنها من حماية نفسها وتأمين التعاون فيما بينها بعيداً عن المشاكل القائمة في الوطن العربي .

ويتكشف اليوم أن الوحدة لم تكن هي الهدف ولكن الظروف المرحلية التي كانت قائمة آنذاك فتحت الطريق أمام إقامة هذا المجلس الذي تحوّل إلى منبر سياسي مع تعاون أقل من المستوى الممكن بين الأقطار الستة .

إن الأسباب التي أدت إلى أزمة النظام العربي الرسمي هي ذاتها موجودة في مجلس التعاون الخليجي وفي المجالس الأخرى التي تأسست فيما بعد ، ومنها مجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن الذي انهار بعد سنة من إقامته ومجلس التعاون المغاربي الذي ولد عاجزاً وهو مجمد حتى الآن .

إن المشكلة الأساسية ليست في الصيغ الوحدوية وإنما بالقناعة أن العلاقات العربية يجب أن تكون شراكة حقيقية يتنازل فيها الشركاء عن قدر متساو من السيادة والمصالح القطرية لمصلحة هذه الشراكة وبصورة متدرجة للوصول إلى شراكة فاعلة تضمن مصالح الجميع وأمن الجميع .

* * *

## مسألة السيادة

ومن العوامل التي استخدمتها بعض الحكومات العربية للتهرب من مسؤولياتها والتزاماتها القومية عامل السيادة الوطنية والقرار الوطني المستقل .

من اللافت الفهم الخاطئ لمفهوم السيادة ، فليست هناك سيادة مطلقة في أي دولة بل هي مقيدة على النحو التالي :

1 - بدستور الدولة الذي يتضمن نصوصاً تمنع مؤسسات الحكم من تجاوزها كحظر إرسال القوات العسكرية خارج البلاد ، أو كأن يرد في دستور دولة عربية أن القطر جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها ، وعندئذٍ لا يحق لسلطة القرار السياسي اتخاذ قرار يتعارض مع هذا النص أو القيام بعمل يعطله من خلال إجراءات ذات طابع قطري يتعارض مع السير باتجاه الوحدة .

2 - القانون الدولي ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الملزمة والاتفاقات المعقودة في رعاية الأمم المتحدة والمصدقة أصولاً من الدولة العضو .

3 - الاتفاقات الدولية بين دولتين أو أكثر كالاتفاقيات المعقودة بين دول الاتحاد الأوروبي أو اتفاقية منظمة التجارة الدولية الحرة ، فإن مخالفة بنود هذه الاتفاقيات تعرض الدولة المخالفة للعقوبات .

4 - الاتفاقيات والمعاهدات العربية كمعاهدة الدفاع المشترك واتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، ومعاهدة الدفاع المشترك بين سورية ومصر وكذلك بين سورية ومصر والأردن والعراق فهذه الاتفاقيات والمعاهدات ملزمة جميعها للدول الأعضاء الموقعة عليها والتي أقرتها وفق الأصول الدستورية .

ومن المؤلم أن بعض الحكومات العربية عطلت التزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات تحت ذريعة السيادة ، والأمثلة الواضحة على هذا السلوك معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل ، واتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، واتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل بالإضافة إلى تعطيل جماعي لاتفاقيتي الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة .

وعندما تضيق مساحة الوطن ومصالح الأمة وتتسع مساحة المصالح الضيقة ، وعندما تفقد مؤسسة القرار السياسي القدرة على رفض الضغوط الأجنبية ، فإنها تكون قد ضحت بمصالح قطرها وأمتها .

وإذا توهم البعض أنه بالاستخدام الخاطئ لمفهوم السيادة يؤخر الأمن

والاستقرار والازدهار ، فإن الوقائع التي تلت التنازلات باسم السيادة أكدت أن طريق التفريط والتخلي عن الحقوق والاحتماء بالسيادة يقود إلى فقدان الأمن والاستقرار ، وزيادة الإحباط والبؤس والفقر والخوف .

ويتحمل أولئك الذين استخدموا مبدأ السيادة استخداماً خاطئاً مسؤولية تاريخية في كل ما أصاب أمتهم وبلدانهم من أضرار .

*********

# الفصل الثالث

## النظام العربي في مرحلة الحرب الباردة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في أيار /1945/ طوت البشرية مرحلة من الصراع المسلح المدمر الذي استنزف موارد هائلة ودماء غزيرة لتواجه مرحلة جديدة من الخوف والقلق والرعب.

لقد أدى تطور العمليات القتالية بين دول المحور من جهة ودول الحلفاء من جهة ثانية إلى الوقائع التالية:

1 - سقوط دول المحور بعد هزيمتها العسكرية في أوروبا وآسيا وإفريقيا.

2 - تعاظم دور الولايات المتحدة لأن الحرب مكنتها من استخدام طاقاتها الإنتاجية الهائلة وغير المستخدمة بسبب البطالة قبل الحرب ومن تطوير هذه الطاقات، ومشاركتها الفعالة في قيادة الجبهة الغربية لتحرير أوروبا، ونجم عن ذلك كله بروزها بعد الحرب كزعيمة للعالم الغربي بنظامه الرأسمالي.

3 - بروز الاتحاد السوفياتي كقائد لكتلة ذات قوة عسكرية كبيرة ونظام سياسي يعتمد العقيدة الشيوعية.

4 - تراجع دور بريطانيا وفرنسا كقوتين كبيرتين إلى دور الشريك في نظام العالم الغربي تحت قيادة الولايات المتحدة الأميركية.

لقد انقسم العالم الذي كان متحداً خلال الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا واليابان إلى عالمين متناقضين في العقيدة، وفي السياسة، وفي الاقتصاد، وفي النظرة إلى الحياة وإلى دور الشعب والأفراد.

ومع إعلان الاتحاد السوفياتي عن تجربة تفجير قنبلته الذرية الأولى ومع نجاح الثورة الشيوعية في الصين وهزيمة فرنسا في جنوبي شرقي آسيا وبناء سور برليـن ، بات العالم عالمين قويين متناقضين يحكمهما توازن القوة بل توازن الرعب .

وابتدأ في العالم صراع من نوع جديد ، إذ إن كلاً من طرفي الصراع كان يسعى إلى أن يسود نظامه العالم وأن يستطيع دحر النظام الآخر .

قبل بداية هذا الصراع بفترة وجيزة وفي المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية اجتمع ممثلو سبع حكومات عربية وأقروا ميثاق جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من آذار / 1945/ . كان لبريطانيا كما أشرت سابقاً دور في إنشاء جامعة الدول العربية ، لأنها كانت صاحبة النفوذ الرئيس في المنطقة آنذاك ، فقواتها كانت متواجدة في مصر والأردن وفلسطين والعراق والسودان وإمارات الخليج وجنوبي اليمن ، كما أنها كانت تسيطر على طرق مواصلات المنطقة في الوقت الذي كانت فيه شركاتها تستثمر نفط العراق وإيران والخليج .

كانت سياسة بريطانيا تجاه العرب قائمة آنذاك على حماية مصالحها والاحتفاظ بنفوذها في ظل النظام الدولي الجديد الذي ظهرت ملامحه مباشرة بعد توقيع معاهدة الصلح بين القوى الأربع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في بوتسدام في ألمانيا المهزومة وكان ذلك النفوذ رصيدها في شراكتها الجديدة في النظام الجديـد .

لقد ولد النظام العربي ضعيفاً لأنه لم يكن من صنع الأمة العربية ، كما ولد متناقضاً لأنه جاء وليد تناقضات كانت من معالم العلاقات العربية آنذاك ، ولذلك لم تكن له جذور عميقة ترسخه في الأرض ولا أهداف تشكل له سياجاً . إضافة إلى كل ذلك ، فالقوات الأجنبية كانت لا تزال فوق أرض معظم الدول المؤسسة ، كما أن معظم الأقطار العربية ، في المغرب والمشرق ، كانت تواجه قوات الاستعمار البريطاني والفرنسي .

في مثل تلك الظروف كان من الصعب على العرب أن يحددوا خياراتهم

تجاه الوضع الدولي الجديد، وكان من المتعذر أن يكون لهم قرار مستقل في تحديد موقعهم مع هذه الكتلة أو تلك.

كانت أمانيهم في الوحدة وفي التحرر من النفوذ الأجنبي والهيمنة الاستعمارية توجب عليهم أن يكونوا خارج إطار العالم الغربي، إذ وعدتهم الدول الغربية بالاستقلال قبيل وخلال الحرب العالمية الأولى، فلم يكن الوعد سوى وهم والأمل خيالاً، وعدتهم بالاستقلال التام والجلاء فور انتهاء الحرب، فواجهوا في سورية، كما في لبنان عدوان القوات الفرنسية التي كانت طامعة بالبقاء أو بإبقاء نفوذ رئيس لها في سورية ولبنان، أما في مصر، فقد تراجع الإنكليز عن وعدهم بالجلاء، فيما أداروا ظهورهم لتطلعات الشعب العراقي نحو الاستقلال.

كل هذه الوقائع تجعل العرب منطقياً في الموقع الذي لا يقف فيه أولئك الذين استعمروا أرضهم وصادروا حرياتهم، وفي المقابل، فإن وضع عقيدتهم في تعارض مع الشيوعية التي كانت تصور على أنها عقيدة إلحادية ارتبط بتوظيفها سياسياً في الصراع بين المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي) مما كرس في الأذهان التعارض بين الشيوعية وطبيعة تكوين مجتمعاتهم.

لم يستطع قادة النظام العربي آنذاك تحديد الخيار القومي السليم الذي يخدم مصالح أمنهم فساروا عملياً مع الغرب دون مقابل، لا بل دفع العرب أثماناً باهظة من أرضهم وحريتهم وكرامتهم.

كانت بين أيدي القادة العرب ورقتان: تاريخهم وحضارتهم من جهة، والمزايا الاستراتيجية لوطنهم من جهة أخرى، وكان يمكن للورقتين أن توفرا لهم مزايا قومية كبيرة ومنافع عظيمة لكنهم لم يمتلكوا آنذاك القدرة أو الجرأة على أن يقولوا للغرب «نريد أن يتحقق لنا كذا وكذا» ولو فعلوا وشعوبهم وطموحاتهم معهم، لكان التاريخ أخذ منحى آخر.

أخفق العرب في ذلك لأن النظام الذي ربط بينهم لم يكن من صنعهم ولأنهم بحكم تناقضاتهم لم يستطيعوا تحويل تلك الرابطة إلى قوة تشد أزرهم وتزيد من بأسهم، كان معظمهم يفتقد حرية الإرادة وبعضهم يفتقد الطموح،

وعندما تفتقد القيادات حرية التفكير ويغيب عن عقلها الطموح تصبح عاجزة عن بلوغ أهدافها .

ورغم أن التطورات اللاحقة في منتصف الخمسينات فتحت لهم نوافذ كان يمكن أن تساعدهم على أن يستعيدوا ما فقدوه من مواقع في الساحة الدولية ومن مصالح قومية ، إلا أن تناقضاتهم من جهة ، وعدم وجود رؤية بعيدة للمستقبل وقراءة صحيحة للواقع من جهة أخرى ، أديا إلى ضياع فرص كبيرة .

كان بعض هؤلاء مسلوب الإرادة أو مرتبطاً بحكم مصالحه بالأجنبي ، إلا أن بعضهم كان طليقاً ومع ذلك لم يستطع تجاوز قراءته الخاصة للواقع وللمستقبل ، ولا اختيار الطريق الأكثر سلامة ، فساهم هذا البعض في هدر فرص كان يمكن أن تشكل نقطة انطلاق جديدة في حياة العرب .

كان التيار القومي والوطني في موقع مؤثر في سورية تؤازره الجماهير العريضة داخل البلاد وخارجها ، ورفعت الثورة في مصر شعاراتها القومية ثم قامت ثورة في العراق ذريعتها إسقاط نظام التبعية .

والسؤال الكبير في هذا الصدد هو : لماذا كانت تناقضات هذه القوى الثلاث أقوى من شعاراتها ، فاختلفت وتصارعت وخسر العرب فرصة من الصعب تعويضها في وقت قريب؟

تعاملت هذه القوى بعضها مع بعض من خلال العقلية المكتسبة من النظام العربي القائم وليس من خلال عقيدتها ، ومن خلال تصوراتها الذاتية وليس من خلال ما يوجبه العمل المشترك من الوصول إلى تصورات موحدة .

ومضى نصف قرن على قيام النظام العربي الراهن ، شهدت الأمة العربية خلاله تطورات مذهلة : حروباً مع إسرائيل ، وحروباً بين الشقيق والشقيق، وتوترات وخلافات واستنزافاً لمواردها ، وابتعاداً عن الطموحات وقهراً للنفس وقلقاً من الحاضر وخوفاً من المستقبل .

نصف قرن والعالم بقطبيه وكتلتيه يتسابق على اقتناص موارد الوطن العربي ومصادرة الثروة فيه والتحكم بمستقبله ، إذ شكل الوطن العربي اهتماماً خاصاً في

استراتيجيات الدول الكبرى وذلك بحكم موقعه بين القارات الثلاث وإطلاله على محيطين وبحرين، وبحكم كونه ملتقى جميع الطرقات البرية والجوية والبحرية العابرة بين الشرق والغرب، كما يوجد في باطن أرضه أعظم احتياطي للنفط في العالم.

وطن له هذه المزايا، وقامت فوق أرضه أمة نشرت العلم والمعرفة والحضارة والعدل في معظم بقاع العالم، أصبح منذ قرون مطمعاً للأجنبي ومسرحاً لصراعات القوى الدولية.

من المهم عرض موقع العرب في استراتيجية القوتين العظميين وبالتالي استراتيجية الكتلتين المتصارعتين في ظل النظام الدولي الذي انتهى بانتهاء الاتحاد السوفياتي لتحديد عوامل الضعف والقوة، واختيار الطريق لبناء نظام عربي جديد ولا سيما في ظل الأوضاع الدولية الراهنة وافتقاد العالم الاستقرار والعدالة والأمن.

## أولاً - العرب في استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية:

قبل الحرب العالمية الثانية كان الاهتمام بالوطن العربي مركزاً في الدول الغربية الأربع، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، مع طموحات لدى الاتحاد السوفياتي في أن يكون له صلة بالمنطقة تحقق له في النهاية الوصول إلى المياه الدافئة، وهو حلم طالما راود أفكار القياصرة الروس. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وتولي الولايات المتحدة مركز القيادة في العالم الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ومع نمو المصالح النفطية الأميركية في الشرق الأوسط، في إيران والخليج، أخذ الوطن العربي يحتل موقعاً مهماً في استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية.

ولم تبرز الولايات المتحدة كمنافس لشريكتيها الأوروبيتين، فرنسا وبريطانيا، إلا في مرحلة لاحقة بعد قيام الدولتين وإسرائيل بالعدوان على مصر عام /1956/ .

لقد لعبت بريطانيا قبل ذلك دوراً مهماً في إقامة نظام أمني دفاعي للغرب في

المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفياتي من خلال تأسيس الحلف المركزي الذي ضم كلاً من العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا في عام /1954/ ، ثم انضمت الولايات المتحدة إلى جناحه العسكري ، وكان لبريطانيا دور نشيط في تعميق التناقضات العربية والسعي إلى إبقاء العرب في حالة توتر متبادل ، مما أغلق أبواب العمل العربي المشترك المبني على المصالح القومية العربية .

في رسالة بعث بها الرئيس الأميركي ترومان إلى الكونغرس عام /1951/ طالباً فيها تخصيص ستين مليار دولار لبرنامج الدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية ، حدد الاستراتيجية الكونية الأميركية بما في ذلك الشرق الأوسط ، وقد جاء فيها ما يلي :

« إن لبلادنا قوة اقتصادية وإمكانات عسكرية أعظم وأكبر مما هو متوفر لأية أمة أخرى على الأرض ، ولكننا لا نريد ولا يجوز أن نقف لوحدنا وليس بوسعنا أن نحافظ على حضارتنا إذا كان سائر العالم منشقاً ومغلوباً ومنظماً ضدنا تحت قيادة الكرملين ، وهذا خطر حقيقي ورهيب ولكنه خطر يمكن التغلب عليه ، إنما لكي يتم ذلك يجب أن نعمل يداً واحدة مع بقية الأمم الحرة ، ويجب أن نشترك مع الأمم الحرة الأخرى في مشاريع الدفاع المشترك ، ويجب أن نوفق بين قوتنا الاقتصادية وقواها من أجل الخير المشترك ، ويجب أن نساعد الأمم الحرة الأخرى على تشييد قواها الاقتصادية والعسكرية تلك القوى الضرورية تجعل الأحلام الشيوعية بالسيطرة على العالم ضرباً من المحال . . . . »

ويتابع : « وقد أعد هذا البرنامج بعد أن أخذت بعين الاعتبار النواحي الأساسية التالية للتهديد السوفياتي :

1 - التهديد السوفياتي عالمي النطاق ، ففي أوروبا وآسيا ونصف الكرة الغربي تتركز استراتيجية الكرملين على محاولة اصطياد الأمم الحرة واحدة تلو الأخرى لكي تسخّر موارد تلك الدول وشعوبها للوقوف في وجه بقية العالم الحر ، هذا ما حدا ببرنامج السلامة المتبادلة على النص على تقديم المساعدات الضرورية للأمم الحرة في كل بلدان العالم ، تلك الأمم المعرضة للضغط الشيوعي من الداخل والخارج .

2 - إن الخطر السوفياتي عام يتناول كل شكل من أشكال النشاط الإنساني، فقد يأخذ الهجوم الشيوعي شكل جيوش زاحفة عبر الحدود أو شكل انقلاب داخلي، فالحرب الاقتصادية أو الفنية أو التغلغل السياسي أو التخريب أو زحف الجيوش إنما يستخدمها حكام الكرملين جملة وأفراداً باختلاف الظروف والفرص المتمشية مع مصالحهم العليا.

3 - إن الخطر السوفياتي لا يحده زمن أو وقت، فيجب على العالم الحر أن يتوقع قرب قيام حكام الكرملين بعدوان مسلح شامل وإمكانية استمرارهم في أساليبهم العدوانية لسنوات عديدة بإجراءات يتخذونها بدون اللجوء إلى حرب واسعة النطاق، وهذا ما يتم اليوم. على العالم الحر لا أن يبني بسرعة وسائل الدفاع للمستقبل فحسب، بل أن يستعد لنزاع طويل الأمد، ويجب علينا نحن شعوب الأمم الحرة أن نستعد بحشد قواتنا..»

ويتابع الرئيس الأميركي:

«إن بلدان الشرق الأوسط هي في الغالب أقل تقدماً في الصناعة من بلاد أوروبا، على أن لها أهمية كبيرة لسلامة العالم الحر بأجمعه. إن هذه المنطقة هي مركز حيوي للمواصلات البرية والبحرية والجوية بين أوروبا وآسيا وافريقيا، وفي بلاد الشرق الأوسط يوجد نصف احتياطي العالم من الزيت، وليس هناك في العالم منطقة أكثر تعرضاً للضغط السوفياتي من الشرق الأوسط، وإن الكرملين لم يترك أي فرصة إلا واصطاد في الماء العكر، كما يتبين لنا من حوارات ما بعد الحرب، فالحرب الأهلية في اليونان، والضغط من أجل الحصول على امتيازات في مضيق الدردنيل وتبني حزب (توده) في إيران وتأليب الطوائف بعضها على بعض في الدول العربية وإسرائيل، هذه جميعها تشير إلى خطة موضوعة لتوسيع السيطرة السوفياتية على هذه المنطقة الحيوية...»

وفي مكان آخر يقول:

«وفي الدول العربية وإسرائيل تقضي الضرورة بدرس إقليمي سريع لمشاكل التطور الاقتصادي - وهذا مفتقر إليه - لتخفيف حدة التوتر القائمة ولا سيما بالعمل على توطين اللاجئين، أما البرنامج المعد للدول العربية فيوسع إنتاج

الطعام المفتقر إليه عن طريق تحسين الموارد المائية، وأما برنامج إسرائيل فيساعدها على صياغة اقتصادها في هذه الفترة العصيبة من تطورها القومي . . .»

لقد حدد الرئيس الأميركي الأهداف الأميركية في المنطقة على النحو التالي :

1- حماية الموقع الاستراتيجي في مواجهة الخطر السوفياتي وامتداداته المحلية، والمقصود بها الحركات الشعبية أو المنظمات السياسية المطالبة بالتحرر من النفوذ الأجنبي.

2 - السيطرة على النفط، نظراً لدوره في الاقتصاد الغربي وفي احتياجات الآلة العسكرية الغربية من جهة، ونظراً لحجمه الذي يمكن استثماره لعقود كثيرة من الزمن من جهة أخرى.

3 - تحقيق الاستقرار في المنطقة وإطفاء بؤر التوتر حتى لا تكون ذريعة للتدخل السوفياتي أو مبرراً لتوجه بعض الجهات في المنطقة نحو الاتحاد السوفياتي.

ويتضح من ذلك مدى سطحية النظرة إلى مشاكل المنطقة بما فيها مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي، وتبسيطها على أنها مشكلة السكان اللاجئين وتأمين مساعدة لتوسيع إنتاج الطعام بالنسبة إلى العرب، وتوفير مساعدة اقتصادية لإسرائيل لصيانة اقتصادها في مرحلة عصيبة.

ولقد أغفل الرئيس الأميركي ليس فقط أسباب الصراع العربي - الإسرائيلي وخلفياته وإنما أيضاً حاجة المنطقة إلى الاستقلال والتحرر من النفوذ الأجنبي، ولا سيما البريطاني في المشرق، والفرنسي في المغرب، وهو بهذا لم يتعرض لمصالح شركائه الأوروبيين، مما أعطى انطباعاً سلبيا في الوطن العربي عن صورة القيادة الجديدة للعالم الغربي، ولا سيما بعد أن شاركت هذه القيادة بفعالية بمساعدة دولة إسرائيل الحديثة من خلال الإسراع بالاعتراف بها ومساندتها في الأوساط الدولية.

لقد ارتكزت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة حتى نهاية عام /1956/ على ما يلي:

1 - إقامة حزام أمني يهدف إلى منع التسلل السوفياتي إلى المنطقة والوقوف في وجه أي تحرك عسكري أو اقتصادي أو سياسي سوفياتي باتجاه المنطقة أو إحدى دولها .

وكانت بريطانيا في تلك المرحلة الشريك الرئيس للولايات المتحدة في تنفيذ تلك السياسة من خلال وجودها العسكري ونفوذها السياسي وشبكة علاقاتها مع معظم الفئات الحاكمة العربية آنذاك ، والدور النشيط لدبلوماسيتها وأجهزة مخابراتها في المنطقة .

في تلك المرحلة تم تأسيس الحلف المركزي ( حلف بغداد ) ، كما تم ربط هذا الحلف بالحلف الأطلسي ، وكانت تركيا إقليمياً جسر الارتباط بين الحلفين ، ولم يكن الحلف المركزي حلفاً أمنياً فقط ، بل كان أيضاً حلفاً سياسياً واقتصادياً ، وشكل جبهة في المنطقة ليس في مواجهة الاتحاد السوفياتي فقط ، بل في مواجهة القوى العربية التي كانت تعمل لإعادة النظر بالنظام العربي القائم وبناء نظام جديد ، وحدوي الأهداف ، متحرر من الارتباط بالدول الأجنبية، وشكل انضمام العراق إلى هذا الحلف ثغرة كبيرة في الوضع العربي ، وكان أول خروج على ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع العربي المشترك . لم يؤد انضمام العراق إلى الحلف إلى انفجار التناقض العميق بينه وبين مصر وسورية والمملكة العربية السعودية وحسب ، بل شل دور العراق في الصراع مع إسرائيل بارتباطه بحلف يتعارض مع مصلحة العرب . وقد جرت محاولات لضم مصر وسورية إلى الحلف ، ولكنها فشلت ، وأدت هذه المحاولات إلى تعزيز التحالف بين القوى العربية المناهضة للأحلاف.

2 - تعبئة دول المنطقة ضد الاتحاد السوفياتي وضد الشيوعية واستخدام جميع الوسائل الإعلامية والمخابراتية والسياسية في هذه التعبئة ، بما في ذلك إثارة المشاعر الدينية ضد الشيوعية من خلال وصمها بالإلحاد . ومع ذلك ، فإن هذه التعبئة لم تحقق نجاحاً كبيراً في معظم الأقطار العربية ولا سيما أقطار المواجهة مع إسرائيل ، وحققت الحملة تلك عكس أهدافها حتى في العراق نفسه حيث ازداد انتشار الحزب الشيوعي العراقي ، كما قام تحالف بين القوى القومية في سورية ،

وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي السوري .

بيد أن حكومات عربية عديدة تأثرت بهذه التعبئة ، ولا سيما عندما تركزت الحملة على نشر الخوف لدى هذه الحكومات من ثورات شيوعية قد تؤدي إلى نسف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة .

3 – مقاومة التيارات والاتجاهات الداعية إلى التحرر من النفوذ الأجنبي والابتعاد عن سياسة الأحلاف والمحاور الدولية واتهامها بالشيوعية تارة والفوضوية تارة أخرى .

تصاعد نمو التيار القومي في تلك المرحلة بفعل تصاعد القلق من إنشاء دولة إسرائيل وحاجة العرب إلى توحيد وطنهم وحفز طاقاتهم لمواجهة الخطر الجديد . ومما زاد في نمو هذا التيار الجبهة التي تشكلت من مصر وسورية والمملكة العربية السعودية ضد حلف بغداد وضد محاولات إقامة سورية الكبرى والهلال الخصيب ، ثم العدوان الثلاثي على مصر عام/ 1956/ ووقوف سورية إلى جانب مصر ، وتلا ذلك في العام التالي حشود تركية ضد سورية ووقوف مصر إلى جانب سورية وإرسال بعض وحداتها العسكرية ، وتكرس كل ذلك بإعلان الوحدة بين القطرين وسقوط حلف بغداد بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز عام / 1958/ في بغداد .

كانت الدعوة إلى قيام الوحدة العربية وإلى بناء نظام عربي جديد يصل بالعرب إلى تحقيق وحدتهم وتكامل طاقاتهم وتوظيفها بالاتجاه الصحيح الذي يخدم مصالحهم ، تشكل مصدر القلق الحقيقي بالنسبة إلى دول الغرب .

إن وعي العرب لهويتهم ولمسؤولياتهم القومية « وهي مسؤوليات تاريخية » تضعهم وجهاً لوجه أمام حتمية العمل لتحرير الإرادة أولاً وانتهاج الطريق الذي يؤدي إلى استعادة سيطرتهم وسيادتهم على وطنهم ومواردهم ليصبحوا شركاء في تحديد مصير العالم ، شركاء متساوين في الحقوق والواجبات ، لذلك فقد كانت الجهود تبذل منذ مطلع هذا القرن لامتصاص توتر المشاعر القومية من خلال زرع التناقضات بين العرب ، وخلق الخوف بعضهم من بعض ، والشكوك بعضهم ببعض .

إن تعامل الأجنبي مع وطن ممزق، وحكومات متناقضة ضعيفة لأسهل بكثير من التعامل مع وطن موحد، ونظام سياسي قوي، ذلك أن الضعيف سهل المنال.

4 - احتواء الدول العربية بصورة منفردة، وقد لعبت بريطانيا دوراً مهماً في هذا المجال، مستخدمة نفوذها في العراق والأردن بصورة خاصة.

أما الولايات المتحدة فقد كانت سياستها في الشرق الأوسط جزءاً من استراتيجيتها الكونية في مواجهة الاتحاد السوفياتي الذي يقع على تخوم هذه المنطقة الحساسة من العالم، إضافة إلى السيطرة على موارد النفط في إيران والوطن العربي. وقد سعت عبر بعض المساعدات إلى بعض الدول العربية التأثير على سياسات تلك الدول تحت ذريعة مقاومة الشيوعية في الوقت الذي كانت فيه تشكل غطاء لإسرائيل وتقدم لها العون والمساعدة.

وفي إطار مصالحها اتبعت الولايات المتحدة سياسة الحوار مع الثورة المصرية، فلعبت دوراً رئيساً في إلزام بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بسحب قواتها من سيناء وغزة بعد عدوانها عام /1956/ على مصر ولكن الحوار بين البلدين ما لبث أن توقف إثر فشل مباحثات تمويل بناء السد العالي.

هذا وعملت الإدارة الأميركية على سحب القوات المعتدية على مصر عام /1956/ للأسباب التالية:

1- كانت سياستها تقوم على الحوار المفتوح مع مصر أملاً في احتواء مصر في نظام دفاعي للمنطقة، وإغلاق الطريق أمام إمكانية انجراف الثورة المصرية باتجاه الاتحاد السوفياتي، لا سيما بعد أن فتح السوفيات نافذة التسليح لكل من مصر وسورية بالإضافة الى موقفهم من العدوان الثلاثي.

2 - إن استخدام القوة بديلاً عن سياسة الاحتواء سيدفع الثورة المصرية باتجاه التطرف في المنطقة، وهي تدرك موقع مصر ودورها في الساحتين العربية والإفريقية، خاصة أن العدوان عليها أكسبها موقعاً متميزاً في الوطن العربي وفي بلدان العالم الثالث.

3 - قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالإعداد للعدوان على مصر وتنفيذه دون أخذ موافقة مسبقة من الولايات المتحدة وهي قائدة المعسكر الغربي وتتحمل الأعباء الكبرى في الدفاع عنه وفي حمايته.

4 - أحرج العدوان الولايات المتحدة أمام أصدقائها في العديد من الحكومات العربية والذين كان من المتعذر عليهم، بغض النظر عن عواطفهم تجاه الثورة المصرية، أن يقفوا إلى جانب العدوان، وأن لا يتعاطفوا مع مصر ويساندوها، وبالتالي فإن موقف أولئك الأصدقاء سيكون صعباً في حالة اتخاذ موقف أميركي متسامح تجاه العدوان. لقد كان عام /1956/ عام تغيير كبير في المنطقة وانعطاف في السياسة الأميركية باتجاه التعامل المباشر مع مشاكل المنطقة والاستغناء عن الدور البريطاني، فلقد أسقط العدوان الثلاثي على مصر دور بريطانيا في الشرق الأوسط، وكان انسحابها من مصر الخطوة الأولى للانسحاب من شرقي السويس ولا سيما بعد سقوط النظام الملكي في العراق. وكنتيجة لتراجع النفوذ البريطاني كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن استراتيجيتها في المنطقة وهي التي قدرت منذ مطلع الخمسينات أهميتها كموقع وموارد وثروة نفطية هامة.

في مطلع كانون الثاني /1957/ طلب الرئيس الأميركي ايزنهاور من الكونغرس تفويضه بتقديم المعونة لأي بلد يتعرض لهجوم من الشيوعية لسد الفراغ الناجم عن تقلص النفوذ البريطاني والفرنسي، وكان هذا الطلب إعلاناً واضحاً بانتهاء نفوذ الدولتين في المنطقة وقراراً بأن تحل الولايات المتحدة محل الدولتين.

وكان أول خروج للإنكليز من المنطقة من إيران إثر تأميم حكومة محمد مصدق للنفط الإيراني، وأول دخول للأميركان إلى المنطقة محل الإنكليز في إيران بعد سقوط مصدق، فحتى بين الأصدقاء والحلفاء فإن الحوت الكبير يبحث عن الحوت الأصغر ليكون غذاء له.

كان لنظرية الفراغ التي أطلقها الرئيس الأميركي ردود فعل سلبية في الأوساط الشعبية في الوطن العربي، وقد بادرت الحكومة السورية آنذاك إلى

رفض مبدأ ايزنهاور، وأصدرت بياناً في مطلع كانون الثاني /1957/ جاء فيه :

«1 - ترفض الحكومة السورية النظرية القائلة بأن وجود مصالح اقتصادية لدولة أو مجموعة في إحدى مناطق العالم يتيح لها الحق في التدخل في شؤون هذه المنطقة للحفاظ على تلك المصالح، إذ إن هذه النظرية تتعارض بصراحة مع مبدأ السيادة الذي يجب اتخاذه أساساً لعلاقات الدول فيما بينها والذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة.

2 - ترى الحكومة السورية أن نظرية الفراغ هي نظرية مصطنعة يتذرع بها الاستعمار لتبرير تدخله وسيطرته، إن الحكومة السورية ترفض هذه النظرية رفضاً قاطعاً إذ لا فراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد أن حصلت دوله على حريتها واستقلالها، كما أن الدول العربية هي صاحبة الحق الطبيعي في الدفاع عن استقلالها ووحدة أراضيها وممارسة سيادتها الكاملة دون أي سيطرة أو نفوذ.

3 - إن الوقائع التاريخية القريبة أو البعيدة والتي ما زالت ماثلة في أذهان العالم بأسره تثبت بشكل قاطع أنه لا أثر لوجود خطر الشيوعية الدولية في بلادنا يهدد سلامتها واستقلالها وحريتها، بل إن الوقائع الثابتة لتؤكد جزماً أن الاضطراب في الوطن العربي واحتمال العدوان عليه ليس لهما من سبب ولا يأتيان إلا من الاستعمار والصهيونية».

كان موقف سورية حاسماً في رفض نظرية الفراغ الأميركية وكان لهذا الموقف دعم شعبي في الداخل ومساندة واسعة في الساحة العربية وكان الجواب الأميركي على هذه السياسة السورية تشجيع من يمكن أن يطلق عليهم أنصار حلف بغداد للعمل على التآمر على الحكومة السورية. وقد فشلت جميع تلك المحاولات التي رافقها توتر على الحدود السورية - التركية وتحشيد تركيا لقوات على حدودها مع سورية. وكان التطبيق العملي للسياسة الأميركية الجديدة والمباشرة في المنطقة إنزال قوات البحرية الأميركية في بيروت في عهد الرئيس اللبناني كميل شمعون إبان الثورة الشعبية ضده إثر سقوط النظام الملكي في العراق في صيف عام /1958/ .

وتسارعت الأحداث في المنطقة بعد عام /1956/ : مبدأ أيزنهاور وانتقال

العلاقات السورية - المصرية من مرحلة التحالف إلى مرحلة الوحدة وإقامة الجمهورية العربية المتحدة، وتلا ذلك انتصار ثورة تموز في العراق بعد أشهر وقيام نظام ثوري في بلد نفطي وعلى حدود أهم خزانات النفط في العالم في الدول العربية الخليجية وفي إيران.

ورغم خطورة هذه التطورات وتهديدها للمصالح الاستراتيجية للعالم الغربي، فإن الولايات المتحدة لم تبادر إلى الاستعانة بإسرائيل لحماية مصالحها ومصالح حلفائها، وكانت مدركة أن القوة العسكرية الإسرائيلية في ذلك الوقت غير قادرة على حمل هذا العبء، كما أن مثل هذا التورط الإسرائيلي كان سيلهب المنطقة المتأججة بمشاعرها بسبب قيام الوحدة بين مصر وسورية، وما طرحته من آمال باتجاه الوحدة القومية والأمل بازدياد فرص الانتصار على إسرائيل وتحرير الأرض والثروات العربية من الهيمنة الأجنبية والاستعمار الأجنبي.

ولكن تلك الآمال الصاعدة ما لبثت أن تراجعت بعد الصراعات الدامية بين القوى الوطنية وتصفية القوميين في العراق وانفراد اللواء عبد الكريم قاسم في قيادة البلاد يسانده الشيوعيون، وكان كل ذلك بسبب الصراعات على السلطة وعدم إدراك خطورة تفجر التناقضات الداخلية، ومن جهة ثانية فإن سياسة الاحتواء التي مارستها الأجهزة الأمنية في الجمهورية العربية المتحدة لعبت دوراً سلبياً في تطوير التوترات وتصاعدها بين قوى الثورة المختلفة.

وكان ذلك التطور أول خسارة يمنى بها التيار القومي في الوطن العربي للأسباب التالية:

1 - أعاد العراق إلى موقع الصدام مع التيار القومي، ولكن هذه المرة بواجهة تقدمية، مما انعكس أيضاً على العلاقات بين القوى السياسية في الوطن العربي.

والعراق بلد مهم في موقعه وفي قدراته البشرية والاقتصادية، فانضمامه إلى المعسكر القومي يشكل قوة كبيرة ويفتح الطريق أمام دول عربية أخرى.

2 - انعكست التطورات داخل العراق على العلاقات بين الجمهورية العربية

المتحدة والاتحاد السوفياتي وعلى وضع الشيوعيين في الوطن العربي، وشكل ذلك أيضاً خسارة للتيار القومي بسبب التوترات مع السوفيات.

3 - تأثرت الجمهورية العربية المتحدة داخلياً بالتطورات العراقية، ذلك أن قيام نظام معادٍ في بغداد إلى جانب الأردن قد سهّل كثيراً على القوى والاتجاهات الانفصالية في سورية التحرك لإسقاط الوحدة.

4 - تحول الصراع في المنطقة من صراع بين القوى القومية ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي إلى صراع بين أطراف هذه القوى نفسها، مما فتح الطريق أمام الاتجاهات المرتبطة بالمصالح الأجنبية للتسلل إلى كلا الجانبين، والعمل على زيادة التناقضات من جهة، وتوظيفها لمصلحة استراتيجية الولايات المتحدة من جهة ثانية.

ومما لا شك فيه أن تلك التطورات أثلجت صدور جميع الذين كانوا يرون في التوجه الوحدوي خطراً على مصالحهم.

إن فشل القوميين آنذاك، أو بتعبير آخر فشل قيادة الجمهورية العربية المتحدة وثورة تموز في العراق في وضع قواعد ثابتة وموضوعية للعمل القومي من أجل بناء نظام عربي جديد متحرر من الهيمنة والسيطرة الأجنبيتين، يعود بصورة رئيسة إلى قصور في الرؤية وضعف في الإيمان، وتعصب للنهج الواحد والرأي الواحد، وعدم الأخذ بالاعتبار الظروف الموضوعية لدى الجانب الآخر. كما أن نقص التجربة والزهو الفردي والتعصب القومي عوامل لعبت دورها في تأجيج الخلافات داخل الثورة العراقية، مما سهّل للعامل الخارجي دوره في تفجير التناقض وعملياً في إسقاط الثورة من خلال إسقاط أهدافها القومية.

ويتحمل القوميون الذين كانوا في موقع القرار آنذاك مسؤولية الانهيار الكبير الذي أصاب العرب خلال السنوات التالية لانهيار أول محاولة عربية-وحدوية بسبب فشلهم في قبول منطق جديد مبني على القبول بالرأي الآخر وتقدير الظروف الموضوعية والمخاطر المحيطة.

لقد حدثت معظم هذه التطورات في عقد الخمسينات في ظل شروع الولايات المتحدة لقيادة العمل الغربي في المنطقة بعد انحسار النفوذ البريطاني،

ولا بد من الإشارة إلى أن السياسة الأميركية لم تكن قائمة على أساس اعتماد إسرائيل قاعدة لحماية مصالحها وحليفاً في مواجهة أعدائها وخصومها قبل حزيران 1967، وكانت علاقات الطرفين آنذاك مبنية على الصداقة والتعاون وليس على التحالف، ولم يعادل حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل في تلك المرحلة كلها حجم المساعدات التي قدمت لها خلال عامين بعد نكسة حزيران عام /1967/ .

فالسياسة الأميركية بشأن هذه العلاقات انطلقت في تلك المرحلة مما يلي:

1 - إن الدول العربية قد تختلف وتتنازع حول قضايا كثيرة، ولكن قضية واحدة من الصعب على حكومة عربية أن تتخذ منها مواقف علنية سلبية أو أن تجد نفسها مدفوعة إلى مثل هذه المواقف، وهي القضية الفلسطينية.

كانت قضية فلسطين من أهم ذرائع الانقلابات العسكرية في الوطن العربي، كما كانت من أهم العوامل التي شكلت حدوداً دنيا للقاءات بين الدول العربية. فقد تم التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك من أجل فلسطين وعقدت معظم مؤتمرات القمة العربية من أجل قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وما حازت مشكلة إجماعاً في القرار السياسي العربي كقضية الصراع بين العرب والدولة اليهودية.

ولذلك، فإن إعلان التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل في تلك الفترة وفي ظل التوترات الشعبية العربية كان سيجعلها في موقف صعب مع أصدقائها في بعض الحكومات العربية وكان سيحرج هؤلاء الأصدقاء.

2 - كانت فرنسا وبريطانيا تقومان بما كانت ترغب الولايات المتحدة القيام به، فكانتا تقدمان السلاح لإسرائيل، في حين تقدم ألمانيا لها المال. فلماذا تحرج الولايات المتحدة نفسها مع أن حليفاتها تقوم بتأمين المستلزمات العسكرية والمالية لإسرائيل؟

3 - كان الاتحاد السوفياتي يقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر وسورية والعراق، ولكن ليس بالقدر الذي يجعل هذه الدول قادرة على هزيمة

إسرائيل، آخذاً بالاعتبار أن الوصول بالتسلح إلى مثل هذه المرحلة سيدفع الغرب إلى التورط المباشر إلى جانب إسرائيل لحمايتها، وهذا قد يضع العالم أمام مواجهة عسكرية حرص الاتحاد السوفياتي على تجنبها والاكتفاء بتوسيع دوره ونفوذه واستنزاف العالم الغربي بدعمه لحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث.

وكانت الولايات المتحدة تحسب ذات الحساب وترى ضرورة مساعدة إسرائيل، فطورت القوانين الداخلية الأميركية لمساعدتها، وجعلت تطورها العسكري والاقتصادي يسير بصورة جيدة، وبالتالي فإن التورط الأميركي بالمساعدات الكبيرة والمباشرة من شأنه أن يزيد من شهية إسرائيل إلى الحرب والتوسع، مما يجعل الولايات المتحدة نفسها في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي وهي لا ترغبها أيضاً. كما أن التورط الأميركي سيبرر لمصر وسورية الانتقال أيضاً من مرحلة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي إلى مرحلة التحالف، وهذا الاحتمال هو أكثر ما يقلق الولايات المتحدة.

رغم الضغوط الصهيونية التي كانت تدعو إلى التحالف التعاقدي بين إسرائيل والولايات المتحدة بحيث تجند الحركة الصهيونية اليهود في العالم لمصلحة الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة على أن تلتزم الولايات المتحدة عسكرياً بالقتال إلى جانب إسرائيل، فقد خشيت الإدارات الأميركية المتعاقبة من هذا الانزلاق الذي يضع الدولة العظمى في خدمة مباشرة لمصالح دولة إسرائيل.

لقد حدث التطور الأهم في السياسة الأمريكية بعد نكسة حزيران عام /1967/ وغيرت الولايات المتحدة من طبيعة علاقاتها مع إسرائيل ونقلتها من علاقات صداقة وتعاون إلى علاقات تحالف، ضاربة عرض الحائط كل المحاذير والمخاوف التي كانت تحول دون اتخاذها مثل هذه السياسة الجديدة.

ويعود التحول الكبير في السياسة الأميركية إلى الأسباب التالية:

1 - انتصار إسرائيل على ثلاث جبهات والذي أظهرها قوة كبرى قادرة عسكرياً على التوسع وحماية مصالحها وتحقيق أمنها كما هي قادرة على الامتداد العسكري لحماية المصالح الغربية عامة والأميركية خاصة.

كما قدمت نفسها حليفاً قوياً يواجه عالماً عربياً ضعيفاً ومفككاً لم يستطع ، رغم عظم موارده وكثرة سكانه ، حماية مصالحه والدفاع عن نفسه ، وإلى جانب ذلك فإن الهزيمة أصابت مصر وسورية ، الداعيتين إلى الوحدة العربية وإلى التحرر من النفوذ الأجنبي .

جاء في محاضرة ألقاها إسحاق رابين في تل أبيب عندما كان سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة ما يلي : «إن الأميركيين يعرفون تماماً أن تقوية إسرائيل إنما تتم ليس من أجل عيوننا وإنما لاعتبارات تتعلق بمصلحة الولايات المتحدة أيضاً، ولقد وصلنا إلى حالة من التعاون والتفاهم لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلدين وقد قال لي سيسكو : صدقني عندما نتكلم معكم فإننا نتكلم مع دولة كبرى في العالم».

كما أن انتصار إسرائيل السريع أدى إلى ازدياد زهو الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة ، وقد ساعدها ذلك الانتصار على أن تكون أكثر تأثيراً في مؤسسات القرار الأميركي.

2 - الموقف السوفياتي الباهت من تطور العمليات العسكرية والذي أعطى للأميركان الاطمئنان إلى أن السوفيات لن يخاطروا بالتورط المباشر في الصراع العربي - الإسرائيلي .

3 - ازدياد الحملة المؤيدة لإسرائيل في الغرب ، والمعادية للعرب في آن واحد ، مما شجع الإدارة الأميركية على الانزلاق نحو التحالف مع إسرائيل.

4 - لقد كان على رأس الإدارة الأميركية آنذاك الرئيس جونسون الذي كانت تربطه بالأوساط الصهيونية علاقات قوية بالإضافة إلى عدم حبه للعرب ، إذ كان يرى في الحركة القومية خطراً على المصالح الأميركية في المنطقة أكبر من الخطر الشيوعي .

ومن الجدير بالذكر أن جونسون عندما كان زعيماً للأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ عامي /1956-1957/ عارض ضغوط ايزنهاور على إسرائيل وبريطانيا وفرنسا لإرغامها على الانسحاب إلى خطوط الهدنة مع مصر ، كما

طالب بربط انسحاب إسرائيل من سيناء وغزة بانسحاب الاتحاد السوفياتي من المجر.

5 - إضافة إلى محاولة جونسون كسب أصوات اليهود في الانتخابات الرئاسية لصالح الديمقراطيين، فإنه كان يرغب في استرضاء التيار الليبرالي المعارض في فييتنام وكسب اليهود إلى صفه وهم يشكلون عنصراً مهماً في هذا التيار.

6 - التمدد السوفياتي في الساحة الدولية، حيث استطاعت كوبا الصمود في أميركا اللاتينية وشكلت قاعدة لدعم حركات التحرر في جنوبي القارة، وتوطدت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر في إفريقيا وقدم دعماً قوياً إلى فييتنام الشمالية في حربها ضد الولايات المتحدة، مما شكل أحد الأسباب لتحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل لتتمكن من وقف التمدد السوفييتي في المنطقة.

كان على العرب مواجهة هذا التحالف الجديد الذي كان مقلقاً بالنسبة لمصر وسورية والشعب الفلسطيني ومربكاً لأصدقاء الولايات المتحدة.

بدأ التحول الحاد في السياسة الأميركية خلال الأزمة التي سبقت نكسة حزيران عام / 1967/ واستقر التحول على قاعدة التحالف وضمان مصالح إسرائيل بعد الانتصار العسكري الذي حققه الإسرائيليون.

ورغم أن إسرائيل حاربت الدول العربية الثلاث بأسلحة معظمها فرنسي الصنع، إلا أن ردة الفعل العربية تركزت ضد الولايات المتحدة بسبب القناعة آنذاك بالدور السيئ الذي قامت به الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل وتغطيتها للعدوان وتعطيلها لقرار دولي يفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية.

وقد أدت هذه القناعة إلى إقدام عدد من الدول العربية على قطع علاقاتها بالدولة الأميركية وإلى استنفار شعبي ضد سياستها التي باتت سياسة إسرائيلية في الشرق الأوسط.

وفي ظل رئاسة رئيس الجمهورية ريتشارد نيكسون تأثرت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بالإطار العام للاستراتيجية الكونية الأميركية، إذ كانت الولايات المتحدة آنذاك تعاني مشاكل كبيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية، بالإضافة إلى عبء تورطها في الحرب في فيتنام، في حين كان الاتحاد السوفياتي في أوج ازدهاره على نطاق سياساته الدولية، فقد صمدت كوبا في وجه الضغوط الأميركية، وانتشرت المساعدات السوفياتية في القارة الافريقية وازداد الضغط الفيتنامي على الولايات المتحدة، ونجح الاتحاد السوفياتي في برامجه الفضائية وبناء قوته الصاروخية النووية المدمرة.

وقد اختار نيكسون سياسة الاستنزاف تحت مظلة الانفراج الدولي، ففي تقريره الذي قدمه إلى الكونغرس عن سياسته الخارجية، والذي بلغ عدد صفحاته /234/ صفحة، تحدث عن الاتحاد السوفياتي والصين والهند الصينية وأوروبا واليابان والحلف الأطلسي وآسيا وأميركا اللاتينية وافريقيا كما تحدث عن السياسة الاقتصادية الدولية والسياسة الدفاعية ومراقبة التسلح والأمم المتحدة.

وقد خص الشرق الأوسط بإحدى عشرة صفحة، جاء فيها:

«إن السلام في الشرق الأوسط هو في نقطة المركز بالنسبة إلى هيكل السلام العام، فالشرق الأوسط من الناحية الاستراتيجية هو نقطة تلتقي فيها مصالح الدول الكبرى وهو مستودع لموارد الطاقة التي يعتمد عليها قسم كبير من دول العالم، أما من الناحية السياسية فهو منطقة تنوع وحركة وغليان يعصف بها الانقسام القومي والاجتماعي والإيديولوجي ويعصف بها طبعاً النزاع العربي - الإسرائيلي، وبالنظر إلى أهمية المنطقة الاستراتيجية، فإن دولاً خارج المنطقة واصلت التدخل فيها تدخلاً غالباً ما كان يأخذ شكل المزاحمة، ولقد كان الشرق الأوسط لعدة مرات منذ الحرب الثانية مسرحاً لأزمة نفطية».

وفي مكان آخر من التقرير قال:

«فالولايات المتحدة ليس لديها رغبة العرقلة أو التدخل في الروابط السياسية التي تنمو بحرية بين دول الشرق الأوسط والشعوب الكبرى في العالم، ونحن لنا روابط وثيقة بإسرائيل لها عندنا قيمة، ولنا أيضاً مصلحة قوية في المحافظة

على روابطنا وتنميتها مع العالم العربي. والدول الأخرى لها الحق نفسه، ولكن محاولة الانتصار والسيطرة هي دعوة إلى النزاع سواء كان محلياً أو عالمياً».

كما أعلن الرئيس الأميركي في تقريره أن خطر المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذي كان مصدراً للقلق في سنتي / 1971-1972/ قد تقلص الآن.

وحول الشرق الأوسط أورد الرئيس الأميركي توجهاته المستقبلية كما يلي: «فالولايات المتحدة توجه أنظارها إلى المهمات التالية على وجه التخصيص:

أولاً: تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي عن طريق آلية للمفاوضة ويجب أن يكون هناك واقعية لدى كل الأطراف حول ما يمكن تحقيقه، فما من طرف يبلغ مطالبه، ولكن توفيقاً يحفظ الشرف والأمن لكلا الطرفين أمر ممكن.

ثانياً: إن العالم والمنطقة لهما مصلحة في تحويل علاقات الدول الكبرى مع الشرق الأوسط إلى قوة من أجل الاستقرار، وهذا يعني أن مبادئ ضبط النفس والتسوية السلمية وتحاشي المجابهة التي نص عليها في المبادئ الأساسية للعلاقات الأميركية - السوفياتية يجب أن تصبح حقيقة دائمة، وهي تقتضي علاقات اقتصادية منفتحة على الخارج، بين الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وهي تفتقر إلى علاقات مستقرة يمكن الاعتماد عليها بين منتجي الطاقة ومستهلكيها.

ثالثاً: ستسعى الولايات المتحدة إلى تقوية روابطها مع كل من أصدقائها التقليديين في الشرق الأوسط وإعادة العلاقات الثنائية أينما قطعت، ففي شروط من الأمن والسلام هناك فرص لأشكال جديدة من التعاون في سبيل تدعيم استقلال شعوب المنطقة.

ولجهة الأبعاد الاقتصادية بصورة خاصة، يمكن للولايات المتحدة أن تقدم إسهاماً فريداً من نوعه من أجل التقدم والاستقرار، فحيثما يكون الرأسمال الغني فإن المهارة الأميركية في التكنيك وفي إدارة الأعمال يمكن أن تكون حافزاً للتجديد».

ومن اللافت للنظر في هذا التقرير ما يلي :

1 - الإعلان عن حق دول المنطقة في إقامة علاقات مع الدول الكبرى كما للولايات المتحدة علاقات مع إسرائيل ، وأنه ليس في نية الولايات المتحدة التدخل لعرقلة هذه العلاقات ، بينما كان مثل هذا التوجه مرفوضاً في السياسة الأميركية التي تعتبر العلاقة مع السوفيات معادية لها ويعتبر هذا الموقف الجديد نتيجة لسياسة الانفراج بين القوتين العظميين .

2 - استبعاد احتمال المواجهة بين الدولتين في الشرق الأوسط بعد التفاهم على مبادئ التعاون والانفراج بينهما ، بينما مثل هذه المواجهة كانت ممكنة في الماضي .

3 - حدد الرئيس الأميركي صورة المنطقة بعد إقامة السلام : علاقات اقتصادية منفتحة على الخارج بين الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة ، وهي الصورة نفسها التي تقوم عليها السياسة الأميركية الراهنة بعد قرابة ربع قرن من - دمج - إسرائيل في المنطقة وتحقيق تنمية - شرق أوسطية - تكون الولايات المتحدة وأوروبا شريكتين فيها .

كما سعى الرئيس نيكسون بعد توليه الرئاسة إلى تحقيق الانفراج في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي ومع الصين ، وعمل على وقف الحرب الفييتنامية وتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم العربي ، فحاول إعادة العلاقات المقطوعة مع بعضها وإقامة علاقات اقتصادية جديدة مع البعض الآخر ، - اتفاقية الغاز مع الجزائر ، مثلاً - وفي الوقت نفسه أوفد وزير خارجيته إلى المنطقة وطرح مبادرة لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل تكون مقدمة لتنشيط الجهود من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم/ 242/ بعد أن عطلت إسرائيل مبادرة الوسيط الدولي يارنغ .

كان من مبررات سياسة الرئيس نيكسون العوامل التالية :

1 - إن الصراع العربي - الإسرائيلي جعل الاتحاد السوفياتي شريكاً فعلياً للغرب من خلال شراكته مع ثلاث دول عربية رئيسة هي مصر وسورية والعراق والتي اعتمدت بشكل رئيس على توريداته من السلاح ومساعداته الاقتصادية في

مجال التنمية في بلدانها . وبديهي أن تحقيق السلام وطي الملف يسقط المبررات التي استدعت هذا الحجم الكبير من الوجود السوفياتي ، فتصبح مشكلة المنطقة مشكلة التنمية الاقتصادية وفي هذا المجال لايستطيع السوفيات منافسة الغرب .

2 - إن استمرار الصراع وحالة التوتر بين العرب والإسرائيليين قد يضع الدولتين العظميين في مواجهة مفروضة عليهما مما يهدد أمنهما وأمن العالم كله ، ولذلك فإن تحقيق السلم فيه مصلحة للأمن والسلم الدوليين ويبعد شبح المواجهة ، رغم أن الدولتين اتفقتا على تجنبها ولكن تطور الأحداث قد يخلق ظروفاً يصعب التحكم فيها .

3 - أدركت الولايات المتحدة أن انتصار إسرائيل في حزيران / 1967/ وفّر لها توسعاً في الأرض ، ولكنه لم يوفر لها الأمن والاستقرار وزاد تعقيد وضعها في المنطقة كما عقّد العلاقات الأميركية - العربية وفتح الطريق أمام التيارات والقوى المعادية ليس لإسرائيل فقط وإنما للولايات المتحدة والغرب عامة ، وهذا ما سيجعل المنطقة في حالة عدم استقرار ويهدد الأنظمة المعتدلة ويفتح الطريق أمام مغامرات تحرق المنطقة كلها بما فيها المصالح الأميركية .

كما أن فشل إسرائيل في تحقيق السلم والاعتراف بها من قبل الدول العربية (رغم انتصارها وتوسعها ) يشكل مدخلاً لحروب جديدة في المنطقة ولا سيما أن مصر وسورية لم تكونا تخفيان تصميمهما على القيام بعمل عسكري لتحرير أراضيهما المحتلة . . .

4 - الحفاظ على العلاقات القوية مع إسرائيل بتقديم العون والمساعدة لها . . وحاول نيكسون أن يقدم نفسه للعالم العربي بصورة مختلفة عما كانت تقوم به الإدارات السابقة وذلك من خلال وعوده للقيادات العربية التي كانت تجري اتصالات معه مؤكداً سعيه إلى إقامة السلام العادل والشامل وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم / 242/ محاولاً دعم الحكومات الصديقة للولايات المتحدة وامتصاص الحملات المعادية لها مدركاً أن بوابة ضمان المصالح الأميركية والحد من النفوذ السوفياتي تمهيداً لترحيله هو إنهاء الحرب وإقامة السلم بين العرب والإسرائيليين رغم إعلانه قبول علاقات بين بعض الدول العربية والاتحاد

السوفياتي ، فالسلام يحقق للولايات المتحدة شراكة اقتصادية وسياسية وأمنية مع دول المنطقة لا تتوفر إمكانات تحقيقها مع السوفييت من الجانب العربي .

كانت الخطوة الأولى لاختراق جبهة المواجهة العربية لإسرائيل العمل على أخذ مصر من قلب الصراع إلى قلب الصلح مع إسرائيل ، فهي الدولة العربية الكبرى وذات الوزن العربي والإقليمي والتي بدونها تصبح الحرب ضد إسرائيل بالغة الصعوبة.

كانت واشنطن تدرك الوضع الحرج للإدارة المصرية بسبب الأوضاع الاقتصادية وضغط الاحتلال وإرث الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يطارد السادات ليله ونهاره.

بدأت الاتصالات أولاً عبر بعض السياسيين العرب ذوي الصلة بالولايات المتحدة الأميركية بهدف إقناع الرئيس السادات أن استعادة سيناء لا تتحقق مع الوجود السوفييتي في مصر.

وفي الوقت نفسه بدأت أجهزة المخابرات الأميركية ووكيلاتها العربيات بشن حملة إعلامية نفسية على الرئيس المصري وعلى الرأي العام المصري بهدف تشويه صورة السوفيات وإلصاق تهمة التخلي عن العرب بهم وخاصة مصر والامتناع عن تقديم الأسلحة التي تمكنها من تحرير أرضها.

وكان يقود هذه الحملة في مصر بعض القياديين السياسيين والعسكريين وبعض وسائل الإعلام التي كان لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع بعض الأوساط الأميركية أو عبر بعض الأوساط العربية . . .

لم يجد الرئيس المصري أنور السادات صعوبة بالاستجابة لهذا الطلب وخاصةً أن الجهاز الذي كان محيطاً به كان شريكاً بالحملات ضد السوفييت ، فتوصل إلى القرار الذي أبلغه للاتحاد السوفياتي طالباً سحب خبرائه من مصر في تموز 1972 .

كان قرار الرئيس المصري آنذاك أول اختراق أميركي للسياسة المصرية منذ ثورة تموز عام 1952، وأول مدخل للصلح بين الحكومة المصرية وإسرائيل.

كما كان أول انتصار أميركي بعيد الأثر خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي.

تتابعت الإنجازات الأميركية التي خطط لها وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، سواءً خلال العمليات العسكرية في تشرين الأول 1973 أو خلال وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية وفصل القوات عام 1973 وعام 1975 الذي أسس لصلح حقيقي بين مصر وإسرائيل، وتبع ذلك زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني 1977 وتوقيعه اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول 1978 ومعاهدة السلام في آذار 1979 وسأتناول هذه القضايا خلال الحديث عن حرب تشرين.

غير أن هذه الإنجازات الكبرى للسياسة الأميركية التي بدأت في عهد الرئيس نيكسون وتوجت في عهد الرئيس كارتر رافقتها هزيمة كبرى في المنطقة هزت أركان السياسة الأميركية ليس في الشرق الأوسط وإنما في ساحة الصراع مع الاتحاد السوفييتي...

كانت إيران إحدى أهم القواعد المتقدمة للولايات المتحدة في مواجهة السوفيات في خط الدفاع عن نفط الخليج، وكان الشاه أحد أبرز أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، فبلاده تقع على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي كما أنها جزء من الشرق الأوسط وجزء رئيس من منطقة الخليج... بدأت طلائع التحرك الثوري في إيران عام 1978 وحققت هذه الطلائع الانتصار الساحق على الشاه في شباط 1979 وانهارت أهم قاعدة متقدمة للولايات المتحدة للدفاع عن نفط الخليج في مواجهة أي هجوم أو تمدد محتمل للسوفييت.

ساد القلق آنذاك أوساط الغرب ومعظم الأوساط العربية، فهذه الثورة الصاعدة تتحدث بمنطق إسلامي لم يألفه المسلمون في هذا القرن؛ منطق ثوري مبني على قواعد الإسلام ويشن حملة قوية ضد الولايات المتحدة الأميركية - الشيطان الأكبر - وحملة أخف ضد الاتحاد السوفياتي ويعلن أن إسرائيل دولة باغية يجب أن تزول، وقطعت سلطة الثورة العلاقات معها وطردت السفير الإسرائيلي من طهران...

كان الخطاب السياسي ذو المضمون العقائدي لنظام تأسس على أنقاض نظام

حليف للولايات المتحدة وصديقاً لإسرائيل تأثير كبير في الشارعين العربي والإسلامي، كما أوقع الفزع والخوف لدى الكثيرين غربيين وعرباً ومسلمين . . .

أدى سقوط الشاه وانتصار الثورة الإسلامية في إيران إلى تغيير جذري في السياسة الأميركية الشرق أوسطية في الاتجاهات التالية:

1 - تطوير نوعي في العلاقات مع إسرائيل من خلال زيادة فاعلية قوتها العسكرية وحجم المساعدات الاقتصادية توج بالتوقيع في الثالث من تشرين الثاني عام 1981 على اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الدولة الأميركية والدولة اليهودية وتبعها سلسلة من الاتفاقات منها المشاركة ببرنامج حرب النجوم، مما أتاح للإسرائيليين الإفادة من التقدم الهائل في مجالات التقانة العالية وتعزز كل ذلك بإعلان الولايات المتحدة التزامها ضمان أمن إسرائيلي وتفوقها على جميع الدول العربية، مما جعل إسرائيل جزءاً من المنظومة الأمنية والسياسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وفي ظل هذا التطور في العلاقات بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية باجتياح لبنان في مطلع حزيران 1982 بهدف تصفية المقاومة الفلسطينية تمهيداً لخلق أوضاع تدفع منظمة التحرير الفلسطينية لانتهاج طريق السادات بإقامة السلم مع إسرائيل، بالإضافة إلى تفكيك لبنان والسيطرة عليه، وحصار سورية، وتحويل لبنان إلى قاعدة لاستنزافها وتهديد أمنها واستقرارها.

2 - بعد اجتياح لبنان واحتلال بيروت نشأ وضع جديد في لبنان أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل توظيفه لبناء حلقة جديدة في سلسلة الاتفاقات السلمية بين العرب وإسرائيل.

وركزت الجهود الأميركية على الرئيس اللبناني آنذاك الشيخ أمين الجميّل الذي توصل إلى اتفاق ساهم بإعداده والوصول إليه وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز، حيث تم التوقيع على معاهدة السلام بين لبنان وإسرائيل في السابع عشر من أيار 1983.

كان هذا الاتفاق خطيراً على مستقبل لبنان وسورية والقضية الفلسطينية، إذ أعطى السيطرة الكاملة لإسرائيل على لبنان براً وجواً وبحراً وحرم اللبنانيين من سيادتهم بصورة كاملة، ونقل إسرائيل إلى خاصرة سورية قرب حمص وطرطوس، بالإضافة إلى قلبها قرب دمشق.

وكان من الطبيعي أن تقف سورية إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية التي تصدت للجهود الأميركية وعملت من أجل إسقاط الاتفاق.

ونجح الوطنيون اللبنانيون أولاً بالضغط على إسرائيل للانسحاب من بيروت والجبل إلى الجنوب وثانياً بالضغط على الحكومة اللبنانية للقبول بإلغاء اتفاق السابع عشر من أيار الذي شكل إسقاطه هزيمة أخرى للولايات المتحدة في تلك المرحلة.

3 - كانت التطورات في المنطقة تحمل الجيد والسيئ بالنسبة للولايات المتحدة وللمنطقة، فما كان جيداً لهم ولإسرائيل كان سيئاً بالنسبة للشعوب العربية، وما كان سيئاً لهم كان حسناً بالنسبة للعرب...

وكان الأمر الأسوأ هو توتر العلاقات العراقية - الإيرانية بعد انتصار الثورة بين بلدين مسلمين وجارين لا يستطيع أحد منهما مهما بلغت قوته أن يلغي الآخر، وكل ما يستطيع أي منهما أن يفعله هو أن يلحق بالآخر خسائر كبرى قد تعيق نهوضه وتقدمه. وتحول هذا الصراع إلى حرب دامت ثماني سنوات كبدت البلدين أثماناً غالية من دماء أبنائهما ومواردهما وطاقاتهما وقدراتهما على النهوض وإعادة بناء ما دمرته الحرب.

كانت هذه الحرب الفرحة الكبرى للولايات المتحدة فاستخدمت وكلاءها المحليين لبذل كل جهد ممكن لإغلاق أبواب السلام بين الجارين المسلمين، ثم لتحويل هذه الحرب إلى حرب عربية فارسية بحيث تتجذر الخلافات وتتعمق ليس بين الحكومات وإنما أيضاً بين العرب والإيرانيين وتوجيه طاقات الدول العربية الخليجية ضد إيران لإضعاف الثورة.

كان من الأهداف الرئيسة للسياسة الأميركية توظيف هذه الحرب لتحويل

أنظار دول الخليج تحويلاً جذرياً باتجاه عدو جديد وإبعادهم عن ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي .

حققت الولايات المتحدة الأميركية أهدافاً رئيسة في هذه الحرب ، فالعراق البلد العربي الذي يشكل العمق الرئيس لسورية في مواجهة إسرائيل قد تم استنزافه وإلحاق أضرار جسيمة في بنيته التحتية وإصابته بخسائر كبرى بشرية واقتصادية ، وإيران البلد الذي أعلن موقفاً حاسماً من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل خرج مستنزفاً بأبنائه وموارده ، ودول الخليج باتت بعيدة في سياساتها عن ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي ناهيك عن استنزاف جزء كبير من احتياطياتها المالية .

4 - وضعت الحرب العراقية - الإيرانية الاتحاد السوفييتي في موقف صعب بين العراق ، الذي تربطه مصالح كبيرة مع موسكو والثورة الإسلامية التي أسقطت القاعدة الأميركية الهامة على حدوده وتشن حملة سياسية وإعلامية ذات طابع عقائدي ضد الولايات المتحدة وضد مصالحها ، وهذا بحد ذاته يشكل مكسباً سوفييتياً بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية الكبرى مع إيران وظهور إمكانية أن تحل موسكو محل واشنطن في توفير الاحتياجات العسكرية الإيرانية .

5 - وبعد توقف الحرب العراقية - الإيرانية بأقل من سنتين شهد الوطن العربي أزمة جديدة وحادة بين العراق والكويت لم يكن يتوقعها أحد من العرب أو من غير العرب ، نظراً للعلاقات القوية التي كانت قائمة بين بغداد والكويت ولا سيما خلال الحرب العراقية - الإيرانية والتي كان لدولة الكويت دور مهم في تقديم المساعدات والتسهيلات للعراق أثناءها . وتطورت هذه الأزمة بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت في الثاني من آب 1990 وخروج العائلة الحاكمة إلى السعودية .

كان الوضع بالغ الخطورة بالنسبة لجميع الأطراف العربية سواء التي كانت على صلة وثيقة بالعراق أو التي كانت بعيدة عنه ، لأن ما حدث كان مقلقاً جداً بوصفه الحدث الأخطر الذي شهدته الأمة العربية في القرن العشرين بسبب تحول النزاع حول قضايا أساسية بالنسبة لكل من الدولتين إلى استخدام القوة في منطقة

هي الأكثر حساسية تجاه الاستقرار الاقتصادي الدولي باعتبارها المصدر الأول للطاقة في العالم . . .

كان الموقف الأميركي عندما بلغت الأزمة ذروتها لافتاً بعد تصريح أدلى به مساعد وزير الخارجية الأميركية (كيلي) جواباً عن سؤال حول الموقف الأميركي ، إذ أعلن أن الولايات المتحدة تتدخل في أربع حالات وهي إذا تعرضت مصالحها للخطر أو إذا وقع اعتداء على رعاياها أو إذا توقف تدفق النفط أو في حالة وجود اتفاقية مع أحد الأطراف . . .

أثار هذا الإعلان شكوكاً تجاه الموقف الأميركي وقد يكون لاقى تفسيراً غير دقيق في بغداد .

بعد دخول الجيش العراقي إلى الكويت اتخذت الحكومة الأميركية موقفاً صارماً واستصدرت مجموعة قرارات من مجلس الأمن استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (الذي يبيح التدخل العسكري) وعملت على تشكيل ائتلاف دولي عسكري وسياسي ومالي لإخراج القوات العراقية من الكويت ، ونجح هذا التحالف في تحقيق أهدافه بعد عمليات عسكرية أدت إلى انسحاب القوات العراقية إلى ما وراء الحدود بين العراق والكويت .

كانت هذه الأزمة مأساة عربية بكل المعايير ، كما كانت انتصاراً أميركياً وإسرائيلياً كبيراً أدى إلى تغييرات هامة في المنطقة قطفت الولايات المتحدة وإسرائيل ثمارها وهي :

1 - تدمير البنية الاقتصادية والخدمية والعسكرية للعراق وفرض الحصار عليه ، مما وضع الشعب العراقي الشقيق في وضع حرج ومأساوي ومؤلم لكل الشرفاء من العرب والأجانب.

2 - خروج العراق ولفترة طويلة من دائرة الفعل في السياسات العربية والإقليمية والدولية بسبب حصاره وتدمير موارده واستمرار الحملات السياسية والإعلامية ضده من جهة ، وبسبب الانصراف لمعالجة نتائج الحصار على الشعب العراقي وترميم ما دمرته القوات المتحالفة ولا سيما الأميركية من جهة ثانية .

3 – انقسام حاد في الساحة العربية بسبب الموقف من الأزمة العراقية – الكويتية انعكس سلبياً على الوضع العربي.

4 – كشف الجبهة الشرقية والشمالية للمواجهة مع إسرائيل بعد أن تم ضرب الجيش العراقي وتدمير قسم كبير من معداته وفرض الحصار عليه وبالتالي خروج العراق من ساحة الصراع ضد إسرائيل لوقت طويل، وهذا شكّل إخفاقاً كبيراً لقوى المواجهة العربية ولا سيما سورية وخاصة أن هذا الوضع الجديد جاء بعد خروج مصر من المواجهة بموجب معاهدة الصلح مع إسرائيل.

ولا شك أن الوضع الذي أصبح فيه العراق شكّل إنجازاً كبيراً لإسرائيل وضمن لها أمنا على الجبهة الشمالية والشمالية الشرقية لزمن طويل.

5 – ترسيخ الهيمنة الأميركية على القرارين السياسي والاقتصادي لعدد من الدول العربية وتقلص الهامش الذي كانت تملكه هذه الحكومات بعد نشوء الأزمة العراقية – الكويتية وبات ضيقاً جداً لدرجة كاد القرار الوطني المستقل يصبح وهماً. ترسخت هذه الهيمنة باتفاقات عسكرية عقدتها دول الخليج مع الولايات المتحدة ودول أخرى مع وجود عسكري أميركي في دول الخليج جوي وبري وبحري.

6 – أطلق الرئيس الأميركي جورج بوش بعد انتهاء الحرب مع العراق في آذار 1991 مبادرة سلمية أوصلت العرب والإسرائيليين إلى مؤتمر مدريد ثم إلى المفاوضات الثنائية المباشرة بين الأطراف العربية وإسرائيل والتي كانت غير ممكنة قبل حرب الخليج ولا سيما بين سورية وإسرائيل.

كما أن من نتائج مؤتمر مدريد والمبادرة الأميركية عقد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الثالث عشر من أيلول 1993. وتبعها بعد عام اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل، ومشاركة الدول العربية، ولا سيما الخليجية، في اجتماعات اللجان متعددة الأطراف، لبحث العلاقات السلمية بين العرب وإسرائيل، مما فتح الطريق أمام هذه الدول لوقف مقاطعة إسرائيل وقيام بعضها بفتح مكاتب لإسرائيل في عواصمها. ويمكن القول إن من النتائج السلبية للحرب بين العراق والكويت ومضاعفاتها محاصرة سورية وإضعافها لتوقّع

معاهدة سلام مع إسرائيل بالشروط الإسرائيلية، وكذلك حصار الشعب الفلسطيني من خلال وهم باعه الإسرائيليون لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كشفه الشعب الفلسطيني فرفضت قياداته الأساسية اتفاقية أوسلو، وتحولت انتفاضة أيلول 2000 إلى مقاومة مسلحة.

لا شك أن انهيار الاتحاد السوفييتي حقق إنجازاً عظيماً للسياسة الأميركية في المنطقة بسبب ما أحدثه من ازدياد في اختلال التوازن وبسبب الحالة النفسية التي أحدثها الانهيار في وقت كان فيه من المستحيل على القوى العربية المجابهة لإسرائيل أن تجد البديل الداخلي أو العربي أو الدولي، ولا سيما في ظل تفكك عربي متزايد بكل ما لهذا التفكك من تأثيرات مباشرة على قضيتين أساسيتين هما قضية الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية العراق، رغم أن مؤشرات إيجابية برزت من خلال صمود المقاومة المسلحة ضد إسرائيل في لبنان واضطرار الحكومة الإسرائيلية إلى سحب قواتها دون قيد أو شرط من الأراضي اللبنانية، وكذلك تحول الانتفاضة الفلسطينية إلى مقاومة مسلحة أربكت إسرائيل واستنزفتها ووضعتها في موضع حرج.

يمكن تلخيص انعكاسات السياسة الأميركية في المنطقة في عقد التسعينات بما يلي:

1 - ازدياد المكاسب الإسرائيلية عبر زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل والدعم الاقتصادي والسياسي والأمني وازدياد دور المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة.

2 - زيادة الضغوط الأميركية على العرب لعقد صلح مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها وحققت هذه الضغوط نتائج هامة.

3 - الهيمنة على القرار السياسي في عدد من الدول العربية وانعكس ذلك في وقف المقاطعة من قبل عدد من الدول العربية لإسرائيل، وإقامة علاقات معها وما آل إليه إعلان دمشق الذي تم التوصل إليه بين الدول العربية الخليجية الست وكل من مصر وسورية عام 1991. الذي تلاشى رويداً رويداً حتى تعطلت الالتزامات الخليجية تجاه سورية ومصر.

وكان الحدث الأكثر خطورة في تاريخ الولايات المتحدة والذي أحدث تغييرات جذرية في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية والدولية أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001.

لا تأتي خطورة هذا الحدث فقط من الخسائر البشرية والمادية الكبيرة والفادحة وإنما بسبب الزلزال الذي هز الدولة العظمى من جذورها وزرع حالة الخوف والقلق التي لم يعهدها المواطن الأميركي في تاريخه، وما تبع هذا الحدث من إجراءات داخلية تناولت الحقوق الأساسية للإنسان في الولايات المتحدة من خلال سلسلة من القوانين والقرارات والإجراءات التي تقرر عادة في حالة الحرب المباشرة على الدولة. فإلى جانب التغييرات في السياسة الداخلية والتي هدفت لاستعادة الطمأنينة لدى مواطنيها، تبنت الولايات المتحدة تغييرات رئيسة في استراتيجياتها وسياساتها الكونية. ففي مرحلة الحرب الباردة كانت استراتيجية الولايات المتحدة تقوم على قاعدة الدفاع عن النفس مع توفير الردع النووي، وبعد انتهاء الحرب الباردة تركزت على قيادة العالم أمنياً وسياسياً واقتصادياً، ولكنها بعد أحداث أيلول أطلقت استراتيجية تعتمد الهجوم عبر الإعلان عن حرب عالمية غير محددة الزمان أو المكان وهي الحرب ضد الإرهاب دون توصيف، محتفظة لنفسها بحق توصيف هذا العمل أو ذاك بغض النظر عن أي عوامل موضوعية.

ولقد هدفت استراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول إلى تحقيق ما يلي:

1 - حماية المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة.

2 - إحكام السيطرة الأميركية على المناطق الحساسة في العالم ذات الموارد الطبيعية الأساسية كالنفط أو تلك التي تقع في مناطق محاذية لدول كبرى كالصين وروسيا.

3 - إعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعدد من مناطق العالم ذات الصلة بالمصالح الأميركية.

4 - اعتبار إسرائيل جزءاً من المصالح الحيوية الأميركية التي يجب حمايتها

والدفاع عنها وتمكينها من إحكام سيطرتها بغض النظر عن أي اعتبار لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ذلك أن لإسرائيل دوراً في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وما وراءه، بالإضافة إلى الاستخدام الناجح للمنظمات اليهودية في العالم لخدمة المصالح الأميركية وكان الأكثر وضوحاً دور هذه المنظمات في تفكيك الاتحاد السوفييتي.

5 - إزالة جميع العقبات التي تعترض سياساتها ومصالحها أو مصالح إسرائيل بالضغوط السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

ومن اللافت أن الإدارة الأميركية رغم تعميم حربها ضد الإرهاب ركزت على المنظمات الأصولية الإسلامية بغض النظر عن كون بعض هذه المنظمات لا علاقة له بأحداث أيلول ولم تكن له سابقة باستخدام العنف في الوقت الذي تنشط فيه منظمات تجارة المخدرات والمنظمات الثورية في كولومبيا، بالإضافة إلى عدد من المنظمات المتطرفة والمتعصبة في الولايات المتحدة نفسها.

وبهدف وضع قواعد وأنظمة جديدة للعالم استصدرت الولايات المتحدة وبسرعة قياسية وخلال وقت قصير جداً قراراً من مجلس الأمن بتاريخ 28/ 9/ 2001 اتصف بما يلي:

1 - إلزامية القرار للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأنه بني على الفصل السابع من الميثاق الذي يؤهل المنظمة الدولية استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قراراتها.

2 - شكّل القرار سابقة في الحياة الدولية، إذ إنه وضع قواعد ملزمة للدول في العلاقات الدولية وبالتالي فهو قانون دولي ملزم تحت طائلة العقوبات.

3 - ولأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية يصدر قرار عن مجلس الأمن يضع قواعد ملزمة للدول الأعضاء في تشريعاتها وأنظمتها الداخلية.

4 - شكّل مجلس الأمن بموجب القرار آلية لتنفيذه وهي اللجنة الخاصة بمكافحة الإرهاب.

5 – اعتبر القرار أن الأعمال التالية من الجرائم التي يطولها وهـي :

أ – العمل الإرهابي .

ب – تمويل الأعمال الإرهابية ، بكل أشكالها ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من قبل الأفراد أو المنظمات أو الجمعيات والمؤسسات المدنية .

ج – الدعم الذي يقدم للإرهابيين أو الأشخاص الضالعين أو المنظمات سواء كان مباشر أو غير مباشر ، بما في ذلك تجنيد العناصر في المنظمات .

د – توفير الملاذ الآمن سواء لمن يقوم بالأعمال الإرهابية أو من يدبرها أو يدعمها أو يمولهـا .

هـ – تقديم المساعدات التدريبية والسلاح وغير ذلك .

كما اعتبر القرار الأعمال التالية من الجرائم التي يطالها على قدم المسـاواة مع الإرهاب ، وهـي :

أ – المخـدرات .

ب – تبييض الأموال .

ووضع سلسلة من المبادئ للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ووقف تمويله والرقابة على التمويل وتبادل المعلومات والإحالة إلى العدالة ، هذا وقد تشكلت لجنة مكافحة الإرهاب وطلبت من الدول الأعضاء موافاتها ببيانات محددة ، كما يتضح من البيـان (الوثيقة المرفقة رقم / 1/ ) .

وسـبق العمليات العسكرية في أفغانسـتان حملة إعلامية وسياسية ضد ما أسمته الإدارة الأميركية بالإرهـاب ، وكانت المنظمات الأصولية والإسلامية ومنظمات المقاومة ضد إسرائيل ولا سيما حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي وكتائب الأقصى المحور الذي تركزت عليه الحملة الأميركيـة .

وإلى جانب تلك الحملة ضد المنظمات الأصولية ، فقد شن الإعلام الأميركي حملة قوية ضـد المملكة العربية السعودية محملاً إياها مسؤولية أحداث أيلـول / 2001/ باعتبار أن نظامها السياسي والتعليمي شكل المناخ المناسـب للتطرف الإسلامي ولا سيما أن بين المتهمين بأحداث أيلول ستة عشر مواطناً سـعوديـاً .

كان الهدف واضحاً من الحملة وهو الضغط على السعودية لتعيد النظر بسياساتها تجاه إسرائيل وتجاه العراق .

كما ركزت الإدارة الأميركية حملاتها ضد العراق وإيران ووجهت اتهاماً مباشراً لسورية بأنها راعية للإرهاب .

بدت الأهداف الأميركية في المنطقة واضحة وهي :

1 - طي ملف الصراع العربي - الإسرائيلي في إطار ضمان المصالح الأساسية لإسرائيل .

2 - تغيير نظام الحكم في العراق مع احتمال خلق وضع قلق في هذا البلد الشقيق يؤدي إلى انهيار الدولة العراقية وتعطيل دورها مع الإصرار على استخدام القوة العسكرية بغض النظر عن موقف الرأي العام العربي والدولي وميثاق الأمم المتحدة .

3 - وضع المنطقة كاملة تحت الرقابة الأميركية ، مما يشكل جزءاً من صورة أشمل للسيطرة على المناطق الواقعة من البحر الأبيض المتوسط إلى حدود الصين .

ولا شك أن التركيز على الشرق الأوسط كان في مقدمة الاهتمامات الأميركية ولا سيما بعد تصاعد المقاومة المسلحة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي واستقطاب هذه المقاومة للرأي العام العربي الذي أعلن بوضوح من خلال مسيراته ومظاهراته دعمه المطلق للمقاومة ضد الاحتلال ووقوفه ضد إسرائيل محمّلاً الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية ورافضاً في الوقت نفسه السياسة الأميركية تجاه العراق .

يعتقد المسؤولون الأميركيون أن إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية في إطار سياسة الحكومة الإسرائيلية مع تحسين شكلي لها من خلال الإعلان عن القبول بدولة فلسطينية من شأنه أن ينهي المقاومة ويستقطب الرأي العام العربي بعد أن رضخت معظم الحكومات العربية للمطالب والضغوط الأميركية ، مما يساعد على توفير الأمن والسلام لإسرائيل وتسهيل المخطط الأميركي ضد العراق .

وكذلك خلق أوضاع جديدة في المنطقة تجعل العرب في حالة من العجز والانقسام والضعف تقضي على طموحاتهم وتطلعاتهم القومية وتجعلهم سوقاً دون هوية أو تراث أو حضارة، تشغلهم مطالب الحياة اليومية والبحث عن لقمة العيش، مما يجعل الوحدة العربية خارج نطاق الأحلام، كما يجعل إمكانية النهوض واستعادة مسيرتهم الحضارية أمراً مستحيلاً، وهذا يزيد من قدرات إسرائيل على الاستمرار وعلى التوسع وفرض سياساتها ومصالحها على العرب والعالم الإسلامي. ولا شك أن هذه السياسة التي تنطوي على ظلم فادح للعرب وللمسلمين ستسوق الوضع الدولي إلى حالة من حالات الصدام مع الغرب، لأن الرأي العام العربي والإسلامي سيحمّل الغرب المسؤولية عبر قيادة الولايات المتحدة الأميركية للغرب والتعامل باسمه..

ليس من مصلحة العرب والمسلمين أن يخوضوا مثل هذا الصدام، كما أنه ليس من مصلحة الأمن والاستقرار في العالم. وليس من صالح الغرب أن يجد نفسه مدفوعاً إلى صدام مع العرب والمسلمين ضد مصالحه ويعيد إلى الذاكرة مرحلتي الحروب الصليبية والاستعمار الغربي الذي هيمن على الوطن العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر...

يوجد في الولايات المتحدة كما في بعض البلدان الأوروبية نزعات تأخذ منحى ثقافياً، متعاطفاً مع الحركة الصهيونية ويدعو بعضها بصورة مباشرة وبعضها الآخر بصورة غير مباشرة إلى العداء للعرب والمسلمين تحت تأثير قراءات خاطئة للتاريخ ولوقائع الحياة، كل ذلك من أجل محاصرة العرب وإضعافهم وفتح الطريق أمام النفوذ الإسرائيلي.

ولا بد من القول إن مثل هذه الدعوات التي تتعارض مع مصالح الغرب لا تلاقي مقاومة عملية في الكثير من أوساطه التي أدركت الأخطار التي تحملها هذه الدعوات، ليس فقط على المصالح الاقتصادية وإنما على البنية السياسية والثقافية لكثير من البلدان الغربية...

من الصعب على الولايات المتحدة الاستمرار في سياساتها القائمة على فرض مصالحها وثقافتها وقراراتها وتوجهاتها على العالم ملوحة بقوتها العسكرية

والاقتصادية ، لأن مثل هذه السياسات لن يقود إلى إحكام السيطرة أو فرض القرار وإنما إلى حصار الولايات المتحدة نفسها بأطواق من الكراهية ، ليس في البلدان النامية وحسب إنما في الدول الغربية الحليفة والتي ستشعر أنها تفقد استقلاليتها يوماً بعد يوم أيضاً.

وإذا كانت القوة عاملاً هاماً في تحديد سياسات الدول ، فإن عدم التوازن بين القوة واستخدامها أي بين العقل والعضل يؤدي إلى نتائج خطيرة ضد سياسة تغليب عامل القوة على عامل العقل .

والخطر الكبير في هذا الاتجاه هو أن يكون تغليب القوة ناتجاً عن عوامل ظرفية ودون الأخذ بالاعتبار حقائق الحياة والتاريخ .

فالدول كالأفراد ، عندما ترى مصالحها فقط دون مصالح الآخرين ومشاعرها دون مشاعر الآخرين تقع في خطأ كبير ، وإلى جانب كل ذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية تتعامل مع العرب ليس فقط من خلال مصالحها ومصالح إسرائيل ، ولكن من خلال قناعاتها باستعداد أصدقائها منهم للتساهل في القضايا الكبرى كما في القضايا الصغرى .

ومما لا شك فيه أن طبيعة تعامل النظام العربي الرسمي مع القوى الكبرى تشجع تلك القوى على تجاوز حقوق العرب ومصالحهم ، وأن إباحة معظم أركان النظام العربي الرسمي لطاقات بلدانهم ومواطنيهم للأقوياء سهّل إهدار الحقوق والمصالح العربية .

كان ولي عهد السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز أطلق مبادرة سلمية عبر حديث مع الصحفي الأميركي فريدمان ، تطورت بعد نقاشات أجرتها القيادة السورية مع القيادة السعودية وتبلورت بقرارات صدرت عن قمة بيروت العربية بتاريخ 27/ 3/ 2002.

رحبت الولايات المتحدة بالمبادرة العربية مع إبداء بعض التحفظات عليها ، وقام بعض المسؤولين العرب بزيارة واشنطن وتركز الحديث حول المشكلة الفلسطينية والعدوان الدموي الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وطالبوا الإدارة الأميركية اتخاذ مواقف جادة لوقف المجازر ضد الشعب الفلسطيني . .

ولكن الإدارة الأميركية كانت حسمت سياساتها إلى جانب إسرائيل عندما أعلن الرئيس بوش وأعوانه أن إسرائيل في حالة دفاع عن النفس وأن آرييل شارون رجل سلام، ولذا فقد كان ردها الضغط على أصدقائها للتراجع عن سياساتهم والقبول بالنهج الأميركي لحل المشكلة الفلسطينية.

ومع الأسف كان للإدارة الأميركية ما أرادت فتلاشت المبادرة العربية وتركزت الأنظار على واشنطن وتحولت الضغوط العربية باتجاه سورية ولبنان ومنظمات المقاومة للقبول بالنهج الأميركي. وكان المفروض أن يتمسك القادة العرب بمبادرتهم وأن يتخذوا الإجراءات السياسية أولاً والاقتصادية والثقافية ثانياً لحماية المبادرة وإطلاقها ولا سيما أنها لاقت ترحيباً عالمياً، ولكن الذي حدث كان عكس ذلك وكشفت قمة شرم الشيخ التي عقدت بتاريخ الحادي عشر من أيار 2002 والتي شارك فيها كل من رئيسي مصر وسورية وولي عهد السعودية التناقضات بين الدول الثلاث حول المطالب الأميركية التي طرحها الرئيس وهي:

1 - محاربة الإرهاب والطلب من الدول العربية إدانة الأعمال الإرهابية والعمل على وقفها ووقف كل أشكال الدعم لها، معتبراً أن مقاومة الاحتلال عمل إرهابي.، ومع الأسف فقد استجاب الكثيرون وتغير الخطاب السياسي لدى معظم الحكومات العربية باتجاه دعم السياسة الأميركية وأصبح الحديث عن الحقوق الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي حديثاً هامشياً ليس فيه شيء من الجدية لدى معظم الحكومات العربية. وهكذا تمت الاستجابة للطلب الأميركي بتغيير الخطاب السياسي والتخلي عن المواقف والسياسات السابقة والقبول بما يعرض على العرب والترويج له.

2 - تغيير السلطة الفلسطينية ولا سيما رئيسها وعدم التعامل معها، وقبل الكثيرون بهذا الطلب وعملوا على الترويج له من مدخل وضع دستور جديد للسلطة الفلسطينية تكون السلطة لدى رئيس مجلس الوزراء ويكون رئيسها فخرياً.

3 - ربط وقف إطلاق النار الإسرائيلي وعقد مفاوضات سياسية بين

الفلسطينيين وإسرائيل بإنهاء المقاومة الفلسطينية وتحقيق إصلاحات في السلطة وتغيير قيادتها .

وتحولت المشكلة من مشكلة عدوان واحتلال إسرائيليين إلى مشكلة إصلاحات في هياكل السلطة الفلسطينية وبناء هياكل جديدة تكون من أولى مهامها تصفية المقاومة .

في الرابع والعشرين من حزيران 2002 أطلق الرئيس الأميركي جورج بوش رؤيته للسلام في المنطقة عبر خطاب سلط الأضواء على السياسة الأميركية تجاه المنطقة يظهر فيه بوضوح الانحياز الأعمى لإسرائيل .

صيغ خطاب الرئيس بوش صياغة دقيقة ومحكمة بصورة حدد فيها الأهداف من جهة وتاركاً نوعاً من الغموض في قراءة هذه الأهداف تمكنه من المناورة وامتصاص ردود الفعل العربية من جهة ثانية . ولعل الترحيب بما ورد فيه أو ببعضه من قبل بعض المسؤولين العرب وبعض المسؤولين الأجانب ناجم عن هذا الغموض .

تحدّث عن دولتين فلسطينية وإسرائيلية ، فاعتبر الذين لا يريدون الاحتكاك مع واشنطن أن بوش قدم إنجازاً مهماً بالحديث عن الدولة الفلسطينية ، وعن الطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد أيلول /2000/ ثم التفاوض للانسحاب من الأراضي التي احتلت عام /1967/ والانسحاب إلى حدود آمنة .

وهكذا فإن صيغة الخطاب أدت إلى نوع من التشويش الذي وظفته الإدارة الأميركية لخدمة تحركها في المنطقة .

إن أهم الأسس والعناصر في خطاب الرئيس الأميركي هي التالية :

آ - ربط الوصول إلى السلام بالحرب ضد الإرهاب ، أي الأمن طريقاً للسلام ، وهذا هو بالضبط الموقف الإسرائيلي .

وبكلمة أخرى ، فإن تحقيق الأمن يحظى بالأولوية مما يتطلب إنهاء المقاومة للاحتلال وتصفية التنظيمات « الإرهابية » التي تتبنى المقاومة ، سواء في الساحة

الفلسطينية أو في الساحات الأخرى. وهذا ما يفسر التراجع عن الدعوة إلى مؤتمر للسلام.

ب - ورد في الخطاب ما يلي:

«يتطلب السلام قيادة فلسطينية مختلفة وجديدة وبالتالي يمكن للدولة الفلسطينية أن تولد. أدعو الشعب الفلسطيني لانتخاب قادة جدد لا يتوافقون مع الإرهاب. أدعو إلى بناء ديمقراطية عملية قائمة على التسامح والحرية... وإذا حقق الشعب الفلسطيني هذه الأهداف سيكون بمقدوره التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل ومصر والأردن بشأن الأمن وترتيبات أخرى من أجل الاستقلال.. وعندما يصبح للشعب الفلسطيني قادة جدداً ومؤسسات جديدة وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه، فإن الولايات المتحدة سوف تدعم قيام دولة فلسطينية تكون حدودها والتطلعات الخاصة بشأن سيادتها مؤقتة إلى أن يتم التوصل إلى حل يكون جزءاً من تسوية نهائية للنزاع في الشرق الأوسط...»

هذا النص هو جوهر الخطاب وقراءته تعطي الصورة التالية:

أولاً - يتطلب السلام قيادة فلسطينية مختلفة وجديدة وقادة لا علاقة لهم بالإرهاب ولا يتوافقون معه.

ربط بوش عملية السلام هنا بنوعية القيادة الجديدة، بعد أن ربطها بالأمن، وبالتالي فإن إجراء انتخابات ووصول قيادة لها صلة بمنظمات المقاومة أو كانت معادية لإسرائيل، يؤدي إلى أن يصبح الحديث عن السلام متعذراً.

وهذا الشرط هو تماماً ما تفرضه الدول المنتصرة في الحروب. والمطلوب قيادة منحازة لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

ثانياً - إذا حقق الشعب الفلسطيني هدف اختيار قيادة جديدة وفق الشروط الأميركية، ستقوم هذه القيادة بالتوصل إلى اتفاق أمني مع إسرائيل ومصر والأردن، وهذا يعني أن المطلوب من مصر والأردن المساهمة في الاتفاق الأمني وتنظيم الأمن والمساعدة في ضمان أمن إسرائيل.

ثالثاً - عندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة جديدة ومؤسسات جديدة

وترتيبات أمنية جديدة مع إسرائيل عندئذٍ سوف تدعم الولايات المتحدة دولة فلسطينية تكون حدودها وتطلعاتها بشأن سيادتها مؤقتة إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي.

اشترط الرئيس بوش دعم دولة فلسطينية مؤقتة بمسألتين: قيادة جديدة وترتيبات أمنية مع إسرائيل، وبالتالي فإن قيام الدولة بعناصرها الدستورية: الأرض والسيادة والسلطة، سابق لأوانه.

إن جميع هذه المطالب أي تغيير القيادة وتصفية المقاومة وضمان أمن إسرائيل هي من أجل حالة مؤقتة، وهذا واضح من قول الرئيس بوش في خطابه «وإذا اعتنق الفلسطينيون الديمقراطية وواجهوا الفساد وواجهوا الإرهاب بقوة يمكنهم الاعتماد على الدعم الأميركي من أجل خلق دولة فلسطينية مؤقتة.»

رابعاً - أما المرحلة النهائية التي يجب التفاوض عليها خلال ثلاث سنوات بعد قيام الدولة المؤقتة فتتطلب التفاوض مع الإسرائيليين للانسحاب من الأراضي التي احتلت عام /1967/ إلى حدود آمنة ومعترف بها، وبذلك يكون الرئيس بوش قد أعطى قرار مجلس الأمن /242/ التفسير الإسرائيلي وهذا ما سينسحب على كل الجبهات.

خامساً - ربط بوش الانسحاب من المواقع التي احتلتها إسرائيل بعد 28/9/2000 مع التقدم في مجال الأمن. وذلك يعني أن الانتخابات التي ستنبثق عنها قيادة جديدة ستتم في ظل الاحتلال الإسرائيلي، لأنه سبق أن تحدّث عن مسؤوليات القيادة الجديدة الأمنية بالاشتراك مع كل من مصر والأردن وإسرائيل.

سادساً - ركز الرئيس الأميركي على مسألة المساعدات الاقتصادية معتقداً أن المشكلة اقتصادية وحلها ينهي معاناة الشعب الفلسطيني وقادته، ولذلك فقد لوّح بالمساعدات الاقتصادية في محاولة لإغراء المواطن الفلسطيني.

والخلاصة فإن جميع ما تحدّث به عن الدولة الفلسطينية المؤقتة ثم النهائية مرتبط بإيجاد قيادة جديدة وتحقيق الأمن.

يتطلب تحقيق برنامج الرئيس بوش إذا صحت تسميته برنامجاً توفر ما يلي :

1 - وضع أمني في الضفة والقطاع يوفر إمكانية إجراء انتخابات وتشكيل قيادة جديدة . وهذا الوضع من الصعب توفره إلا إذا نجح الإسرائيليون بسحق المقاومة وتصفيتها ، كما أن السلطة الفلسطينية الحالية عاجزة عن تحقيق هذا المطلب ، لأن قواتها الأمنية ضربت من قبل الإسرائيليين ، ومن تبقّى منها عاجز من جهة أو حاقد على إسرائيل من جهة ثانية .

2 - إن توفير الأمن بقوى فلسطينية غير ممكن ، وهنا يبرز دور بعض الدول العربية في بناء هياكل أمنية جديدة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية ، وهذا بالفعل ما حدث خلال لقاء اللجنة الرباعية في نيويورك والمكونة من الأمين العام للأمم المتحدة ووزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وروسيا ووزير خارجية رئاسة الاتحاد الأوروبي ، وتم الاتفاق بين المجموعة الرباعية وكل من وزراء خارجية مصر والأردن والسعودية على تشكيل مجموعات عمل أمنية من الدول الثلاث برئاسة مندوب من وكالة الاستخبارات الأميركية ، وكانت الموافقة العربية على مثل هذه المشاركة خطيئة سياسية كبرى ، لأنها بذلك تسهّل فتح الطريق أمام اقتتال فلسطيني - فلسطيني .

تحدّث الرئيس الأميركي في خطابه عن سورية في المقطعين التاليين :

(1) - «يجب أن تختار سورية الجانب الصحيح في الحرب على الإرهاب من خلال إغلاق المعسكرات الإرهابية وطرد المنظمات الإرهابية ، ويجب أن يظهر القادة الذين لديهم الرغبة في أن تشملهم عملية السلام ، من خلال أعمالهم ، دعماً ثابتاً من أجل السلام» .

وهذا ما سبق أن أعلنه شارون .

(2) - «والتوصل إلى سلام نهائي بين إسرائيل ولبنان ، وإسرائيل وسورية التي عليها أن تدعم السلام وتحارب الإرهاب. . . »

آ - وضع الرئيس الأميركي في هذه المرحلة شرطاً رئيساً لمشاركة سورية بالعملية السلمية وهو محاربة الإرهاب وطرد المنظمات الفلسطينية المقيمة في دمشق ، ومن غير ذلك فإن سورية ليست شريكة .

إن سورية التي تعتبر شريكة في عملية السلام كما ورد في الخطاب ليست سورية بنهجها وثوابتها، وهذا تلويح إلى أن سورية أخرى تصفي المقاومة وتقبل بالشروط الأميركية والإسرائيلية هي الشريك المقبول.

يدل موقف الرئيس الأميركي هذا على أن الهدف ليس إقامة سلام عادل وشامل ولا الاستمرار بالالتزامات الأميركية نحو سورية وإنما ضمان أمن ومصالح إسرائيل.

ورغم تفاوت ميزان القوى بيننا وبين إسرائيل أو بيننا وبين الولايات المتحدة، فليس في العالم سياسي عاقل يرى إمكانية تحقيق سلام في المنطقة مع استمرار بقاء جزء من الأرض تحت الاحتلال، كما ليس في العالم من لا يدرك الدور المركزي لسورية في الوضع في المنطقة حتى لو كانت سورية في ظروف أصعب.

ب - والأمر اللافت، أن بوش عندما تحدّث عن السّلام مع سورية، ربطه بمحاربة الإرهاب، وتَجَاهَلَ مرجعية السلام الأساسية وهي قرارات مجلس الأمن ومرجعية مدريد، وتجنب الإشارة إلى الانسحاب من الأراضي السورية حتى لا يغلق الباب أمام مشاركة سورية.

إننا نتساءل: ما هو المطلوب أميركياً من العرب؟

ورد في خطاب الرئيس بوش الفقرة التالية:

«وبينما نتحرك نحو حل سلمي يُتوقع من الدول العربية بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية وثيقة مع إسرائيل تقود إلى تطبيع كامل للعلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية».

في هذه الفقرة تبنّى الرئيس الأميركي وجهة نظر رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون، فهو يريد مع التحرك نحو الحل وليس مع تحقيق الحل الوصول إلى علاقات سلمية كاملة سياسية واقتصادية وثيقة مع إسرائيل وتطبيع كامل للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

فأين العناصر الأخرى للسلام؟ لماذا لم يتحدث عن الأرض والانسحاب والسيادة وأمن الجانب العربي؟

إن إسرائيل فقط هي التي تقع في قلب الاستراتيجية الأميركية وما عداها في المنطقة إما أعداء أو أدوات لا قيمة لها .

سابعاً : تداعيات أفكار الرئيس الأميركي :

إن الأفكار التي طرحها الرئيس الأميركي تعني ما يلي :

1ً - رفض المبادرة العربية بصورة كاملة وواضحة ، فالمبادرة العربية التي ارتكزت بصورة أساسية على الشرعية الدولية حددت التزامات كل من الجانبين العربي والإسرائيلي ، فأخذ الرئيس الأميركي بمتطلبات إسرائيل وأسقط متطلبات العرب .

ويدل هذا الرفض على عدم اعتبار الإدارة الأميركية للجانب العربي والمصالح العربية .

وفي الوقت نفسه تبنّى الرئيس الأميركي بصورة كاملة وجهات النظر التي طرحها رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون .

2ً - إيجاد مرجعية جديدة لأزمة المنطقة تعتمد على الأسس التي وردت في خطاب الرئيس بوش ، وليست هناك أي صلة في الواقع بين هذه الأسس وبين ما ورد في قرارات مجلس الأمن ومرجعية مدريد للسلام . ويعني القبول بهذه المرجعية الجديدة حتى لو أبدى القابلون بعض التحفظات أن سقف الحقوق العربية هو ما يقرره الأميركان وليس ما تقتضيه مرجعية قرارات مجلس الأمن .

3ً - يتعامل الرئيس الأميركي مع العرب وكأنه والإسرائيليين خاضا حرباً هزموا بها العرب ، أي تعامُل المنتصر مع المهزوم .

4ً - إذا نجحت أفكار الرئيس بوش في أن تأخذ طريقها للتنفيذ ، فإن التعامل المقبل مع سورية ولبنان سيكون على أساس المعايير ذاتها التي تم على أساسها التعامل مع الموضوع الفلسطيني ، أي أنه من أجل دخول عملية السلام سيطلب الأميركيون بالإضافة إلى ما ورد في الخطاب :

آ - نظام حكم ديمقراطي بمعاييرهم .

ب - القبول بحدود جديدة مع إسرائيل غير خط وقف إطلاق النار الذي كان قائماً في الرابع من حزيران / 1967/ .

ج - أن تغيّر سورية بنيتها السياسية والثقافية والاقتصادية .

وفي كل الأحوال من غير المنطقي توقع سياسات أخرى من الولايات المتحدة للأسباب التي أوردتها حول البنية الاستراتيجية لهذه الدولة ، وأي تغيير في السياسة الأميركية يرتبط بقدرة العرب على توحيد مواقفهم والانطلاق الجدي نحو بناء رؤية مشتركة ونظام عربي جديد ، هدفه الوصول بالعرب إلى مرحلة الإدراك الجاد لحقوقهم ومصالحهم وللأخطار التي تهددهم ، وبالتالي السير معاً لحماية وجودهم ومصالحهم ودفع الأخطار التي تهددهم .

ولا شك أن استمرار الأوضاع الراهنة سيدفع إلى ميادين الحياة بأجيال أكثر شعوراً بحاجاتها الوطنية الأساسية وإدراكاً لأهمية الكفاح من أجل حياة أفضل .

إن السياسة الأميركية الشرق - أوسطية باتت واضحة لا تحتاج إلى استنتاجات واستيضاحات ، ولكن غير الواضح بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ومن يساند سياساتها من العرب وغيرهم هو مستقبل المنطقة ، لأن الذين يتبعون طريق قهر الشعوب يجب أن يقرأوا التاريخ ، فالأمم مهما واجهت من الصعاب والأخطار ستتغلب بالنهاية على الصعاب وستتحرر من كل عوامل الضغط وتستعيد سيادتها وحقوقها . . ومن الصعب لقارئ التاريخ أو لذي عقل راجح أن يجد في ثنايا المستقبل نجاحاً للسياسة الأميركية ، ليس في الوطن العربي وإنما في العالم كله .

## ثانياً : الاتحاد السوفييتي والعرب

خرج الاتحاد السوفياتي دولةً عظمى بعد انتصاراته العظيمة على ألمانيا النازية وتوسيع رقعة النظام الاشتراكي ليشمل كلاً من بلغاريا والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا بالإضافة إلى جزء من ألمانيا كما ضم إلى أراضيه جمهوريات البلطيق .

لقد وضعت نهاية الحرب العالمية الثانية الاتحاد السوفياتي وجهاً لوجه أمام العالم الغربي وتشكلت مواجهة جديدة بين الكتلتين الممثلتين للنظامين الاستراتيجيين ، كل واحدة تسعى لإنهاء الأخرى . وكان على القيادة السوفياتية مواجهة ثلاث قضايا رئيسة :

1 - إعمار ما دمرته الحرب، وإعادة البناء الداخلي، وتعميق المسيرة الاشتراكية التي أوقف نموَّها الخطر النازي وضرورات الحرب العالمية الثانية.

2 - الحفاظ على مكاسب الاتحاد السوفييتي الكبيرة التي حققتها له الحرب، وتقوية الروابط مع منظومة دول أوروبا الشرقية وربطها أمنياً وسياسياً واقتصادياً بموسكو.

3 - مواجهة الحرب الباردة مع العالم الغربي التي شملت جميع الساحات السياسية والإعلامية والأمنية والاقتصادية، وإنفاق موارد ضخمة وطاقات هائلة على سباق التسلح.

شكلت هذه القضايا الأسس التي انطلقت منها السياسة الكونية للاتحاد السوفياتي، وهدفت إلى ما يلي:

1 - تجنب المواجهة العسكرية إلا في حالة التهديد المباشر للأراضي السوفياتية أو إحدى دول أوروبا الشرقية الاشتراكية.

2 - استنزاف العالم الغربي في مناطق نفوذه في العالم وخلق المتاعب له وإضعافه، وذلك بدعم حركات التحرر الوطني ومساندة الشعوب التي تعمل على إرباك استقرار الدول الغربية أو الدول المرتبطة بها دون الوصول إلى مواجهة مسلحة مباشرة بينه وبين العالم الغربي.

3 - العمل على بناء قوة عسكرية ضخمة قادرة على مواجهة تهديدات الغرب واحتمالات نشوب الحرب، ليس على حدوده بل في قلب العالم الغربي، وتحقيق التوازن العسكري الشامل بين حلف وارسو والحلف الأطلسي.

4 - شن حملات إعلامية ضد سياسات الغرب ولا سيما في دول العالم الثالث بهدف تعبئة شعوب هذا العالم ضد السياسات الغربية.

5 - تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية للدول التي تتبنى سياسات معادية للغرب أو تخدم المصالح السوفياتية أو الأهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي.

انطلاقاً من هذه المبادئ جدد الاتحاد السوفياتي سياسته تجاه منطقة الشرق

الأوسط، وتجاه الدول العربية بصورة خاصة، آخذاً بالاعتبار القضايا التالية:

1 - أقام الغرب سياجاً أمنياً حول الاتحاد السوفياتي، فالحلف الأطلسي يواجهه من الغرب ويمتد ليشمل تركيا، والحلف المركزي (حلف بغداد) يواجهه في الجنوب ويشمل كلاً من إيران والباكستان والعراق وتركيا.

2 - للغرب مصالح أساسية في البلاد العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة، حيث النفط وطرق المواصلات، فإرباكه في هذه المنطقة واستنزافه وخلق حالة من عدم الاستقرار من شأنها أن تفتح مسالك للمصالح السوفياتية لتمتد في المنطقة. وتشكل حالة الصراع بين العرب وإسرائيل المناخ الملائم لإقامة صلات وثيقة مع الدول العربية ولا سيما دول المواجهة التي أغلق الغرب في وجهها طريق الحصول على وسائل الدفاع بسبب ارتباطه بإسرائيل واعتبارها قاعدة متقدمة للغرب في المنطقة.

كانت القيادة السوفياتية مدركة لحساسية المنطقة بالنسبة إلى الدول الغربية، لذلك بنت علاقاتها مع دول المواجهة على قاعدتين:

أ - دعم دول المواجهة عسكرياً واقتصادياً وتشجيع مواجهاتها مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها.

ب - عدم التورط بالمواجهة العسكرية مع الدول الغربية والاعتماد على القوى الإقليمية في استنزاف مصالح الغرب والإضرار بها.

ج - أصبح البحر الأبيض المتوسط مملوءاً بالقواعد العسكرية لدول مرتبطة بالحلف الأطلسي، أو بقواعد أميركية، بالإضافة إلى الأساطيل العسكرية للدول الأطلسية، مما كان يشكل خطراً مباشراً على الأمن السوفياتي، فركزت القيادة السوفياتية جهودها على أن يكون لها وجود على شواطئ المتوسط لتأمين تموين أسطولها الذي أخذ بالتزايد سنة بعد سنة.

د - الاقتراب من منطقة الخليج وهي منطقة النفط للضغط على المصالح الغربية من جهة وعلى إيران من جهة ثانية، ولذلك بذلت القيادة السوفياتية جهوداً كبيرةً لإقامة علاقات مع العراق بعد سقوط الملكية، كما احتضنت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية التي تبنت الماركسية.

هـ - إن الاعتراف بإسرائيل يجب ألا يكون سبباً لخسارة استراتيجية سوفياتية ولا سيما أن الدولة العبرية تحولت إلى قاعدة للغرب وحليف لمصالحه ترتبط بقيادته ارتباطاً عضوياً.

ومما لا شك فيه أن الاتحاد السوفياتي في مرحلة لاحقة لإقامة الدولة اليهودية أدرك دور هذه الدولة كعامل توتر وعدم استقرار في المنطقة، من شأنه أن يثير عواطف الشعب العربي ضد الغرب وأن يفتح الطريق أمام الدخول السوفييتي متوغلاً باتجاه دائرة الخطر على المصالح الغربية الاستراتيجية.

واجه الاتحاد السوفياتي في توجهه نحو منطقة الشرق الأوسط عاملين متناقضين تناقضاً رئيساً، مما لم يتح له سرعة الدخول وبناء مرتكزات ثابتة ومستقرة:

العامل الأول عقائدي، فالتعبئة الغربية ضد الشيوعية كعقيدة (مُلحدة) في عالم تتشكل الأكثرية الساحقة من سكانه من مسلمين ومسيحيين مؤمنين متدينين، وضعت عقبات كبيرة أمام التمدد السوفياتي وأمام انتشار الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي.

أما العامل الثاني فمناقض للأول وهو قيام دولة إسرائيل، والصراع بين العرب والإسرائيليين، والحروب التي كانت تنفجر بين وقت وآخر إلى جانب التوتر الشديد ضد الموقف الغربي العام إلى جانب إسرائيل. لقد شكل هذا العامل تعبئة للرأي العام ضد الغرب عامة ثم تطور ليتركز ضد الولايات المتحدة خاصة.

رغم هذا التناقض، استطاعت عدة دول التغلب على عامل التناقض العقائدي وأقامت علاقات مع الاتحاد السوفييتي تميزت عن علاقاتها مع دول الغرب، وإن تفاوتت هذه العلاقات بين دولة وأخرى من حيث قوة الالتزامات المتبادلة.

لقد قامت هذه العلاقات مع مصر وسورية والعراق واليمن الديمقراطي وليبيا والجزائر، وبعضها كان مستقراً بفعل الفهم لطبيعة المصالح المتبادلة بين القطر العربي والاتحاد السوفياتي، كما كان الأمر مع سورية، وبعضها أخذ

طابعاً عقائدياً، كما كان الحال مع جمهورية اليمن الديمقراطية السابقة، وكان البعض الثالث يتأرجح صعوداً وهبوطاً كما كان الحال مع مصر والعراق والجزائر وليبيا. هذا بالإضافة إلى علاقات طبيعية مع عدد من الدول العربية الأخرى كالمغرب وتونس وموريتانيا والسودان واليمن.

بدأ الاهتمام السوفياتي بالوطن العربي خلال الخرب العالمية الثانية، إذ أدان العدوان الفرنسي على سورية في أيار /1945/ ووقف في مجلس الأمن إلى جانب سورية ولبنان، ودعم قرار الجلاء الفرنسي عنهما.

وأبرزت وسائل الإعلام السوفياتية - وهي وسائل رسمية - رأي الاتحاد السوفياتي في الوطن العربي عام /1949/ كما يلي:

1 - إن الأمة العربية تشعر بكيانها، وتتطلع إلى الاستقلال والتحرر والاتحاد فيما بينها وتحقيق تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية، وينظر الشعب السوفياتي بتعاطف إلى أماني العرب وتؤيدها حكومته، ويعتبر الاتحاد السوفياتي نفسه صديقاً للعرب ما داموا يحملون هذه الأماني ويكافحون من أجل تحقيقها لأنها تتفق مع مبادئ الدولة السوفييتية.

2 - إن الشعوب العربية خاضعة لحكومات وطغم حاكمة تتلاعب بأمانيهم وتطلعاتهم، وإن بين هذه الطبقة الكثيرين ممن يخدمون الاستعمار ويقومون بتضليل الشعب العربي. إن الزعامات العربية تفسد على العرب سياساتهم وتُبعد عنهم أصدقاءهم الحقيقيين الذين يريدون للعرب ما يريدون لأنفسهم، وهي بعملها تفقد العرب النصير الحقيقي لقضاياهم العادلة.

3 - يريد الاتحاد السوفييتي صداقة العرب ويحرص عليها، ولكنه لا يرى كيف يمكن أن تقوم مثل هذه الصداقة المثمرة ما دام الزعماء يحولون دون تحقيقها بسبب ارتباطهم بالاستعمار وبسبب أنهم لا يرون إلا مصالحهم الذاتية والآنية.

4 - إن إمكانات العرب ضخمة جداً وستنمو في المستقبل فتؤهلهم إلى مكانة دولية هامة، لكنهم لا يستعملون إمكاناتهم مما لا يجعل لهم وزناً في السياسة الدولية.

5 – ليس للحكومات العربية سياسة واضحة ومحددة ، وإن ما يطلقون عليه اسم سياسة ليس إلا آراء متناثرة غير منسجمة ، ومن الصعب أن تلتقي هذه السياسات مع سياسات أخرى تؤدي إلى نتائج .

6 – لقد كان الموقف العربي من قضية فلسطين غريباً . فقد ادعى العرب أنهم يريدون تحقيق أغراضهم القومية ، لكنهم اعتمدوا على الإنكليز الذين تتعارض سياساتهم مع هذه الأغراض ، فكان التضارب بين ادعاءات العرب وممارساتهم تضارباً عميقاً منعهم من أن يحققوا أهدافهم باعتمادهم على بريطانيا ، لقد لعبت بهم السياسة الإنكليزية ودفعتهم إلى حيث تريد .

7 – إن الاتحاد السوفياتي اتخذ المواقف التي تمليها عليه مبادئه والواقع ، ولذلك اعتبر اليهود أمة في الاتحاد السوفياتي وجرى مثل ذلك في فلسطين . وكان الاتحاد السوفياتي ميالاً إلى قيام دولة فلسطينية ذات قوميتين متساويتين في الحقوق .

8 – إن الولايات المتحدة وبريطانيا تريدان تحقيق مطامعهما وجعل الشرق الأوسط بلقاناً ثانية ، تتضارب فيها القوى وتستخدم بريطانيا والولايات المتحدة هذه القوى بعضها ضد بعضها الآخر .

هكذا كان ينظر الاتحاد السوفياتي إلى العالم العربي في تلك المرحلة وكانت رؤيته واقعية وحقيقية تعبّر عن الخلل القائم آنذاك في الأوضاع العربية ، وعدم المصداقية في التوجهات ، وغياب الإرادة الحرة في اتخاذ القرار وفي توفير متطلبات تنفيذه .

لقد عمل السوفيات بدأب وجدية لاختراق الوطن العربي ، دون ملل أو تعب رغم الصعوبات والعقبات . وكانت بدايات الاختراق الأول عام /1955/ عندما وافقوا على توريد السلاح إلى مصر وسورية عن طريق تشيكوسلوفاكيا . في ذلك الوقت كان التيار القومي في الوطن العربي يتصاعد بفعل الصراع مع إسرائيل وانفجار الثورات وحركات التحرر ضد الوجود الأجنبي . فالتقت هذه الخطوة السوفياتية مع رأي عام مجروح بكرامته ، ومسلوبة بعض حقوقه في بعض أراضيه .

كانت تلك فرصة للعرب بأن يجدوا صديقاً يساندهم، ولكن طبيعة علاقاتهم الداخلية والخارجية شكلت عبئاً على المصالح العربية وكشفت عجز النظام العربي.

وجد السوفيات بعض العرب جاهزين للتعاون من أجل مصالحهم القومية العليا، ولكن فقدان القاعدة القانونية التي تلزم الحكومات العربية بالعمل الجماعي من أجل تحقيق المصالح العربية جعل البعض أسير القرار الغربي في قضية الصراع بين أمتهم وإسرائيل.

كانت عملية التزويد بالسلاح تبدو صفقة لقاء مال، ولكنها في الحقيقة كانت صفقة سياسية بين الطرفين السوفياتي والعربي، فالأول وجد محاوراً في الوطن العربي أما الثاني فوجد طريقاً تساعد على الدفاع عن الذات. ومن البديهي أن كل خطوة في العلاقات قد تكون قاعدة لخطوات أخرى إلى الأمام، أو منطلقاً لتفجير صراع بين الطرفين.

وخلال العدوان الثلاثي على مصر في خريف عام /1956/، كانت الخطوة الثانية حين وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب مصر واستنفر قواته، ووجّهت القيادة السوفياتية إنذاراً قوياً إلى كل من بريطانيا وفرنسا لكي تسحب إسرائيل قواتها من الأراضي المصرية، وكان لهذا الموقف صدىً عظيماً في الرأي العام العربي. وتبع الموقف السوفياتي موقف أميركي ضاغط على الدول المعتدية الثلاث لأسباب تتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة ومصالحها، فهي أولاً تريد الحد من التأثير الذي أحدثه الإنذار السوفياتي في الرأي العام العربي، كما أنها كانت تعد نفسها، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لوراثة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وكان العدوان الثلاثي فرصة لتحقيق ذلك.

تبعت خطوة عام /1956/ خطوة أخرى عام /1957/ عام بلوغ الضغط الأميركي ذروته ضد سورية، من خلال وكلائه في المنطقة، ولا سيما العراق وعبر حكومة لبنان ومن خلال الحشود التركية على الحدود الشمالية لسورية.

كان الرأي العام العربي في أقصى درجات توتره ضد الغرب متضامناً مع سورية، كما كانت بعض الحكومات العربية تتعاطف معها ولا سيما لجهة مقاومة

سورية لحلف بغداد كمصر والسعودية واليمن . أما العراق فقد كان رأس الحربة في الضغط الغربي .

وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب سورية ، فوجد فيه الرأي العام العربي نصيراً ولكنه لم يجد فيه حليفاً بسبب التعبئة العقائدية ضد الشيوعية .

إن وقوف السوفيات في تلك المرحلة إلى جانب العرب في مواجهة الضغوط الغربية ضد سورية ومصر من جهة ، واستمرار فرنسا في استعمارها لدول المغرب العربي وبريطانيا لجنوب اليمن والخليج من جهة أخرى ، كشفا أن النظام الذي أقامته جامعة دولهم كان نظاماً هشاً عاجزاً عن توحيد الموقف وتحديد المسار .

كانت التناقضات العربية قائمة منذ قيام الجامعة العربية ، ولكن امتداد الدور الأجنبي ليكون حليفاً لهذا الفريق أو مستخدماً لذاك ، شكل حالة من التناقض أكثر اتساعاً برزت في السنوات التالية ، فقام في الوطن العربي معسكران : معسكر القوى المحافظة ومعسكر القوى التقدمية .

وحتى أواخر عقد الخمسينات لم تصل العلاقات بين بعض العرب والسوفيات إلى مرحلة التحالف . كانت العلاقات مبنية على بعض المصالح لدى الجانب العربي ، وعلى مصالح استراتيجية لدى الجانب السوفياتي . فلم تقم علاقات نتيجة اتفاق على تعاون استراتيجي شامل ، بل نتيجة ظروف أملت هذه العلاقات ، وبمعنى آخر فإن الاعتبارات الاستراتيجية لم تُملِ على الموقف العربي تحديد طبيعة العلاقات مع السوفيات ومداها ومفاعيلها . ولذلك ، لم تكن راسخة ولا ثابتة ولا مستقرة .

قدّم الاتحاد السوفياتي إلى مصر مساعدات ضخمة ، مثل بناء السد العالي والكهرباء ، وتشييد معمل الحديد والصلب ، وتطوير المرافئ واستصلاح الأراضي بالإضافة إلى مساعدات عسكرية ضخمة . وأراد السوفيات أن يكون بينهم وبين مصر روابط قوية تمتد إلى الاقتصاد المصري وتطويره وتنميته ، ورأت القيادة المصرية التي ساعدتها هذه المساعدات أن مثل هذه الارتباطات كان من شأنها أن تفقد مصر حيادها غير آخذة بالاعتبار طبيعة الصراع في المنطقة وحجم

المساندة الغربية لإسرائيل التي توجب على الجانب العربي - بغية إعادة التوازن إلى المنطقة - إقامة علاقات دولية توازن علاقات إسرائيل الخارجية .

كان حرياً بالقيادتين المصرية والسورية أن تعيرا هذا الأمر اهتماماً أساسياً في تلك المرحلة ، لأن الحياد يجب ألا يكون معطلاً للحرية في توفير مستلزمات الدفاع عن النفس ومستلزمات التحرير والصمود في وجه الضغوط الكبرى . ولو لم يكن الاتحاد السوفياتي موجوداً آنذاك ، لكان يجب على العرب البحث عن دولة أخرى أو مجموعة دول لمساعدتهم في إعادة التوازن إلى المنطقة .

رغم ضخامة حجم المساعدات لمصر ، فإن العلاقات بقيت هشة فتصدعت عند أول اختبار .

لقد انتقد خروتشوف ، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي عام /1959/ القومية العربية بسبب الصدام الذي وقع بين قيادة الجمهورية العربية المتحدة وقيادة العراق بعد أن استولى اللواء عبد الكريم قاسم على مقاليد الحكم وصفّى العناصر والمجموعات القومية ، بمساندة الشيوعيين العراقيين .

تدهورت في تلك المرحلة العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي وتمّت ملاحقة الشيوعيين في الجمهورية العربية المتحدة .

في مطلع الستينات تجاوز السوفيات تلك المرحلة ، وكذلك مصر وسورية . وبعد نكسة حزيران عام /1967/ وجد العرب أنفسهم - ولا سيما عرب المواجهة - في وضع سيئ ومعقد . فقواتهم العسكرية ضربت في قوامها الأساسي ، وساد شعور بالخيبة والمرارة مترافق مع حملة شنها بعض العرب بتوجيه من الخارج ضد الاتحاد السوفياتي ، حمّلته مسؤولية النكسة . وفي الوقت نفسه قامت حملة تعبئة شعبية ضد الولايات المتحدة بسبب موقفها من العدوان ومساندتها القوية آنذاك لإسرائيل .

ومع ذلك ، لم يحسم عرب المواجهة خياراتهم رغم ما آلت إليه أوضاعهم بعد الضربة المؤلمة التي تمثلت باحتلال أجزاء واسعة من أراضيهم وضرب قواتهم المسلحة وبعض منشآتهم الاقتصادية .

لكن الاتحاد السوفييتي الذي أدرك حجم الضربة وعمقها، قرر التحرك لالتقاط الدولتين العربيتين اللتين حاربتا بسلاحه وأخفقتا في سياساتهما، فأعاد تنشيط جهوده لبناء القوات المسلحة في مصر وسورية وتنظيمها وتدريبها وإمدادها بالخبراء مع عتادهم. ومع ذلك لم تحاول دولتا المجابهة الخوض في محادثات مع السوفيات للوصول إلى اتفاق استراتيجي يضمن المصالح المتبادلة للجانبين، ويوفر الغطاء الأمني للدولتين اللتين بات عليهما العمل لتحرير الأراضي العربية المحتلة.

وفي سورية طرحت شعارات معادية للإمبريالية والصهيونية دون أن تقترن باستراتيجية شاملة تأخذ بالاعتبار الأوضاع المختلفة سواء في الساحتين العربية والدولية أو في ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن ثم لم يتم تحديد متطلبات المرحلة سياسياً واقتصادياً وأمنياً وخاصة في مجال بناء وضع عربي متماسك أو في مجال تحقيق التوازن لمواجهة العلاقات الأميركية - الإسرائيلية عبر إقامة علاقات جدية مع الاتحاد السوفييتي.

وتغير الوضع بعد السادس عشر من تشرين الثاني عام 1970 بعد تسلم الرئيس الراحل المرحوم حافظ الأسد قيادة البلاد، فأطلقت سورية استراتيجية شاملة في مواجهة الأخطار الخارجية ومتطلبات تعزيز الصمود الوطني والقومي، وكانت العلاقات مع السوفييت في المقدمة.

وفي مصر انكفأت القيادة المصرية على إعادة بناء القوات المسلحة بالاتفاق مع السوفيات، وتنشيط العمل السياسي مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم /242/ .

لم يكن القصد من الاتفاق الاستراتيجي الارتباط العضوي بحلف وارسو والتخلي عن البناء العربي، بل كان المقصود اتفاقاً تحدد فيه الالتزامات المتبادلة ليكون للاتحاد السوفياتي دور ومساهمة بحجم مصالحه العظمى.

كان حجم الدعم السوفياتي - على أهميته - أقل بكثير من حجم المصالح السوفياتية الاستراتيجية في المنطقة، في حين كان يفترض في الاتفاق مع السوفيات أن يحقق التوازن بين المصالح السوفياتية والمصالح العربية.

في عام /1970/ أخذت الأحداث في المنطقة مجرى آخر، إذ توفي الرئيس جمال عبد الناصر، وجرى في سورية تغيير واسع قاده الرئيس حافظ الأسد، وانفتحت ثورة الجزائر على الاتحاد السوفياتي وكذلك ليبيا والعراق.

لم تأت هذه التطورات في سياق موقف عربي واحد يبحث عن الدعم والمساندة، وإنما جاءت وليدة ظروف فرضتها اعتبارات كل دولة من هذه الدول العربية باتجاه الانفتاح. وكان السوفيات يفضلون التعاون مع كل العرب المتسمين بكثير من الاعتدال على التعاون مع بعض العرب المتسمين بكثير من التطرف.

وافق السوفيات على تسليح الأردن والمغرب واليمن، وهي بلدان ذات علاقة وثيقة بالغرب، لاعتقادهم أنهم عبر السلاح يستطيعون دفع تلك الدول إلى التوازن في علاقاتها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

والواقع أن المسألة العقائدية في مرحلة الستينات لم تكن ذات أولوية لدى السوفيات، بل كانت الأولوية للمصالح. والمشكلة أن بعض العرب لم يدركوا أن العقائد بالنسبة إلى الدول تخدم مصالحها وليست المصالح هي التي تخدم عقائدها!

لقد باع الاتحاد السوفياتي أسلحة لإيران عام /1968/ وما بعده على الرغم من أن الأرض الإيرانية كانت تحمل أهم قاعدة مراقبة أميركية تحيط بالاتحاد السوفياتي.

وهدف السوفيات من وراء ذلك هو أن يرى الجندي الإيراني والمواطن الإيراني السلاح السوفياتي، فيساعد ذلك على كسر حدة التعبئة السياسية والنفسية ضد السوفيات، كما يمتص قسماً من سلبيات الموقف الرسمي من الدولة السوفياتية الجارة.

هذا وكان اهتمام السوفيات كبيراً بالوضع العربي وجهدوا في الوصول إلى حالة من التضامن ولا سيما بين سورية ومصر والعراق والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا، مدركين أن مثل هذا التضامن يعزز وضع أصدقائهم في المنطقة ويحد من مساحة المصالح الأميركية والنفوذ الأميركي.

في الخامس من تموز /1972/ قام الرئيس حافظ الأسد بزيارة إلى موسكو.

وفي اليوم التالي عُقدت جلسة مباحثات برئاسة بودغورني بسبب مرض ليونيد بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي . وبعد استعراض الوضع الدولي ونشاط الدولتين في الساحة الدولية وفي منطقة الشرق الأوسط ، تحدث الرئيس حافظ الأسد عن اتحاد الجمهوريات العربية وسعينا إلى تحقيق الوحدة العربية . فوجه بودغورني السؤال التالي إلى الرئيس الأسد :

« لقد ركزتم في الحديث على علاقاتكم مع الدول العربية وخصصتم مصر وليبيا ، ويهمني أن أعرف علاقاتكم مع العراق ولبنان والجزائر والسودان وسائر الدول العربية . »

وبعد أن شرح الرئيس حافظ الأسد العلاقات التي كانت قائمة آنذاك مع العراق ، تساءل أليكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي قائلاً :

« ماذا يمنع من تحسين العلاقات مع العراق . هل هناك أمور معقدة من الناحية الاقتصادية والسياسية أو أن هناك أموراً لا علم لنا بها . . . ؟ »

وتابع في مكان آخر من الحديث: « إذا أخذنا محضر الجلسة مع العراقيين نراه متشابهاً ، ولذلك أقول إن الأمر يحتاج إلى مباحثات معهم . »

ثم تابع أليكسي كوسيغين قائلاً : « لا تهدف هذه المباحثات التي نتمناها بينكم وبين العراقيين إلى تحقيق النتائج المباشرة وإنما إلى توضيح المواقف ، أنتم تقولون إن أهم شيء هو الوحدة العربية ، وهم يقولون كذلك . في رأيي أن هناك دلائل مشجعة مع العراقيين . **يجب أن تحسبوا حساباً لأعداء الوحدة العربية الذين ينتقلون بين سورية والعراق والذين يعملون ضد الوحدة العربية وضد تحسين العلاقات .** »

وتناول الحديث بودغورني فقال : « **لا يهدف حديثنا لتأييد طرف ضد طرف وإنما لمساعدة الدول العربية للوصول إلى صيغة الوحدة للتغلب على مشاكلها الموجودة في علاقاتها وإذا لم نفعل هذا الشيء فلن نستطيع الوصول إلى الهدف الذي نسعى إليه ، ويجب أن ننطلق من الإحساس بوجود عدو مشترك . يجب أن نقاومه . إن العنصر الرئيس هو الوحدة العربية . ومن الممكن ألا نعرف كل التفاصيل ، ولكن المهم أن تعملوا لإزالة الخلافات .** »

وتابع قائلاً: «**من جانبنا كنا نبذل كل الجهود لمساعدة الدول العربية على الوحدة، ورحبنا بقيام اتحاد الجمهوريات، وقدرنا إقامة الاتحاد تقديراً حاراً. وفي رأينا أن في العالم العربي معطيات تسمح بتلاحم الدول العربية ونضالها ضد العدو المشترك. وعندما كنا نتحدث مع الرئيس عبد الناصر كنا نؤيد جهوده.**»

وتدخل كوسيغين فقال: «**هل هناك ما يضر إسرائيل أكثر من الوحدة العربية؟ ولذلك فهي تركز على هذا الموضوع، لأن إسرائيل والإمبريالية تجهدان كثيراً لتخريب الوحدة العربية.**»

شكر الرئيس حافظ الأسد الموقف السوفياتي تجاه الوحدة العربية وأكد أن هذا الطريق هو خيار سورية الرئيس.

أردتُ من الإشارة إلى أقوال القادة السوفيات الاستنتاج أن السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط أدركت أن تبنّي رأي المنظمات الشيوعية أو الشعارات المتطرفة تؤدي إلى زيادة تعقيد الوضع أمامها، كما أن وضع العرب في ميدان واحد أمام إسرائيل من شأنه أن يبعد بعضهم عن الولايات المتحدة بقدر بعده عن إسرائيل بسبب الترابط بين الإسرائيليين والأميركان.

لقد فهمت قيادة سورية بعد التغيير في تشرين الثاني / 1970/ أبعاد السياسة السوفياتية، فقررت التعامل مع الاتحاد السوفياتي في ضوء مصالحها وفي ضوء مصالحه. وارتكزت السياسة السورية تجاه الاتحاد السوفييتي على ما يلي:

1 - توسيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي إلى المدى الذي لا تتعارض معه المصالح السوفياتية مع مصالحنا.

2 - يجب أن تخدم هذه العلاقات مصالحنا باتجاهين: الأول تنمية قدراتنا الدفاعية إلى أقصى درجة ممكنة، آخذين بالاعتبار أن الاتحاد السوفياتي لا يريد زج نفسه في صراع مباشر مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأميركية.

أما الاتجاه الثاني فهو الحصول على مساعدات اقتصادية وفنية لبناء عدد من المشاريع الأساسية في خطة التنمية الاقتصادية في البلاد، مع حرصنا على تنمية هذه العلاقات إلى المدى الذي لا يؤثر على علاقاتنا العربية ولا سيما مع الدول

التي لا تقيم علاقات مع الاتحاد السوفياتي والعمل على زج طاقاتها أو بعض طاقاتها في تنمية قدراتنا الدفاعية والإعداد لحرب التحرير .

3 – تحقيق التنسيق السياسي في المؤسسات والمنظمات الدولية مع الاتحاد السوفياتي بما يوفر الدعم لقضايانا ، ومساندة السياسة السوفياتية في الساحة الدولية انطلاقاً من مبدأ تبادل المنافع .

4 – يجب ألا تؤدي العلاقات مع الاتحاد السوفياتي إلى قيد على سياستنا العربية والدولية أو إلى تدخل في شؤوننا الداخلية .

5 – العمل على أن يكون للاتحاد السوفياتي في المنطقة دور موازٍ للدور الأميركي لتحقيق التوازن الدولي في الساحة الإقليمية .

6 – تقوم العلاقات بين الدول على المصالح في إطار من المبادئ الواقعية ، وليس على أساس العقائد ، ولا سيما بين دولة كبرى ودولة صغيرة .

وانطلقت العلاقات السورية – السوفياتية من هذه القواعد القائمة على تأمين مصالحنا ومراعاة مصالح الاتحاد السوفياتي ، دون أن يؤثر تطور هذه العلاقات على علاقاتنا بالدول العربية .

وأدى هذا التطور إلى أن يكون للاتحاد السوفياتي وجود في ساحة الشرق الأوسط وهو وإن لم يصل إلى مرتبة الوجود الأميركي ، إلا أنه كان وجوداً فاعلاً ومؤثراً ، سواءً في الساحة العربية وفي تطور العلاقات العربية أو في مجال الوضع الدولي حيث ازداد النفوذ السوفياتي في الساحة الدولية .

أما في مصر ، وفي تلك المرحلة ، فقد تطورت العلاقات السوفياتية – المصرية ووقعت مصر على معاهدة صداقة مع السوفيات ، ولكن هذه العلاقات لم تتصف بالاستقرار رغم الجهود السوفييتية .

ارتكزت السياسة المصرية تجاه الاتحاد السوفياتي آنذاك على ما يلي :

1 – استخدام المعاهدة لتصفية الطاقم الذي كان إلى جانب الرئيس عبد الناصر قبل وفاته .

2 – الحصول على السلاح لتقوية القدرة القتالية للجيش المصري .

3 - توظيف هذه العلاقة في البحث عن علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية للوصول عبرها إلى سلم مع إسرائيل وإلى مساعدات اقتصادية لحقن الاقتصاد المصري الذي كان أقل قدرة على الوفاء باحتياجات مصر .

لم تقم استراتيجية العلاقات والمعاهدة التي أطّرتها على أساس مواجهة العدوان الإسرائيلي وإفرازاته في المنطقة ، ولا على أساس مواجهة الوضع العام الذي كانت الولايات المتحدة تقف فيه على نقيض المصالح العربية . ولذلك سقطت هذه المعاهدة بعد وقف إطلاق النار في تشرين الأول / 1973/ وبدء المباحثات المباشرة مع إسرائيل وعبر الولايات المتحدة الأميركية .

في عام التوقيع على المعاهدة المصرية - السوفياتية ، تم التوقيع على معاهدة أخرى هي المعاهدة العراقية - السوفياتية ولم تؤسس هذه المعاهدة على مصالح استراتيجية للعراق ، ولا على مصالح دائمة ، وإنما على مصالح مرحلية تطلّبها الوضع العراقي آنذاك وهي :

1 - التوتر بين إيران والعراق ، وحاجة العراق إلى الدعم السوفياتي.

2 - الضغط على دول الخليج .

3 - تغطية توجهات القيادة العراقية ضد الحزب الشيوعي العراقي.

4 - محاصرة الحركة الكردية في العراق .

وبالفعل ، فما إن تم الاتفاق مع إيران وتصفية الشيوعيين ، حتى فقدت المعاهدة مع السوفيات مبرراتها العراقية واستمرت مبرراتها السوفياتية دون أن توضع المعاهدة موضع التطبيق العملي !

لقد نجح الاتحاد السوفياتي خلال نصف قرن في إقامة علاقات وطيدة ترتكز على تأمين مصالحه لقاء ضمان المصالح الأساسية للدول العربية الصديقة . ولعب دور الشريك في كثير من القضايا الرئيسة في المنطقة ، وكان لدوره تأثير كبير في سير الأحداث وتطورها .

لقد خرج العرب من نكسة حزيران عام / 1967/ بين مرارة الهزيمة والأمل في التغلب عليها وتحقيق نصر على إسرائيل . وبين المرارة والأمل وقف الاتحاد

السوفياتي ، فكان موقفه مؤثراً في تحقيق مصالحه وضمان حدود للصمود العربي .

إن إمداد سورية ومصر ودول عربية أخرى كالجزائر والعراق وليبيا بالسلاح ساعد على وقف المد الأميركي ، كما ساعد على وقف الانهيار العربي أمام الغطرسة الإسرائيلية التي لم تقف عند حدود بعد حرب حزيران .

ورغم أن العلاقات السوفياتية - العربية كانت مستقرة من حيث تحقيق المصالح الأساسية للجانبين ، إلا أنها كانت قلقة في كثير من الأحيان بسبب عدم تحديد الجانب العربي بدقة نوع العلاقات التي كان يريد أن يقيمها مع الدولة السوفياتية .

كان بعض العرب ، وبينهم القيادة المصرية ، يريدون السلاح السوفياتي دون السوفيات ودون الاعتراف بالمصالح السوفياتية ، ويريدون في الوقت نفسه علاقات متنامية مع الولايات المتحدة . والمشكلة في الجانب العربي أن بعضه لم يحسم موقفه جذرياً من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي وسبل الوصول إلى ردع العدوان وتحرير الأرض ، فضاع بين الأمل ببناء القوة عبر السوفيات والأمل بإقناع الإسرائيليين بالانسحاب عبر الأميركان .

في سياق هذا الوضع كان الموقف السوري مختلفاً ، بسبب الاختلاف في قراءة مفاهيم الحركة الصهيونية ، وطبيعة إسرائيل ، وطبيعة علاقاتها مع الغرب عامة ومع الولايات المتحدة خاصة .

كان للسياسة السورية هدف مرحلي مركزي هو تحرير الأرض واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وكانت سورية ترى أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم إلا بعد بناء العرب لقوتهم الذاتية وتحقيق التوازن العسكري بينهم وبين إسرائيل .

وفي الواقع كان ذلك الهدف يتطلب ثلاثة أمور لا بد من توفرها ، وفي غيابها أو غياب أحدها يصبح تحقيق الهدف متعذراً وتصبح الطريق إليه صعبة ومعقدة :

1 - لا بد من جبهة داخلية موحدة ، وهذا يتطلب بناء النظام السياسي على

أسس ومفاهيم جديدة يكون فيها ومن خلالها للشعب وقواه السياسية والاجتماعية والمهنية دور رئيس في قيادة البلاد وفي رسم مسارها ، ذلك أن تحقيق الوحدة الوطنية وصيانتها عنصر أساسي في زج طاقات الشعب .

2 - إن بناء تضامن عربي يعطي الصراع مع إسرائيل بعده القومي وزج الطاقات العربية السياسية والاقتصادية والثقافية يتطلب وقف التناقضات العربية .

3 - إن للصراع أبعاداً دولية ، وإحدى الدول العظمى وضعت نفسها إلى جانب إسرائيل ، مما يجعل العرب وحدهم عاجزين عن مواجهة إسرائيل واعتداءاتها المستمرة على الأمة العربية ، وهذا ما يوجب على العرب البحث عن شريك دولي يوازن الشريك لإسرائيل وليس هناك بديل من الاتحاد السوفياتي .

في عام /1972/ زُرت الصين واجتمعتُ برئيس وزرائها آنذاك السيد شوآن لاي ، وكانت العلاقات الصينية - السوفياتية في غاية التوتر .

تحدثنا عما يمكن للصين أن تقدمه لنا من مساعدات لمواجهة العدوان وبعد استعراض الوضع في الشرق الأوسط قال رئيس وزراء الصين : «إننا نتفهم علاقاتكم مع الاتحاد السوفياتي وننصح أن تحافظوا عليها فليس هناك دولة بديلة بالنسبة لكم ، وبصراحة أقول لكم إن الصين لا تستطيع قبل عشرين عاماً أن تقدم لكم ما يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفياتي الآن . »

كنا ندرك ذلك ، فعملنا على تعزيز العلاقات العربية - السوفياتية بصورة عامة والسورية - السوفياتية بصورة خاصة . ولا يعني هذا عدم وقوع اختلافات . لقد وقعت إشكاليات كثيرة ، لكنها لم تؤثر في فهمنا لطبيعة العلاقات ولأهميتها .

كنا نريد وبسرعة أن يمدنا السوفيات باحتياجاتنا العسكرية ، وأن يوفروا أنواعاً جديدة من السلاح . وكان النقاش الحاد يجري بينهم وبيننا ، ومع ذلك كنا نحقق بعض ما نريده ونتابع العمل لتحقيق ما لم يتحقق .

كانت طموحاتنا أن تكون لدينا قوة توازن قوة إسرائيل . وكان الاتحاد السوفياتي قادراً على ذلك ، ولكنه لم يفعل حتى لا يتجاوز خطاً أحمر فيصبح بعده الصدام العسكري مع الولايات المتحدة احتمالاً قائماً . وفي الوقت نفسه

كان السوفيات يطلبون منا مطالب رأينا أنها لا تخدم استراتيجيتنا ، فلم نوافق عليها .

عندما كانت بعض الدول العربية توقّع معاهدة صداقة مع السوفيات رفضنا الطلب السوفياتي بأن نحذو حذوها ، لأننا في تلك المرحلة رأينا أن مثل هذه المعاهدات لا تخدم مصالحنا .

وعندما تطورت الظروف في المنطقة ، بعد تفاقم الوضع بيننا وبين إسرائيل في لبنان وتولي الرئيس الأميركي الأسبق ريغان مقاليد الحكم في الولايات المتحدة وفتح كل أبواب المساندة لإسرائيل ، وفي الوقت الذي خرجت مصر بصلح مع إسرائيل ، وهدمت بغداد علاقاتها مع سورية ، وبات الخطر يهددنا من توسع إسرائيل في لبنان وعبر لبنان ، عندها رأت سورية أن المعاهدة مع السوفيات باتت ضرورة .

وبناءً على طلب الرئيس حافظ الأسد ، أجريتُ اتصالات مع الاتحاد السوفياتي عبر سفيره في دمشق . وقد جاء الرد السوفياتي سريعاً وجرت مناقشات خلال أشهر بين قيادتي البلدين ، وتم التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين . ورد في المادة السادسة منها ما يلي:

« في حالة نشوء أوضاع تهدد سلام أو أمن أحد الطرفين أو تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين أو خرقاً لأحدهما ، يجري الطرفان المتعاقدان الساميان فوراً اتصالات تهدف إلى تنسيق مواقفهما والتعاون المشترك لإزالة الخطر الناشئ، وإعادة إقرار السلام . »

ولم يقف الدور السوفياتي عند حدود تقديم السلاح لهذا البلد العربي أو ذاك بل تجاوزه إلى التعاون الفني والاقتصادي ، وبات الحضور السوفياتي في المنطقة أمراً طبيعياً بالنسبة إلى معظم الحكومات العربية .

لقد ساعدنا الاتحاد السوفياتي في بناء القوات المسلحة وفي بعض مشاريع التنمية ، وفي الوقت نفسه عملنا لأن يكون شريكاً في عملية السلام . كما لعب دوراً نشيطاً في جميع الاتصالات حول فصل القوات ومؤتمر السلام من خلال اتصالاته بالجانب الأميركي ، وبات شريكاً مقابلاً للولايات المتحدة . ومع انهيار

الدولة السوفياتية انهار ما سعى الروس إلى تحقيقه خلال عقود كثيرة وطويت صفحة من صفحات السياسة الدولية في الشرق الأوسط استمرت أكثر من نصف قرن.

لقد قدّرت سورية أن عقد المعاهدة مع الاتحاد السوفياتي قد يترك ردود فعل سلبية عند بعض الأقطار العربية التي تقدم بعض أنواع الدعم لسورية، لذلك حرص الرئيس حافظ الأسد على إطلاع هذه الدول على التوجه السوري الجديد.

وتبعاً لذلك، قمتُ بزيارة عدد من الدول الشقيقة وعرضت الظروف الدولية والإقليمية، وحجم المساعدات والعون الأميركي لإسرائيل وحالة التفكك في الوضع العربي واختلال التوازن ولا سيما بعد خروج مصر نتيجة الصلح مع إسرائيل وبسبب عداء العراق لسورية، وتحدثت عن توجه سورية للتوقيع على معاهدة مع الاتحاد السوفياتي تشكل لنا في هذه المرحلة ضمانة ضد أي عدوان محتمل، لا سيما وأن أزمة حادة انفجرت في لبنان بيننا وبين إسرائيل التي تورطت في المشكلة اللبنانية، وقد تؤدي هذه الأزمة إلى انفجار الوضع العسكري.

كانت معظم ردود الفعل العربية أن هذا الأمر يعني سورية وهي تواجه إسرائيل، وحاجتها إلى توفير التوازن حتى مع الشيطان أمر مشروع.

وكان موقف رؤساء هذه الدول أكثر تفهماً من وزراء خارجيتهم. ففي الاجتماع التمهيدي لوزراء الخارجية العرب للإعداد لمؤتمر القمة العربية في عمّان التقيتُ السيد الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية آنذاك، وتحدثنا عن الوضع العربي والتناقضات القائمة والمخاطر الكبيرة التي تهدد العرب، وقد أوضحت له أن مجمل هذه الظروف دفعتنا إلى الاتفاق مع السوفيات على توقيع معاهدة من شأنها أن توفر لنا الدعم والمساندة ونوعاً من الضمانة السوفياتية تحقق نوعاً من التوازن مع الشراكة الأميركية - الإسرائيلية.

فوجئ السيد القليبي وامتقع لونه وقال: هل حسبتم ردود الفعل العربية؟ أجبته: إن ردود الفعل هذه لا تدفع عنا تهديداً بالعدوان ولا تمنع قيام إسرائيل

بالاعتداء على قواتنا في لبنان أو على سورية . إن ردود الفعل العربية مهمة بالنسبة لنا ، ولكن بالقدر الذي تتحمل هذه الحكومات مسؤولياتها بالمواجهة ضد إسرائيل .

بعد ذلك اجتمع القليبي مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي وأبلغهم المحادثات التي دارت بيننا ، فعلق أحدهم قائلاً : «السوريون يناورون من أجل المساعدات ولن يوقعوا . »

لم يصدق هؤلاء الأشقاء أن سورية قررت حسم هذا الأمر إلا بعد أن عرضنا على رؤسائهم توجهنا وقرارنا .

كان من الصعب على سورية وهي تواجه جميع هذه المخاطر أن تسقط ورقة لا تخدم مصالحها فقط وإنما تخدم المصالح القومية العليا ، لأن توفير متطلبات الصمود وتقوية القدرات الدفاعية وتحقيق التوازن الدولي يخدم العرب جميعاً .

وكانت المعاهدة مرحلة جديدة في علاقات السوفيات مع العرب ، لأنهم يدركون أن سورية عندما تُقدم على اتخاذ قرار فإنها تلتزم بالوفاء بمتطلباته ، وهذا من شأنه أن يوفر للسوفيات إمكانات كبيرة للمشاركة في أوضاع المنطقة .

وكان من الصعب أن يحدث تطور في الساحة العربية أو الإقليمية دون أن يكون للسوفيات رأي أو مشاركة أو دور فيه ، فإن دولاً عربية رئيسة أقامت معهم علاقات فرضتها طبيعة الظروف التي واجهتها أو وضعت نفسها فيها . خسروا مصر ولكنهم في الوقت نفسه ربحوا مواقع أخرى في ليبيا والجزائر واليمن (بشطريه) والعراق .

لقد دخلت بريطانيا إلى المنطقة عبر قواتها منذ القرن الماضي وكذلك فرنسا ، وورثتهما الولايات المتحدة عبر مصالحها الكبيرة وعبر مشاركتها إسرائيل . أما السوفيات فقد دخلوا عبر سلاحهم وحاجة العرب إليه وعبر سياساتهم بدعم قوى التحرر والاستقلال الوطني .

حتى منتصف الخمسينات لم تكن هناك علاقات ملموسة بين الاتحاد

السوفياتي والدول العربية ما عدا معاهدة وقّعت بينه وبين اليمن في العهد الملكي عام / 1928/ .

وفي منتصف الثمانينات أي خلال ثلاثة عقود من نهوض حركة التحرر العربي بات الوجود السوفياتي منتشراً على مساحة واسعة من الوطن العربي ويلعب دوراً في السياسة العربية .

في لقاء بين الرئيس حافظ الأسد وليونيد بريجنيف / 1972/ قال بريجنيف: «إن سياسة الاتحاد السوفياتي تقوم على مساندة الوحدة العربية ودعم الدول العربية التقدمية وتعزيز قدراتها» . ومن خلال هذه السياسة كسب السوفيات الرأي العام العربي الشعبي وأحرجوا الحكومات ذات الصلة بالغرب عامة والولايات المتحدة خاصة .

ولكن مشكلة السوفيات كانت في الأحزاب الشيوعية العربية التي شكلت أحد الحواجز بينهم وبين العالم العربي ، ورغم أن الاتحاد السوفياتي تجاوز هذه الأحزاب في تعامله ، إلا أن هذه الأحزاب بحكم مبادئها وشعاراتها كانت تواجه حملات من الأنظمة التي تتعارض طبيعتها مع الشيوعية ومن القوى القومية والإسلامية التي كانت ترى وتتحسس التناقضات العقائدية ، باستثناء حالات قليلة كان يتم فيها التحالف بين الأحزاب الشيوعية والقوى القومية .

من خلال استعراض مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي والمفاوضات السلمية نرى أن الموقف السوفياتي كان يدعو إلى التصلب في وجه المساعي الأميركية ، مدركاً أن التسوية بالرعاية والمشاركة الأميركية ستفقده أسباب ومبررات وجوده في المنطقة ، ولكن هذا التصلب لم يصل إلى الدرجة التي تدفع الجانب العربي إلى وقف الاتصالات مع الأميركان بسبب عدم قيام الاتحاد السوفياتي بتوفير متطلباته الأساسية لتصليب الموقف وتعطيل الدور الأميركي ، وأهمها تقديم نوعية جديدة من السلاح تكفل مواجهة ما توره الولايات المتحدة الأميركية إلى إسرائيل .

لم تقع أزمة في المنطقة لم يكن للاتحاد السوفياتي دور في معالجتها أو التدخل فيها ، ففي أزمة شطري اليمن في منتصف السبعينات ، حيث كانت

جمهورية اليمن الديمقراطية حليفة للسوفيات وتعتبر إحدى قواعدهم على المحيط الهندي وجنوب الجزيرة العربية، لعب السوفيات دوراً مزدوجاً: الأول دعم عدن والثاني العمل على وقف القتال بسبب علاقاتهم التي كانت في بدايتها مع صنعاء وقلقهم من أن تؤدي تطورات الأزمة إلى تغيير مجرى الأحداث ضد حكومة عدن، ومن ثَمَّ يخسرون إحدى أهم قواعدهم في المنطقة.

وفي أزمة لبنان كان لهم موقف إلى جانب القوى الوطنية والتقدمية وكان لنا رأي آخر في الحرب واستمرار القتال، فقررنا التدخل العسكري في لبنان. لقد حاولوا ثنينا عن موقفنا فرفضنا، وجاء أليكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي في أول زيارة رسمية إلى سورية في الأول من حزيران عام /1976/ وفي ذات اليوم كانت قواتنا تتقدم لفك الحصار عن مدينة زحلة. وكانت لهم ردود فعل منها وقف توريد السلاح حتى قطع التبديل بالإضافة إلى وقف المساعدات الاقتصادية، وكان رد الفعل السوري عدم المبالاة، لأننا رأينا في ذلك الموقف تدخلاً في سياساتنا وأن القبول بمثل هذا التدخل سيفقدنا الكثير من قدرتنا وينبغي إغلاق هذا الباب، مقدّرين أن السوفيات سيتراجعون لأنه من غير المعقول أن يضعوا في كفتي الميزان سورية من جهة ومجموعة من الأحزاب اللبنانية من جهة ثانية. وهذا ما حدث بالفعل.

وللسوفيات مصالح كبيرة في العراق، فهو يوفر لهم إطلالة على الخليج، كما يشكل عاملاً مهماً تجاه إيران بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية الكبيرة، ولـذا فإنه حين تدهور الوضع بين سورية والعراق بذل السوفيات جهوداً كبيرةً وساهموا في تنظيم لقاء بين الرئيس حافظ الأسـد والرئيس العراقي صدام حسين في الأردن، بالإضافة إلى عدة لقاءات سبقتها في موسكو، بيني وبين وزير الخارجية العراقي طارق عزيز وبعد ذلك بين طارق عزيز ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع. وأخفقت جميع هذه اللقاءات. وكان السوفيات آنذاك في موقع الحيرة والتردد بين مصالحهم معنا وحجم مصالحهم مع العراق.

لقد لمست القيادة في سورية هذا الإحراج السوفياتي واستوعبته، ولذلك لم تدفع سورية الاتحاد السوفياتي إلى الاختيار بين بغداد ودمشق. وكانت مدركة

أهمية الاتحاد السوفياتي في تحقيق حالة من الصمود العربي وفي توفير حدود مناسبة من متطلبات الدفاع وفي مساندة العرب في المجال الدولي، وفي دفع الأميركان إلى أن يدركوا استحالة تحويل الوطن العربي إلى منطقة نفوذ إسرائيلية - أميركية.

لقد حال الوجود السوفياتي دون الاجتياح الإسرائيلي للمنطقة ليس بمعناه العسكري ولكن بمعناه السياسي.

وللحقيقة فإن الامتداد السوفياتي في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وقدراته النووية الهائلة، ونجاحه في مجال الفضاء، شكل عامل توازن دولي وإقليمي ليس فقط بالنسبة إلى الصراع العربي - الإسرائيلي، وإنما أيضاً بالنسبة إلى القضايا الإقليمية والدولية الأخرى. وهكذا، فإن هذا الامتداد كان عنصراً أساسياً من عناصر التوازن العربي آنذاك.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد العالم التوازن بين القوتين العظميين، وفقد الشرق الأوسط التوازن بين تلك القوتين، فانهار التوازن العربي. وتحول معظم من كانوا في طليعة مهاجمي الولايات المتحدة بسبب موقفها من الاجتياح العراقي للكويت، إلى باحثين عن علاقات مع إسرائيل.

أدى الانهيار السوفياتي إلى تغييرات عميقة في العالم، وكانت منطقة الشرق الأوسط الأكثر تأثراً بهذه التغييرات، وكان العرب الأكثر تضرراً.

كان النفط في ظل التوازن الدولي سلاحاً لدى العرب فأصبح قيداً لأيديهم، وكانت الثروات العربية عاملاً مهماً في الاستقرار النقدي الدولي فضاعت هذه الثروات بين حربي الخليج والأزمة الاقتصادية العالمية.

لقد اختلّت القيم كلها، وفقدت مختلف المجموعات الدولية والدول الكبرى توازنها في الشرق والغرب، في الشمال كما في الجنوب، وكان العرب في مقدمة الذين اختلّت موازينهم، وتوارى الكثير من قيمهم، وأخذوا يدفعون الأثمان الغالية من حقوقهم.

*********

# الفصـل الرابـع

# المشـروع الصـهيونـي

لم تتوقف المطامع الاستعمارية في الوطن العربي خلال مراحل متعددة من تاريخ العلاقات بين الغرب وبين العرب والمسلمين.

ومع ضعف الدولة العثمانية وتراجعها وازدهار الاستعمار الأوروبي ازدادت هذه المطامع، وكانت وراثة «الرجل المريض» موضع اهتمام لدى الدول الكبرى آنذاك... وللدلالة على عمق هذه المطامع نستذكر ما أطلقه الجنرال غورو عند زيارته ضريح صلاح الدين الأيوبي بقوله: «ها قد عدنا يا صلاح الدين» وما أطلقه في القدس قائد الحملة الإنكليزية الجنرال اللنبي عندما قال: «الآن انتهت الحروب الصليبية...».

كانت حملة إبراهيم باشا باتجاه اسطنبول إشارة مقلقة للدول الأوروبية، فالحملة إذا بلغت مداها، فإن دولة جديدة وفتية وطموحة ستنشأ على أنقاض الدولة المريضة، مما يشكل خطراً على أطماع تلك الدول.

في تلك الفترة برز أول جهد يهودي للاستفادة من القلق الأوروبي وتوظيفه وتأسيس ارتباط بين المصالح الأوروبية وتطلعات اليهود إلى بناء دولة إسرائيل، والرسالة التالية التي بعث بها اللورد اليهودي روتشيلد إلى رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بالمرستون تكشف التآمر المبكر على العرب وهذا نص الرسالة[1]:

---

(1) دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية في اكاديمية ناصر، القيد رقم /ف/ب/ 78/ 64/ تاريخ حزيران/ يونيو 1987.

«إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليست كافية، لأن هناك قوة جذب بين العرب وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهونة بإمكانيات الخارج واتصالهم. إننا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر وبقية عرب آسيا. لقد كانت فلسطين دائماً بوابة الشرق، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر وفي هذه البوابة لتكون بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه، وتستطيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين أن تقوم بهذا الدور وليست تلك خدمة لليهود يعودون بها إلى أرض الميعاد مصداقاً للعهد القديم فحسب، ولكنها أيضاً خدمة للإمبراطورية البريطانية ومخططاتها، فليس مما يخدم الإمبراطورية أن تنكر تجربة محمد علي سواء لقيام دولة قومية في مصر أو بقيام اتصال بين مصر والعرب الآخرين..».

هذه الرسالة التي مضى عليها قرن ونصف قرن من الزمن تعطينا الاستنتاجات التالية:

1 – تبين طبيعة الدولة التي يسعى إلى تحقيقها قادة اليهود وهي دولة يهودية ووفق أساطير التوراة تتعامل مع الجوار كما ورد في نصوص التوراة باستخدام العنف ضد الأغيار. وهذه الفكرة هي التي تأسست عليها مبادئ وأهداف الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر.

2 – تؤكد طبيعة الارتباط بين الدولة اليهودية التي سعى روتشيلد إلى تحقيقها وبين الاستعمار ووظيفة هذه الدولة في ضمان المصالح الاستعمارية البريطانية: ليس من باب التبعية وإنما بهدف توظيف قدرات بريطانيا واستخدامها لإقامة الدولة.

3 – مع الأسف اكتشف روتشيلد ما لم يكتشفه الكثيرون في القيادات وأصحاب القرار في الوطن العربي، وهو دور الوحدة العربية في تحقيق النهوض والتقدم والحرية والكرامة.

كان روتشيلد واضحاً في مساومة بريطانيا لإقناعها عندما ركز على خطر الوحدة بين مصر وعرب آسيا على المصالح البريطانية وفصل مصر عن أشقائها

ليضمن للاستعمار مصالحه، ورأى أن الفصل يكون بإقامة كيان غريب وهو إسرائيل.

إن قراءة متمعنة لهذه الرسالة توضح لنا تركيز الإسرائيليين ووزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر فيما بعد على مصر لإخراجها من ساحة الصراع من جهة، ولإلغاء دورها الحقيقي في نهوض العرب وتحرير أرضهم وتحقيق وحدتهم من جهة أخرى.

في مطلع القرن العشرين كانت الدولة العثمانية تزداد مصاعبها وتقترب من مرحلة النهاية وتنشط في أرجائها الجمعيات والمنظمات الداعية للامركزية الإدارية للجزء العربي من الدولة العثمانية، وأدرك رئيس وزراء بريطانيا هنري كامبل بنرمان خطورة النهوض العربي في منطقة لها مزايا استراتيجية كبرى وموارد اقتصادية هامة، فدعا عدداً من رجال الفكر والسياسة من مواطني الدول الأوروبية الاستعمارية لعقد مؤتمر حول مستقبل المنطقة والمصالح الأوروبية فيها.

عقد المؤتمر عام 1905 وافتتحه كامبل بنرمان بكلمة جاء فيها[1]:

« تتكون الإمبراطوريات وتتسع وتقوى ثم تستقر إلى حد ما ثم تنحل رويداً ثم تزول، والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات وهو لا يتغير بالنسبة لكل نهضة وأمة » ثم تساءل: « هل لديكم أسباب ووسائل يمكن أن تحول دون سقوط الاستعمار الأوروبي وانهياره أو تأخير مصيره وقد بلغ الآن الذروة وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفدت مواردها وشاخت معالمها، بينما لا يزال العالم الآخر في شبابه يتطلع إلى المزيد من العلم والتنظيم والرفاهية »؟

وبعد مناقشات استمرت سنتين لدراسات قدمها بعض أعضاء المؤتمر توصّل المؤتمرون إلى النتيجتين التاليتين:

« 1 - على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر.

2 - ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي في هذه المنطقة عن الجزء

---

(1) وثائق الصراع العربي الصهيوني - الجزء الأول - جمع وإعداد الدكتور سمير أيوب.

الآسيوي وإقامة حاجز بشري قوي وغريب يحتل الجزء البري الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط، بحيث تُشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدواً لسكان المنطقة».

وإذا تتبعنا السياسة البريطانية نجد أن رسالة روتشيلد إلى رئيس وزراء بريطانيا في آذار 1841، وتوصيات المؤتمر المشار إليه شكلت الأساس لسياسة بريطانيا في العالم بصورة عامة وفي الشرق الأوسط بصورة خاصة، وحرصت السياسة البريطانية على زرع مشكلة أو مجموعة مشاكل في البلد أو مجموعة البلدان التي كانت تستعمرها.

في هذا الإطار وقّعت الحكومتان البريطانية والفرنسية اتفاقية سرية بتاريخ 16/ 5/ 1916 عرفت باتفاقية سايكس - بيكو وقد اقتسمت الدولتان البلدان التي كانت تشكل جزءاً من الدولة العثمانية، فكانت فلسطين والأردن والعراق من حصة بريطانيا وسورية ولبنان من حصة فرنسا.

وجاء التقسيم خلافاً لوعود الدولتين ولا سيما بريطانيا للعرب بتحقيق طموحهم بإقامة دولة عربية في سورية الطبيعية والعراق والحجاز.

كان الهدف من الوعود البريطانية المقدمة للعرب استخدامهم في إضعاف الدولة العثمانية مقدمة لهزيمتها واقتسامها، بينما كانت السياسة الحقيقية هي تقسيم هذه البلدان ليجد الاستعمار مقراً ومستقراً لمصالحه.

وتأتي الخطوة التالية التي أقدمت عليها بريطانيا أيضاً في إطار مقررات مؤتمر هنري كامبل بنرمان وهي إقامة جسم غريب يشكل حاجزاً عدواً لسكان المنطقة وقريباً من قناة السويس، وتمثلت هذه الخطوة بوعد بلفور.

أطلق الوعد على شكل رسالة وجهها وزير الخارجية البريطانية آرثر بلفور بتاريخ الثاني من تشرين الثاني عام 1917 وهذا نصها[1]:

---

(1) وثائق الصراع العربي الصهيوني - الجزء الأول - جمع وإعداد الدكتور سمير أيوب.

« عزيزي اللورد روتشيلد :

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته : إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل كل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً على أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح ».

نفذت بريطانيا تعهداتها للاتحاد الصهيوني ففتحت أبواب الهجرة إلى فلسطين وسهّلت بناء المستوطنات وتشكيل المنظمات العسكرية بين اليهود واضطهدت الوطنيين الفلسطينيين.

كانت بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى أو الطامعة في الوطن العربي تعمل لتحقيق ما يلي:

1 - تفكيك العرب ومنع وحدتهم والحيلولة دون إقامة علاقات فيما بينهم مبنية على وحدة المصير والانتماء والمصالح.

2 - زرع الفتن فيما بينهم ونشر الخلافات وتحريض بعضهم ضد بعض وبذر بذور التفرقة وإثارة العوامل التي تهدد وحدتهم الوطنية كالطائفية والمذهبية والعشائرية.

3 - العمل على إبقائهم في حالة من العجز والتخلف وعدم اللحاق بالتطور العلمي والحداثة.

4 - استنزاف مواردهم والسيطرة عليها بكل الوسائل حتى لا تكون الموارد عامل قوة لهم.

5 - إغلاق أبواب التسلح ومنعهم من بناء قدراتهم الدفاعية حتى يبقوا في حالة من العجز والضعف يسهل معها التحكم في مسيرتهم.

6 - عرقلة نهوضهم وتطوير اقتصادياتهم.

كان التحالف حقيقياً بين الاستعمار والصهيونية وتعزز هذا اللقاء بين الصهيونية والإمبريالية، وكان العرب دائماً هدف هذا التحالف وقد دفعوا أثماناً غالية تقع على رأسها إقامة دولة إسرائيل.

* * *

في أواخر القرن التاسع عشر وفي شهر آب عام 1897 نجح الناشط اليهودي تيودور هرتزل في عقد مؤتمر يهودي في مدينة بال في سويسرا انبثقت عنه الحركة الصهيونية التي شكلت الإطار القومي والسياسي لمعظم اليهود في العالم.

كان ذلك المؤتمر نقطة تحوّل كبرى ليس من خلال توحيد جهود المنظمات اليهودية للدفاع عن مصالحها في البلدان التي تعيش فيها، وإنما من حيث الانتقال إلى خطوات عملية لبناء وطن قومي لليهود في فلسطين وفق ما يعتقدون أنه ورد في التوراة. ومن الطبيعي القول: إن دعوات هرتزل ونشاطاته لتحقيق الحلم اليهودي لم تكن الأولى، وإنما كانت هدفاً عمل له عدد كبير من قادة اليهود ولا سيما في بريطانيا، وسبقت الإشارة إلى رسالة اللورد روتشيلد إلى رئيس الحكومة البريطانية بالمرستون.

إن أهمية نشاطات هرتزل تأتي من تركيزها على أمرين:

الأول: وضع استراتيجية تحدد الأهداف وفق مكونات كل مرحلة، والثاني: اعتماد التنظيم لتحقيق هذه الأهداف.

ارتكز المشروع الذي أقره المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام 1897 على ما يلي:

1 - توفير الاعتراف الدولي بالحركة الصهيونية وبأهدافها.

2 - تقوية الشعور بالوعي اليهودي وتغذيته.

3 - تنظيم اليهود في العالم وربطهم بمنظمات محلية ودولية.

4 - تشجيع الهجرة إلى فلسطين واستثمارها في العمل الزراعي والصناعي وإقامة بنى اجتماعية وسياسية وعسكرية فيها.

5 - لعب دور أكبر في سياسات الدول التي توجد فيها جاليات يهودية ولا سيما في الدول ذات التأثير الدولي.

إذاً كان الهدف بناء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكانت الوسيلة نشاط الحركة الصهيونية والمنظمات التي انبثقت عنها، وفي مقدمتها الوكالة اليهودية.

في المرحلة الأولى التي استمرت عقدين من الزمن حققت الحركة الصهيونية نجاحاً كبيراً بسبب العوامل التالية:

1 - التخطيط المسبق للأهداف وتحديد الوسائل والعمل على توفيرها.

2 - التنظيم الدقيق للانتشار اليهودي في العالم وتوظيفه لخدمة الأهداف الصهيونية بحيث لا يبقى جزء من الانتشار خارج دائرة الفعل.

3 - الدعم غير المحدود الذي قدمته بريطانيا بصورة خاصة والمبني على رؤية بريطانية لدور الدولة اليهودية في حماية مصالحها في الشرق الأوسط وفي إشغال العرب واستنزافهم.

4 - وضع العرب في ظل الدولة العثمانية وعدم إدراك الناشطين العرب من أجل الاستقلال خطورة الدعوة الصهيونية والعلاقات القائمة بينها وبين بريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

5 - الوجود الاستعماري في أجزاء واسعة من الوطن العربي آنذاك، فرنسا في المغرب العربي وبريطانيا في مصر والسودان والخليج وعدن.

في هذه المرحلة حققت الحركة الصهيونية إنجازها الأول عن طريق العمل على دعم لإقامة الدولة من خلال الوعد الذي أطلقه وزير الخارجية البريطانية آرثر بلفور في الثاني من تشرين الثاني عام 1917.

وفي المرحلة الثانية التي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانتهت بإعلان دولة إسرائيل في منتصف أيار 1948 نشطت الحركة الصهيونية بالاتجاهات التالية:

1 - دفع اليهود للهجرة إلى فلسطين والإفادة من الرعاية البريطانية - السلطة المنتدبة - على فلسطين وتنظيم المنظمات العسكرية والسياسية وبناء المستوطنات.

2 - جمع الأموال لتوفير احتياجات المهاجرين الذين كانت الوكالة اليهودية تتولى نقلهم إلى فلسطين.

3 – ومع نشوب الحرب العالمية الثانية نشطت المنظمات الصهيونية في العمل لمصلحة الحلفاء، وتطوع عدد كبير من اليهود في صفوف القوات الحليفة التي كانت تحارب دول المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان.

4 – وخلال الحرب الثانية ركزت القيادات اليهودية جانباً من أعمالها الرئيسة في الولايات المتحدة إدراكاً منها للدور القيادي العالمي المقبل لهذه الدولة العظمى.

5 – زج أكبر عدد من اليهود في المؤسسات الإعلامية والمالية الغربية للتأثير على الرأي العام في الغرب.

6 – الإفادة القصوى من الجرائم التي ارتكبتها النازية.

في تلك المرحلة عقدت الحركة الصهيونية مؤتمراً لها في مدينة نيويورك عام 1942 واتخذت جملة من القرارات أهمها:

1 – إقامة دولة إسرائيل في فلسطين والأردن إذا أمكن.

2 – تهجير الفلسطينيين إلى العراق.

3 – السيطرة على الشرق الأوسط والإمساك بزمام اقتصاده.

وهكذا حدد هذا المؤتمر الاستراتيجية المرحلية للحركة الصهيونية أولها إقامة الدولة والسيطرة على الشرق الأوسط وإفراغ فلسطين من سكانها ونقلهم إلى العراق.

وغداة انتهاء الحرب العالمية الثانية نشطت المنظمات الصهيونية في فلسطين بهدف الإعداد لإعلان الدولة وشنت حرباً دامية ضد الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة، وازداد العنف عام 1947 ضد المواطنين العرب إثر إعلان بريطانيا قرارها بإنهاء الانتداب، مما دفع حكومات مصر وسورية والعراق ولبنان والأردن إلى إرسال قوات لمنع تصفية الفلسطينيين من قبل المنظمات الصهيونية الإرهابية.

وفي منتصف أيار عام 1948 تم الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل، حيث سارعت الدول الكبرى إلى إعلان الاعتراف بها. وهكذا بدأت المرحلة الثالثة في المشروع الصهيوني.

في هذه المرحلة ركزت الدولة اليهودية ومنظماتها على ما يلي:

1 - التطهير العرقي من خلال القيام بأعمال عدائية ودموية ضد السكان العرب دون النظر إلى أي اعتبار أخلاقي أو إنساني، وأتت هذه الأعمال في إطار مزاعم ما جاءت به الكتب الدينية اليهودية من حق اليهود باستخدام العنف ضد غير اليهود.

2 - تثبيت الدولة وتوفير الاعتراف الدولي بها والعمل على تأمين متطلبات نموها الاقتصادي والعسكري ودفع اليهود للهجرة إليها لتسريع عملية زيادة السكان التي تشكل عاملاً مهماً في توفير متطلبات البقاء والدفاع والنمو.

3 - الإعلان عن الاستعداد للتفاوض مع العرب بصورة منفردة على أساس الاعتراف بالدولة اليهودية وشرعيتها والتخلي عن المطالبة بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

4 - توفير الدعم الدولي لها ولا سيما من قبل الدول الغربية.

ولتحقيق هذه الأهداف عمل الإسرائيليون ما يلي:

1 - شن حملة واسعة ضد الجرائم النازية بهدف خلق عقدة الذنب لدى الشعب الألماني وقد نجحوا بذلك وتوصلت الحكومة الإسرائيلية وحكومة ألمانيا الاتحادية إلى اتفاقية التعويضات عن اليهود الذين تعرضت لهم النازية بالتصفية أو الاعتقال، وشكل الدعم المالي الألماني لإسرائيل السند الأساسي في بناء اقتصادها ومستوطناتها ومدنها وصناعاتها وقوتها العسكرية.

2 - الإفادة من الحرب التي قامت في الجزائر بين جبهة التحرير الجزائرية والقوات الفرنسية، حيث كان العرب وفي مقدمتهم سورية ومصر يقفون إلى جانب الثورة الجزائرية، فوجدت إسرائيل لنفسها مكاناً لتتحالف مع فرنسا تحالفاً برز في العدوان الثلاثي على مصر في خريف عام 1956، وحققت إسرائيل مكاسب كبيرة عبر المساعدات الفرنسية لبناء القوة العسكرية والنووية والعلمية للدولة اليهودية.

3 - وبحكم الدور الذي رسمه الغرب للدولة اليهودية، فقد كانت إسرائيل في قلب التحالف الغربي وقطفت ثمار هذا التحالف من معظم الدول الغربية

سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وساعدها موقعها هذا على إقامة اتصالات مع الأردن ومع العراق في العهد الهاشمي وتعاون واسع مع شاه إيران.

4 - محاصرة العرب ولا سيما قوتي المجابهة الرئيستين سورية ومصر ثم العراق بعد ثورة تموز عبر الضغوط الغربية لمنع توريد الأسلحة لكل من مصر وسورية في الوقت الذي كانت تصب الإمدادات العسكرية عليها من معظم دول الغرب ولا سيما من فرنسا.

خلال هذه المرحلة عملت إسرائيل على بناء قوتها العسكرية والاقتصادية وبناء المستوطنات، وفي الوقت نفسه تابعت سياساتها الاستفزازية بهدف اغتنام أية فرصة لتوسع جديد، وقدمت نفسها لاعباً إقليمياً رئيساً من خلال مشاركتها في العدوان على مصر مع كل من بريطانيا وفرنسا مؤكدة للغرب أنها القوة التي يمكن الاعتماد عليها لحماية مصالحه.

وبعد عدوان حزيران 1967 بدأت المرحلة الرابعة من المشروع الصهيوني بعد أن نجحت القوات الإسرائيلية باحتلال سيناء والضفة الغربية وغزة والجولان وألحقت ضربة كبرى سياسية وعسكرية بالعرب عامة وبسورية ومصر خاصةً.

وبرزت في هذه المرحلة تحولات كبرى أهمها:

1 - تحول جوهري في طبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي تناول القضية في عمقها وبعديها الوطني والبشري.

كانت القضية الفلسطينية قبل عدوان حزيران مركز الصراع وجوهره، وكان الصراع يدور حول وجود إسرائيل باعتبارها معتدية وغاصبة، وكان الهدف تحرير ما احتلته إسرائيل من فلسطين وإعادة اللاجئين الفلسطينيين، وكانت شعارات تلك المرحلة رفض كل أشكال التعامل والاعتراف أو القبول بإسرائيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي عام 1951 عقدت الجامعة العربية اجتماعاً على مستوى رؤساء الوزراء لمناقشة ما تسرب من اتصالات بين الأردن والإسرائيليين، فقرر الاجتماع مقاطعة الدولة التي تجري أي شكل من أشكال الاتصال سياسياً واقتصادياً وثقافياً وأمنياً.

كانت قضية فلسطين مشكلة قومية لكل العرب، وبعد حزيران 1967 نتجت مشكلة أخرى (قطرية) بالنسبة لسورية ومصر والأردن الذي كانت الضفة الغربية جزءاً من أراضيه، وأخذ الصراع منحى آخر مختلفاً في جوهره، وتركزت المطالب العربية على مسألتين:

الأولى تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967، والثانية ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وارتكز الموقف العربي على القرار 242 الذي يتحدث عن الانسحاب الإسرائيلي وعن إنهاء حالة الحرب وحل مشكلة اللاجئين.

بعد ذلك جرى تطور نوعي أيضاً في عملية الصراع وذلك بقبول العرب إقامة السلام مع إسرائيل والاعتراف بها والصلح معها بعد أن كانت هذه الأمور من المحرمات في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم الذي عقد في شهر أيلول عام 1967.

2 - تصدع العلاقات بين قيادتي سورية ومصر بسبب الموقف من القرار /242/ الذي قبلته مصر ورفضته سورية، وكان للخلاف حول هذا القرار انعكاسات سلبية ليس فقط على علاقات البلدين، بل على قدرتهما في تشكيل موقف واحد في مواجهة العدوان، والعمل على إزالة آثاره.

كان الموقف المصري يرتكز على معطيات الواقعين الدولي والإقليمي والحاجة إلى تشكيل رأي عام عالمي للضغط على إسرائيل، بالإضافة إلى حاجته إلى عدم الاختلاف مع الاتحاد السوفييتي ولا التصادم مع الولايات المتحدة، بينما ارتكز الموقف السوري على اعتبارات عقائدية تتعلق بالموقف أصلاً من إسرائيل، معتبراً أن القبول بالقرار /242/ يعني الاعتراف بإسرائيل والتفريط بالقضية الفلسطينية.

ولا شك أن إسرائيل استفادت من هذا الخلاف، لأنه عطل إمكانية قيام جبهة عسكرية وسياسية واحدة لمواجهتها، وزاد في تعقيد الموقف العربي الذي كان أصلاً في حالة إرباك.

3 - الإحباط الذي عم الوطن العربي بسبب النكسة الكبرى والتي لم يفهم المواطن أسبابها ولم يستوعب ما جرى فيها من هزيمة لدول ثلاث أمام العدوان الإسرائيلي.

أدى هذا الإحباط إلى حالة من الجمود والتراجع في حركة النهوض القومي وفي الكفاح من أجل التحرر .ولا سيما أن الدول الثلاث لم تقدم المبررات الموضوعية لأسباب النكسة وخاصةً ما تعلق منها بالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ليس فقط للبلدان الثلاثة وإنما للأمة العربية كلها . . .

4 - الموقع المتقدم الذي احتلته إسرائيل في الساحة الدولية ولا سيما في الولايات المتحدة التي رأت إسرائيل قوة صاعدة يمكن أن تكون جزءاً من استراتيجيتها الشرق الأوسطية، فتحولت العلاقات الحميمة إلى علاقات تحالف وازدادت المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل وشكلت الولايات المتحدة الغطاء لاستمرار العدوان الإسرائيلي وللتعنت في رفض الالتزام بقرار مجلس الأمن والانسحاب من الأراضي المحتلة.

5 - وفاة الرئيس جمال عبد الناصر التي هزت الوطن العربي كله وزادت القلق ليس في مصر وإنما خارجها خوفاً من تغييرات عميقة في مصر تبعدها عن مسؤولياتها القومية وتشغلها في هموم أخرى، ولا سيما أن الرئيس عبد الناصر نجح رغم النكسة في الحفاظ على شعبيته في الساحة العربية واستعاد الثقة التي هزتها نكسة حزيران عندما بدأ مسيرته في إعادة بناء القوات المسلحة ثم البدء بحرب الاستنزاف. وأدت الوفاة إلى تسلّم الرئيس أنور السادات مقاليد الحكم في مصر، فنهج نهجاً مختلفاً في تعامله مع القضايا الكبرى وفي مقدمتها قضية الصراع العربي - الإسرائيلي.

كان عمر هذه المرحلة قصيراً ولكن نتائج أحداثها كانت خطيرة.

بدأت باكورة تلك الأحداث الخطيرة بعد عام 1970 إذ اتفقت قيادتا سورية ومصر على الإعداد لخوض حرب لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي وتحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران 1967.

كانت أهم أحداث هذه المرحلة حرب تشرين وتطوراتها، والانشقاق بين

مصر وسورية بسبب ما أقدمت عليه القيادة المصرية خلال الحرب وبعدها، وكان أبرز تلك الخطوات الخطيرة زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في الثامن من أيلول 1978 ومعاهدة السلام مع إسرائيل في آذار 1979.

شكلت هذه التبدلات في السياسة المصرية تغييرات عميقة في الواقعين السياسي والعسكري في المنطقة لمصلحة إسرائيل، مما سأتعرض له لاحقاً. ويأتي في سياق هذه التطورات الحرب الأهلية في لبنان والاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية في عامي 1978 و 1982.

رغم الانعكاسات السلبية لجميع تلك التطورات، إلا أن ثمة تطورات أخرى كانت لها أيضاً نتائج عميقة في مسار الصراع بين العرب وإسرائيل وأهمها:

1 - صمود سورية وتمسكها بثوابتها القومية ورفض كل أشكال الضغوط التي مورست عليها، وكانت بذلك الدولة العربية الوحيدة التي أدركت مخاطر السياسة الإسرائيلية في استدراج العرب لتقديم تنازلات وبعد كل تنازل تحصل عليه تعود إلى نقطة الصفر لتطالب بتنازلات جديدة.

2 - المقاومة اللبنانية المسلحة التي أجبرت إسرائيل على الانسحاب في المرحلة الأولى من بيروت والجبل إلى ما سمته المنطقة الأمنية، وفي المرحلة الثانية الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية التي احتلتها عامي 1978 و 1982. وقد أكدت المقاومة اللبنانية بذلك نهجاً جديداً في الصراع مع إسرائيل وإمكانية تحقيق النصر رغم اختلال توازن القوة باستخدام وسائل لا يملك العدو مقاومتها وهي القدرة على تحقيق التوازن وكسب المعركة من خلال الإقدام على التضحية والشهادة، وجعلت المقاومة اللبنانية الجندي الإسرائيلي في حالة بالغة الصعوبة، مما دفع الأحزاب الإسرائيلية للتسابق على الإعلان في برامجها الانتخابية عن دعوتها إلى الانسحاب من الجنوب اللبناني. لقد كان انتصار المقاومة اللبنانية نقطة تحول كبرى في الصراع، لأنه شكل بداية العد العكسي لتراجع إسرائيل.

* * *

كان التطور الإيجابي والهام في ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي رغم الظروف الدولية والإقليمية المعقدة انطلاق انتفاضة الحجارة في الضفة الغربية وغزة في خريف عام 1988.

شكلت هذه الانتفاضة تحولاً نوعياً في النضال الفلسطيني الذي كان يركز على العمل السياسي دون أن تولي القيادات الفلسطينية اهتماماً مركزاً داخل الأراضي المحتلة لتنمية المقاومة والدفع باتجاه الاحتكاك مع قوة الاحتلال ونقل الصراع إلى منطقة القلب، حيث تكون تأثيراته أكثر قوة وعمقاً في الحياة الإسرائيلية وفي قدرتها على مواصلة الاحتلال.

وبعد إخفاق الجهود السياسية التي بذلتها قيادة منظمة التحرير، عملت فصائلها وفصائل أخرى على إطلاق انتفاضة الحجارة في الداخل، فأنعشت هذه الانتفاضة روح التحدي عند المواطن الفلسطيني وأطلقت قدراته في تحدي الاحتلال، ووجهت رسالة إلى العالم أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي أمر مستحيل في عالم ظلت فيه إسرائيل هي وحدها الدولة التي تحتل أراضي غيرها.

بعد إطلاق مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد في خريف عام 1991 توصلت منظمة التحرير الفلسطينية في لقاءات سرية في أوسلو إلى اتفاقية مع الحكومة الإسرائيلية كان من أولى نتائجها طي الانتفاضة.

لست في صدد تقويم اتفاقية أوسلو، التي لم تؤيدها سورية لأن ما ورد فيها لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الحد الأدنى من الطموحات الفلسطينية.

ورغم كل ما في هذه الاتفاقية من مكاسب لإسرائيل، إلا أنها بقيت حبراً على ورق وعجزت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن تحقيق الحدود الدنيا من الحقوق والمصالح الفلسطينية عبرها.

أدى هذا الوضع إلى عودة التوتر إلى الشارع الفلسطيني وحدثت صدامات استخدم فيها الإسرائيليون القوة العسكرية، ولا سيما الصدامات التي وقعت احتجاجاً على النفق الذي حفره الإسرائيليون تحت ساحة المسجد الأقصى.

في الثامن والعشرين من أيلول عام / 2000/ قام أرييل شارون بزيارة ساحة المسجد الأقصى مما أثار ردود فعل عنيفة لدى الفلسطينيين احتجاجاً على الزيارة، وتحولت الاحتجاجات إلى انتفاضة، وكانت في هذه المرة أكثر اتساعاً وشجاعة وتصميماً، ويمكن القول بحق إن حرباً تحريرية قد بدأها الفلسطينيون في منطقة القلب بالنسبة لإسرائيل.

كان التسابق شديداً بين الأجيال الفلسطينية الصاعدة للتصدي للقوات الإسرائيلية، وأفرز هذا السباق حالة من التوتر الوطني من أهم مفرزاتها العمليات الاستشهادية.

كان الإسرائيليون قبل ذلك يحاربون في أطراف دولتهم في أراضي الدول الأخرى، فأصبح عليهم بعد تصاعد المقاومة الفلسطينية أن يحاربوا داخل الدولة وفي الضفة وغزة اللتين تعتبرهما إسرائيل جزءاً من أمنها ولا سيما أنها زرعتهما بالمستوطنات.

لا شك أن المقاومة الفلسطينية وضعت الإسرائيليين في مأزق خطير، لأن الأمن الذي كانوا ينشدونه بات قلقاً وصار خوفاً ودماء تسيل، سواء كانت هذه الدماء يهودية أم عربية. وتحولت دولة الأمن والاستقرار والعيش الرغيد التي بشرت المنظمات اليهودية يهود العالم بها ليأتوا إليها، إلى جحيم. وبدأ الاقتصاد القوي يتراجع ويعاني الركود وتزداد البطالة ويتدنى مستوى المعيشة.

لم يعد في إسرائيل مكان آمن. أليس هذا انتصاراً للمقاومة؟ فبعد أكثر من نصف قرن لم تستطع إسرائيل رغم قوتها العسكرية والشراكة مع الولايات المتحدة والدعم الغربي لها أن تحقق الأمن والسلام.

وبعد أن وصل المشروع الصهيوني إلى هذه المرحلة ماذا بعد ذلك؟ أي إسرائيل يريد الإسرائيليون؟ هل إسرائيل التوراتية المزعومة أو غير ذلك؟ وهل تريد إسرائيل السلام وأي سلام تريد؟

للإجابة على هذه التساؤلات لا بد أولاً من عودة لتحديد طبيعة الصراع بين العرب والإسرائيليين...

رغم أن العرب عانوا قروناً من الحكم الأجنبي وقاسوا من الظلم ومحاولة

سلب الهوية، فقد كان العدوان الصهيوني على وطنهم الأكثر خطورة والعامل الأقوى الذي يثير القلق والخوف على المصير والمستقبل. وتختلف معاناة العرب من العدوان الصهيوني عن معاناتهم من سائر الأعمال العدائية التي تعرضوا لها وذلك لاختلاف الطبيعة بين الصهيونية والاستعمار.

تهدف الصهيونية إلى امتلاك الأرض وطرد سكانها لتقيم دولتها وتغير طابع الأرض ومن عليها وتقضي على هويتهم وهويتها، كي تحقق الأهداف المرسومة لها سواء من قيادتها أو من القوى التي أنشأتها ليكون لها دور في حماية مصالح تلك القوى.

أما الاستعمار فيهدف إلى امتلاك الموارد والتحكم بالمواقع لحماية مصالحه ملحقاً الآلام بالشعوب التي بقيت فوق أرضها، وهكذا ففي ظل الاستعمار يبقى الوطن لأهله، بينما في ظل الصهيونية يصبح الوطن لليهود.

والفارق جوهري بين الاستيطان الصهيوني القائم على عقيدتين: دينية بالنسبة للمتدينين وقومية بالنسبة للعلمانيين، بينما الاستعمار يقوم على ضمان المصالح وتأمينها.

في حربه ضد الشعوب من أجل المصالح نجح الاستعمار في السيطرة وكسر الشعوب التي احتل أرضها، ولكنها ظلت تكافح إلى أن توفرت لها ظروف مكنتها من التحرر والاستقلال فرحل الأجنبي المستعمر.

وفي نشاطها الدؤوب من أجل بناء وطن قومي لليهود قامت الحركة الصهيونية على أساس حقوق إلهية واردة في أساطير التوراة، وبذلك فإن الصراع معها يأخذ مداه العقائدي ويصبح الصراع بين العقائد وخاصةً إذا استهدف المصير صراع وجود.

في الواقع الموضوعي، فإن الصراع بين العرب والإسرائيليين ليس على مساحة من الأرض، وإنما على أحقية الوجود فوق هذه الأرض. ومثل هذه الصراعات لا تحسمها القوة باحتلال المزيد من الأرض وممارسة أقسى أنواع العنف وإنما بتغيير الطبيعة العقائدية لإسرائيل، وإذا تخلت عن عقيدتها الصهيونية تجد نفسها أمام سلام مبني على الحق والعدل والشرعية الدولية.

يوجد في إسرائيل تيارات عديدة لكن أبرزها تياران : الأول ، التيار الديني واليمين العلماني والمتطرف المؤمن بإسرائيل التوراتية المزعومة ويعتبر السلام معيقاً لبرنامجه التاريخي في إقامة إسرائيل الكبرى ، وعندما يتحدث عن السلام يعطيه مفهوماً صهيونياً أي سلام السيطرة والتحكم الذي يبقي الباب مفتوحاً أمام المشروع الصهيوني. وأبرز القوى في هذا التيار الليكود والأحزاب الدينية.

أما التيار الآخر فهو التيار اليساري العلماني الصهيوني ويضم الأحزاب اليسارية في إسرائيل. ويضم هذا التيار توجهات متعددة منها من يؤمن بالسلام مع العرب ويقبل الانسحاب إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران كما يقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، ولكنه حَذِرٌ في كل ما من شأنه المس بأمن إسرائيل ومستقبلها ويمثل هذا التوجه حزب ميريتس وتجمعات أخرى.

إلا أن التوجه الأبرز في تيار اليسار العلماني هو تيار حزب العمل الذي يملك فهمه الخاص لسلام أقل تطرفاً ، ولكنه بالمحصلة يبقى في دائرة اليمين عندما يتعلق الأمر بتحقيق تسويات سلمية في المنطقة ، سواء على المسار السوري أو الفلسـطيني.

إن فهم حزب العمل وتصوره لإسرائيل مختلف عن فهم أحزاب اليمين التي تريد الأرض والتوسع الجغرافي ، بينما يجهد حزب العمل لإقامة إسرائيل الاقتصاد والقوة والعلم والهيمنة . ويوضح مشروع شمعون بيريز حول شرق أوسط جديد ، فهم اليسار لإسرائيل الكبرى عبر بناء دولة قوية عسكرياً واقتصادياً وعلمياً تتحكم بالشرق الأوسط عبر السلام وليس عبر الحرب . وهكذا فإن السلام الذي يتبناه حزب العمل يختلف عن السلام الذي يتبناه العرب ، ذلك أن الجانب العربي بنى موقفه على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بينما بنى الجانب الإسرائيلي موقفه على قاعدة ربط السلام بالأمن وليس بالانسحاب . وتلقي هذه الصورة ضوءاً على موقف حكومة باراك من مسألة الانسحاب إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران على الجبهة السورية ، ورفضه الانسحاب الكامل من الأراضي السورية المحتلة ، ومن الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات.

ويبقى السؤال مطروحاً : أي سلام يريده الإسـرائيليون. . . ؟

في خطاب الترحيب بزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى الكنيست تلقاه اسحاق شامير رئيس الكنيست آنذاك بنبوءة النبي أشعيا التي تقول كما ورد في نص الخطاب الرسـمي:

«ويكون في آخر الأيام أن جبل بيت الرب يوطد في رأس الجبال ويرتفع فوق التلال وتجري إليه جميع الأمم وتنطلق شعوب كثيرة وتقول: هلموا نصعد إلى جبل الرب إلى بيت إله يعقوب وهو يعلمنا طرقه فنسير في سبيله لأنه من صهيون تخرج الشريعة ومن أورشليم كلمة الرب ويحكم بين الأمم ويقضي للشعوب الكثيرة فيضربون سيوفهم سككاً ورماحهم مناجل فلا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب بعد ذلك».

بهذه النبوءة استقبل شامير الرئيس المصري وحدد فيها طبيعة السلام كما يلـي:

1 – من صهيون تخرج الشريعة وفي أورشليم كلمة الرب وبهذه العبارة حسم شامير الرؤية، فإسرائيل التي تمثل صهيون هي مصدر السلطات وهي مركز القرار لأنها تعبر عن كلمات الرب التي تخرج من أورشليم.

2 – والأمم تزحف إلى بيت إله يعقوب في جبل الرب لتستسلم وتقدم فروض الطاعة، وإسرائيل باعتبارها هي صهيون وممثلة بيت إله يعقوب يجب أن تأتيها الشعوب والأمم مستسلمة صاغرة.

3 – الأمم التي زحفت إلى جبل الرب حولت سيوفها إلى سكك وأسنتها إلى مناجل ولا ترفع سيفاً ولا تتعلم الحرب، ومن ثم فعلى العرب أن يزحفوا إلى إسرائيل ويتخلوا عن سلاحهم وألا يرفعوا سلاحاً في وجه إسرائيل.

هذا هو السلام الذي تريده إسـرائيل، تريد سلاماً يكون فيه العرب مهزومين مفككين ضعافاً يعملون لخدمتها...

قد يتساءل البعض: إذا كانت إسرائيل لا تريد السـلام فلماذا انسحبت من سـيناء؟

لقد حقق لها السلام مع مصر الإنجازات الكبرى التاليـة:

1 - أخرج مصر الدولة العربية الكبرى من ساحة الصراع وهذا ما ضمن صعوبة نشوب حرب في المنطقة في ضوء الوضع العربي القائم .

2 - بدلت المعاهدة المصرية - الإسرائيلية دور مصر القيادي في الساحة العربية ، كانت مصر محط أنظار العرب في صراعهم مع إسرائيل وهذا أعطاها دوراً هاماً في الساحة العربية ، وفقدت بعد المعاهدة هذا الدور ولا سيما أن المعاهدة تضمنت نصاً أعطاها الأولوية على أي اتفاق أو التزام بين مصر وأية جهة أخرى ، وبكلمة أخرى فإن التزامات المعاهدة غيرت مسار التوجه السياسي المصري بما يتلاءم مع نصوصها .

3 - إن ضمان أمن إسرائيل على الحدود المصرية مكنها من توجيه قدراتها وجهودها نحو الشمال (سورية ولبنان) ونحو فلسطين ، كما ساعدها على التفرغ لمواجهة أي خطر محتمل من العراق وإيران.

4 - ليس لإسرائيل في الأساس مطامع توسعية باتجاه مصر بحكم وضع مصر التي لن تجد إسرائيل مكاناً تتوسع به فيها ، ومطامعها الأساسية تقع في فلسطين والشمال والشرق.

ويبرز في مجال الحديث عن موقع السلام في المشروع الصهيوني سؤال هو: هل يمكن فرض السلام على إسرائيل؟

يمكن أن يقبل الإسرائيليون بالسلام وفق قرارات الأمم المتحدة مرغمين ضمن الشروط التالية:

1 - وضع دولي قادر على فرض إرادته على إسرائيل ، ولا يسمح الوضع الراهن بذلك لأن القوة العظمى القادرة على فرض الحل تقف تماماً إلى جانب إسرائيل وتعتبرها جزءاً من أمنها الاستراتيجي ، وأعني بهذه القوة الولايات المتحدة الأميركية.

2 - إذا تعرضت إسرائيل لحرب وخسرتها ، وهذا الأمر لا تتوفر إمكانياته بسبب الأوضاع الدولية والإقليمية القائمة والتوجه العالمي والعربي نحو السلام .

3 - إذا تمكنت قوى المقاومة من استنزاف إسرائيل وخلق حالة القلق

والخوف ، فإن السلام يصبح مطلباً إسرائيلياً وعالمياً ، وهذه الحالة تتطلب قدرة المقاومة على الصمود وتحمل الضربات الإسرائيلية .

وكما أن استمرار الاحتلال محصلة اختلال توازن القوى ، فإن الانسحاب وإزالة آثار العدوان لا تتم إلا بتصحيح الخلل في هذا التوازن .

وبالمحصلة فإن المشروع الصهيوني ، الذي حدد قواعده كل من اللورد روتشيلد في رسالته التي أشرت إليها إلى رئيس الحكومة البريطانية بالمرستون وكذلك إلى مؤتمر لندن الذي دعا إليه رئيس الحكومة البريطانية عام 1905، قد حقق الأهداف التالية التي رسمت له وهي:

1 - فصل عرب آسيا عن عرب أفريقيا ليس فقط فصلاً مادياً عبر الدولة الإسرائيلية ، وإنما اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ، مما أبقى العرب في حالة من الضعف.

2 - استمرار تجزئة الوطن العربي وإفشال جميع التوجهات الوحدوية إما بإسقاطها أو تفريغها من محتواها ، ولا يعني هذا الأمر بالضرورة تدخلاً إسرائيلياً وإنما هو محصلة لوجود إسرائيل من جهة وللتعاون بينها وبين القوى الخارجية الطامعة بالعرب من جهة ثانية.

3 - الحد من نهوض العرب ومنعهم من التقدم وامتلاك العلم والمعرفة وذلك من خلال سياسات الدول المتقدمة التي تمنع عن العرب وسائل ولوج العلم وامتلاك إمكانية تطويره والمساهمة في إنتاج المعرفة.

4 - إن من أسباب حالات العداء والمنازعات الرئيسة بين الدول العربية الصراع مع إسرائيل والموقف من هذا الصراع ودور القوى الخارجية في دفع هذه الدولة أو تلك لاتباع سياسات تتعارض مع مواقف دول أخرى ، مما يشكل سبباً جوهرياً للتوترات العربية . وحتى مشاكل الحدود بين بعض الأقطار العربية يمكن أن تعزى إلى العامل الخارجي في معظمها.

في كل يوم وفي كل ساعة وفي كل لحظة يجب أن نضع أمامنا المشروع الصهيوني وتطوره والبعد الدولي لهذا المشروع ، ولا نستطيع أن نحدد الطريق الآمن خارج رؤيتنا للحقائق ، وخارج إدراكنا لأهداف هذا المشروع سيبقى

العرب في حالة من الضياع والتخبط وهذا ما يريده أعداء الأمة ، وقد يريده بعض مراكز القرار فيها لأن الوضع الراهن قد يكون آمناً لمصالح هؤلاء ولكنه ليس آمناً للأمة ، وعندما تفتقد الأمة الأمن يصبح من العسير على فرد أو جماعة أو دولة توفير الأمن والاستقرار وتحقيق النهوض والازدهار.

ورغم المآسي التي أصابت العرب في فلسطين وخارجها ، فإن معظم السياسيين العرب أصحاب السلطة لم يدركوا أخطار المشروع الصهيوني وكأنهم لم يقرأوا الماضي ولا يدركون مغزى أحداث الحاضر ، ويتعاملون مع هذا المشروع وكأن فيه الأمن والخلاص لهم وليس الألم والشقاء والمعاناة لشعوبهم.

وفي نضال الأمم من أجل التحرر والنهوض قد يكون لقادتها نهج في تحديد المراحل في ضوء الإمكانات والوقائع والظروف القائمة ، ولكنهم يعرفون نهاية النفق ويعرفون نهاية الطريق.

ومن الواضح أن المصالح الذاتية الضيقة هي التي تفسر الحالة العربية الراهنة والموقف العام من إسرائيل ، لأن حماية هذه المصالح تضع أصحابها في غير الموقع الذي يخدم بلادهم ومستقبلها وأمنها ونهوضها ، ويجدون أنفسهم غير قادرين على مقاومة الضغوط الخارجية ، لأن الخارج الذي يمارس الضغط يعرف نقاط الضعف لدى هؤلاء فيمسك بها . . .

عرف التاريخ العربي حالات مماثلة في مراحل متعددة تعاون فيها قادة من الداخل مع الأجنبي على حساب الشقيق أملاً في أن يكون الغازي سنداً له ، ولكن قواعد التاريخ ومعطياته لا تبقي مكاناً لمتعاون على حساب الشعب أو الأمة.

تعرضت الأمة العربية في مراحل متعددة لغزو خارجي ولاحتلال استعماري ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخلال عقدين استقلت جميع الأقطار التي كانت محتلة أو مستعمرة ، ومع ذلك فقد كان المشروع الصهيوني ينمو على الأرض دون أن يتشكل مشروع عربي مقابل ليس فقط لمواجهة المشروع الصهيوني ، وإنما أيضاً لوضع قواعد النهوض والتقدم والتحرر من كل أشكال السيطرة والهيمنة والتدخل الخارجي.

افتقد العرب المشروع القومي في إطار النظام العربي الرسمي وتعاملت

حكومات هذا النظام مع المشروع الصهيوني وإفرازاته لا من خلال إدراك أخطار هذا المشروع ، بل من خلال بيانات وقرارات لم يكن لها رصيد واقعي في حيز التنفيذ .

ولعل أهم الإنجازات التي حققتها إسرائيل كانت بفعل الحالة العربية الراهنة التي وضعت الأمة المقيدة في وضع تدرك الخطر ، ولكن قيود النظام العربي الرسمي كانت أقوى من قدرتها على تحويل الإحساس به إلى فعل لمجابهته .

إن مواجهة المشروع الصهيوني لا تتم عبر التنازلات المتتالية ولا عبر الخضوع للضغوط الخارجية وإنما عبر الحقائق التالية :

1 - يستهدف المشروع الصهيوني الأمة العربية كلها بغض النظر عن المعاهدات والاتفاقات التي تمّت بين بعض الحكومات العربية وإسرائيل، ولن يسلم من أخطاره حتى أولئك الذين وقّعوا مع الإسرائيليين اتفاقيات سلام .

2 - إن مواجهة المشروع الصهيوني تتطلب مراجعة بنية النظام العربي الراهن وبناء نظام عربي جديد على أسس جديدة كما سأبيّن في مكان آخر .

3 - التركيز على تنمية الوعي السياسي والقدرة على تحسس الأخطار لدى المواطن ، وبالتالي تنمية حركة شعبية عربية تكافح ضد المشروع الصهيوني وسياسات الهيمنة والضغوط الأجنبية .

4 -العمل على توفير متطلبات تحقيق توازن القوى في المنطقة في المجالات السياسية والعلمية والاقتصادية إلى جانب توفير متطلبات الدفاع .

*********

## الفصـل الخامس

# العرب والمشروع الصهيونـي

أود العودة إلى بعض الوقائع التاريخية، لا بهدف محاكمة من شاركوا فيها وإنما من أجل استـخلاص العبر والدروس، لأن الأمة التي لا تقرأ تاريخها وتستخلص العبر منه تفقد توازنها ولا تستطيع أن تحدد طريقها المستقبلي بصورة تحقق طموحاتها وتجنبها الضـرر.

ينبغي أن تضعنا قراءة التاريخ أمام حقيقة هي أن التاريخ لا يصنعه القدر وإنما الناس، والمعرفة بأحداثه تساعدنا على أن نصنع وقائع تاريخنـا لا أن يضعها لنا آخرون.

من هنا فإن قراءة أحداث الربع الأول من القرن العشرين بصورة موضوعية وبعيداً عما ترسخ في أذهاننا عبر صياغة تلك الأحداث، ترينا بوضوح الأسباب التي جعلت هذه الأمة تتعثر في نهوضها وتتعرض للنكبات والنكسات، بينما سارت الأمم الأخرى في طريق النهوض والتحرر والتقدم.

إن قراءة التاريخ ليست من أجل توسيع مساحة المعرفة لدى الإنسان فقط، وإنما من أجل ألا تتكرر الوقائع التي ما زلنا نعيش آثارها الضارة التي عطلت وحدة هذه الأمة ونهوضها وأتاحت للصهيونية النجاح في بناء مشروعها وللقوى الأجنبية السيطرة على موارد وطننا الكبير والهيمنة على قرارات البعض من حكومات البلدان العربية.

وبعد قرن من انطلاق المشروع الصهيوني فمن حق المواطن العربي أن

يتساءل : لماذا نجح هذا المشروع وسقط مشروع الاستقلال العربي؟ لماذا نجحت الصهيونية في تجميع أقوام من شتى أنحاء العالم وأخفق مشروع الوحدة العربية بل فشلت محاولات التعاون الجدي والتضامن الفعال بين العرب؟

في السنة الثانية للحرب العالمية الأولى تواصل الإنكليز مع الجمعيات العربية والمناضلين العرب لدفعهم للتمرد ضد الدولة العثمانية، وأغدقوا عليهم وعوداً لم يمض سوى وقت قصير حتى تخلى عنها من وعد بها. وقامت الثورة العربية تحت راية الاستقلال العربي ضد الدولة العثمانية، وقاتل عرب ثائرون من أجل الدولة العربية مع القوات البريطانية ضد عرب متمسكين بالدولة العثمانية لاعتبارات دينية. وقع خلال الحرب أمران بارزان : الأول هو معاهدة سايكس - بيكو لاقتسام سورية الطبيعية والعراق بين الفرنسيين والإنكليز عام 1916، والثاني هو الوعد البريطاني لليهود بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لهم بتاريخ 2 تشرين الثاني 1917.

في ذلك الوقت حين كان البريطانيون والفرنسيون يصنعون تاريخ العالم، وضمنه تاريخ الأجزاء العربية من الدولة العثمانية، كان أبناء الشريف حسين بن علي يبحثون عن عروش، في العراق وسورية والحجاز.

كان المحرك للوطنيين السوريين بالالتحاق بثورة الحسين أملهم في بناء دولة عربية وإذا هم يجدون أنفسهم مشتتين وقد مزقت قوات الاستعمار الفرنسي والبريطاني آمالهم وضيقت الخناق على من كان يريد أن يرفع صوته ويجدد الثورة ضد الاحتلال ويعلنها كما أعلنها ضد الدولة العثمانية.

في خطابه أمام المؤتمر السوري بعد عودته من أوروبا تحدث الأمير فيصل بن الحسين عن جهوده من أجل الاستقلال واتصالاته، ومما ورد في ذلك الخطاب ما يلي[1]:

«ولا شك فإن فكري في إدارة سورية أنني أرى مطالب الأقلية من الشعب أن تكون مرجحة على آراء ورغبات الأكثرية، وهذا أولاً بالنسبة لما بذل الأتراك

(1) المشاريع الوحدوية بين عامي (1913-1989) - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

من الشقاق والنفاق بين العناصر ، فالبلاد ستنقسم إلى مناطق بموجب الحالة الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة إلى اختلاف مناطقهم وإنني أعلم يقيناً بأن القسم الجنوبي من البلاد السورية لا يدار كما يدار الساحل ولا يدار الساحل كما يدار داخل سورية حتماً وحوران وجبل الدروز والمنطقة الجنوبية . . . »

وقال في مكان آخر من الخطاب ما يلي:

« وأرجو أن تعتمد الأمة على الأمم التي حالفتها وناصرتها والتي لولاها لم نستطع الاجتماع الآن . ولكننا واثقون أن حلفاءنا لا يريدون إلا الفلاح ولا طمع لهم بغير نجاحنا. »

كان الهدف من الثورة إقامة الوحدة العربية وبات العمل ينحو إلى تمزيق الوحدة الوطنية في سورية من خلال رغبة نظام الحكم في إدارة البلاد كما هو واضح من الحديث عن خصائص المناطق مشيراً إلى الساحل وحوران وجبل العرب.

كما ورد في الخطاب ما يلي:

« بما أن البلاد العربية بين سكانها اختلافات في طبقات العلم والتعليم ليس إلا فالظروف غير كافية لتجعلهم أمة واحدة وحكومة واحدة لذلك رأيت الدفاع كما يلي : إن سورية والحجاز والعراق قطعات عربية وكل قطعة فيها يطلب أهلها الاستقلال وقلت إن نجداً والبلاد المساوية للحجاز من الأقطار العربية هي تابعة للحجاز ليس إلا وهذه يرأسها والدي. أما سورية فيجب أن تكون مستقلة وكذلك العراق يريد استقلاله ولا يريد معاونة أو حماية. نحن لا نرضى في سورية بأن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من معونات في ابتداء تشكلنا بل إن الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بثمنه أي بدراهم معدودات ».

نرى في هذا الخطاب أمرين جديدين يتناقضان مع مبادئ الثورة التي أعلنها الشريف حسين والتي على أساسها التحقت به أعداد كبيرة من القوميين الذين عملوا للاستقلال العربي ، وهذان الأمران هما:

1 - التخلي عن فكرة الوحدة والعمل لإقامة دول مستقلة ثلاث وهي دولة الحجاز لوالده ، وسورية له والعراق لشقيقه فقد نشط الأمير عبد الله في ذلك الوقت مع بعض الزعماء العراقيين ودعوا إلى إقامة مملكة يتوج هو ملكها وشقيقه الأمير زيد نائباً للملك .

2 - أما الأمر الثاني فهو الانطلاق من تفكيك الوحدة الوطنية ، وذلك عندما تحدّث عن خصوصيات بعض المناطق وأشار إلى جبل العرب ، ولم يتحدث عن الساحل لأن الفرنسيين والإنكليز كانوا قد أخرجوه من خريطة الدولة السورية بموجب اتفاقية سايكس بيكو .

ولا شك أن الاتفاق الذي توصل إليه فيصل مع رئيس الحكومة الفرنسية كليمنصو في السادس من كانون الأول 1919 والمعدل في السادس عشر من الشهر ذاته يوضح هذه المواقف .

جاءت هذه الفقرات من الخطاب تنفيذاً لاتفاقين عقدهما الأمير فيصل مع كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ، الأول بتاريخ 6/ 12/ 1919 والثاني بتاريخ 16/ 12/ 1919 .

حدد الاتفاق الأول المبادئ العامة لدور فرنسا في سورية وحدد الاتفاق الثاني البرنامج التنفيذي وهذا نصه[1] :

« بناء على التصريح الفرنسي - الإنكليزي بتاريخ 9 تشرين الثاني 1918 من جهة وبناءً على المبادئ العامة المختصة بتحرير الشعوب وبالمشاركة الدولية المعلنة من قبل مؤتمر السلم من جهة أخرى تؤكد حكومة الجمهورية الفرنسية اعترافها بالحق للأهلين الناطقين باللغة العربية والقاطنين في أرض سورية من كافة المذاهب أن يتحدوا ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمة مستقلة **ويعترف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بأن الأهلين السوريين لا يستطيعون في الوقت الحاضر لاختلال النظام الاجتماعي الناشئ عن الاضطهاد التركي والخسائر المحدثة أثناء الحرب أن يحققوا وحدتهم وينظموا إدارة الأمة دون مشورة ولا**

---

(1) المشاريع الوحدوية بين عامي (1913-1989) - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

**معاونة من أمة مشاركة على أن تسجل تلك المشاركة من قبل عصبة الأمم عند إبرامها وباسم الشعب السوري يطلب هذه المهمة من فرنسـا.**

1 - تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تمنح للأمة السورية مساعدتها على شؤونها بجميع أنواعها وأن تضمن استقلالها ضد أي تجاوز ضمن الحدود التي سيعترف بها مؤتمر السلم وفي تعيين هذه الحدود ستبذل الحكومة الفرنسية جهودها لتقرير التعديلات العادلة من حيث الجنسية واللغة العربية.

2 - يتعهد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بأن يطلب من حكومة الجمهورية الفرنسية - هذه الحكومة وحدها - المستشارين والمدربين والمأمورين الفنيين اللازمين لتنظيم جميع الإدارات الملكية والعسكرية ويستمد هؤلاء المستشارون والأخصائيون تفويضهم وسلطتهم التنفيذية من الأمة السورية. ويشترك المستشار المالي في إعداد ميزانية الخرج والدخل لإقامة أساس التنظيم المالي الذي تبنى عليه قواعد إدارة الدولة الجديدة وهو الذي ينفذ بالإجبار جميع نفقات الإدارات المختلفة وله أن يبحث عن حق سورية من الديون العمومية العثمانية، وستكون السكك الحديدية المعطى امتيازها من اختصاص مستشار مناقصة وفي أثر انعقاد الاتفاق الحاضر تمنح الحكومة الفرنسية مساعدتها لأجل تنظيم الدرك والشرطة والجيش.

يعترف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل للحكومة الفرنسية بحق الأولوية التامة في المشروعات والقروض المحلية ما عدا تلك التي تعود للوطنيين الذين يعملون لأنفسهم ولا يعيرون أسماءهم لرأسمال أجنبي.

3 - يسمي صاحب السمو الملكي الأمير فيصل في باريس لدى ناظر الأمور الخارجية مفوضاً ينتدبه سكرتيراً للأمور الخارجية ويعهد إليه بالنظر في الأمور الخارجية التي تهم الأمة السورية.

ويعهد إلى ممثلي فرنسا السياسيين وقناصلها في الخارج بتمثيل مصالح دولة سورية الخارجية، وسيعهد للقناصل الفرنسيين بمهمة القنصلية السورية.

4 - يعترف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل باستقلال لبنـان تحت الوصاية الفرنسية وبالحدود التي سيعينها له مؤتمر السلم.

5 – يتعهد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بأن يتعاون مع فرنسا على تنظيم حكومة لدروز حوران في داخل الدولة السورية تكون متمتعة بأوسع شكل من الاستقلال الإداري يلتئم مع وحدة الدولة.

6 – تتعهد الأمة السورية بأن تبذل جميع قواها في المساعدة التامة لفرنسا في كل فرصة امتناناً من العهد الذي عقدته مع المندوب العالي الفرنسي ممثل الدولة المساعدة الذي يقيم إقامة عادية في حلب ليكون بهذه الصورة على مقربة من كيليكيا وهي منطقة الحدود التي يجتمع فيها عادةً جنود الحامية ويكون لرئيس الدولة السورية والمندوب العالي الفرنسي مشتى في بيروت التي ستتمتع بإدارة بلدية مختارة.

يبقى هذا العهد الذي تطبق به المبادئ العمومية قانوناً بين الفريقين إلى حين إعداد الاتفاق القطعي المفصل الذي يحرر عند رجوع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل إلى فرنسا وسيعرض في الوقت الملائم على مؤتمر السلم».

وقد علقت جريدة المنار على هذه الاتفاقية بما يلي:

«هذا هو الاستقلال الذي كان فيصل يحلف الأيمان المغلظة في خطبه ومحادثاته بأنه لا يقبله إلا تاماً ناجزاً مطلقاً من قيود الحماية والوصاية وكل تدخل أجنبي وإلا كان بريئاً من دم محمد ومن نسب محمد صلى الله عليه وسلم وكان يطلب من وجهاء السوريين أن يفوضوه في سياستهم الداخلية والخارجية بلا شرط ولا ضد وكادوا يخدعون ولو فعلوا لسجل على بلادهم حمل العبودية ولكنه خاب أولاً وآخراً ولله الحمد، ولا ندري ما تكون عاقبة أمره فيما عاهد عليه الإنكليز في العراق من تقييد الأمة بإمضاء صك عبوديتها».

كان هذا الاتفاق قبل أن يتوج فيصل ملكاً على سورية ولكنه أراد أن يمهد لما سيحدث في المستقبل من خلال التمهيد للتعاون مع الأجنبي عندما قال في خطابه:

«وأرجو أن تعتمد الأمة على الأمم التي حالفتها وناصرتها والتي لولاها لم نستطع الاجتماع الآن. ولكننا واثقون أن حلفاءنا لا يريدون لنا إلا الفلاح ولا طمع لهم بغير نجاحنا فعلينا أن نثبت لهم أننا أمة نريد أن تستقل ونحافظ على

كبيرنا وصغيرنا وجارنا ومستجيرنا ونحترم كل من يأتينا من الأمم الغربية لخدمتنا».

عندما يكون هاجس القائد السلطة لا يستطيع أن يرى الحقيقة، ولا يستطيع أن يصمد في وجه الضغوط حتى لا يتعطل سعيه إلى بلوغ ما يطمع به.

عندما تكون السلطة أهم من الوطن عندئذ لا يكون الوطن هو القضية، وإذا هان الوطن فكل أمر يسهل هوانه.

في الثالث من كانون الثاني 1919 وقّع الأمير فيصل اتفاقية مع حاييم وايزمن بشأن الوطن القومي لليهود في فلسطين هذا نصها:

«إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها والدكتور حاييم وايزمن ممثل المنظمة الصهيونية القائم بالعمل نيابة عنها يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هي في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدول العربية وفلسطين ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما قد اتفقا على المواد التالية:

1 - يجب أن يسود في جميع علاقات والتزام الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.

2 - تحدد بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرةً الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

3 - عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أدنى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من نوفمبر سنة 1917.

4 - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين

على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين والمستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي.

5 - يجب ألا يسن نظام أو قانون أو يتم التدخل بأية طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضاً بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب ألا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

6 - إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

7 - تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الإمكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريراً على أحسن الوسائل للنهوض وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الإمكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية في البلاد.

8 - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

9 - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال للحكومة البريطانية للتحكيم.

وقّع في لندن- إنكلترا في اليوم الثالث من شهر كانون الثاني 1919. »

بحثت عن هذه الوثيقة عند قراءتي خطاب شمعون بيريز في الكنيست الإسرائيلي أثناء زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس، وكان بيريز زعيم المعارضة العمالية آنذاك فخطب مرحباً بالسادات وأشار في خطابه إلى أن أول اتفاق بين العرب واليهود وقّعه كل من الأمير فيصل وحاييم وايزمن وبذلت جهداً حتى حصلت عليها.

هناك رواية تتعلق بهذه الوثيقة تقول : إن بعض مرافقي الأمير فيصل من السياسيين العرب عرفوا بأمرها فذهبوا إليه وناقشوه بخطورتها فكتب عليها التحفظ التالي :

« يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه :

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من كانون الثاني 1919 المرسلة إلى وزارة الخارجية البريطانية لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحوير فيجب ألا أكون عندها مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها ويجب ألا أكون مسؤولاً بأي طريقة مهما كانت ».

والملاحظ أن الأمير فيصل يشير بتحفظه إلى المذكرة المرفوعة إلى وزارة خارجية بريطانيا بتاريخ 4/ 1/ 1919، بينما الاتفاقية موقعة بتاريخ 3/ 1/ 1919، مما يؤكد أن التحفظ وضع بعد توقيع الاتفاقية ببضعة أيام وإلا فكيف يتحفظ على أساس مذكرة قدمت للخارجية البريطانية في اليوم التالي للاتفاق.

وفي الثالث من آذار 1919 وجه الأمير فيصل بن الحسين رسالة إلى زعيم الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية فيلكس فرنكفورتر عضو الوفد الصهيوني إلى مؤتمر الصلح هذا نصها[1] :

« . . وفد الحجاز – باريس

3 من مارس 1919

عزيزي مستر فرانكفورتر :

أود أن أغتنم هذه الفرصة، وهي أول اتصال لي مع الصهيونيين الأميركيين لأبلغكم ما استطعت أن أقوله في معظم الأحوال للدكتور وايزمان في الجزيرة العربية وأوروبا. إننا نعتبر العرب واليهود أبناء عمومة في الجنس. وقد تعرضوا لاضطهادات مماثلة على أيدي قوى أشد منهم بأساً. وقد استطاعوا لحسن الحظ أن يتخذوا الخطوة الأولى نحو تحقيق أهدافهم القومية معاً.

---

(1) وثائق الصراع العربي الصهيوني – الجزء الأول – جمع وإعداد الدكتور سمير أيوب.

وإننا، معشر العرب والمثقفين منا بوجه خاص، نشعر نحو الحركة الصهيونية بأعمق مشاعر العطف. وإن وفدنا هنا في باريس يعلم تماماً المقترحات التي قدمتها المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح. وإننا ننظر إليها على أنها اقتراحات معتدلة صحيحة، وسوف نبذل جهدنا، في النطاق الذي يخصنا، للمساعدة على تحقيقها، إننا نرحب باليهود أعظم ترحيب.

ولقد كان لنا، ولا يزال، مع زعماء حركتكم وبخاصة الدكتور وايزمان أوثق العلاقات. وقد كان عوناً كبيراً لقضيتنا. وأرجو أن يحتل العرب في القريب مركزاً يمكنهم من رد المعروف لليهود. إننا نعمل معاً من أجل شرق أدنى تدخله الإصلاحات ويبعث من جديد. إن حركتينا تكملان إحداهما الأخرى. فالحركة اليهودية قومية وليست استعمارية. وحركتنا قومية وليست استعمارية. ولكلينا مكان في سورية. والحق أني أرى أنه لا يستطيع أحد منا أن يحرز نصراً حقيقياً بدون الآخر.

إن أناساً أقل معرفة وأقل مسؤولية من زعمائنا وزعمائكم، ممن يجهلون الحاجة لقيام تعاون بين العرب والصهيونيين قد حاولوا استغلال الخلافات المحلية التي لا بد أن يقوم مثلها في المراحل الأولى لحركاتنا في فلسطين. وأخشى أن يكون بعضهم قد أساء التعبير عن أهدافكم أمام الفلاحين العرب، وعن أهدافنا أمام الفلاحين اليهود مما أتاح للأحزاب ذات المصلحة المجال لاستغلال ما يسمونه خلافاتنا.

وأرجو أن أؤكد لكم عن إيماني بأن هذه الخلافات ليست قائمة على مسائل أساسية بل هي على أمور تفصيلية على غرار المسائل التي لا مناص من وقوعها في كل اتصال بين الشعوب المتجاورة. ويسهل تسويتها بالنوايا الحسنة المتبادلة والحقيقة أن تفهماً أكثر وعياً سيبددها كلها تقريباً.

إنني وشعبي نتطلع إلى مستقبل نساعدكم فيه وتساعدوننا فيه، حتى يتمكن بلدانا من أخذ مكانيهما في مجتمع الشعوب المتمدنة في العالم.

المخلص فيصل..»

كان فيصل يدرك أن فلسطين جزء من الوطن الذي يعمل لأن يكون مَلِكَهُ فتصرف وأعطى وهو مشروع ملك، فكيف الأمر لو كان قُيض له أن يقبض على زمام الأمور في سورية..

إن قصة الأمير فيصل هي قصة النظام العربي كله: سرعة في الاستجابة للضغوط وتجاهل لإرادة الناس وسهولة في التفريط.

هي قصة مؤتمر لندن الذي عقد عام 1936 وأجهض المشاركون فيه من العرب ثورة الشعب الفلسطيني التي كان الفلسطينيون يخوضون فيها قتالاً ضد الاستيطان اليهودي وضد الاحتلال البريطاني.

وهي قصة عام 1947 عندما أعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب على فلسطين واندلع عدوان المنظمات الصهيونية على الفلسطينيين وتدخلت الحكومات العربية ثم أذعنت للهدنة ثم نالت كأس الهزيمة وإعلان دولة إسرائيل في منتصف أيار 1948.

هي قصة كامب ديفيد وإخراج مصر من ساحة الصراع، وقصة أوسلو وتورط منظمة التحرير الفلسطينية وحكاية اتفاقيات وادي عربة... إلخ.

إنها مسألة النظام السياسي العربي الذي لم يدرك أصحابه خطر الصهيونية وخطر الخنوع للضغوط الأجنبية فبقي معظمهم خارج ساحة الصراع ما عدا دولتين بقيتا تواجهان وحدهما (مع تعاطف إعلامي عربي) إلى أن وقعت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وسأتعرض فيما بعد إلى الموقف الرسمي للحكومات العربية، أما الموقف الشعبي من المشروع الصهيوني فكان له شأن آخر.

* * *

في تلك المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، كان إدراك العرب يتزايد يوماً بعد يوم بالأخطار التي تهددهم من التحالف بين بريطانيا، التي نكثت وعودها لهم، والصهيونية الآتية من الغرب والطامعة في فلسطين؛ وفي الوقت نفسه كان عليهم أن يتصدوا للاتفاق بين بريطانيا وفرنسا الذي قضى باقتسام الجزء العربي من الدولة العثمانية في العراق وسورية الطبيعية.

في الحادي عشر من آذار عام 1919 عقد مؤتمر في القدس شاركت فيه كافة الفعاليات الفلسطينية واتخذ قرارات رفعها إلى مؤتمر الصلح في باريس وهذا أهم ما ورد فيها[1]:

«1 - ألا تعتبر فلسطين إلا جزءاً من أجزاء سورية العربية فهي لم تنفصل عنها في دور من أدوارها وتربطنا بها كل الروابط القومية والدينية واللغوية والأخلاقية.

2 - إن ما جاء في خطاب المسيو بيشون وزير خارجية فرنسا وزعمه بأن لحكومته حقوقاً في بلادنا مبنية على آمال الأهالي ورغباتهم لا يستند إلى شيء من الصحة فنحن ننكر عليه كل ما صرّح به في الخطبة التي ألقاها في 29/ كانون أول سنة 1918 وليس لنا أمل نسعى إليه ولا رغبة نود تنفيذها إلا تحقيق وحدتنا العربية ونيل استقلالنا التام.

3 - نطلب بناءً على هذه الاعتبارات أن تكون مقاطعة فلسطين أو سورية الجنوبية غير منفصلة عن الحكومة العربية السورية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية والخارجة عن كل دائرة نفوذ أو حماية أجنبية.

4 - يعتبر المؤتمر كل معاهدة أو وعد بحق بلادنا ومستقبلنا ملغى وغير مرعي الإجراء بمقتضى القاعدة التي وقعها الرئيس ويلسون ووافقت عليها معظم الدول...»

وعزز طلب المؤتمر الفلسطيني هذا المذكرة التي رفعها المؤتمر السوري إلى لجنة الاستفتاء الأميركية «كنغ - كرين» بتاريخ 2/ 7/ 1919 ومما جاء فيها:

«1 - إننا لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في أي بقعة كانت من بلادنا السورية ونرفض أن يكون لها مساعدة أو يد في بلادنا بأي حال من الأحوال.

2 - إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للإسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا لأن

(1) المشاريع الوحدوية بين عامي (1913-1989) - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي، أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

3- إننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان عن القطر السوري ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حالٍ كان».

وفي الثامن من آذار 1920 أعلن المؤتمر السوري الذي كان يمثل كل أجزاء سورية قراره التاريخي بالاستقلال وقد جاء فيه:

«وعلى ما شاهدناه كل يوم من عزم الأمة الثابت الأكيد على المطالبة بحقها ووحدتها والوصول إلى ذلك بكل الوسائل الممكنة، فقد أعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس النيابي على أن تراعى آمال اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطن هجرة لهم...»

كان التحالف البريطاني- الصهيوني، والاتفاق بين الدولتين الاستعماريتين أقوى من إرادة شعب طامح للاستقلال والوحدة، والعيش بحرية وكرامة، فأحكمت بريطانيا سيطرتها على العراق وفلسطين والأردن وفرنسا على سورية ولبنان وانحلت المملكة التي أعلنها المؤتمر السوري في الثامن من آذار 1920 باجتياح القوات الفرنسية سورية ولبنان وفرار الملك فيصل بن الحسين إلى الأردن...

خرج العرب من الحرب العالمية الأولى في أوضاع صعبة: وجود استعماري يحل محل الدولة العثمانية وفقر واقتصاد ضعيف وتعليم محدود الانتشار ومحصور بفئة محدودة من الذين توفرت لهم الإمكانات للتعلم في المدارس الأجنبية، ولكن أيضاً بشعور عميق بالخيبة والمرارة والحاجة إلى استكمال طريق الكفاح من أجل ألا تهزم طموحاتهم في الحرية والاستقلال...

إن العلامة البارزة في هذه المرحلة أن النضال من أجل الوحدة والتحرر منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى كان محصوراً بالنخبة العربية التي بدأت كفاحها من أجل الهوية القومية في الدولة العثمانية ثم من أجل الدولة العربية خلال الحرب العالمية الأولى، ولكن بعد انتهاء الحرب وإحكام القوى الأجنبية سيطرتها العسكرية على الأجزاء العربية المشرقية من الدولة العثمانية وإعلان وعد بلفور لبناء وطن قومي لليهود توسعت دائرة المشاركة في المواجهة لتشمل الجماهير ولتنطلق الثورات والمواجهات والإضرابات ضد الوجود الأجنبي ومشاريعه وفي مقدمتها المشروع الصهيوني في فلسطين.

ورغم أن هذه الثورات والمجابهات والتظاهرات والإضرابات كانت في كل قطر من أجل الاستقلال الوطني، لكنها لم تكن منعزلة عما يجري في الأقطار العربية الأخرى...

في عام 1920 قامت ثلاث ثورات في فلسطين وسورية والعراق ولم تشهد تلك البلدان استقراراً خلال وجود الأجنبي فيها، إما ثورات ضد الأجنبي وإما اضطرابات ضد أعدائه.

وما دمت أتحدث عن المشروع الصهيوني في هذا الفصل، فإنني أشير إلى الثورات الفلسطينية المتتالية عبر الكفاح المسلح أو عبر التظاهرات والمؤتمرات ومحطاتها الرئيسة ثورة 1920 والتي كانت التجربة الشعبية الأولى للكفاح الفلسطيني المسلح ضد الاستعمار والصهيونية. وعبّرت عن الشعور بالإحباط وخيبة الأمل، ورغم أن قوى الثورة لم تكن منظمة من حيث التخطيط والقيادة والتعاون بين المناطق المختلفة، إلا أنها كانت الشرارة التي أطلقت مشاعر الجماهير لتكافح ضد الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني.

والثورة المسلحة الثانية كانت ثورة 1929 (وهي ما سميت ثورة البراق) ضد القوات البريطانية والتنظيمات الصهيونية وواجهت القمع والبطش من قبل القوات البريطانية.

ومن اضطرابات ومظاهرات إلى مصادمات مسلحة حتى عام 1935. حيث قاد الشيخ عز الدين القسام الثورة وهي التي كانت أكثر تنظيماً مما سبقها من

حيث تشكيل المجموعات وتدريبها وتسليحها، وألحقت خسائر كبيرة بالقوات البريطانية والمستوطنين اليهود، غير أن بريطانيا استخدمت قوات كبيرة لقمعها واستشهد قائدها الشيخ عز الدين القسام.

وبين عامي 1936 و 1939 تتالت الثورات والمصادمات بين المجاهدين الفلسطينيين والقوات البريطانية والمنظمات اليهودية.

كانت ثورة 1936 أكثر شمولاً من ثورة القسام (التي مهدت لها) ولا سيما بعد ازدياد تدفق المهاجرين اليهود والعنف البريطاني ضد العرب في فلسطين، وكانت المشاركة العربية فيها أكثر اتساعاً، إذ دخلت مجموعات من المتطوعين السوريين واللبنانيين والعراقيين إلى فلسطين، وكان من أبرز شهدائها المجاهد والثائر السوري سعيد العاص الذي استشهد وهو يتولى قيادة المجاهدين في معركة الخضر. وكانت مشاركة الشهيد سعيد العاص ربطاً للعلاقة بين الثورات في كل من فلسطين وسورية والعراق.

وفي تلك المرحلة تشكلت لجان شعبية في كل من سورية والعراق ولبنان والأردن لدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الإنكليز والاستيطان اليهودي، وتعبئة الرأي العام وجمع التبرعات وتنظيم إرسال المتطوعين إلى فلسطين . . .

كانت ثورة 1936 أكثر الثورات الفلسطينية تنظيماً وتأثيراً، لأنها من جهة فجرت قدرات هامة لدى الفلسطينيين في التصدي للقوات البريطانية والاستيطان اليهودي، ومن جهة ثانية ألهبت مشاعر الشارع العربي الذي سارع الكثيرون من أبنائه للتطوع وجمع التبرعات، مما أعطى الثورة بعدها العربي والذي كان يمكن أن يكون أكثر تأثيراً ليس في فلسطين وحدها وإنما أيضاً في الأقطار الأخرى في الكفاح من أجل الاستقلال والحرية.

وأمام هذا التطور لجأت الحكومة البريطانية إلى الملوك والرؤساء العرب طالبةً منهم إقناع الفلسطينيين بوقف الثورة وإنهاء الإضراب مع وعود غير جدية بالاستجابة لمطالبهم، فأرسل هؤلاء رسالة إلى رئيس اللجنة العربية العليا في فلسطين يطلبون فك الإضراب وإنهاء العنف فأوقف الفلسطينيون عندئذٍ ثورتهم وفكوا الإضراب في 13/ 10/ 1936 وكان قد مضى عليه 176 يوماً وعلى الثورة

المسلحة 164 يوماً. وهكذا يكرر التاريخ نفسه، ففي عام 1936 أمسك الشعب الفلسطيني بزمام قضيته وتدخل الملوك والرؤساء العرب لـ (وقف العنف) وإنهاء الإضراب (الثورة) لقاء وعود ثبت أنها كاذبة. وفي عام 2002 طلب بعض العرب من الفلسطينيين وقف (العنف) لقاء وعود لا تقود إلا إلى تدمير قضيتهم.

في التدخل الأول هدأت الثورة الصاعدة وبعد عشرة أعوام قامت دولة إسرائيل وفي المرة الثانية تبدو الصورة أكثر ظلاماً، لأن إرضاء الدول الكبرى على حساب الوطن والأمة لا يقود إلا إلى الظلام والخسارة والآلام.

أمام نكوص بريطانيا عن وعودها، تحركت القوى الفلسطينية بهدف إعادة الثورة التي أجهضت بقرار عربي، فدعت اللجنة العربية العليا في فلسطين لجان الدفاع عن فلسطين في البلاد العربية إلى اجتماع عقد في بلودان في الثامن من شهر أيلول عام 1936 حضره ممثلون عن العراق وسورية ولبنان وترأس المؤتمر الأمير شكيب أرسلان وكان نائبه المطران حريكة مطران حماة وأصدر المؤتمر القرارات التالية[1]:

«1 - إن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن.

2 - رفض تقسيم فلسطين ومقاومة إنشاء دولة يهودية فيها.

3 - الإصرار على طلب إلغاء الانتداب البريطاني وتصريح بلفور، على عقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب الفلسطيني استقلاله وسيادته..

4 - يعلن دستور للدولة الفلسطينية، وللأقليات ما للأكثرية من حقوق وعليها مثل ما على الأكثرية من واجبات ويؤكد حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة وأمثال هذه الأمور وفقاً للمبادئ الدستورية والقانونية.

5 - تأييد طلب وقف الهجرة اليهودية حالاً وإصدار تشريع يمنع انتقال الأراضي لليهود.»

كانت الجماهير العربية رغم ظروفها العصيبة تنشط في مقاومة الوجود الأجنبي وتضع القضية الفلسطينية في مقدمة أهدافها، لأنها أدركت الارتباط بين

---

(1) الموسوعة الفلسطينية.

الوجود الاستعماري والاستيطان اليهودي، كما أدركت الحاجة إلى الاستقلال والتحرر والنهوض... ولكن النضال الشعبي رغم وضوح أهدافه كان يفتقد المشروع الذي يحدد الأهداف ويؤسس المؤسسات التي تضع آليات العمل وبرامجه وتنظم توظيف الطاقات وتحدد الأولويات، وغياب المشروع المتكامل جعل النضال تعبيراً عاطفياً لم يكن له الأثر الذي طمح إليه المناضلون.

صحيح أن الوجود الاستعماري كان منتشراً في معظم أرجاء الوطن العربي في مغربه كما في مشرقه، ولكن الانتفاضات المتتالية ضد الاستعمار كانت تعبّر عما تزخر به هذه الأمة من إمكانات وقدرات عجزت النخبة السياسية التي كانت تنهض لقيادة النضال عن وضع المشروع القومي أو القطري للإفادة مما تزخر به الأمة، رغم أن محاولات جرت في هذا الاتجاه ولكن الشروط الموضوعية لقيام مشروع يستمر ويحقق النصر أو يدفع الهزيمة لم تكن مكتملة.

لعل أول محاولة لوضع مشروع قومي كانت البيان التأسيسي لعصبة العمل القومي التي عقدت مؤتمرها في بلدة قرنايل في لبنان بتاريخ 24/ 8/ 1933.

كان البيان وثيقة هامة درس فيها المؤتمر الوضع العربي محدداً إيجابياته وسلبياته مركزاً على قضية الوحدة العربية وأخطار الاستعمار في الوطن العربي ووسائله للقضاء على الأمة العربية واتخاذ الوطن العربي قاعدة لانطلاقه إلى كل من آسيا وإفريقيا، كما تحدث البيان عن جهود الاستعمار لتفكيك الحياة الوطنية وتدمير الأخلاق العامة والفردية، مذكراً أن السيادة التامة والاستقلال التام المطلق اللذين فرضت العصبة على نفسها العمل لتحقيقهما لا يأتلفان مع أي شكل من أشكال التحكم والسيطرة أو التدخل الأجنبي، ولذلك تعهدت العصبة بأن تقاوم كل عقد أو عهد يتعارضان مع الاستقلال والسيادة.

لقد تحدّث البيان عن المشروع الصهيوني رابطاً بينه وبين الانتداب بالفقرة التالية[1]:

«إن مبدأ إنكار الانتداب وما نتج عنه من الويلات على العرب يضع في أول

(1) المشاريع الوحدوية بين عامي (1913-1989) - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

درجة من درجات الاهتمام (القضية الصهيونية) التي أرادها المستعمرون سلاحاً ماضياً لمحاربة العرب والتي لا يقتصر ضررها على الجزء الجنوبي من سورية فحسب، ولكنها خطر عربي عام وداء ينخر في عظام القضية العربية سوف يستفحل أمره ويعم بلاد العرب كلها.

وحيث إن الصهيونية أو فكرة إنشاء الوطن القومي لشذاذ الآفاق الذين تطاردهم الأمم المستقلة نظراً لخطرهم على عنصرياتها وقومياتها وثرواتها ومبادئها الاجتماعية وقواعدها الخلقية، إن (هذه الفكرة) هي أدهى مصيبة أورثها الانتداب المفروض على العرب وهي قائمة على أساس إجلاء العرب عن بلادهم وإحلال المتشردين محلهم وهو أساس لم يعرف العالم أفظع منه وحشية بالنسبة للعرب أصحاب البلاد وأوخم مآلاً، لذلك أقر المؤتمر محاربة الصهيونية وإغلاق البلاد العربية في وجههم ووجه صناعاتهم ومتاجرهم ورؤوس أموالهم وتحريم بيع الأرض لهم واعتبار من يقدم على ذلك من العرب خائناً جانياً أثيماً وعدواً للعرب وقضيتهم».

كما تحدّث البيان عن الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم، فكان برنامجاً شاملاً لمعالجة أوضاع العرب، فيه تحليل علمي موضوعي للواقعين القومي والقطري وللأوضاع الدولية.

تشكلت عصبة العمل القومي من نخبة من المثقفين العرب الذين تحسسوا الأخطار الكبرى وأدركوا الحاجة إلى تحقيق وحدة الأمة ومكافحة الاستعمار والمشروع الصهيوني ومعالجة الأمراض التي يعاني منها المجتمع العربي، إلا أن عمل العصبة التي تحولت حزباً طليعياً اتصف بالثغرات التالية:

1 - كانت العصبة حزب النخبة ولم تكن حركة جماهيرية تتفاعل مع الجماهير وتتعاطى مع قضاياها اليومية وتقودها نحو مصلحتها في مقاومة الاستعمار والصهيونية وتحقيق الاستقلال الوطني، مما أبقاها بعيداً عن التأثير المباشر في حركة الشارع العربي الذي انتزعت قياداته مجموعات أخرى من السياسيين نهضوا للعمل اليومي في مقاومة الانتداب ونجحوا في استقطاب الجماهير، وكانت الكتلة الوطنية التي جمعت تلك القيادات أقوى تأثيراً وأكثر

فاعلية من عصبة العمل القومي، ولذلك تحولت إلى قيادة فعلية في سورية كما كان نظراؤها في لبنان وفلسطين والعراق ومصر.

كانت العصبة إذاً حزب النخبة ولم تتحول إلى حزب له تنظيماته وتشكيلاته الشعبية التي تنتشر في كل قرية ومدينة.

2 - نجحت العصبة في تحليل الواقع العربي في تلك المرحلة تحليلاً علمياً وحددت الثغرات والأمراض والأخطار وأسبابها جميعاً، ولكنها لم تستخلص خططاً ومناهج عمل قادرة على التعامل مع الواقع بهدف تغيير معطياته وصولاً إلى تحقيق الأهداف.

3 - اتصفت العصبة بالنفس القصير، ورغم أنها كانت تضم نخبة الشباب العربي إلا أنها تراجعت وتشتت معظم أعضائها بين الأحزاب والتكتلات التي تشكلت في الأقطار التي نشأت فيها، مع أن معطيات الواقع آنذاك كانت تشكل مناخاً جيداً للعمل في مناخ كانت فيه الجماهير العربية تزداد اندفاعاً وتوتراً في معاداة الاستعمار والصهيونية، وكان جسم الثورات ومعظم قياداتها من غير النخب المثقفة أو السياسية وإنما من أوساط الشعب عمالاً وفلاحين وتجاراً ومهنيين، وكذلك الإضرابات التي كانت تستمر شهوراً، وكل ذلك يعطي صورة واضحة عن التربة الخصبة لنمو حركة شعبية تقود نضال الجماهير نحو تحقيق أهدافها.

نشأ ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية عدد من الأحزاب السياسية في الوطن العربي في مصر وسورية ولبنان وفلسطين والعراق وغيرها عملت لقضايا الحرية والاستقلال وقامت بأدوار مهمة من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، ولكن لم يكن لديها جميعاً المشروع القومي الشامل لمواجهة مشروع التحالف بين الصهيونية والاستعمار، رغم أن مبادئ معظم هذه الأحزاب كان يركز على مقاومة الاستعمار والاستيطان اليهودي في فلسطين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانفجار الوضع العسكري في فلسطين عبر أعمال العنف التي قامت بها المنظمات الصهيونية ضد عرب فلسطين بهدف تهجيرهم وإعلان الدولة اليهودية بدعم من بريطانيا ومساندتها نشأ عدد من الأحزاب العربية القومية كان أبرزها حزب البعث العربي وحركة القوميين العرب،

وكانت المنظمتان الأبرز في تبني القضية الفلسطينية وفي استقطاب أعداد كبيرة من الجيل العربي الناشئ ولا سيما في الجامعات والمدارس الثانوية.

ورغم أن حركة القوميين العرب ضمت مجموعات من الشباب القومي القوي الإيمان بقضية الوحدة العربية والشديد الحماسة لمقاومة المشروع الصهيوني والاستعمار، إلا أن الحركة لم تستمر طويلاً وتحولت في مطلع عقد الستينات إلى تبني الماركسية وانقسمت إلى تشكيلات عديدة منها منظمة العمل الشيوعي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الاشتراكي في اليمن، كما أن قسماً كبيراً من أعضائها تبنّوا الناصرية وبعضهم كان له دور في التشكيلات الناصرية التي نشأت في الوطن العربي..

أما حزب البعث العربي الذي أعلنت ولادته في السابع من نيسان 1947 فقد شكل العمود الفقري للحركة القومية العربية منذ تأسيسه، وكان الحزب القومي الذي وضع مشروعاً قومياً شاملاً في مواجهة مشروع التحالف بين الصهيونية والاستعمار. والتطور الهام في مسيرة الحزب كان الاندماج مع الحزب العربي الاشتراكي في أواخر عام 1952، ومنذ ذلك التاريخ أصبح اسم الحزب حزب البعث العربي الاشتراكي.

تشكل الحزب من نخبة المناضلين العرب، ولكنه تجنب الوقوع في الخطأ الذي وقعت فيه عصبة العمل القومي، فاعتمد الجماهير القوة الأساسية في نضاله من أجل تحقيق أهدافه.

وتميز حزب البعث العربي الاشتراكي في تحليل الواقع العربي تحليلاً موضوعياً في جوانب الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي تحديد المهام النضالية لطرد الاستعمار وإنهاء المشروع الصهيوني في الوطن العربي.

لقد لخص الحزب مشروعه القومي بكلمات ثلاث: الوحدة والحرية والاشتراكية. وأوضح في مبادئه وبرامجه الترابط بين الأهداف الثلاثة وهي الأهداف النهائية التي يجب الوصول لتحقيقها من أجل بناء وطن تعيش فيه أمة موحدة آمنة ومستقرة.

تشكلت عناصر المشروع القومي للحزب مما يلـي:

1 - تحديد المبادئ النهائية وهي الوحدة العربية في وطن متحرر وآمن ليس فيه وجود لمستعمر أو معتد ولا لظالم أو مستغل للمجتمع أو الأفراد.

2 - إن الوصول إلى تحقيق الوحدة يتطلب النضال ضد الاستعمار والصهيونية ومشاريعهما ومحاربة الظلم الاجتماعي ونشر العلم وتحرير الفرد والمجتمع وبناء اقتصاد البلاد ورفع مستوى الحياة مادياً وثقافياً.

3 - ضرورة التطوير المستمر لبنية الحزب وتوسيع قاعدته بين الجماهير ليتمكن من قيادة نظامها من أجل تحقيق أهدافها التي حددها المشروع القومي للحزب.

4 - تحديد الأولويات في ضوء المعطيات القائمة والإمكانات المتوفرة والتي يمكن توفرها والربط بين هذه الأولويات.

وكان الحزب منذ نشوئه مركز استقطاب الشباب الناهض في الوطن العربي وكان عدد كبير من السياسيين العرب في معظم الأقطار العربية فيما بعد، أعضاء في الحزب في بعض مراحل حياتهم.

كان الحزب في عقد الخمسينات الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العربية وظهر دوره الأبرز في إسقاط حلف بغداد والتركيز على القضية الفلسطينية وعلى مقاومة المشاريع الاستعمارية في المنطقة، كما كان دوره هاماً في دعم الثورة الجزائرية وحركات التحرر في المغرب العربـي.

ورغم الخلل في قيادته في عقد الخمسينات لأسباب تتعلق بالأمزجة أو الاجتهاد في الرأي، فإن جسم الحزب وسلامة قياداته المتسلسلة أبقياه حركة نضالية دائمة قادرة على امتصاص الخلل في قيادته العليـا.

وفي إطار تحديد الأولويات، ناضل الحزب من أجل الوحدة العربية بمضمونها التحرري، فحارب الوحدة مع الأردن وكذلك مع العراق، لأنه اعتبر المشروعين يأتيان في إطار المشروع البريطاني في المنطقة المتحالف مع إسرائيل، إلا أنه ساهم في تحقيق الوحدة مع مصر، لأنه كان يأمل أن تشكل

هذه الوحدة الانطلاقة الكبرى لتحقيق مشروعه القومي، ولكنها تعثرت وتعثر معها المشروع القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

يحتاج المشروع القومي لحزب البعث باعتباره المشروع الأول والأكثر تعبيراً عن حاجات الأمة إلى دراسة شاملة، تحدد مسارات الخطأ والصواب في هذه التجربة القومية، ومن حق هذا الجيل أن يتعرف على هذه التجربة بكل ما فيها من نجاحات وإخفاقات، ومن صواب وخطأ، ليتفهم مسار مرحلة هامة من تاريخ هذه الأمة في النصف الثاني من القرن العشرين ويستفيد من تجاربها.

* * *

إن المشكلة الكبرى التي عانت منها الأمة العربية ولا تزال تعاني هي الاستعداد لدى بعض السياسيين العرب داخل الحكم أو خارجه لتقديم التنازلات الخطيرة وقبول التخلي عن الحقوق الأساسية المتعلقة بالأرض والسيادة. مع أن تجاوز الحقوق الأساسية للأمم أو التفريط بها أو المساومة عليها هو الطريق إلى عدم الاستقرار. فجميع المعاهدات التي وقعت في ظل انتصار فريق أو اختلال في التوازن لمصلحة أحدهما وكان فيها تنازلات تتعلق بالحقوق الأساسية لأحد الأطراف، انتهت بحروب جديدة في الوقت الذي يستعيد فيه الطرف المغلوب زمام القوة.

في الحديث عن الموقف العربي الرسمي من القضية الفلسطينية سأتحدث عن:

1 - المرحلة الأولى تنتهي بنجاح المنظمات اليهودية إقامة دولة إسرائيل.

2 - مرحلة حرب تشرين 1973.

3 - مرحلة المقاومة المسلحة لإسرائيل.

كنت أشرت فيما تقدم إلى الرسالة التي وجهها الملوك والرؤساء العرب للجنة العليا من أجل وقف العنف وفك الإضراب العام عام 1936، حيث تشكل هذه الرسالة التدخل الرسمي الأول لإجهاض الثورة الفلسطينية التي أقلقت بريطانيا والمنظمات الصهيونية، ويأتي هذا التدخل تعبيراً عن الاستعداد العربي

الرسمي لقبول الضغوط والاستجابة لها. ورغم أن الحكومات العربية آنذاك كانت تحت الهيمنة الأجنبية ولا سيما البريطانية، فقد كان يمكنها أن تتخلص من الضغوط بذريعة مواجهة مشاكل مع شعوبها إذا أذعنت إليها.

أما الخطوة التالية في التدخل الرسمي لمصلحة المشروع الصهيوني وعلى حساب الشعب الفلسطيني فكانت المشروع الذي تقدم به الأمير عبد الله إلى الحكومة البريطانية عام 1938 وجاء فيه[1]:

«1 - تشكيل مملكة عربية موحدة في فلسطين وشرق الأردن برئاسة ملكية عربية قادرة على القيام بمهماتها وتنفيذ تعهداتها.

2 - تعطي هذه المملكة إدارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خرائطها بواسطة لجنة تتألف من رجال بريطانيين وعرب ويهود.

3 - يكون لليهود التمتع بكامل ما تتمتع به أية إدارة مختارة.

4 - يمثل اليهود في برلمان الدولة العربية بنسبة عددهم ويؤخذ في وزارة الدولة الموحدة وزراء منهم.

5 - تنحصر الهجرة اليهودية بنسبة معقولة إلى تلك الأراضي التي تكون فيها الإدارة المختارة.

6 - لاحق لليهود في أن يطلبوا شراء أرض أو إدخال مهاجر خارج المناطق اليهودية.

7 - يمتد هذا التكليف لمدة عشر سنوات منها ثماني سنوات للتجربة وسنتان لإعطاء القرار النهائي في المصير وإعلان استقلال البلاد وإنهاء الانتداب.

8 - إذا أنس العرب من اليهود حسن النية والامتزاج ورأوا أنه لا بأس في هجرة عدد مناسب إلى أراضي الدولة الموحدة فذلك من حق العرب.

9 - يبقى الانتداب بهذه الفترة بشكل أدبي صرف.

10 - لا اعتراض على بقاء الجيش البريطاني مدة عشر السنوات هذه.»

---

(1) وثائق الصراع العربي الصهيوني - جمع وإعداد الدكتور سمير أيوب.

رفضت بريطانيا هذا المشروع كما رفضته الأحزاب العربية في فلسطين، والوكالة اليهودية أيضاً.

وفي عام 1946 وضع الأمير عبد الله بن الحسين مشروعاً جديداً وكلف رئيس أركان جيشه الجنرال كلوب إبلاغه إلى اللورد موين وزير الدولة البريطانية في الشرق الأوسط وكان في القاهرة، ولم يتح للوزير البريطاني الاطلاع عليه لاغتياله في القاهرة في الفترة نفسها.

وتضمن هذا المشروع النقاط التالية[1]:

«1 - تقسيم فلسطين بين شرق الأردن ولبنان ومصر فتكون منطقة نابلس والقدس لشرق الأردن ومنطقة الجليل للبنان ومنطقتا غزة وبئر السبع لمصر.

2 - تعطى بقية فلسطين خارج هذه المناطق لإسرائيل.

3 - يكون لبريطانيا الحق في الاحتفاظ بحاميتين عسكريتين في القدس ويافا.»

ومن الطبيعي أن هذا المشروع رفض بصورة قاطعة من الجانب العربي.

إن بعض الذين عاشوا التطورات اللاحقة في ساحة الصراع العربي-الإسرائيلي، قد يجدون في مشروع الأمير عبد الله بن الحسين بعض الإيجابيات وقد يرون أن تطبيقه كان يؤخر قيام دولة إسرائيل. وفي هذه القراءة خطأ كبير لأن أي مشروع لا بد أن يستوعب الظروف ويعدّ في ضوء الموقف من المشروع الصهيوني ومن القناعة بأن فلسطين جزء من الوطن العربي.

ويبقى التساؤل مشروعاً: من أجاز للأمير عبد الله أن يقترح العطاء وأن يقترح الأخذ؟

بتاريخ 29/ 5/ 1946 عقد الملوك والرؤساء العرب اجتماعاً في أنشاص في مصر اتخذوا خلاله القرارات التالية:

«1 - لقد أجمعنا على أن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى إذ هو القلب في المجموعة العربية وأن مصيره مرتبط

---

(1) الموسوعة الفلسطينية - الجزء الثالث.

بمصير دول الجامعة العربية كافة وأن ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية ذاتها ولذلك تبقى قضية فلسطين جزءاً من قضايانا القومية .

2 - لقد أجمعنا على أن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها بل للبلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعاً ولذلك فقد أصبح الوقوف أمام هذا الخطر الجارف واجباً يترتب على الدول العربية والشعوب الإسلامية جميعها.

3 - لقد أجمعنا على أن أقل ما نرقبه في سبيل حماية عروبة فلسطين هو :

آ - إيقاف الهجرة الصهيونية إيقافاً تاماً .

ب - منع تسرب الأراضي العربية إلى الأيادي الصهيونية بصورة تامة .

جـ - العمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تفريق بين عنصر ومذهب .

4 - لقد أجمعنا في حالة الأخذ بسياسة عدوانية في فلسطين لا تتفق وما جاء في الفقرات السابقة أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من البلاد العربية الأخرى.

5 - لقد أجمعنا فيما إذا استمر الغزو الصهيوني لفلسطين واضطر عرب فلسطين إلى الدفاع عن أنفسهم أن ندعمهم ونساندهم بكل الوسائل . »

وبعد فترة وجيزة من مؤتمر أنشاص تم عقد مؤتمر في بلودان في أوائل حزيران لدراسة التقرير الذي أعدته لجنة بريطانية - أميركية حول الوضع في فلسطين كان لمصلحة اليهود بصورة كاملة.

لقد أثار هذا التقرير قلق الحكومات العربية التي تداعت إلى مؤتمر على مستوى رؤساء الوزراء في مصيف بلودان في سورية ، واتخذت اللجنة التي شكلها المؤتمر عدداً من المقترحات جاء فيها:

«1 - تشكيل هيئة فلسطينية عليا تعرف باسم الهيئة العربية العليا لفلسطين تعترف بها الجامعة العربية وتعتمدها ممثلة للشعب العربي الفلسطيني وناطقة باسمه وتكون هذه الهيئة حكومة للشعب الفلسطيني من ناحية ومن ناحية ثانية

تكون بالنسبة للفلسطينيين مثل الوكالة اليهودية بالنسبة لليهود. وتتولى هذه الهيئة أعمال الدعاية ومقاطعة الأعداء اقتصادياً وتجارياً وتنشيط الشعب الفلسطيني أي تنظيمه وتسليحه.

2 - تخصص الدول العربية مبلغ مليون جنيه فلسطيني للهيئة لتستطيع القيام بواجباتهـا.

3 - تشكيل لجنة فلسطينية مركزية تابعة للهيئة للعمل على إنقاذ أراضي فلسطين والحيلولة دون تسربها لليهود.

4 - تخصيص مبلغ مليون جنيه فلسطيني أخرى سنوياً للجنة إنقاذ الأراضي وقد وافق المجلس على التوصيات.»

وخلال اجتماعات الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة وصل إلى بلودان العميد كلايتون رئيس استخبارات الجيش البريطاني في الشرق الأوسط والسيد براينس مساعد مدير الاستخبارات البريطانية في فلسطين مع عدد من البريطانيين والأميركان وأجروا اتصالات بالوفود العربية من أجل ألا يتخذ المؤتمر قرارات جدية، ورافق الزيارة اتصالات بريطانية وأميركية بالعواصم العربية، مما أدى إلى تعديل مقترحات اللجنة وإصدار قرار تضمن توجيه مذكرة للولايات المتحدة لدعوتها إلى عدم الخضوع للضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة مطالبين الولايات المتحدة أن تمعن النظر بالسياسة الصهيونية وهي إذا فعلت فستغضب من هذه السياسة. كما أرسلت مذكرة مماثلة إلى الحكومة البريطانية ومن القرارات التي اتخذت ما يلي:

«1 - تشكيل هيئة في الجامعة العربية لمعالجة قضية فلسطين.

2 - إحكام مقاطعة البضائع الصهيونية وتشميلها على الصادرات والواردات.

3 - تقرر أن تقوم دول الجامعة برصد مبلغ مالي لغرض الدعاية وإنقاذ الأراضي.

4 - تقرر اعتبار بيع الأراضي والسمسرة لبيعها وتهريب الصهيونيين خيانة وستقوم كل دولة بإعداد التشريع اللازم لمعاقبة المرتكبيـن.

5 – تقرر تشكيل لجان شعبية في كل قطر للدفاع عن فلسطين.

6 – تقرر وضع طوابع بريدية ومالية يرصد ريعها لعرب فلسطين.»

هذا وكان المؤتمر قد أقر رصد مليوني جنيه فلسطيني مساعدة للفلسطينيين فألغي النص واستعيض عنه بالفقرة التي تدعو كل دولة إلى تقديم المساعدة.

وفي المقررات السرية ورد ما يلي:

«1 – إن الحالة في فلسطين تتطور إلى صدام عنيف بسبب التنظيم العسكري الصهيوني والجمعيات الإرهابية وتعود الصهيونيون على استخدام القوة لإملاء إرادتهم وقد ينشأ عن ذلك أن يتخذ عرب فلسطين لأنفسهم الحيطة بترتيبات مماثلة ويقع الاحتكاك بين القوتين ويتحرج عندئذٍ موقف الحكومات العربية لأقصى حد، فهي لن تستطيع منع الشعوب العربية من التطوع بجميع الوسائل لنصرة عرب فلسطين بالمال والسلاح والمجاهدين.

2 – إذا قبلت توصيات لجنة التحقيق السياسية للحكومة البريطانية والأميركية وشرع في تنفيذها، فإن الحالة بين هاتين الحكومتين والبلاد العربية تنتقل إلى حالة تسوء فيها العلاقات لدرجة كبيرة بحيث يصبح على البلاد العربية أن تدافع عن نفسها باتخاذ بعض التدابير الضرورية ومن هذه التدابير ما يأتي:

أ – العمل على عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأي امتياز جديد اقتصادي.

ب – عدم تأييد مصالحهما الخاصة في أية هيئة دولية.

ج – المقاطعة الأدبية.

د– النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات مع البلاد العربية.

هـ – الشكوى إلى مجلس الأمن.»

ومع تصاعد الوضع في فلسطين وإعلان الحكومة البريطانية إنهاء حالة الانتداب وسحب إدارتها وقواتها من فلسطين، فقد عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً في لبنان برئاسة المرحوم رياض الصلح رئيس وزراء لبنان واتخذ المجلس القرارات السرية التالية:

«1 - يرى المجلس أن مقررات بلودان السرية التي كانت واجبة التنفيذ في حالة قبول تقرير لجنة التحقيق الإنكليزية - الأميركية والشروع في تنفيذ ذلك التقرير لا تزال قائمة وواجبة التنفيذ في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يمس بحق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة.

2 - وبالنسبة لقرار الحكومة البريطانية المعلن أخيراً بضرورة التخلي عن انتدابها على فلسطين وانسحابها منها بقواتها العسكرية وأجهزتها الإدارية ونظراً لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الإرهابية التي تهدد سلامة العرب في فلسطين، يرى المجلس أن الحالة تستلزم من جانب الدول العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين ولهذه الغاية يقترح المجلس أن يوصي حكومات الدول العربية بأن تبادر إلى اتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين للدول غير المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق بينهما.

3 - يوصي المجلس تنفيذاً للمقررات السابقة بأداء المعونة الفعلية لعرب فلسطين من قبل حكومات دول الجامعة بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية في فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم في الدفاع عن أنفسهم وعن كيانهم وأن ترصد فوراً دول الجامعة الأموال اللازمة لذلك على أن تتولى إنفاق هذه الأموال لجنة خاصة.

وعلى أثر صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد اجتماع في مصر حضره السادة محمود فهمي النقراشي رئيس الحكومة المصرية، والأمير فيصل بن عبد العزيز وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وسمير الرفاعي رئيس الحكومة الأردنية، وجميل مردم بك رئيس الحكومة السورية، وصالح جبر رئيس وزراء العراق ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان وعلي المؤيد رئيس الحكومة اليمنية بحضور السيد عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية. عقد الاجتماع في وزارة الخارجية المصرية يوم 8/ 12/ 1947 واستمر بضعة أيام واتخذ المجتمعون القرارات التالية:

أولاً: العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في

فلسطين والاحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة.

ثانياً: تقرر تزويد اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة حالاً بعشرة آلاف بندقية يكون نصيب كل بلد من بلدان الجامعة ما يأتي: شرق الأردن /1000/ سورية /2000/ العراق /2000/ المملكة العربية السعودية /2000/ لبنان /1000/ مصر /2000/ على أن تكون هذه البنادق مصحوبة بما يلزمها من عتاد بحيث لا يقل عن خمسمائة خرطوشة للبندقية الواحدة.

وكذلك تقرر تقديم كل ما يمكن الحصول عليه من أسلحة خفيفة وقنابل ورشاشات ومسدسات وتوزيعها جميعاً على أهل فلسطين وخاصةً من كانوا منهم عرضةً للخطر.

ثالثاً: تقرر عمل جميع التسهيلات اللازمة لإرسال ثلاثة آلاف متطوع على الأقل إلى سورية على أن يكون عدد المتطوعين من كل دولة من دول الجامعة على الأقل كما يأتي:

فلسطين /500/ شرق الأردن /200/ سورية /500/ العراق /500/ المملكة العربية السعودية /500/ لبنان /300/ مصر /500/ على أن يكون المتطوعون كاملي العدة من التسليح والمهمات، وأن يتكفل كل بلد بجميع لوازم متطوعيه إلى حين وصولهم إلى المعسكرات التي تعينها اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة وعلى أن يتم وصول جميع المتطوعين إلى المعسكرات في النصف الأول من شهر كانون الثاني 1948، ونظراً لصعوبة المواصلات بين فلسطين واليمن فلم تكلف اليمن بإرسال متطوعين، وقد تفضل جلالة ملك اليمن بإرسال نصف مليون ريال يمني لمساعدة فلسطين يحسب من حصة اليمن من مبلغ المليون جنيه الوارد ذكره في البند الرابع.

رابعاً: تقرر اعتماد مبلغ مليون جنيه آخر لصرفه في شؤون الدفاع عن فلسطين على أن تدفع دول الجامعة إلى الأمانة العامة حصصها حسب النسب المقررة.

خامساً: تنشأ في الجامعة لجنة فنية عادية تحت إشراف الأمين العام...

سادساً: تقرر قبول المتطوعين من غير الدول العربية.

سابعاً: تعيين اللواء إسماعيل صفوة قائداً للقوات الوطنية المؤلفة من عرب فلسطين ومن المتطوعين من البلاد الأخرى

الخ...»

هذا وكان قرار التقسيم خصص للدولة العربية مساحة 42,88% من المساحة الكلية لفلسطين وخصص للدولة اليهودية 56,74% من المساحة الكلية لفلسطين ووضعت مدينة القدس تحت إشراف دولي، وكان عدد السكان العرب آنذاك 1,237374 نسمة مقابل 608,225 من اليهود.

كانت القرارات العربية تتخذ تحت ضغط الأحداث أو خوفاً من الرأي العام العربي، ومع ذلك لو تم العمل بهذه القرارات ونفذت لما وصل العرب إلى مرحلة الهزيمة.

في الوقت الذي كانت فيه الوكالة اليهودية تدفع المهاجرين اليهود نحو فلسطين، وتعمل على توفير الأموال والأسلحة لهم بمساعدات غربية، كانت قمة أنشاص تقرر اتخاذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن الكيان الفلسطيني في حال الأخذ بسياسة عدوانية، وكأن ما كان يجري على الأرض لم يكن عملاً عدوانياً. أو أن الهدف من القرار كان لتغطية تقصير وامتصاص ردود فعل.

قررت قمة القاهرة التي اجتمعت في الثامن من كانون الأول 1947 إرسال ثلاثة آلاف بندقية للفلسطينيين، وهكذا فإن سبع دول لم تستطع سوى إرسال ثلاثة آلاف بندقية لمواجهة القوة العسكرية اليهودية المنظمة والمدربة والتي تمتلك كميات كبيرة من أنواع الأسلحة المختلفة.

كانت جميع الدول العربية مطلعة على البرنامج اليهودي لشراء الأراضي في فلسطين، فلماذا لم يؤسس صندوق عربي لشراء الأراضي من العرب غير الفلسطينيين الذين كانت لهم مساحات واسعة في فلسطين، ولا سيما في سهل الحولة؟ ولماذا لم تتخذ الحكومات العربية إجراءات ضد مواطنيها الذين باعوا هذه الأراضي؟

لماذا لم يدفع مبلغ المليوني جنيه فلسطيني الذي تقرر في بلودان عام 1946 ليكون عوناً للفلسطينيين في تنظيم أنفسهم؟

دخلت الحكومات العربية الحرب دون أن تهيئ مسرحها السياسي والعسكري، فأين الحملة العربية لدى الدول الأخرى لطلب المساندة والوقوف إلى جانب العرب؟ ثم أين الحديث في أحد مؤتمرات القمة عن المصالح الأميركية والبريطانية؟ لماذا أوقفت الحكومات العربية الحرب وقبلت بالهدنة الأولى لمدة شهر وهي تدرك أن الهدنة سيستفيد منها اليهود لتوفير المزيد من الأسلحة والدعم؟

إن الجواب على هذه الأسئلة بسيط وهو أن الحكومات العربية لم يكن لديها مشروع لمواجهة المشروع الصهيوني وإن كل ما اتخذته من إجراءات إنما تم تحت ضغط الرأي العام العربي . . .

هل الحكومات العربية كانت متواطئة مع اليهود أو مع الإنكليز؟ من الصعب نفي تواطؤ البعض ولكن من الصعب الحكم على جميع الحكومات العربية بالتواطؤ.

وقعت الهزيمة في الوقت الذي كانت فيه معظم الأقطار العربية تكافح من أجل الاستقلال، وفي الوقت الذي كان فيه الإنكليز يوجدون في مصر والأردن والعراق، بينما لم يمض على استقلال سورية ولبنان سنة واحدة عند انفجار الأحداث في فلسطين.

ولكن ما يفسر تواطؤ البعض هو ما حدث بعد الهزيمة وإقامة دولة إسرائيل وبعد توقيع اتفاقيات الهدنة بين كل من مصر والأردن ولبنان وسورية.

1 - كان يفترض أن تتدارس الحكومات العربية أسباب الهزيمة ونتائجها وآثارها المستقبلية على الوضع العربي ومستقبل العرب فتخرج بمشروع قومي شامل للنهوض وبناء القدرات الاقتصادية والدفاعية والعلمية وتعزز علاقاتها وتنهي تناقضاتها وتربط بين نهوضها والخلاص من الوجود الأجنبي لتصبح هذه الحكومات سيدة نفسها بعيدة عن الضغوط والتأثيرات الخارجية.

غير أن الذي حدث هو العكس، فقد ازدادت تناقضاتها واتسعت خلافاتها ونشطت أجهزتها في تآمر بعضها على بعضها الآخر فتركز جهد الدولة لحماية نفسها من أشقائها عوضاً عن أن يكون الشقيق سنداً لها. ووفر هذا المناخ لإسرائيل الوقت لتعزيز بنيتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وتمتد بالعدوان على هذا البلد العربي تارةً وعلى بلد آخر تارةً أخرى.

2 - ومما يؤكد تواطؤ بعض العرب أنهم اختاروا خلال مرحلة الحرب الباردة أن يكونوا في المعسكر الذي سلب فلسطين منهم وأعطاها لليهود بحجة مقاومة الإلحاد الشيوعي والنفوذ السوفييتي... وعوضاً عن أن تكون إسرائيل والوجود الأجنبي المادي والمعنوي مشكلتهم بات الاتحاد السوفياتي هو المشكلة والعدو والخصم وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من دول الغرب هم الأصدقاء الأوفياء.

3 - قررت الحكومات العربية في إطار الجامعة العربية عدداً من الاتفاقات منها معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بتاريخ 13/ 4/ 1950 واتفاقية الوحدة الاقتصادية بتاريخ 3/ 6/ 1957 وغيرها من الاتفاقيات، ولكن تنفيذها كان شبه معدوم، وذلك لانعدام الإرادة السياسية في بناء مشروع عربي ينهض به العرب ويواجهون به أعداءهم ويحررون أرضهم وإراداتهم.

كان الاتفاق على وضع مشروع عربي في مواجهة المشروع الصهيوني ضرورة قومية وسبيلاً لمواجهة الخطر الصهيوني ورافعة للنهوض العربي. كما كان ينبغي أن تدرس الحكومات العربية بجدية المشروع الصهيوني وأبعاده التاريخية والجغرافية ومغزى نجاح الحركة الصهيونية في بناء دولة إسرائيل على جزء من فلسطين، ثم استخلاص الحاجة إلى تجديد الأهداف القومية وسبل توفير تحقيقها وبناء الجدار الأمني العربي المرتكز على طاقات العرب.

كان يجب أن يتركز الجهد العربي على الاتجاهات التالية:

1 - تحديد أولويات الحكومات العربية في ضوء الوضعين الإقليمي والدولي وتعزيز التعاون لتحقيق التوازن في ميزان القوى عربياً، وتحديد الصديق والخصم والعدو وتوظيف العلاقات العربية لمصلحة توفير متطلبات المواجهة.

2 – تحديد الهدف المركزي وتركيز الجهد باتجاهه وتجنب النزاعات الهامشية.

3 – التركيز على البنى الاقتصادية وتنظيم الموارد وفتح العلاقات الاقتصادية العربية وتحقيق أوسع تعاون اقتصادي لبناء القاعدة المادية للمشروع القومي.

4 – التركيز على مسألتي العلم والمعرفة وتطوير البنية التعليمية في كل قطر والتركيز خاصة على البحوث العلمية في المجالات كافة.

5 – تحديد مجالات الأمن القومي ومسؤولية كل قطر وآليات الدفاع عن الأمن القومي والعلاقة بين الأمن القومي والوطني.

6 – كان يجب التركيز على دور الشعوب وزجها في عملية الصراع الكبرى وتعبئتها وتنظيم قواها لتكون سنداً وعوناً للقرار السياسي العربي وقادرة على حمل مسؤولياتها، وذلك من خلال تطوير البنى السياسية في كل قطر بصورة تتحقق فيها المشاركة الشعبية في الإطار الذي يتناسب مع تطور أوضاع هذا القطر أو ذاك.

وفي غياب وضع مثل هذا المشروع تلاحقت النكسات التي أصابت وما زالت تصيب العرب سواء ما جاءهم من وراء حدود بلادهم أو ما جاءهم من داخلها.

ورغم ذلك فقد كان مطلع عقد السبعينات دلالة على أن التضامن العربي وتعاضد العرب يمكن أن ينقلهم من حال إلى حال وكانت حرب تشرين هي إحدى أهم ثمار هذا التضامن.

********

## الفصـــل الســـادس

# حرب تشـــرين/ أكتوبر

بعد وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاقيات الهدنة عام 1949 بين حكومات مصر والأردن ولبنـان وسورية من جهة وإسرائيل من جهة ثانية ، كان من الطبيعي أن تتدارس الحكومات العربية الخطر الجديد الذي بدأ ينمو في فلسطين وأن تستخلص السياسات الداخلية والعربية والدولية لمواجهة هذا الخطـر . . .

ورغم أن الحكومات العربية وضعت معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في وقتٍ مبكر في الثالث عشر من نيسان عام 1950، إلا أن هذه المعاهدة رغم نصوصها الواضحة والدقيقة بقيت خارج إطار الفعل بسبب عدم وضع آليات للتنفيذ ، وعدم قيام الحكومات العربية كل في قطره ببناء متطلبات هذه المعاهدة في ضوء الأخطار التي داهمت الوطن العربي بصورة مبكرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

كان موضوع فلسطين العنوان الأبرز في الخطاب السياسي العربي الرسمي والمعارض ، وكانت تسقط الحكومات من أجل فلسطين ، ولكن رغم هذا فإن الحكومة القطرية في الوطن العربي آنذاك كانت في إحدى حالتين : إما أنها غير مؤمنة بالشعارات والسياسات التي تطرحها وتفعل ذلك لإرضاء الرأي العام الشعبي وإما أنها كانت قصيرة النظر فلم تتحسس الخطر رغم أن النار كانت في ساحات الجميع . . .

وجاء التطور الهام في عامي 1964 - 1965 حيث عقد الملوك والرؤساء

العرب ثلاث قمم عربية اتخذوا قرارات خطيرة وجدية كانت الأخطر من نوعها منذ نشوء القضية الفلسطينية.

في السابع عشر من كانون الثاني عام 1964 انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر وناقش العلاقات العربية واتفق المجتمعون على تصفية الخلافات، وناقش الوضع في فلسطين وإقدام إسرائيل على تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب، واتخذ المؤتمر في هذا الصدد ما يلي:

«وبعد أن بحث ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه استهدافاً منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم.

وقياماً بواجب الدفاع الشرعي، وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه وبأن التضامن العربي هو السبيل إلى درء المطامع الاستعمارية وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار، قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره...»

في هذا الاجتماع قرر المؤتمر ثلاثة قرارات هامة؛ الأول: قيام كل من لبنان وسورية والأردن بتحويل روافد نهر الأردن وتأسست مؤسسة بتمويل عربي لهذا الغرض، والثاني: إنشاء القيادة العربية الموحدة وتعيين الفريق علي عامر قائداً لها واللواء عبد المنعم رياض رئيساً لأركانها، والثالث: إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الاسكندرية بتاريخ 11/9/1964 وفي البيان الصادر عن المؤتمر ورد ما يلي:

«وحقق في هذه الدورة إنجازات جديدة في دعم التضامن والعمل العربي المشترك . . . **وأجمع المجلس على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وعلى الالتزام بخطة للعمل العربي المشترك سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها أو في المرحلة التالية التي تقرر الإعداد لها** وأكد المجلس وجوب استخدام جميع إمكانات العرب وحسب طاقاتهم وقدراتهم لمواجهة الاستعمار والصهيونية وإصرار إسرائيل على المضي في سياساتها العدوانية والتنكر لحقوق عرب فلسطين في وطنهم. **واتخذ المجلس القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية وخاصة في الميدانين العسكري والفني** ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية باستغلال مياه نهر الأردن وروافده . . . »

وبتاريخ 19/ 4/ 1965 عقد مؤتمر عربي ضم ممثلين عن الملوك والرؤوساء العرب لمناقشة تصريحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (الذي نادى بالصلح مع إسرائيل واعتبر رفض التقسيم خطأً سياسياً) وأصدر المؤتمر بياناً جاء فيه ما يلي :

«أولا: كما نؤكد أن الحكومات العربية معبرة عن إرادة شعوبها ماضية بخطا ثابتة في دعم القيادة العربية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني وفي تنفيذ المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وأنها على استعداد تام لمواجهة جميع الاحتمالات وبذل التضحيات في سبيل تحرير فلسطين تحريراً كاملاً .

ثانياً: **يؤكد الممثلون الشخصيون باسم ملوكهم ورؤسائهم رفض أية دعوة للاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع إسرائيل التي اغتصبت بمؤازرة الاستعمار جزءاً من الوطن العربي وأخرجت شعبه منه . . .** »

وفي مؤتمر القمة الذي عقد في الدار البيضاء بتاريخ 17/ 9/ 1965 في المغرب بدعوة من الحسن الثاني ورد في المادة الأولى من قراراته ما يلي :

«العمل على تحقيق التضامن العربي في معركة القضايا العربية **وخاصة قضية تحرير فلسطين**.»

وفي المادة الخامسة من القرارات ورد ما يلـي :

« نظر المجلس تقرير الأمين العام بشأن سير العمل في المشروع العربي الموحّد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وتقرير مجلس إدارة هيئة المشروع في اجتماعه يوم 26/ 6/ 1965 وقرر ما يأتـي :

1 - أن تستمر الدول المعنية في أعمال المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وفقاً للخطة المرسومة وطبقاً لما تقرر بشأن الحماية العسكرية المطلوبة » .

وفي البيان الختامي الصادر عن ذلك المؤتمر ورد ما يلـي :

**« وقد عالج المجلس الجوانب المختلفة لقضية فلسطين واتفق على الخطط العربية في سبيل تحريرها ودعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير »**

كانت جميع هذه القرارات توحي بأن العرب في صدد الإعداد لحرب ضد إسـرائيل . وكانت جميعها في الاتجاه الصحيح ، غير أن الإعداد لها وتوفير وسائل تنفيذها ومواجهة الاحتمالات التي قد تقوم بها إسرائيل بدعم من حلفائها لم تكن محسوبة .

كان يجب أن يسبق هذه القرارات توفر القناعة لدى الحكومات العربية أن المواجهة حتمية بين العرب والإسرائيليين وأن يوفروا متطلبات هذه المواجهـة .

تم الاتفاق على القرارات ولـم يحسـم الخلاف بين مصر والسعودية وهما دولتان أساسيتان في مسرح الصراع ، ولـم تسقط الآثار السلبية في العلاقات السورية - المصرية أو في العلاقات السورية - العراقية .

اتفق الجميع على المصالحة ولكنهم لم يضعوا الضوابط لمنع أسباب الخلافات من الظهور ثانية . لقد جاء الجميع إلى المؤتمرات وجميعهم مدرك خطورة المرحلة ، ولكن دون أن يكون لديه القرار النهائي في المشاركة الجدية في بناء مرحلة جديدة لمواجهة الأخطار التي تهدد الجميع .

وإذا كان النظام العربي الوليد في منتصف الأربعينات قد عجز عن منع إقامة دولة إسرائيل ، فقد كان على العرب بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 أن

يعيدوا النظر في نظامهم ليكونوا أكثر قدرة على حماية الذات ، ولكن الإرادة المقيدة والرؤية المحدودة جعلتا ذلك متعذرا .

كانت الأمور البديهية تفرض أن يحلل المؤتمرون أو بعضهم على الأقل الأوضاع في جميع اتجاهاتها المحلية والإقليمية والدولية ، وفي ضوء هذا التحليل يتم تحديد الخيارات ومتطلباتها .

كان يجب أولاً اتخاذ قرار جدي في وضع القوات العربية بأمرة القيادة الموحدة وتوفير متطلبات هذه القوات من إعداد وتسليح وتدريب ورصد العدو وتحركاته وإمكاناته وحجم تطور قواته كماً ونوعاً . . . كما كان يجب تحديد الموقف من الأوضاع الدولية واختيار المواقف التي تخدم المصالح العربية فلا الذين كانوا أصدقاء للغرب استطاعت صداقتهم أن تمنع الاعتداءات الإسرائيلية ولا الذين كانوا حائرين : عين على الغرب وعين على الشرق ، استطاعوا أن يردوا ضرراً أو أن يحققوا قوة قادرة على التحرير .

خشي البعض من الانفتاح على الاتحاد السوفياتي بحكم ارتباط مصالح هذا البعض بالغرب وبحكم ما ترسخ لديه من أن الشيوعية دعوة إلحادية تشكل خطراً على الدين والتراث ، فابتعد عن السوفيات ورفض حتى القبول بالحدود الدنيا من التعامل معهم وهم دولة عظمى تشكل القطب القوي في الساحة الدولية . أما الفريق الآخر من العرب فكان معادياً للغرب بحكم إدراكه لدوره في إقامة دولة إسرائيل وبحكم ما ترسخت في أذهانه من صور الماضي الاستعماري وما يراه من مطامع في الموارد والثروات والموقع الاستراتيجي ، ولكن هذا الفريق بقي متردداً حائراً دون الحسم ودون قرار تاريخي في تحديد خياراته بإقامة علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي لموازنة مطامع بعض الدول الغربية ونفوذها ووجودها في المنطقة ، وكان من أسباب هذا التردد تعميق الانقسامات العربية وتمحورها حول هذا القطب أو ذاك .

في ظل مثل هذه الظروف التي اتصفت بانقسامات واقعية ، ونفوذ أجنبي قوي وتردد في تحديد العلاقات مع الصديق والخصم ، اتخذت القمم العربية تلك القرارات في مؤتمراتها التي عقدت عامي 1964 – 1965 .

تعامل واضعو القرارات بالمألوف لديهم من علاقات وسياسات، في حين تعاملت إسرائيل من منطلق إدراكها خطورة هذه القرارات وما يؤثر عليها في حال سلوكها طريق التنفيذ.

كان من المفروض قبل بدء عمليات تحويل روافد نهر الأردن أن يمضي القادة العرب آنذاك لتهيئة أنفسهم لاحتمال نشوب حرب ومن ثم توفير متطلبات هذه الحرب من قوى وخطط وتدريب ومعلومات...

وبين عامي 1964 – 1967 كان الإسرائيليون يعدون لشن الحرب الثالثة والتي وقعت فعلاً في الخامس من حزيران 1967 وأدت إلى نكسة كبرى بسبب احتلال إسرائيل لسيناء والضفة الغربية والجولان.

كانت نكسة حزيران هزيمة للعقل السياسي الرسمي العربي وصدمة كبرى للجماهير العربية وانكساراً للنظام العربي الذي كان قاصراً عن إدراك متطلبات القرارات الكبرى حتى لا تتحول إلى هزيمة كبرى...

وإذا عجزت مصر وسورية عن إقامة أساس لنظام عربي جدي يحشد طاقاتهما ويشكل مركز جذب للعرب وهما الدولتان الأساسيتان في المواجهة مع إسرائيل، فكيف يكون الأمر بين الآخرين ومعهم؟

إن الطموحات التي لا يسعى أصحابها مخلصين إلى توفير متطلبات نجاحها تصبح أحلاماً، والأحلام لا تبني سوى قصور من الأوهام.

إن تحويل الطموحات إلى واقع في الحياة يتطلب عملاً بحجم الطموحات وقدرة على تجاوز كل ما يبرز من عقبات في طريق العمل وهذا ما افتقده العرب بعامة وسورية ومصر بخاصة.

قد يرى البعض في مثل هذه الأحكام قسوة، ولكنها قسوة الحقيقة المرة التي ما زلنا نعيشها. فليس من أمة تعرضت لنكبة لم تراجع الأسباب والظروف التي أدت إليها وتستخلص ما يجب عمله، ولكن مع الأسف فإن الحكومات العربية كانت مختلفة عن غيرها من الأمم... ومع ذلك فإن جميع الإمكانات كانت متوفرة لإحداث تغيير في مسار العمل العربي المشترك. وفي مؤتمر قمة

الخرطـوم الذي عقـد في الأول من أيلـول 1967، فتحت نافذة كان يمكن توسيعها لتصبح مدخلاً لوضع عربي جديد، ولكن ذلك لم يتحقق.

كانت جميع الإمكانات متوفرة لبناء وضع عربي جديد، إلا أن ذلك لم يتحقق، لأن القيادات التي تمتلك التصميم والثقة وتستطيع التحرر من العقد ومن الخوف، هي التي تستطيع قيادة شعوبها نحو النصر، وهذا ما افتقده العرب منذ قيام دولة إسرائيل.

كانت ثلاثة أقطار عربية رئيسة تمتلك إمكانات كبرى لتحرير الأرض واستعادة الحقوق الفلسطينية وهي مصر وسـورية والعراق وإلى جانبها قوى عربية أخرى رئيسة يمكن أن تكون قوة إسناد لها وهي السعودية ودول الخليج والمغرب العربي بدوله الثلاث إلى جانب السودان وليبيـا.

لم يحدث ذلك لأن الشك كان أقوى من الثقة فيما بينها، فلم تستطع أن تغلّب مقتضيات العمل القومي على موروثات الماضي من سلبيات بل تغلبت التناقضات على الأهداف، والظروف على المبادئ فخسر العرب جميعاً.

إني لا أشكك في أحد من معظم الحكومات العربية، ولكن الإخلاص وحده لا يكفي لصنع الأحداث العظيمة، وكثير من المخلصين سقطوا دون أن يستطيعوا حماية الحدود الدنيا من مبادئهم أو تحقيق بعض أهدافهم. فالمفروض أن يرتبط الإخلاص بالطموح ويقترن الطموح بالعمل ويجب ألا يعيق العملَ الترددُ أو الشك.

في تلك المرحلة بعد نكسة حزيران لم تصحح العلاقات بين مصر وسورية، القطرين الأساسين في المواجهة، رغم الاتصالات الكثيفة بين قيادتي البلديـن.

1 - في مصر انتهج الرئيس الراحل جمال عبد الناصر سياسة جديدة عكست اهتمامه في تحرير الأرض وإزالة آثار العدوان، فصاغ سياسة خارجية مرنة مع الولايات المتحدة بقبوله القرار /242/ والمبادرة السلمية، وفي الوقت نفسه وثق علاقاته مع الاتحاد السوفياتي لإعادة بناء قدرات مصر العسكرية وتنظيمها وتدريبها وتأهيلها لخوض حرب التحرير إذا أخفقت المساعي السلمية، كما عمل على تحسين مناخ علاقات مصر مع الدول العربية الأخرى.

2 - أما في سورية فقد كان الأمر مختلفاً، إذ تشددت القيادة في موقفها ورفضت القرار /242/ وتبنت سياسة داخلية متشددة.

كانت الشعارات التي طرحتها قيادة سورية آنذاك لا تأخذ بالاعتبار الحاجة إلى مناخ داخلي جديد في سورية تتعزز من خلاله الوحدة الوطنية، ومناخ عربي يتعزز به التضامن العربي، وعلاقات خاصة مع مصر تتحد فيها قوى البلدين لمواجهة العدوان وتحرير الأرض واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

جرى الأمر عكس ذلك: خنق للحريات وزعزعة للجبهة الداخلية من خلال الشعارات المتطرفة التي كانت بعيدة عن واقع سورية ومتطلبات المرحلة التي يجب أن تكون أولوياتها تعزيز الجبهة الداخلية. كان الخوف على النظام أقوى من الخوف على الوطن.

لم تدرك القيادة آنذاك أن الخوف يبني السجون، ولكنه لا يطلق الطاقات ولا يعزز الإمكانات ولا يفتح أبواباً تقود إلى النصر واستعادة الحقوق. يخلق الخوف القلق لكنه لا يحقق الاستقرار، وقد يزيد من الأحلام ولكنه لا يحقق الطموحات. إن خوف أية قيادة من الشعب يجعلها سجينة مخاوفها مهما استخدمت من وسائل الشدة، ويتساوى فيها السجين والسجان ويزداد عندئذ الخطر على الوطن.

وهكذا كان من الطبيعي أن تشهد سورية آنذاك أزمة عميقة طالت جذر السياسة السورية في مختلف الميادين الداخلية والعربية والدولية.

كان تمركز الأزمة في حزب البعث العربي الاشتراكي بين اتجاهين متعارضين حول تحديد طبيعة المرحلة، هل هي مرحلة بناء نظام أم مرحلة تحرير جزء من أرض الوطن؟ وإذا كان الأمر تحريراً للأرض فأين البعد العربي في سياسات سورية؟ وهل كل من ليس معنا هو ضدنا أم هل كل من ليس مع إسرائيل يمكن أن يكون صديقاً لنا؟ وفي مرحلة احتلال جزء من الأرض هل هناك بديل لجبهة داخلية قوية تعزز روح المقاومة وتنمي الشعور بالمسؤولية الوطنية وتساعد في زج طاقات الشعب؟

استمرت الأزمة منذ حزيران 1967 إلى أن حسمها الرئيس حافظ الأسد في

السادس عشر من تشرين الثاني 1970، وبدأ تحوّل كبير في سورية ارتكز على المبادىء التاليـة :

1 - تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967 واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

2 - بناء الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية ووضع دستور دائم للبلاد يتضمن تحديد مؤسسات الحكم والدولة ودورها ومهامها بما في ذلك انتخاب مجلس تشريعي كجزء من البناء الديمقراطي مع بنى أخرى يكون فيها الشعب مصدر القرار والسلطة.

3 - بناء القدرات العسكرية للدفاع عن الوطن وتحرير الأرض جنباً إلى جنب مع تحقيق تنمية اقتصادية لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومتطلبات الدفاع.

4 - سـورية جزء من الأمة العربية ومسؤوليتها كبيرة في العمل على تحقيق الوحدة العربية.

5 - يتطلب الصراع العربي - الإسرائيلي حشد الطاقات وتجنب المعارك الهامشية وتحقيق تضامن عربـي.

6 - تطوير علاقات سـورية مع الاتحاد السوفياتي على أساس المصالح المتبادلة وإخراج العلاقات من دائرة الحذر والشك.

7 - تحديد علاقات سـورية مع الدول الأجنبية في ضوء ما يخدم القضايا القومية وتعزيز حركة عدم الانحياز ودور الأمم المتحدة.

كانت قضية التحرير محور التغيير في سورية، وفي سبيل ذلك كان لا بد للقيادة من وضع استراتيجيتها على أساس أن الأولوية لتحرير الأرض.

كانت القيادة في سورية على قناعة بأن عدوان حزيران 1967 وما سبقه من حروب موجهة جميعها ضد الأمة العربية كلها وليس ضد مصر وسورية والشعب الفلسطيني، فالمشروع الصهيوني يتناول أهدافاً تطول الأمة كلها.

إن خطورة المشروع الصهيوني ومواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية المدعومة من معظم دول الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، تفرض العمل لحشد

الطاقات العربية وزجها في الصراع . . كما أن مواجهة المساعدات الغربية لإسرائيل تفرض البحث عن مصدر آخر لتوفير الاحتياجات العسكرية ، ولا سيما أن أسواق الغرب كانت مغلقة في وجه سورية ومصر وكان الاتحاد السوفياتي الدولة الأكثر إمكانية في توفير إمداد الجيشين المصري والسوري خاصة أن مثل هذا الإمداد يساعده في مد نفوذه في منطقة الشرق الأوسط .

الخطوة الأولى كانت باتجاه مصر الشريك الرئيس في الحرب من أجل وضع قواعد التعاون من جهة واستعادة الثقة التي كانت مفقودة بين قيادتي البلدين والتأسيس لعمل جاد يزيل آثار العدوان ويفتح الطريق أمام العرب للتصدي بصورة أكثر كفاءة للمشروع الصهيوني ومن أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .

كانت الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس حافظ الأسد خارج سورية إلى القاهرة في أواخر تشرين الثاني 1970 ، وقد رافقته في هذه الزيارة باعتباري وزيراً للخارجية . وكان اللقاء مع الرئيس أنور السادات حاراً ، إلا أن هذه الحرارة كانت متدنية لدى أعوانه ، الذين كانت عقدة الخلاف مع حزب البعث العربي الاشتراكي لا تزال مغروسة في أعماقهم دون أن يأخذوا بالاعتبار ضرورة تجاوز إشكاليات الماضي ، لأن استمرار العدوان الإسرائيلي سيزداد شراسة ، وتزداد الأمة العربية ضعفاً . وكان الاتفاق تاماً في هذه الزيارة على تأكيد الشراكة وتجاوز الماضي والتطلع إلى المستقبل .

تبيّن أن تحليل الوضع واحد لدى الرئيسين المصري والسوري وقناعتهما واحدة في أن مسؤولية مصر وسورية تتطلب التعاضد والتكامل ، واستحضرا تاريخ تكاملهما وتعاضدهما خلال التاريخ عندما هزمت وحدة القطرين الصليبيين والتتار .

وتم في هذا اللقاء الاتفاق على ما يلي :

1 - تعيين الفريق محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة في مصر وسورية مع صلاحيات واسعة لضمان الإعداد الجيد من حيث التدريب والتنظيم لقوات البلدين ووضع الخطط العسكرية لحرب التحرير .

2 - انضمام سورية إلى ميثاق طرابلس الذي كان يضم كلاً من مصر وليبيا والسودان.

3 - العمل على زج الطاقات العربية في الحرب القادمة : العسكرية والاقتصادية والسياسية ، عبر زيارات للرئيسين أو لموفدين سوريين ومصريين والاستعانة بالجامعة العربية ولا سيما مجلس الدفاع العربي.

4 - تكثيف الاتصالات مع الاتحاد السوفياتي من أجل توفير العتاد العسكري الذي تتطلبه الحرب ، واتفق الرئيسان على قيام الرئيس حافظ الأسد بزيارة موسكو وبحث هذا الموضوع مع القيادة السوفييتية . . .

5 - تحديد هدف حرب التحرير بإزالة آثار العدوان وتحرير سيناء والجولان.

بعد هذه الزيارة ركزت كل من مصر وسورية جهودها نحو العمل لتوفير متطلبات المعركة وفق الأسس التي أشرت إليها ، وكانت الخطوات الأولى تتمثل بإعادة سورية لعلاقاتها التي كانت مقطوعة مع المملكة العربية السعودية والمغرب وتونس والأردن والبدء بتطبيع العلاقات مع العراق.

لقد شكلت السنوات الثلاث الأولى من عقد السبعينات مرحلة انتعاش عربي وتوقفت خلالها المشاحنات العربية وتطلع الجميع إلى تحقيق نصر على إسرائيل.

عكس مجيء القوات المغربية إلى سورية دلالة عميقة عبّر عنها السوريون بمشاعرهم وحرارة استقبالهم لهذه القوات ، كما فعلوا مع القوات العراقية والسعودية . . . وكما كان مشهد القوات العربية الأخرى من عدد من الأقطار العربية على جبهة القناة مشهداً باعثاً على التفاؤل.

تميز القادة العرب آنذاك بوعي عميق لخطورة المشروع الصهيوني واندفاع أكثر في البحث عن وضع يعيد لمصر وسورية والفلسطينيين أرضهم وحقوقهم ، كما كانوا أكثر إدراكاً للحاجة إلى تحقيق تضامن عربي.

كانت حرب تشرين حرباً عربية قاعدتها الأمامية في مصر وسورية ودعامتها

العرب في مختلف أقطارهم ، فإلى جانب إرسال القوات المسلحة والإمداد بالعتاد والمساعدات الاقتصادية قررت الحكومات العربية النفطية وقف إمداد النفط للولايات المتحدة الأميركية تجسيداً للبعد العربي للمشاركة في الحرب التي بدأت حرب تحرير وتحولت مع الأسف إلى اتجاهات أخرى تتعارض مع الأهداف التي قامت من أجلها .

كان على سورية في إطار الإعداد وتوفير احتياجات القوات المسلحة وفق الاتفاق مع القيادة المصرية أن تتبادل الاتصالات مع السوفيات وأن تسعى إلى طمأنة القيادة السوفياتية وكسب دعمها إلى جانب العرب في تصميمهم على استعادة أراضيهم ، على أن يكون الدعم في حجم القضية ، وأن تبنى العلاقات بين سورية والسوفييت في ضوء ما يتطلبه هذا الدعم .

ولهذا قام الرئيس حافظ الأسد بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي في مطلع شباط / 1971/ وكان الاستقبال حاراً من القيادة السوفياتية التي كانت ترغب في معرفة سياسة سورية في مرحلة ما بعد السادس عشر من تشرين الثاني / 1970/ .

والواقع أن الرئيس حافظ الأسد حرص على زرع الطمأنينة لدى القيادة السوفياتية وعلى التأكيد أن التغيير لا يستهدف جوهر الأهداف السورية القائمة على مقاومة الهيمنة الغربية وتحقيق الوحدة العربية وتحرير الأراضي المحتلة ، وإنما يستهدف خلق الظروف المناسبة لتحقيق ذلك . وقد نجح الرئيس الأسد في كسب ثقة وتعاطف القيادة السوفياتية بعد أن لاحظت أن السياسة الجديدة لسورية باتت أكثر واقعية وأقل إحراجاً للسوفيات ، الذين كانوا يرغبون في رؤية عمل أكثر في مقاومة النفوذ الأميركي وشعارات أقل .

وحرصت القيادة السوفياتية آنذاك على التأكد من أمرين :

1 - هل يريد الشعب السوري الحرب؟ وهل هو جاهز لتحمّل نتائجها؟

وكان الرد السوري حاسماً بأن قضية التحرير قضية رئيسة لكل مواطن ، ومن الاستحالة تجاوزها لأنها ترتبط بالمصير والكرامة والحقوق من جهة ، ولأن مطامع الصهيونية لن تقف عند حدود معينة بسبب سعي إسرائيل إلى توسع جديد من جهة ثانية .

2 - هل سورية مطمئنة إلى موقف مصر؟ وهل الرئيس المصري أنور السادات جاد بشن الحرب إلى جانب سـورية ؟

وكان الجواب قاطعاً بأن مصر منخرطة في الحرب ولا تستطيع الخروج منها .

لقد أوضح الرئيس حافظ الأسد للقيادة السوفياتية أن خيار الحرب هو الأكثر احتمالاً بعد إخفاق جهود الوسيط الدولي يارنغ ، الذي قبلت مصر جهوده ، وإخفاق المبادرة الأميركية (مبادرة روجرز) التي قبلتهـا مصر ، موضحاً ما يلي :

1 - إن القوات الإسرائيلية تبعد عن دمشـق عاصمة سورية أقل من سبعين كيلومتراً ، وهذا الأمر يشكل قلقاً ليس للسوريين فحسب ، وإنما للعرب جميعاً ، بسبب ما لدمشق في تاريخهم من مكانة وما يعني أن تكون قوات إسرائيل قريبة من العاصمة السورية مثل هذه المسـافة .

2 - إن القوات الإسرائيلية تحتل سيناء ، وتغلق قناة السويس ، وتضع يدها على نفط مصر ، ومن المستحيل أن يبقى هذا الوضع هكذا ولا تتحرك مصر لتحرير أرضها بالحرب بعد أن أخفقت مساعيها السياسية .

لقد وعد السوفيات آنذاك بتقديم الدعم العسكري والعون الاقتصادي لكل من سورية ومصر ، وانتهت الزيارة بتحقيق آفاق جديدة في العلاقات بيننا وبين الاتحاد السـوفييتي .

واستمرت اللقاءات بين كل من مصر وسـورية مع الاتحاد السوفياتي ، وتم تنشيط توريد المساعدات العسكرية إلى البلدين ، ولكن اللقاء الأهم كان في الأول من أيار / 1973/ بعد أن اتفقت سورية ومصر على تحديد موعد بدء العمليات العسكرية ، وكانت الضرورة تقضي بإبلاغ القيادة السـوفييتية قرار البلدين ، وطلب الدعم السياسي منها من جهة ، وتوفير الاحتياجات العسكرية التي يتطلبها تطور العمليات القتالية من جهة ثانية .

وتم ترتيب الزيارة في الأول من أيار / 1973/ التي قام بها الرئيس حافظ الأسد بصورة سرية وقد رافقتُه خلالهـا .

بعد أن تحدّث الرئيس الأسد عن الاحتلال والقلق من تحوّله إلى أمر واقع، وبعد أن أنهت سورية ومصر استعداداتهما، أعلن أن الدولتين العربيتين قررتا شن حرب التحرير في موعد قريب، قبل نهاية أيار الحالي.

صُعقت القيادة السوفياتية، وبدا الارتباك واضحاً على وجوه بريجنيف وبودغورني وكوسيغين وغروميكو وغريشكو وزير الدفاع. واشتركوا جميعهم في الحديث والتساؤل: «كيف اتخذتم هذا القرار؟ وهل أنتم مستعدون له؟ وهل حسبتم الاحتمالات كلها؟ وهل أنتم مطمئنون إلى أن ضربة أخرى قاسية لن تصيب العرب؟»

أجاب الرئيس حافظ الأسد: «ليس أمامنا خيار آخر، لقد قمنا بكل ما نستطيع القيام به، وجئت إليكم باسم سورية ومصر لأطلعكم من جهة، ومن أجل توفير ما يمكن أن نحتاجه من عتاد وسلاح خلال العمليات القتالية من جهة أخرى».

قال بريجنيف: «هذا قراركم وأنتم تتحملون مسؤوليته، ولكن هل قدرتم الوضع الدولي؟ إن قراركم سيخرب اللقاء الذي سيتم بيني وبين نيكسون في شهر حزيران القادم، وذلك سيكون خسارة لكم ولنا ولسياسة الانفراج الدولي».

استمر النقاش بضع ساعات، وفي اجتماعات كهذه يدرك المرء كيف تكون الشعوب الصغيرة قادرة على وضع الدول الكبرى في حالات من الحرج والتأزم. لقد رأى السوفيات في تلك الساعات القليلة انهيار استراتيجيتهم في تحقيق الانفراج الدولي من زاوية لم تكن داخلة في حساباتهم، وهذا الانهيار سيعيد العالم إلى تصعيد حالة التوتر بين القوتين العظميين بعد أن سارتا خطوات نحو الانفراج في ظل رئاسة نيكسون للولايات المتحدة الأميركية.

كان الموقف محرجاً للقيادة السوفياتية ولنا، فإطلاق الحرب دون موافقتهم مشكلة كبيرة بالنسبة إلى الجانب العربي، والتراجع عنها مشكلة أكبر، لأن ذلك يعني صعوبة الخروج عن دائرة تأثير الاتحاد السوفياتي في كل القرارات المصيرية المتعلقة بالمنطقة، وبالتالي وضع المنطقة تحت تصرف العلاقات الأميركية - السوفياتية، وهذا أمر لم يكن وارداً أن نوافق عليه في يوم من الأيام.

لقد تصرف الرئيس حافظ الأسد آنذاك بمسؤولية كبيرة، فأصر على أن الحرب مسألة محسومة وليست قابلة للنقاش، ولكن يمكن النقاش مع مصر لتأجيلها حيث تكون في شهر آب أو أيلول مع الإلحاح على زيادة وتيرة شحن العتاد والسلاح إلى البلدين وفق الاتفاقات القائمة.

عندها انفرجت أسارير القيادة السوفياتية، وتغيّر جو المناقشات وأبدى بريجنيف ارتياحه لهذا الموقف المسؤول الذي حال دون انهيار سياسة الانفراج، ورحب بالاقتراح السوري ووعد بتقديم العون المطلوب.

وهكذا حقق الجانب العربي الدعم السوفياتي للحرب من جهة، وحقق السوفيات التأجيل لتوفير مناخ أكثر هدوءاً للقاء بريجنيف بالرئيس الأميركي نيكسون من جهة أخرى.

وسرعان ما تتابعت أعمال التحضير والاتصالات المصرية – السورية، فقام القائد العام للقوات المسلحة المشتركة الفريق أحمد إسماعيل باتصالاته مع الحكومات العربية للوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك.

والواقع أن كل إنسان عربي كان يشعر بأن شيئاً مهماً سيقع، والكل كان يأمل أن يحمل هذا الشيء ما لم تكن تحمله الأحداث السابقة من نكسات وأضرار وخسائر.

لم تكن تلك الحرب حرب سورية ومصر وحدهما وإن كانتا تتحملان أعباءها، ولكنها كانت حرب العرب جميعاً، لأنها كانت ثأراً للمرارة والانكسار اللذين ذاقت منهما أجيال خلال عقود من التحكم الأجنبي والعدوان الإسرائيلي.

واجه العرب إسرائيل في ثلاثة حروب كانت تشنها عليهم وتلحق بهم الخسائر وتحتل أجزاء جديدة من أراضيهم، وهذه هي المرة الأولى، في تاريخ صراعهم معها، التي يتخذون فيها القرار ويستعيدون المبادرة متحررين من الضغوط الأجنبية.

ومع كل يوم مرّ خلال قرابة ثلاث سنوات كانت تنمو مشاعر جديدة وتشرع أبواب كانت مغلقة في العلاقات العربية ، فيشعر الجميع أنهم أمام تطور تاريخي كبير وواعد .

أثناء إطلاق العمليات القتالية شعر العرب أنهم خرجوا من سجنهم وشعر الإسرائيليون أنهم على أبواب سجن طموحاتهم وأطماعهم .

كانت مرحلة الإعداد للحرب ومباشرتها مرحلة جديدة في حياة العرب وحالة استثنائية في نظامهم العام اختلفت عن جميع ما قبلها وما تلاهـا .

كان الأمل في أن تتحول تلك المرحلة الاستثنائية إلى مرحلة دائمة في الحياة العربية فيُقبل العرب على التكامل ، ويوحّدون طاقاتهم ، ويضعون البرامج لتطوير بلدانهم ، ويبنون القدرات للدفاع عن أرضهم واستعادة ما هو مغتصب من حقوقهم . ولكن ذلك لم يتحقق وظل الاستثناء استثناء ، لأن ما هو مغروس في علاقاتهم من قواعد ، وفي سياساتهم من أنانية ، وفي نفوسهم من خوف من الأجنبي ، شكل عوامل انهيار المرحلة الطارئة في حياتهم .

كانت حرب تشرين / 1973/ بحد ذاتها حدثاً متميزاً ، لأنها كانت وليدة الشعور بالألم والمرارة والإحساس بالظلم والقهر والتمرد على الواقع ، كما كانت اختباراً للقدرة على الصمود ومواجهة الصعاب .

بعد أن تم الاتفاق على موعد بدء العمليات القتالية بين رئيسي سورية ومصر ، بدأ العد التنازلي بإعداد القوات وتحضيرها ، والتحضير الداخلي والخارجي في كل من القطرين ، وكان لا بد من إعلام بعض الدول العربية والاتحاد السوفييتي بتاريخ بدء العمليات القتاليـة .

في الخامس من تشرين الأول عام / 1973/ استقبل الرئيس حافظ الأسد السفير السوفييتي في دمشق السيد نور الدين محيي الدينوف وأبلغه أن سورية ومصر ستقومان في وقت قريب جداً بعمل عسكري يستهدف تحرير الأرض التي احتلت في حزيران / 1967/ ، هذا العمل الذي كان يجب أن تقوما به في أيار الماضي ، والذي تم تأجيله بناءً على طلب القادة السوفييت . ولذلك ، فإني أود أن تبلّغ قيادة الاتحاد السوفياتي بالموقف ، ونرجو أن يتم ما يلـي :

1 - أن يبادر الاتحاد السوفياتي فوراً إلى الإسراع بشحن الأسلحة المتفق عليها فيما بيننا مع ذخائرها ، وأن يدرس وسائل إمدادنا في حالة إغلاق المرافئ السـورية .

أما الأمر الثاني الذي نطلبه فهو الدعم والتغطية السياسية عندما نصل إلى مرحلة معينة من القتال بتحقيق خطتنـا العسكرية وذلك بوصولنا إلى استعادة الجولان وبوصول مصر إلى استعادة القسم الأهم من سيناء ، وهو ممرات سيناء ، فنرجو أن يبادر الاتحاد السوفياتي إلى دعوة مجلس الأمن لاتخاذ القرارات المناسـبة التي تدعم موقفنـا .

وفي صباح السادس من تشرين الأول استدعى الرئيس حافظ الأسد السفير العراقي في دمشق وحمّله رسالة إلى الرئيس أحمد حسن البكر حول قرارنا ببدء القتال والطلب إلى الحكومة العراقية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها دفع القوات العراقية لأخذ مكانها في ساحة المعركـة .

كما وجّه الرئيسان السوري والمصري رسائل إلى القيادة السوفياتية ورؤساء الدول في معظم أنحاء العالم يشرحان فيها العدوان الإسرائيلي المتمادي على العرب والموقف الراهن للدفاع عن النفس وتحرير الأرض .

وفي الأيام الأولى من بدء القتال سارت الأمور وفق الخطة العسكرية والسياسية المتفق عليها بين قيادتي البلديـن ، ولكن بعد ذلك حدث ما يلـي:

1 - لم يتم تنسيق العمليات وتبادل المعلومات خلال العمليات القتالية وفق الخطة المتفق عليها ، والعمل الوحيد الذي نُفذ بقرار مشترك هو ساعة الصفر وبدء العمليات العسـكرية .

2 - كانت الخطة العسكرية الموضوعة من القيادة العسكرية الموحـدة ، والموقعة من رئيسي البلدين ، تقضي بأن تتقدم القوات المصرية وتجتاز القناة ولا تقف إلا بعد الاستيلاء على الممرات ، وأن تتقدم القوات السورية لتحرير كامل الجولان ، وإذا برزت تطورات أخرى يستمر القتال مهما كانت النتائج حتى بلوغ الأهداف بتحرير الأراضي المحتلـة .

تمكنت القوات المصرية من اجتياز القناة وتوقفت مكشوفة أمام طيران العدو ومدفعيته، بينما كان يجدر بها أن تتابع التقدم وتقديم وسائل الدفاع الجوي إلى الأمام لتتابع تقدم القوات، ذلك أن من شأن هذا التقدم أن يوفر الأمن للقوات المصرية بالإضافة إلى كونه جزءاً من تنفيذ الخطة العسكرية المتفق عليها.

3 - تقدمت القوات السورية في الهضبة المحتلة وحققت قسماً كبيراً من المهام الموكولة إليها، ولكن بعد توقف القوات المصرية وإدراك الإسرائيليين أن المصريين لن يتابعوا تقدمهم، ركز الإسرائيليون جهودهم على الجبهة السورية ولا سيما الجهد الجوي، حيث تجاوزت طلعات الطيران ألف طلعة في اليوم، وحقق الإسرائيليون تقدماً في هذه الجبهة في الوقت الذي كانوا فيه يعملون لخرق الجبهة المصرية واجتياز القناة ومحاصرة بعض القوات المصرية.

4 - إسراع الولايات المتحدة بتقديم الدعم العسكري لإسرائيل من موجوداتها في أوروبا والضغط السياسي من أجل تجنيب إسرائيل هزيمة كانت محققة.

5 - فوجئت سورية بالاتفاق الأميركي - السوفياتي لوقف إطلاق النار في الثاني والعشرين من تشرين الأول.

6 - بات واضحاً أن اضطراباً ساد مرحلة القتال رافقه غياب التنسيق المفترض على الساحتين العسكرية والسياسية.

في اليوم الأول لبدء القتال أرسل الرئيس المصري برقية إلى الرئيس السوري يسأله فيها عما إذا كانت سورية طلبت من الاتحاد السوفياتي العمل على وقف القتال. فأجابه الرئيس الأسد في اليوم التالي بعدم صحة ذلك وأننا مستمرون في تنفيذ الخطة المتفق عليها. وكان المفروض بالرئيس السادات أن يدرك عدم صحة ذلك، فلماذا نطلب وقف إطلاق النار والحرب لا تزال في ساعاتها الأولى؟

وفي اليوم الأول أطلق الرئيس المصري مبادرة سلمية كانت من وجهة نظره جزءاً من الحملة السياسية لإحراج إسرائيل أمام الرأي العام الدولي، ولكن سلبيتها أن سورية فوجئت بها من جهة، ومن جهة ثانية فقد توقعنا أن يكون لها

تأثير سـلبي على معنويات المقاتلين الذين كان من المقدر أن يتسـاءلوا : ما دام السـلم قادمـاً ، فلماذا التضحية حتى الموت؟

7 - رغم الاتفاق على الاستمرار في القتال ، إلا أن الخرق الإسرائيلي للجبهة المصرية واجتياز قناة السويس إلى الضفة الغربية أحدثا اضطراباً في موقف مصر السياسي والعسكري . وارتبك الرئيس المصري فهو لم يتولّ قيادة العمليات القتالية ، كما أنه لم يترك الفرصة والحرية لقيادته العسكرية للتعامل مع وقائع القتال ، وأخذ يوجه النداءات إلى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من أجل التدخل لوقف الحرب .

وفي صباح العشرين من تشرين الأول وجّه الرئيس أنور السادات البرقية التالية إلى الرئيس حافظ الأسد :

« يتطور الموقف بصورة خطيرة على جبهتنـا . اتضح لي في العشرة أيام الأخيرة أنني أحارب أميركـا ولست أستطيع أن أتحمل المسؤولية التاريخية لتدمير قوتي مرة واحدة لذلك أخطرت روسيا بقبول وقف القتال على الخطوط الحالية بالشروط التاليـة :

أولاً : ضمان روسـيا وأميركـا لانسحاب إسـرائيل كما عرضته روسـيا .

ثانياً : بدء مؤتمر السلام في الأمم المتحدة وعقد تسوية شاملة كما عرضت روسـيا .

إن قلبي ليقطر دماً وأنا أخبرك بهذا . ولأن مسؤوليتي تحتم علي اتخاذ هذا القرار فسوف أواجه أمتنـا في الوقت المناسـب لكي يحاسـبني الشـعب » .

وقد رد الرئيس حافظ الأسـد بالبرقية التاليـة :

« تلقيت برقيتكم وكانت مؤثرة جداً . أخي الرئيس ، حاولت بعد وصول برقيتكم أن أمعن النظر مرة أخرى في الموقف العسكري على الجبهة الغربية وعلى ضفتي القناة ، ووصلت إلى استنتاج وهو أن الوضع لا يدعو إلى التشاؤم ، وأنه بالإمكان أن يستمر الصراع مع القوات المعادية سواء منها تلك التي اجتازت القناة إلى الضفة الغربية أو تلك الموجودة أمام قواتنا على الضفة الشرقية أملاً في

استمرار الأعمال القتالية وتطويرها حتى تدمير القوات المعادية التي عبرت القناة.

أخي الرئيس ، قد يكون من الضروري رفع معنويات إخواننا العسكريين ، ومجرد خرق العدو للجبهة لا يعني أن النصر أصبح حليفهم فلقد خرقت الجبهة الشمالية منذ أيام ولكن الصمود مستمر والقتال عنيف في الخطوط والمواقع المختلفة ، الأمر الذي يوفر لنا مزيداً من التفاؤل يوماً بعد يوم ، فقد أوقفنا الخرق عند مواقع معينة ، وأنا واثق من أننا سنستعيد منطقة الخرق خلال الأيام المقبلة . وفي تقديري أن المهم بالنسبة إلينا أن تصمد جيوشنا بمعنويات عالية .

أخي الرئيس ، لا يخامرني شك في أنك تثق بي وبأني أتكلم بروح المسؤولية فقط ولا سيما أننا نجتاز أكثر اللحظات دقة وحراجة . ومن هنا كان علي أن أرسل لكم رأيي بعد أن فكرت جيداً في الأمر وبعد أن أعدت تدقيق الموقف العربي العام وعلى الجبهة الغربية بشكل خاص ».

لقد شكل الموقف المصري تطوراً سياسياً وعسكرياً هاماً في المواجهة العسكرية والسياسية . وجاء هذا التطور بعد أن أخذت القوات العربية مواقعها في جبهات القتال ، وبغض النظر عن حجم هذه المشاركة العسكرية ، إلا أنها أعطت الحرب أبعادها التضامنية العربية بصورة جيدة .

كان المغرب قد أرسل بعض قواته إلى سورية قبل الحرب ببضعة أشهر ، ثم شاركت السعودية والكويت والجزائر بقوات على جبهتي القتال ، بالإضافة إلى إرسال العراق بعض طائراته إلى مصر وبعض قواته إلى سورية ، التي تحركت في اليوم الثاني من بدء القتال ، ولكن إرهاقها بالسفر مسافات بعيدة لم يوفر لها ما كان يمكن أن تتوخاه من المشاركة .

ولا شك أن استمرار القتال كان سيضع الحكومات العربية المشاركة أمام مسؤوليات تعادل مسؤولية المشاركة في الحرب ، كما أنها كانت ستدفع بقواتها ومواردها لإمداد الحرب التي أصبحت شريكة مباشرة فيها .

وإلى جانب المشاركة العسكرية العربية كانت هناك مشاركة أخرى كشفت حجم قدرة العرب في التأثير في الساحة الدولية ، كما كشفت الطاقات الهائلة التي تزخر بها الأمة العربية .

ففي الثامن عشر من تشرين الأول اتخذ وزراء النفط العرب القرار التاريخي التالـي : «بما أن الهدف المباشر للمعركة هو تحرير الأراضي العربية واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبما أن أميركـا هي المصدر الرئيس الأول لقوة إسـرائيل ، وبما أن الدول الصناعية الكبرى تسهم باستمرار الوضع ، وبما أن الوضع الاقتصادي لكثيرمن دول النفط العربية لا يبرر زيادة إنتاجهـا ، قرر المجتمعون أن يتناقص الإنتاج فوراً بنسبة شهرية مكررة لا تقل عن خمسة بالمائة على أساس إنتاج أيلول ويستمر التخفيض حتى تفرض المجموعة الدولية على إسرائيل التخلي عن أراضينا المحتلة أو أن يصل الإنتاج المخفض في كل دولة على حدة إلى الحد الذي لا يسمح معه اقتصادها بمزيد من التخفيـض دون الإخلال بواجباتها المحلية والعربية . إن الدول التي تساند العرب أو تتخذ إجراءات فعالة عملية ضد إسرائيل يستمر تزويدها بالنفط كسابق عهدها. ويوصي المؤتمر أن تنال أميركا أكبر تخفيض حسب استيرادها من كل دولة على حدة ، وأن يؤدي ذلك إلى خفض إمدادات النفط إلى أميركا من كل دولة على حدة منفذة لهذا القـرار ».

شكل ذلك القرار في تقديري جزء أ أساسياً جداً من الحرب الشاملة التي أطلقتها حرب تشرين ومن المشاركة الشاملة للحكومات العربية التي وضعت نفسها وجهاً لوجه أمام الولايات المتحدة الأميركية.

لقد ارتبك الاقتصاد العالمي ، وبدأت هزة اقتصادية في العالم الغربي ، كما أخذت ضائقة النفط تضغط في الولايات المتحدة والدول الأخرى .

وكانت أهمية هذا القرار أنه كان موجهاً ضد الولايات المتحدة ليصيب هدفاً رئيساً من أهدافها الاستراتيجية ، وهو النفط ، ذلك أنها كانت على استعداد لمواجهة الاتحاد السوفياتي أو أية قوة أخرى إذا تعرض النفط لخطر الوقف .

إذاً ، كـان تشرين الأول عام / 1973/ شهراً استثنائياً في التاريخ العربي المعاصر ، بمقدار ما كشف عن القدرات الهائلة الكامنة في الأمة العربية ، كما كشف العجز في استثمار هذه القدرات وفي توظيفها لمصلحة الأمة .

ومن الأمانـة الاعتراف بأن سـبب العجز الرئيس التفرد في القرار والفردية في

السياسة. فقد كان قرار الحرب قراراً عربياً، فإذا بقرار وقفها يصبح قراراً فردياً اتخذه الرئيس المصري وأصبح أمراً واقعاً بالنسبة إلى العرب وفي مقدمتهم سورية.

صحيح أن التوجه نحو السلم هو توجه عربي، ولكن الانفراد بالحل توصلاً إلى تسوية منفردة كان العرب بعيدين عنه. لقد أثار هذا الوضع تساؤلاً لدى الحكومات ولدى الرأي العام العربي: هل نحن شركاء أو حلفاء أو ماذا؟ وإذا كنا شركاء، فلماذا علينا تحمل أعباء المشاركة ولا يكون لنا نصيب في القرار؟

ابتدأ الخطأ منذ الاتفاق الأول بين سورية ومصر، فقد كانت سورية تريد التعاون مع مصر من أجل بناء جسر بين الدولتين الرئيستين في المواجهة لتحرير الأرض واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وهي مدركة أن التوجه نحو العمل العسكري من شأنه أن يخلق ظروفاً جديدة في الوطن العربي تساعد على بناء نظام عربي جديد فينطلق العرب انطلاقة جديدة مبنية على وحدة الانتماء ووحدة المصير. بينما كان هدف الرئيس المصري استخدام القوة لتحريك القضية. ورغم الثغرات الكبيرة المرئية آنذاك في الموقف المصري، فإن عامل التوجه نحو حرب التحرير طغى على جميع تلك الثغرات المرئية.

كانت أولى هذه الثغرات إخراج الخبراء السوفيات من مصر في وقت كانت تُعد فيه مصر نفسها للحرب وهي غير قادرة على إكمال هذا الإعداد في ظل توتر العلاقات مع الاتحاد السوفياتي.

وكان واضحاً أن السادات يريد تحريك القضية وأن نظيره السوري كان يريد استخدام القوة للتحرير. وبين التحرير والتحريك مسافات شاسعة يجب ألا نفاجأ بعدها بأي موقف تتخذه القيادة المصرية آنذاك.

والخطأ الثاني الذي تم ارتكابه هو الانفراد في وقف القتال والانفراد في الفصل بين القوات ثم في التسوية، وهذا الانفراد أبعد العرب عامة وسورية خاصة عن موقع الشريك.

كانت فرصة ليس لمصر وحدها، بل للعرب جميعاً، أن تتحول شراكة الأيام القليلة خلال الحرب إلى شراكة جديدة بين الحكومات العربية وكانت هذه

الشراكة ستثبت جدواها في السعي إلى السلم كما هي مفيدة في السعي إلى الحرب .

انخرط بعض العرب بالمشاركة في الحرب والمجهود الحربي العام سواء بإرسال قوات أو بوقف النفط ، فتركهم الانفراد يواجهون الضغوط الأميركية حتى فقدوا أهم أسلحتهم غير العسكرية وهو سلاح النفط .

كانت الدول العربية في معظمها حتى حرب تشرين دول مساندة في ما يمكن أن تقدمه من مساعدات مالية أو دعم عسكري وسياسي ، ولكن الحرب حولتها إلى شركاء ، وكان هذا أعظم مكسب يمكن أن تحققه الأمة فيكون أعضاؤها شركاء في الحرب كما في السلم .

ولكن العجز عن فهم أهمية التكامل والتكافل العربيين جعل البعض يقيم حاجزاً حتى تبقى الدول العربية في دائرة المساعدة وتخرج من دائرة الشراكة . وكان لإسرائيل ولأصدقائها مصلحة كبيرة في أن تكون العلاقات العربية قائمة على أساس شكل من التعاون العابر فحسب ، وليس على أساس المشاركة في القرار والممارسة ، وفي تحمل العبء العربي العام .

والواقع أن النتائج الخطيرة التي ترتبت لم تنجم فقط عن خروج مصر عن الالتزام العربي وإقامة سلمها مع إسرائيل ، ولكن أيضاً عن كون الحكومات العربية لم تستوعب ما أفرزته حرب تشرين ولم تؤسس على إفرازات هذه الحرب المقتضيات اللازمة ، بينما أدركت إسرائيل وأصدقاؤها خطورة وحدة العرب وخطورة استمرار المواجهة معهم فركزوا على سلم تكون فيه إسرائيل في موقع القيادة والريادة ، سلم يشتت العرب ويمزقهم ويجعلهم ضعافاً ، فيتزاحم بعض قادتهم على أبواب الأجنبي يسألونه العون والحماية بعد أن غادروا أمتهم ورفضوا عونها وحمايتها .

لم تكن حرب تشرين مجرد حركة استثنائية في الساحة الإقليمية، بل كانت لها مضاعفات دولية كاد العالم خلالها يصل إلى المواجهة بين القوتين العظميين : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ولا بد من الحديث عن وضع الدولتين آنذاك للأسباب التالية :

1 – إن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية هما الدولتان العظميان اللتان تتصارعان على بسط النفوذ في مناطق العالم المختلفة.

2 – إن لكلتا الدولتين مصالح في المنطقة، وهذه المصالح ليست مصالح صغيرة، بل مصالح استراتيجية ترتبط بصورة أساسية بالسياسة الكونية لكلٍ من الدولتين.

3 – التأثير المباشر لكل من الدولتين في الأحداث وفي تطويرها بحكم علاقاتهما المباشرة مع أطراف النزاع، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية التي تمد إسرائيل بكل أسباب الدعم والحياة، عسكرياً واقتصادياً بالإضافة إلى الحماية الأمنية والسياسية. أما الاتحاد السوفياتي فهو المورد الأساسي للسلاح لدولتي المواجهة سورية ومصر، بالإضافة إلى عدد آخر من الدول العربية، كما أنه يقف إلى جانب العرب ويقدم لهم الدعم السياسي في المجالات المختلفة.

4 – تنعكس نتائج الأحداث على الدولتين ومصالحهما بالقدر الذي تنعكس فيه على أطراف النزاع وذلك بحكم حجم مصالح الدولتين.

5 – تسعى الدولتان إلى تحقيق انفراج دولي، وبالتالي تتجنبان التصادم المسلح والمواجهة المباشرة لكي لا يؤثر ذلك على استراتيجيتهما في الانفراد الدولي.

ولذلك، فإن من الطبيعي ورغم التناقض في المصالح، ألا تكون لهما مصلحة في نسف سياسة الانفراج.

## أولاً – الموقف السوفياتي خلال حرب تشرين:

من الطبيعي ونحن نقرر الحرب ضد إسرائيل أن يكون الاتصال بيننا وبين الاتحاد السوفياتي اتصالاً قوياً، وأن تكون العلاقات جيدة، وبالتالي أن نجري التشاور فيما يتعلق بهذه الحرب من أجل توفير مستلزماتها ومتطلباتها. ولذلك فعندما قرر الرئيسان حافظ الأسد وأنور السادات موعد الحرب في الثالث من أيار عام /73/ توجه الرئيس حافظ الأسد إلى موسكو في الثاني من أيار من العام المذكور. وقد تحدثت في مكان آخر عن النقاش الذي دار بيننا وبين السوفييت

عن الحرب، وكان من نتائج هذا النقاش تأجيل الموعد وليس إلغاء القرار ولا سيما بعد أن أعطى الرئيس الانطباع للقادة السوفيات عن احتمال بدء العمليات القتالية بين شهري تموز وآب عام / 1973/ .

وقد رأينا أن لا بد لنا من هذا التشاور لاعتبارات عديدة، منها ما هو عسكري ومنها ما هو سياسي، وإذا نحن لم نفعل ذلك، فإننا نكون قد فرطنا بمصالحنا الوطنية والقومية، لأن الحرب ليست مباراة في كرة القدم في ملعب وإنما هي قضية تتعلق بمستقبل البلاد، وترتبط بمصير الأرض ويترتب عليها دفع تضحيات كبيرة من شبابنا ومن أموالنا ومن سعادة شعبنا، ذلك أن الحرب تتطلب الأمور التالية :

1 - الدعم العسكري وضمان استمرار هذا الدعم، فنحن دولة مستوردة للسلاح وبالتالي فإن مصدرنا الخارجي هو الأساس، فإذا كان علينا اتخاذ قرار الحرب فعلينا توفير المصدر الذي يقدم لنا أداة الحرب، وإلا فسيبقى قرارنا قراراً غير وطني بل قد يصبح تورطاً ربما وصل إلى درجة التفريط والخيانة. وقد كان لهذا الاعتبار دور أساسي في تحديد حجم علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي، لأننا لا نستطيع أن نتجاهل هذا الدور أو أن ننتقص منه، ولو فعلنا غير ذلك لسقطنا لقمة سائغة في أفواه الأميركان والإسرائيليين، لأن ما من شعب ضعيف يستطيع أن يصمد طويلاً من أجل تحقيق أهدافه ومبادئه، ولا بد لهذا الشعب من توفير مستلزمات الصمود والمواجهة. لقد قدّم الفيتناميون تضحيات كبيرة وظلوا على روح وطنية عالية، إلا أن كل ذلك ما كان ليستمر ويحقق النتائج لولا حجم المساعدات العسكرية والدعم السياسي السوفياتي لهم.

إن لقاءنا مع السوفيات لأهداف أمنية وسياسية ضد الإمبريالية يعتبر من عوامل تطوير العلاقات بيننا، إلا أن الاعتبارات الوطنية والقومية المرتبطة بصراعنا القومي ضد الوجود الصهيوني كانت وستبقى العامل الأكثر أهمية في المرحلة التي نخوض فيها نضالاً قومياً ووطنياً، وذات أهداف واضحة ومحددة.

2 - أما العامل الثاني فهو أننا لا نحارب إسرائيل، بل نحارب الصهيونية العالمية القابضة على مواقع عديدة وكثيرة ومنتشرة في أرجاء العالم، كما أننا

نحارب الدعم غير المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة الأميركية إلى إسرائيل، ولا شك أن هذا يتطلب منا العمل والنضال المستمر والدائم في المجال الدولي وبناء جبهة عالمية تدعمنا في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. ومن هنا أيضاً تبرز أهمية دور الاتحاد السوفياتي وأهمية العلاقات بيننا وبينه. لكل هذه الاعتبارات يجب ألا نتردد في الإقرار بالدور الكبير الذي يلعبه الاتحاد السوفياتي في هذه المنطقة، ولكن علينا أن نستفيد من هذا الدور بالقدر الذي يخدم مصالحنا القومية لا بالقدر الذي يسخّر هذه المصالح ويجيّرها لحساب الآخرين. ولا شك أن هناك مصالح متبادلة بيننا وبين السوفيات، فلقاء هذا الدعم العسكري والسياسي كان علينا أن نقبل برضى ودون تردد الوجود السوفييتي في المنطقة، هذا الوجود الذي تعتبره بعض البلدان العربية خطراً وآفة، والذي اعتبرناه أمراً لا بد منه وفيه خير كبير لنا ما دام هناك وجود قوي للولايات المتحدة الأميركية حليفة عدونا وسنده في صراعه معنا. لذلك، كان لا بد من أن نقبل بالدور السوفياتي وأن نعمل للاستفادة من هذا الدور، وهذا ما فعلناه بدون أن ننزلق إلى ارتباط نصبح معه جزءاً من الفلك السوفياتي، بل إننا أقمنا علاقات مبنية على أساس المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل والصداقة. ومن الطبيعي أن تكون الدولة الأولى التي تطّلع على قرارنا بالحرب وتوقيته هي الاتحاد السوفياتي وهذا هو ما تم بالفعل، إذ استدعى الرئيس حافظ الأسد السفير السوفياتي قبل بدء الحرب بوقت قصير وأبلغه القرار - وقد أشرت إلى ذلك في مكان آخر - وكنت خلال الحرب أستقبل السفير السوفياتي يومياً تقريباً لأطلعه على التطورات السياسية أو لأتلقى منه معلومات عن نشاطات سياسية يقوم بها الاتحاد السوفياتي. وكانت كل مناقشاتنا مع السفير تدور حول ما تبذله الدول الاشتراكية والقوى التقدمية في العالم من نشاط لدعمنا والوقوف معنا. بالإضافة إلى كل ذلك، فقد كنت أطلبه لأحثه على الاتصال بموسكو للإسراع في إرسال المساعدات من سلاح وعتاد وذخائر.

وفي الحادي عشر من تشرين الأول /1973/ استدعيت السفير السوفياتي وأبلغته ما يلي:

«إن هناك ضغطاً إسرائيلياً كبيراً على خطوطنا الأمامية ، ولا سيما أننا خسرنا قسماً كبيراً من دروعنـا . وإننا نصمد ونقاتل بكل ما نستطيع ونستخدم الطائرات للقتال ضد الدبابات ، ولذلك فلا بد من أن نرجو الاتحاد السوفياتي نقل أكبر حجم ممكن من الدروع ومن السلاح المضاد للدروع وقد اتصلنا بالعراقيين لإرسال قوات قبل بدء القتال ، وحتى الآن لم يصل أي شيء ، والذي وصل لا يزال على الحدود السورية – العراقية . لذلك فإننا نطلب من الاتحاد السوفياتي أن يمارس ضغطاً على العراق للإسراع في إرسال قواته لتقوم بدورها في الحرب ، لأن وصولها في وقت غير مناسب لن يحقق النتائج المطلوبـة . »

فرد السفير السوفياتي نور الدين محيي الدينوف قائـلاً :

«إن ما تقوله صحيح . وقد نقل سفيرنا في بغداد رسالة من بريجنيف إلى البكر طلب فيها إرسال ما عند العراق من عتاد وسلاح وسيقوم الاتحاد السوفياتي بالتعويض ، وسأطلب من موسـكو الاستمرار بالضغط على العـراق . أما بالنسبة إلى العتاد السوفياتي فسوف تصل طائرة على متنها مائة خبير لتركيب طائرات الميغ / 21/ ثم كل نصف ساعة يمكن أن توضع طائرة في القتال . كما سيصل العتاد المطلوب وستصل إلى طرطوس باخرة عليها عتاد وصواريخ وأجهزة . وأمس مساء بدأ شـحن أربع بواخر محملـة بالدبابات ».

طلبتُ من السفير أن تُشحن دبابات من الجيـش البلغـاري لأنها أقرب ، وباعتبار أن عامل الوقت هام وحاسم ، فوعد بإرسال برقية إلى موسـكو وقال :

«إن الطائرات ستشحن دبابات أيضاً » وسألني السفير السوفياتي عن الوضع القتالي ، فأجبته أن «العدو يضغط الآن باتجاه القطاع الجنوبي ويشدد هجمات مدرعة ولا سيما وهو يعرف أننا قد خسرنا قسماً كبيراً من دروعنـا » وقد أكدت للسفير أهمية الإسراع في إرسال العتاد ، خاصة أن الولايات المتحدة الأميركية «تزج بقدر كبير من المساعدات لإسـرائيل وتصل الدبابات والطائرات وتتوجه مباشرة إلى ساحة العمليـات . إن شعبنا لن ينسى للاتحاد السوفياتي موقفه في هذه اللحظات الحاسمة مـن تاريخنـا ».

وأعدت عليه التأكيد على أهمية الاتصال بالعراقيين والضغط عليهم وأبلغته

أننا سنجري اتصالات بالبلاد العربية لحث العراق على أن يقدم لنا الدعم والمساندة. وبعد أن خرج السفير السوفياتي من عندي، اتصل بي الرئيس حافظ الأسد من غرفة العمليات وطلب إلي إبلاغ السفير السوفياتي ما يلي:

«لقد بدأ العدو يحقق نجاحاً على خط وقف إطلاق النار، لذلك نرجو الاتحاد السوفياتي ممارسة ضغط سياسي بعدم السماح للعدو بالتقدم ريثما ينقل العتاد المطلوب.»

فأجاب السفير بأنه سيبلغ ذلك إلى موسكو.

وفي اليوم الثاني جاءني السفير السوفياتي ليبلغني أن الاتحاد السوفياتي قرر زيادة حجم المساعدات العسكرية وأن قسماً كبيراً من هذا العتاد سينقل جواً كما تم تحريك عدد من البواخر التي تحمل الدبابات والصواريخ.

وفي هذه الأثناء كان القتال الضاري يدور في القطاع الشمالي لوقف تقدم العدو بعد أن تم اجتياز خطنا الدفاعي الأول. وقد طلب السفير السوفياتي مقابلة الرئيس حافظ الأسد، وكان السفير بالطبع مطلعاً على الوضع العسكري بالتفصيل، من خلال الخبراء السوفيات الموجودين مع قواتنا المسلحة. وحين استقبله الرئيس الأسد، سأله السفير السوفياتي عما إذا كانت سورية توافق على وقف إطلاق النار، فأجابه الرئيس «إن هذا أمر مستحيل، ولا سيما بعد أن تم الخرق، ولا يمكن بشكل من الأشكال أن نقبل بذلك، ولذا، فإننا نطلب من الاتحاد السوفياتي أن يمارس ضغوطاً سياسية وأن ينشط مساعداته العسكرية. وسنستطيع تحضير هجوم معاكس لتدمير القوات الإسرائيلية في هذا الخرق. ووصول العتاد في الوقت المناسب يساعدنا على تحقيق ذلك.»

فوعد السفير السوفياتي بنقل ذلك إلى موسكو، وبالفعل فقد بذل الاتحاد السوفياتي كل ما يستطيع لتقديم أكبر كمية ممكنة من السلاح والعتاد وأعطى الضوء الأخضر إلى البلدان الاشتراكية لتقدم لنا بعض المساعدات العسكرية الجوية والأرضية. ولكن لا بد من القول: إن حجم هذه المساعدات لم يكن من حيث فاعليته وسرعة تأثيره يوازي ما كان يأتي إلى إسرائيل، لأن هذا مرتبط بوسائل النقل التي يمتلكها كل من الطرفين.

في السادس عشر من تشرين الأول وخلال الحرب قام أليكسي كوسيغين بزيارة إلى مصر استمرت حتى التاسع عشر من الشهر المذكور أجرى خلالها محادثات مع الرئيس السادات . وانتظرنا يومين ولم نتلق من مصر أية معلومات عن هذه المباحثات ، فاستدعيتُ السفير السوفياتي في دَمشـق وطلبت منه موافاتنا بمعلومات عن المحادثات التي أجراها أليكسي كوسيغين في القاهرة ، فوعد بإبلاغ موسـكو . ورغم ذلك لم يأتنـا من الاتحاد السوفياتي أي شيء . كما قام كيسنجر بزيارة إلى موسـكو ، ورغم طلبنا أن نوضع بصورة محادثات كيسنجر مع القادة السوفيات ، فإننا لم نتلق معلومات ذات أهمية .

ومما لفت نظرنا بعد انتهاء الحرب تلك المعلومات التي أذيعت حول طلبنا من موسكو أن تعمل على وقف إطلاق النار بعد بدء العمليات القتالية . لقد أبلغوا ذلك إلى الرئيس السادات ، الذي أرسل برقية إلى الرئيس حافظ الأسد مساء السادس من تشرين كما أشرت ، وقد رد عليها الرئيس حافظ الأسد بالنفي ، كما أعلمَنا العراقيون والجزائريون أن الاتحاد السوفياتي أبلغهم أن سورية طلبت منه العمل على وقف القتال . ولم نستطع حتى الآن أن نصل إلى استنتاج حول خلفية الموقف السوفياتي ، وإن كنت أقدر أن السفير السوفياتي في دمشـق عندما استدعاه الرئيس حافظ الأسد لإبلاغه بقرارنا العسكري وطلب إليه آنذاك كما أشرت أمـرين : «الأمر الأول ؛ أن يقوم الاتحاد السوفياتي بتوفير احتياجاتنا من السلاح والعتاد ، والأمر الثاني ؛ أنه بعد وصولنا إلى نقطة معينة وهي تحرير الجولان ووصول مصر إلى المضايق ، فإننا نرى أن يطلب الاتحاد السوفياتي انعقاد مجلس الأمن لاتخاذ قرار بإلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في الخامس من حزيران / 1967/ » . وربما تم الاتصال بموسكو متأخراً ، كما أن من المحتمل ألا يكون السفير السوفياتي قد نقل المقابلة بدقة أو أن القادة السوفيات ، وبعد أن حققت القوات السورية تقدما كبيراً في الجولان منذ اليوم الأول ، خشوا أن نفقد هذا المكسب إن استمر القتال ، فبادروا إلى موقفهم المشار إليـه .

ولعله من المفيد أن أشير إلى الاتصالات التي كانت تتم بين موسـكو

وواشنطن خلال الحرب، والرسائل المتبادلة بين الطرفين. ففي السادس من تشرين الأول عام / 1973/ وجهت القيادة السوفياتية رسالة إلى الرئيس نيكسون ووزير خارجيته الدكتور كيسنجر عن طريق السفير دوبرنين سفير الاتحاد السوفياتي في واشنطن، وقد أبلغت إلى الخارجية الأميركية الساعة الثانية وعشر دقائق من يوم السادس من تشرين الأول وجاء فيها مايلي: «لقد تلقى الزعماء السوفيات المعلومات المتعلقة ببدء العمليات القتالية في الشرق الأوسط في الوقت الذي علمت فيه الولايات المتحدة بذلك. إننا نأخذ كل ما يمكن من التدابير للاستيضاح عن حقيقة ما يجري في المنطقة، لأن المعلومات التي لدينا هي متناقضة. نحن نشارككم اهتمامكم بالحرب الجارية في الشرق الأوسط وندرس في الوقت الحاضر، كما أنتم تدرسون الخطوات الممكنة. وسنتصل بكم بعد قليل للتنسيق بين موقفينا.»

وكان الرئيس نيكسون وجّه رسالة بعد بدء الحرب مباشرة إلى بريجنيف يستوضح فيها عما يجري في المنطقة، ويؤكد اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالحرب الجارية هناك، وأن أميركا تدرس الخطوات الممكنة لوقف القتال، وهي تطلب من الاتحاد السوفياتي أن يباشر ضغوطاً على مصر وسورية من أجل وقف القتال.

في الثامن من تشرين الأول / 1973/ اتصل نيكسون ببريجنيف يسأله عن الجهود السوفياتية المبذولة لوقف القتال، وكانت أميركا قلقة آنذاك على إسرائيل بعد الأنباء التي تواترت عن تقدم القوات السورية والمصرية وعن تراجع القوات الإسرائيلية.

وفي اليوم المذكور ردّ بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي برسالة شفهية سلمها أيضاً دوبرنين جاء فيها: «لقد اتصلنا بالزعماء العرب بشأن وقف إطلاق النار، ونرجو أن نتلقى إجابة بعد قليل. ونشعر أنه يجب العمل بالتعاون معكم، ودليلنا المصلحة العامة لحفظ السلام وتطوير العلاقات السوفياتية – الأميركية. ونأمل أن يعمل الرئيس نيكسون بالطريقة نفسها».

وبتاريخ العاشر من تشرين الأول وجّه نيكسون رسالة ثالثة إلى بريجنيف

وكان الوضع العسكري الإسرائيلي في غاية السوء، كما كان هناك صراع في إسرائيل بين دايان وزير الدفاع، الذي اقترح انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود الرابع من حزيران /1967/ ، وغولدا مائير التي كانت ترفض ذلك. لقد أرسل نيكسون رسالة إلى بريجنيف يحثه على بذل المزيد من الضغوط من أجل وقف القتال، فردّ عليه بريجنيف برسالة سلمها دوبرنين الساعة الحادية عشرة والربع من صباح العاشر من تشرين الأول جاء فيها: «بروح الاتفاق مع الرئيس نيكسون خلال المباحثات السابقة في الأيام الأخيرة قمنا باتصالات مع زعماء مصر وسورية حول وقف إطلاق النار. وبصراحة كانت مباحثاتنا مع العرب طويلة وغير سهلة، وعلى كل حال، يمكننا أن نخبر الرئيس نيكسون أن السوفيات مستعدون لعدم معارضة مشروع قرار وقف إطلاق النار، والرئيس يفهم أن الاتحاد السوفياتي لن يؤيد مشروع قرار وقف إطلاق النار ولكن لن يستخدم الفيتو ضده. ولم يكن سهلاً علينا اتخاذ هذا القرار. لكن دليلنا هو المصالح العامة لحفظ السلام. إننا نقول للرئيس في الوقت الحاضر إننا يمكن أن نحدد تأييدنا لوقف إطلاق النار. ليس من الممكن حاضراً بحث مواضيع سياسية أخرى معكم، ونأمل أن يساهم التنسيق والنشاط السوفياتي – الأميركي في وقف إطلاق النار. وسنجدد النشاط تجاه التدابير السياسية على أساس تحرير كامل الأراضي العربية المحتلة من إسرائيل، ونعتقد أن هذا يشكل خطوة كبيرة لتحسين الوضع الدولي.»

وكان نيكسون أشار أيضاً في رسالته الثالثة إلى بريجنيف إلى الجهود السوفياتية – الأميركية التي يمكن أن تناقش للوصول إلى حل سياسي.

وفي التاسع عشر من تشرين الأول /1973/ أرسل بريجنيف إلى الرئيس نيكسون رسالة رابعة سلمت صباح اليوم المذكور، وكانت القوات الإسرائيلية قد استطاعت اجتياز الضفة الغربية لقناة السويس في الخامس عشر من تشرين الأول، وكان كوسيغين في مصر يجري محادثاته مع الرئيس السادات. وعلى ما يبدو فإن الرئيس السادات، وقد هالته التطورات السريعة للأحداث – خرق في الجبهة السورية، وخرق في الجبهة المصرية، ومساعدات أميركية هائلة – منذ

اتخذ قراره بالعمل على وقف إطلاق النار وإبلاغ ذلك إلى الرئيس حافظ الأسد في برقيتين في الثامن عشر من تشرين الأول، طلب إلى كوسيغين أن يبذل الاتحاد السوفياتي جهوده لوقف القتال، وقد ورد ذلك فعلاً في البرقية المشار إليها، ولذلك بادر بريجنيف إلى إرسال هذه الرسالة الرابعة، وقد جاء فيها:

«إن الوضع في الشرق الأوسط يسير في خطر زائد. يجب علينا نحن وأنتم أن نبذل أكبر جهد لنحد من التطورات الخطيرة في المنطقة. فإذا توسع الخطر في المنطقة فسيشكل خطراً على العلاقات بين السوفيات وأميركا. نعتقد أنه لا نحن ولا أنتم نريد رؤية مثل هذا التطور، ونحن متأكدون أن الدولتين يمكنهما أن يسهلا اتخاذ القرارات. وإني أقترح أن يزورنا الوزير كيسنجر في موسكو كممثل شخصي، يمكن أن يأتي غداً في عشرين تشرين الأول لإجراء مباحثات معه.»

وواضح أن السوفيات عندما طلب منهم الأميركان في بدء القتال العمل على وقف القتال اعتذروا عن ذلك رغم أنهم في الرسالة الثالثة وافقوا على أن يتقدم الأميركان بالمشروع الأميركي لوقف القتال دون أن يعارضوا هذا المشروع، إلا أنهم لم يلتزموا بالعمل على وقف القتال. وعندما ضعف العرب من خلال الخرقين وتطورت العمليات العسكرية طلب السوفيات من الأميركان اتخاذ الإجراءات المشتركة لوقف القتال كما طلبوا زيارة كيسنجر إلى الاتحاد السوفياتي، فأبلغهم كيسنجر أن سورية تُعدّ للقيام بهجوم جديد في 23/ تشرين، فأجابه السوفيات أنهم قد اتخذوا خطوات مناسبة لوقف هذا الهجوم، وأنهم يرون أنه بعد القرار الأخير لوقف القتال ليس هناك هجوم قيد التحضير في سورية.

وإذا نحن عدنا إلى استذكار الوقائع بعد الثامن عشر من تشرين الأول لفهمنا الكثير من الأمور. لقد كان الهجوم المعاكس مقرراً بالفعل ولكنه تأجل بناء على طلب العراقيين وإلحاحهم، ولا ندري ما إذا كان السوفيات وراء هذا الموقف العراقي. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كان المصريون والسوفيات والأميركان يجرون اتصالات لوقف إطلاق النار دون أن يكون لنا علم بذلك، ولو كان

السوفيات وضعونا بصورة هذه الاتصالات لاستفدنا من عامل الزمن ولنفذنـا الهجوم المضاد بإمكانياتنـا التي كانت تستطيع أن تحقق نتائج على الأرض .

ولكن ما دمنا نقاتل من خلال تصورنا بأن القتال مستمر ، فقد ارتأت القيادة العسكرية قبول الطلب العراقي والأردني بتأجيل الهجوم المعاكس بضعة أيام . ولـم يضعنا السوفيات بصورة هذه المباحثات ولا المصريون في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة على اتصال وتنسيق دائمين مع إسرائيل . وقد قامت الولايات المتحدة بإعلام إسرائيل بالاتفاق الأميركي - السوفياتي - المصري حول وقف إطلاق النار بتاريخ التاسع عشر من تشرين الأول / 1973/ وعن الموعد المقترح في الثاني والعشرين من تشرين الأول المذكور ، وهذا ما يفسر الضغط العسكري الكبير الذي قام به الإسرائيليون لتحقيق أوسع المكاسب على الأرض .

وعند حديثي عن الموقف الأميركي خلال الحرب سأتحدث بالتفصيل عن الوقائع التي تتعلق بالأميركان . ويكفي أن أشير هاهنا إلى أن السوفيات أدركوا عناد الموقف السوري ولمسوا أنه ليس من السهولة إقناع القيادة السورية بالاستجابة إلى رغبتهم في وقف القتال . ولذلك فقد ركزوا على مصر فسافر أليكسي كوسيغين إلى القاهرة . وكانوا يعرفون أنه في حالة إقناع مصر بالموافقة على وقف القتال ، فلن يكون بمقدور سورية أن تتابع الحرب ، ولا سيما أن كل الحسابات العسكرية السورية كانت تأخذ بالاعتبار وجود الجبهة المصرية في الحرب . ومن جهة ثانية فقد لاحظنا منذ التاسع عشر من تشرين تسويفاً في وصول بعض العتاد الذي كنا أُبلغنـا عن شحنه ، وكان السفير السوفياتي قد أبلغني في الخامس عشر من تشرين الأول أنه سيتم خلال وقت قصير شحن عدد من طائرات الهيلوكوبتر المزودة بالصواريخ المضادة للدبابات وأن هذه الطائرات ستصل قبل الثامن عشر من تشرين ، وجاء الثامن عشر ولم يأت شيء . وفي كل يوم كنت أستدعي السفير السوفياتي لحثه على الطلب من موسكو الإسراع في الشحن ، وكان يعد بالإبراق ويعطي مواعيد لم تكن واقعية . ولا شك أن هذا كان مرتبطاً بالموقف الذي اتخذه السوفيات بالعمل على وقف القتـال .

لقد كان السوفيات في غاية القلق، لا سيما بعد تطور الموقف في السياسة المصرية وإدراك السوفيات أن مصر باتت على أبواب هزيمة جديدة لن تلحق بمصر والعرب فحسب، بل ستلحق بالسوفيات وسياساتهم في المنطقة.

## ثانياً - الموقف الأميركي خلال حرب تشرين

لم يكن الموقف الأميركي خلال حرب تشرين مفاجئاً لنا، فقد كانت الولايات المتحدة منذ تأسيس الدولة اليهودية تحيطها بعطفها، ومنذ نكسة حزيران عام /1967/ تعتبرها حليفة لها.

إن إسرائيل هي الحليف الثابت بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية. أما الحكومات الأخرى في المنطقة وبحكم ظروف المنطقة والمرحلة التي تمر بها، فلا تشكل حليفاً ثابتاً موثوقاً ولا سيما بعد انهيار حكم الشاه في إيران.

لقد تحولت بعض دول العالم من علاقات جيدة مع الولايات المتحدة أو مع حليفاتها إلى صديقة أو حليفة للسوفيات لتكون عوناً للنفوذ السوفياتي في بلدانها أو مناطقها الإقليمية، ولكن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا تستطيع أن تغير تحالفها، بغض النظر عن طبيعة الحكومة التي تقوم فيها والأحزاب التي تشكلها.

إن العون الخارجي هو الدم الذي تحقن به إسرائيل للاستمرار. ورغم الجهود الكبيرة والإنجازات التي حققتها في مجال بناء اقتصاد متطور وفي مجال العلم والتقنية والصناعة والزراعة والصناعة العسكرية، إلا أنها بقيت تعاني عجزاً متمادياً دون أن تتمكن من تسديده لولا العون الخارجي.

تقف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل للاعتبارات التالية:

1 - إسرائيل قاعدة متقدمة لها للحفاظ على مصالحها في المنطقة وفي مواجهة النفوذ السوفياتي المتصاعد آنذاك.

2 - قوة المنظمات الصهيونية ودورها في التأثير في السياسة الأميركية.

3 - عجز العرب عن تشكيل قوة ضغط على السياسة الأميركية رغم ما لديهم من إمكانات هائلة مؤثرة في المصالح الأميركية ومصالح حليفاتها من الدول الغربية.

كان بدء العمليات القتالية مفاجأة للولايات المتحدة الأميركية، ليس من حيث النقص في المعلومات، بل من حيث القراءة الخاطئة للمعلومات والاستنتاج بأن العرب لا يمكن أن يقوموا بعمليات تعرضية ضد إسرائيل.

لقد أشارت جميع التقارير التي رفعتها المخابرات المركزية إلى الإدارة الأميركية أن ثمة حشوداً سورية ومصرية على جبهتي الدولتين مع إسرائيل ليست عادية في حجمها ولا في تحركاتها، ورغم ذلك كان الاستنتاج أن هذه التحركات لا تنبئ باحتمال وقوع حرب في المنطقة.

أخبرنا الدكتور هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، خلال زيارته الأولى إلى دمشق بعد الحرب، أن المخابرات المركزية رفعت إليه تقريراً عن هذه الحشود، وأن إدارة المخابرات أعطته انطباعاً بعدم احتمال نشوب القتال، وأنه وضع ملاحظة على التقرير طلب فيها متابعة جدية لأنه كان يخشى أن يقع صدام عسكري، ولكن المخابرات أصرت على عدم احتمال ذلك وأنها لا تملك معلومات حول نية القيادتين السورية والمصرية القيام بالحرب ضد إسرائيل.

ومع تطور العمليات القتالية وتمكن القوات السورية والمصرية من اختراق خطوط الدفاع الإسرائيلي واجتياز القناة والتقدم في الهضبة السورية بدأ الخلل في وضع إسرائيل وبدأت الضغوط على الإدارة الأميركية للمبادرة بتقديم العون العسكري والتعويض السريع عن الأسلحة التي خسرها الإسرائيليون في الحرب.

وسرعان ما استجابت الإدارة الأميركية إلى توصية رفعها وزير الخارجية كيسنجر وتمّت إقامة جسر جوي بين القواعد الأميركية في أوروبا وبين إسرائيل لنقل السلاح والعتاد الذي كان يتوجه مباشرة إلى ميدان القتال. وقد لعبت المساعدات الأميركية دوراً هاماً في صمود الإسرائيليين ومن ثم في الارتداد على الجبهتين المصرية والسورية وتحقيق تقدم على هاتين الجبهتين.

وفي الوقت نفسه لم تنقطع الاتصالات الأميركية - السوفياتية، ولعب الأميركيون دوراً في إعطاء إسرائيل فرصة لتحقيق تقدم على الأرض يساعد الولايات المتحدة في الوصول إلى اتفاق مع السوفيات لوقف إطلاق النار

بالشروط الإسرائيلية والأميركية، وبصورة تُفقد العرب بريق الانتصار وتضعف هيبة الاتحاد السوفياتي في الساحة العربية.

لقد أرادت الولايات المتحدة أن تؤكد للعالم بعامة وللعرب بخاصة أن مسألة إلحاق هزيمة عسكرية بإسرائيل تشكل خطاً أحمر لها، لأن ذلك يوازي هزيمتها أمام الاتحاد السوفييتي. وقد استفادت الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها من أمرين: الأول استعادة إسرائيل للمبادرة على الأرض، والثاني حرص السوفيات على سياسة الانفراج الدولي وعدم الوصول إلى عودة التوتر في العلاقات، ذلك أنهم كانوا يحققون في ظل الانفراج مكاسب كبيرة في العالم حيث كانت تتسع قواعد مصالحهم في مختلف القارات، كما أن سياسة الانفراج توقف الاندفاع في سباق التسلح في وقت بات أمام القيادة السوفياتية مسؤوليات كبيرة لتطوير البلاد وحقن الاقتصاد بموارد جديدة تساعد على توسيع قاعدة الإنتاج وتوفير المتطلبات الأساسية للمواطنين بعد أن سقط الستار الحديدي الذي كان يحول بين المواطنين السوفيات وما يدور في العالم.

لم تجامل الإدارة الأميركية أحداً من العرب في سياستها آنذاك ولا سيما بعد أن تلقت ضربتهم بإقرار وقف إمدادات النفط، وقد آن الأوان لرد الضربة وإفهامهم بأنها قوية إلى درجة تستطيع معها تغيير مجرى الأحداث وسلبهم النصر الذي حلموا به وحرية القرار التي مارسوها.

في لقائه مع وفد من وزراء خارجية الدول العربية، الذي كان مؤلفاً من وزراء خارجية المملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر والكويت في التاسع عشر من تشرين الأول، بحضور وزير خارجيته هنري كيسنجر، أكد نيكسون حرص الولايات المتحدة على تحقيق حل عادل، وأن حكومته لا تقبل عودة إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران /1967/ لأن ذلك يشكل خطراً على كيان إسرائيل.

وأبلغ كيسنجر الوزراء العرب أن الولايات المتحدة ستقدم مشروعاً لوقف إطلاق النار بعد أسبوع، وأكد أن أميركا لا تقبل أن يصل العرب إلى حدود الخامس من حزيران بنصر عسكري، لأن ذلك يقلب التوازن في المنطقة رأساً

على عقب فيتبدد نفوذ الولايات المتحدة كله. ولذلك فهم يريدون الحيلولة دون وصول العرب إلى خطوط الرابع من حزيران عن طريق نصر عسكري، لأن هذا يعني في الواقع انتصار السلاح السوفياتي والتدريب والتكتيك الحربي السوفياتي، ومن أجل هذا أمدت وتمد الولايات المتحدة إسرائيل بالسلاح الذي يضمن منع تحقيق النصر العربي.

وفي جوابه عن سؤال لوزير خارجية الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة قال كيسنجر: «نحن لا نعطي إسرائيل من السلاح إلا بقدر ما هو محسوب». ثم أوضح الوزير الأميركي أن موقف بلاده هو على النحو التالي:

1 - وقف إطلاق النار في الموقع.

2 - مفاوضات فورية ونشطة لتنفيذ القرار رقم / 242/ .

3 - يترك أمر تحديد الحدود التي تنتهي إليها إسرائيل للمفاوضات بين الأطراف المعنية.

هذا وقد خرج الوزراء العرب بالاستنتاجات التالية:

1 - لم تغير الولايات المتحدة موقفها تجاه الوضع في المنطقة.

2 - شكلت الإرادة القتالية والتضامن الفعال من جانب العرب مفاجأة كبيرة لأميركا، وسوف يظهر كل ذلك أثناء المفاوضات وفي تفسير القرار رقم / 242/ .

3 - إن تغيير الموقف الأميركي ممكن بفعل العرب، ولذا يفترض توفر شرطين أساسيين هما: الصمود العربي على جبهات القتال، واستمرار التضامن العربي بأعلى مستوى ممكن.

4 - ضرورة الاستمرار بالاتصال مع الولايات المتحدة الأميركية لإقناعها بأن العودة إلى خطوط الرابع من حزيران لا تعني هزيمة لها ولا نصراً للسوفيات، وإنما يعني إرجاع الحق العربي إلى نصابه، وعندئذٍ سيشكر العرب الولايات المتحدة إذا هي تفهمت ذلك وساعدتهم على استعادة أراضيهم.

5 - وجوب الاتصال بالسوفيات لضمان تدفق الأسلحة إلى العرب وللحيلولة دون نجاح المسعى الأميركي الرامي إلى قطع هذه الإمدادات من أجل ضمان تفوق عسكري لإسرائيل.

وخلص الوزراء العرب إلى أن الولايات المتحدة مصممة على ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي عن طريق إمداد إسرائيل بالسلاح والضغط على السوفيات لوقف إمداداتهم للعرب تحقيقاً لما تسميه التوازن ومعناه التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب لكي يبقى العرب بحاجة إلى الولايات المتحدة في البحث عن الحل بسبب عجزهم عن فرض حل عبر القوة العسكرية، وهذا من شأنه زيادة النفوذ الأميركي، واتساعه، وتناقص النفوذ السوفياتي وتراجعه.

وفي الحادي والعشرين من شهر تشرين الأول قرر مجلس الأمن وقف إطلاق النار، فقبلته مصر وتأخرت سورية لأنها ما أرادت أن تنفرد بالقرار دون الاتصال بالأشقاء العرب. فأجرى الرئيس حافظ الأسد اتصالات مع جميع رؤساء الدول العربية وطلب رأيهم دون أن يستعجلهم الجواب، فكانوا جميعهم ما عدا العراق مع وقف إطلاق النار، لأن الأساس الذي قامت عليه الحرب قد تغير بخروج مصر، ولا يُعقل أن تتحمل سورية وحدها أعباء استمرار القتال.

لقد حققت الولايات المتحدة أهدافها وساعدها في ذلك موقف القيادة السياسية في مصر الذي تحول نوعياً من مرحلة الإعداد للحرب ومباشرتها إلى مرحلة الشعور بالعجز عن المتابعة والإعلان أن الحلول هي في أيدي الولايات المتحدة الأميركية.

وبات واضحاً أن المخطط الأميركي استطاع اختراق الجدار العربي المكون من سورية ومصر والمدعم من الأقطار العربية الأخرى، وركز على مصر فاقتنص قيادتها ثم استدار في العالم العربي مستخدماً السياسة المصرية الجديدة لإزالة آثار القرار العربي بالقتال وباتخاذ الإجراءات ومنها النفطية لتدعيم القتال.

ومع اقتناع الرئيس المصري بالحلول عبر البوابة الأميركية، فقد تسارعت خطاه باتجاه الفصل بين القوات ثم توقيع اتفاقية سيناء الثانية عام /1975/ ولم توقفه محاولاتنا عن الاستمرار في الاندفاع، حتى تمكن من إخراج مصر وتوقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل.

لم يكن الرئيس المصري يفاوض، فالمفاوضات تفاصيل بنظره لأن المهم تحقيق التسوية - حسب رأيه - مهما كانت شروطها واستعادة سيناء دون الأخذ

بالاعتبار أن قطع حلقة في سلسلة الكفاح العربي الطويل سيقطع السلسلة ولن تكون نتائجه في مصلحة العرب ولا في مصلحة استقرار المنطقة .

ومع القبول بوقف إطلاق النار بدأت في المنطقة ملامح مرحلة جديدة تمثّلت في ازدياد حدة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكنا في سورية على مقربة من ، بل في قلب ، هذا التنافس . وبعد أن تم اقتناص الحكومة المصرية عادت الأمور إلى حالتها الطبيعية بين الولايات المتحدة وأصدقائها من العرب ، وعاد النفط يسيل بعد أن لعبت مصر دوراً في هذا المجال .

وبقيت سورية تواجه إسرائيل وحدها ، وبقي التوتر قائماً في الجبهة ونشط وزير الخارجية الأميركية لعقد مؤتمر للسلام في جنيف بعد أن توصلت مصر وإسرائيل إلى توقيع اتفاقية الفصل الأولى .

وفي زيارته الأولى إلى دمشق في الخامس عشر من كانون الأول / 1973/ تحدث الوزير الأميركي ، وتحدث الرئيس حافظ الأسد ، ولكن كل منهما من منطلق .

كان الرئيس حافظ الأسد ينطلق مما نقله إليه الرئيس السادات من أن مهمة الوزير الأميركي هي تحقيق فصل على الجبهة السورية يكون خطوة للانسحاب إلى خط وقف إطلاق النار في الرابع من حزيران .

وكان الوزير الأميركي يتحدث عن مؤتمر جنيف وصيغة الدعوة والأطراف . وفي الحديث عن الفصل واستعراض الخرائط كان ما عرضه مرفوضاً من جانبنا ، وكلما طرح عنصراً من عناصر انعقاد المؤتمر ، كان الرئيس الأسد يجيبه بكلمة «ماشي الحال» .

وبعد ست ساعات من المحادثات سأل الوزير الأميركي عن الموعد الملائم لسورية ، فأجابه الرئيس الأسد : «الموعد غير مهم بالنسبة إلينا ، ابحث الأمر مع الذين يشاركون في المؤتمر . »

ذُهل الوزير الأميركي وقال : «لقد تناقشنا ، ولم تعترض». فأجابه

الرئيس: «لأني لن أشارك قبل تحقيق فصل على الجبهة وانسحاب إسرائيلي ذي مغزى».

لقد كان الوضع آنذاك محرجاً للدول العربية النفطية التي كانت تتعرض لضغوط من الولايات المتحدة لإعادة ضخ النفط، إلى جانب الضغط المصري، وفي الوقت نفسه فهي لا تريد أن تتخذ خطوة تؤثر على موقف سورية وتضعفه، وعلى كل فقد تم الاستغناء عن سلاح النفط في /18/ آذار عام /1974/.

وبعد اتصالات عديدة وزيارة وزيري الخارجية السعودي المرحوم عمر السقاف والمصري السيد إسماعيل فهمي إلى واشنطن، تم الاتفاق على استئناف النشاط الأميركي لتحقيق الفصل على الجبهة السورية.

لقد بدأت هذه النشاطات في ظل حرب الاستنزاف، التي كانت حرباً بكل معنى الكلمة، وكثيراً ما كانت المحادثات تجري تحت دوي المدافع.

وفي نهاية أيار /1974/ تم التوصل إلى اتفاق للفصل بشروط وظروف تختلف عن الاتفاقية المصرية – الإسرائيلية الأولى.

وبعدها نشطت السياسة الأميركية في المنطقة محاولة إخراج الاتحاد السوفياتي مستفيدة من الظروف التي نشأت بسبب الحرب وبعدها. فزار الرئيس الأميركي نيكسون المنطقة في حزيران /1974/ وفي دمشق جرت محادثات بين الرئيسين شاركتُ فيها كما شارك فيها الوزير كيسنجر. وقد ركز الرئيس حافظ الأسد على قضية الانسحاب إلى خط وقف إطلاق النار في الرابع من حزيران /1967/ محاولاً انتزاع موافقة أميركية على ذلك.

وكلما توصل الرئيسان إلى نقطة الحسم، كان الدكتور هنري كيسنجر يتدخل ويحوّل مجرى الحديث إلى موضوع آخر. وخرج الرئيسان لعقد مؤتمر صحفي أعلنا خلاله عودة العلاقات بين البلدين، وبعد الانتهاء من المؤتمر أراد الرئيس الأميركي وداع الرئيس السوري الذي أمسك بذراعه وقال: «لم ننته من المحادثات» وعدنا إلى القاعة الثانية.

أعاد الرئيس الأسد طرح قضية الانسحاب، وبعد نقاش طويل قال الرئيس الأميركي: «في رأيي أن الانسحاب يجب أن يكون إلى خطوط الرابع من

حزيران / 1967/ وللوصول إلى ذلك يجب دفع الإسرائيليين خطوة فخطوة إلى الوراء، وعندما يصلون إلى حافة الهاوية ندفعهم إلى الوراء»، ورفع ساقه بوجه وزير خارجيته.

امتقع لون وجه هنري كيسنجر فخاطب رئيسه قائلاً: «أنت الرئيس المنتخب وأنت تتحمل مسؤولية قرارك».

وبعد عودته إلى واشنطن بأيام ازدادت حدة فضيحة ووترغيت وانتهت باستقالته، وبعد عودة الدكتور كيسنجر إلى المنطقة سألناه عن أسباب تفاقم المشكلة الداخلية في بلاده فأجاب أن زيارة نيكسون إلى دمشق كانت أحد الأسباب الرئيسة.

ومن المفيد الإشارة إلى أننا في كل مراحل المفاوضات كنا نضع الحكومات العربية الشقيقة بصورة تطورات المحادثات ونعمل على كسب دعمها وتأييدها، وفي الوقت نفسه حرصنا على أن يكون للاتحاد السوفياتي دوره، ولذلك فقد اقترحنا على القيادة السوفياتية مجيء وزير خارجيتها السيد أندريه غروميكو الذي زار المنطقة خلال المحادثات مع الوزير الأميركي ثلاث مرات، وعملنا على توفير لقاءات بين الوزيرين السوفياتي والأميركي، لأننا كنا حريصين على بقاء السوفيات إلى جانبنا بسبب دورهم الرئيس في مساندتنا وفي التوازن الذي سعينا إليه دائماً مع الوجود الأميركي.

وإذا كان الاتحاد السوفياتي نجح في أن يكون له دور فاعل في المنطقة، فإن الولايات المتحدة حققت مكاسب كبيرة وهي:

1 - في عهد رئاسة الرئيس ريتشارد نيكسون اقتنص الأميركان مصر وأصبحت في الدائرة الأميركية الشرق أوسطية، كما تحقق إخراج الاتحاد السوفياتي من البلد العربي الأكبر.

2 - وفي ظل الرئاسة القصيرة للرئيس فورد حققت الولايات المتحدة خطوة كبيرة بتوقيع اتفاقية سيناء الثانية بين مصر وإسرائيل وبموجبها ترسخ الفصل بين مصر وسورية، وقررت مصر فتح قناة السويس قبل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي كما التزمت بموجب الاتفاق بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل.

3 - ولكن التطور الأهم كان في عهد الرئيس جيمي كارتر الذي ما إن تسلم مقاليد الرئاسة حتى أعلن عزمه على متابعة العمل على تحقيق السلام بين العرب والإسرائيليين وأوفد في شهر شباط وزير خارجيته سايروس فانس إلى المنطقة فزار سورية في العشرين منه مستطلعاً الوضع وإمكانات الوصول إلى عقد مؤتمر للسلام، مستوضحاً مواقف الأطراف، وأكد تصميم الإدارة الجديدة على العمل من أجل إقامة السلام على أساس قرار مجلس الأمن /242/ .

وقد أعقب جولة فانس توجيه دعوات لكل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين والملك حسين، كما تم الاتفاق على لقاء بين الرئيس الأميركي والرئيس حافظ الأسد على أن يسبقه زيارة أقوم بها إلى واشنطن لإجراء محادثات استطلاعية تمهد للقاء الرئيسين.

وبالفعل عقدت في واشنطن في منتصف نيسان 1977 سلسلة لقاءات مع الرئيس الأميركي كارتر ومع وزير خارجيته فانس، يمكن تلخيص ما جرى في تلك اللقاءات على النحو التالي:

طرح الرئيس الأميركي المبادئ التالية:

1 - لن نضع أنفسنا في موقف حيث نتحدث باسم طرف واحد، فإن هذا يقلل من مكانتنا لدى الأطراف الأخرى.

2 - قال الرئيس الأميركي، إن التزامي الشخصي العميق، وكذلك التزام الولايات المتحدة هو أن يكون عام /1977/ عاماً حاسماً، وإذا أخفقنا في إحراز تقدم جوهري عندئذٍ سيمر وقت طويل قبل أن نستطيع استعادة تجنيد الطاقات في سبيل إحراز مثل هذا التقدم.

3 - ليس لدينا خطة أميركية لنفرضها على الآخرين، وبعد لقائي مع الرئيس الأسد، سوف نحاول البدء بصياغة فهمنا للواقع ولمواطن الخلاف ومواطن الالتقاء، ثم نرتب أفكارنا ونعود ثانية للتشاور مع الحكومات المعنية بشكل هادئ.

4 - بعد استكمال المشاورات سوف نطلب إليكم وإلى الآخرين، إن أمكن، الحضور إلى جنيف.

5 - وتابع الرئيس كارتر: هناك عناصر رئيسة ثلاثة للمشكلة:

آ - المشكلة الفلسطينية.

ب - الحدود والأمن.

ج - ضمانات السلام الحقيقي والتفاهم بين الشعوب المعنية.

وخلال المباحثات مع وزير الخارجية الأميركي، تمت مناقشة أكثر تعقيداً لهذه المواضيع، إذ طرح الوزير الأميركي المسائل التاليـة:

1 - مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف والوفد العربي الموحّد وطلب معرفة كيفية حل المشكلة الفلسطينية.

2 - مسألة الحدود والمناطق العازلة وإمكانية وضع محطات إلكترونية وإقامة دوريات مشتركة والضمانات.

3 - طبيعة السلام، إقامة علاقات طبيعية بين دول المنطقة، التمثيل الدبلوماسـي والتبادل التجاري.

وقد شكرت للرئيس الأميركي ولوزير خارجيته جهودهما، وأكدت لهما المبادئ التاليـة:

1 - ترغب سـورية رغبة حقيقية في تحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة.

2 - ستساهم سورية بأي جهد يبذل لإقامة السلام العادل والدائم.

3 - يجب أن تتوفر للسلام مقومات الحق والعدل والديمومة.

4 - لا بد من معالجة جميع أسباب الأزمة معالجة موضوعية والكشف عن الأسباب ومعالجتها وعدم الاكتفاء بمعالجة النتائـج.

وقد رددت على تساؤلات الجانب الأميركي كما يلـي:

أولاً - بالنسبة للمشكلة الفلسطينية، فإنها تشكل جوهر النزاع في المنطقة وأية معالجة تتجاهل هذه المشكلة لن تكون معالجة جادة ومفيـدة. وترى سورية ضرورة مشاركة منظمة التحرير بكل الجهود المبذولة للوصول إلى السلام العادل

باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني ، فالدول التي تعترف بالمنظمة أكثر من الدول التي تعترف بإسرائيل . ومن أجل الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية ، فإن ذلك يتم بالحوار مع الفلسطينيين أنفسهم ، وإننا نرى أن حقوق الفلسطينيين تتضمن عنصرين :

1 - الأراضي المحتلة في عام /1967/ وفي مقدمتها القدس .

2 - حقوق الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم منذ عام /1948/ .

وفي كل الأحوال يمكن اتخاذ قرارات الأمم المتحدة كأساس للحوار مع الجانب الفلسطيني .

وبالنتيجة لا بد أن يكون للفلسطينيين دولة مستقلة . وبالسؤال عن موقفنا من العلاقة بين هذه الدولة والأردن ، أجبتُ أننا نؤيد أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان ، كما أننا لا نعترض على عدم اتفاق الجانبين حول طبيعة العلاقة ، لأن هذه المسألة ليست هي الأساس في حل النزاع .

كما أكدت أن إسرائيل تطرح عقبات التمثيل من أجل عدم طرح المشكلة الفلسطينية ، وبالنسبة لمشاركة المنظمة في مؤتمر جنيف ، أكدت على أهمية هذه المشاركة منذ المرحلة الأولى ، باعتبار الفلسطينيين طرفاً أساسياً في النزاع .

أما بالنسبة للوفد العربي الموحّد ، فإن سورية تفضل ذلك ، وهذه مسألة يتفق عليها العرب وهي ليست مشكلة .

ثانياً - فيما يتعلق بالحدود والمناطق العازلة والضمانات ومحطات الإنذار ، فقد عرضت موقفنا من هذه الأمور كما يلي :

1 - إن مسألة الانسحاب إلى حدود /1967/ هي مسألة جوهرية غير قابلة للنقاش ، وفي مقدمة الأراضي العربية تأتي القدس وتعتبر من أهمها .

2 - إننا نرى أن تكون الضمانات ضمانات دولية تصدر عن مجلس الأمن .

3 - فيما يتعلق بمحطات الإنذار فهي ليست ذات جدوى ، لأنها لا تنذر ضد الصواريخ والطيران الإسرائيلي .

4 - بالنسبة للمناطق العازلة ، لا اعتراض لدينا بشرط أن تكون مناطق صغيرة ومتساوية على جانبي الحدود .

5 - لا نوافق على دوريات مشتركة من الجانبين ، لأن هذا سيؤدي إلى حدوث احتكاك وصدام ، وإنما نوافق على مراقبين من الأمم المتحدة .

ثالثاً- أما بالنسبة لطبيعة السلام والعلاقات الطبيعية بين الأطراف ، فقد كان ردي كما يلي :

1 - إن طبيعة السلام في رأينا هي إنهاء حالة الحرب مع ضمانات مجلس الأمن .

2 - إن إقامة علاقات طبيعية ليست من مستلزمات السلام ، مثلاً ليست هناك حالة حرب بين أميركا وكوبا ، ورغم ذلك ليست هناك علاقات طبيعية .

3 - إن المسائل المطروحة من الجانب الإسرائيلي كإقامة العلاقات الطبيعية تستهدف التهرب من جهود السلام . فبعد هذه السنوات الطويلة من الآلام والمآسي التي زرعها الإسرائيليون في المنطقة يعرفون استحالة هذه المطالب ، وإضافة إلى ذلك فإن إقامة أي نوع من أنواع العلاقة هو من أعمال السيادة لكل دولة ، فلكل دولة الحق بأن تقيم العلاقة مع هذه الدولة أو لا تقيمها ، فالأمر يتعلق بسيادتها ، وبالتالي فإن طرح هذه الأمور لا علاقة له بحالة السلام .

وفي ختام المباحثات مع الرئيس كارتر والوزير فانس ، شكرت للإدارة الأميركية اهتمامها بالوضع في المنطقة متمنياً أن تؤدي هذه الجهود المبذولة إلى إقامة سلام عادل ودائم .

وفي التاسع من أيار عُقد لقاء في جنيف بين الرئيسن حافظ الأسد وجيمي كارتر ، وقد حضرتُ إلى جانب الرئيس . وفي هذا اللقاء تحدّث الرئيس الأميركي عن سروره للقاء الرئيس السوري وعن عزمه على العمل على تحقيق السلام دون التدخل في شؤون المنطقة وهو يأمل أن تساعده الأطراف في الوصول إلى قواسم مشتركة ، مدركاً أن هناك أموراً أساسية لا تستطيع الدول التنازل عنها ، ولكن المرونة في التعامل من شأنها أن تساعد على تقريب وجهات النظر .

ثم تحدّث الرئيس حافظ الأسد فشكر للرئيس الأميركي مبادرته ومساعيه لتحقيق السلام والوصول إلى حلول لمشكلة من أعقد مشاكل العالم، استنزفت إمكانات كبيرة وقربت العالم من حافة حرب نووية خلال ثلاثة عقود، ولا يعلم أحد ما إذا كان العالم يستطيع تفادي حرب عالمية مدمرة في حال استمر الوضع على ما هو عليه الآن في منطقة الشرق الأوسط.

وتحدّث الرئيس حافظ الأسد عن تاريخ المنطقة والاتفاق الفرنسي - الإنكليزي على تقسيم سورية إلى أقاليم: لبنان، وسورية الحالية، وفلسطين والأردن. كما تحدث عن وعد بلفور والهجرة اليهودية، ثم عرض بالتفصيل تاريخ إسرائيل الذي زاد تعقيد الوضع في ساحة الصراع بين العرب وإسرائيل.

كما استعرض الرئيس حافظ الأسد الثورات الفلسطينية المستمرة ضد السياسة البريطانية في فلسطين وضد الهجرة اليهودية، ثم استعرض حروب إسرائيل العدوانية واحتلالها المناطق المجردة ثم أجزاء من سورية ومصر والضفة الغربية وقطاع غزة، كما تحدّث عن حرب تشرين عام / 1973/ وأثر هذه الحرب على الأمن والسلم الدوليين وعلى الاقتصاد العالمي، وعن الموقف الأميركي من الصراع بين العرب وإسرائيل والدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للدولة اليهودية في شتى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وخلص إلى القول: إن سورية مؤمنة أن السلام ضرورة إقليمية ودولية وهي مخلصة في سعيها إلى تحقيقه على أساس تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وعرض الرئيس الأميركي القضايا التالية طالباً معرفة رأي سورية في كل منها:

آ - موضوع الاعتراف العربي بإسرائيل وإقامة علاقات منتظمة معها بما يعني إنهاء حالة الحرب، وكان رد الرئيس الأسد أنه لا يمكن البدء بالنهاية، إذ إن ذلك يناقش بعد أن تكون إسرائيل أثبتت أنها لا تقوم على العدوان ولا تحتفظ بالأراضي نتيجة العدوان.

ب - قال الرئيس الأميركي إن الحدود الدائمة لإسرائيل هي الحدود الآمنة

والقابلة للدفاع عنها وتعترف بها الدول العربية وهـي حدود عـام /1967/ مع بعض التعديل.

وكان رد الرئيس حافظ الأسد أن الحدود النهائية لا يمكن أن تكون غير حدود الرابع من حزيران عام /1967/ وغير ذلك يعني اكتساب الأراضي عن طريق القوة وهو ما لا يقبله أحد، كما أن القرار /242/ في مقدمته يحرم اكتساب الأراضي عن طريق القوة.

ج - سأل الرئيس كارتر عن المناطق المنزوعة السلاح التي يمكن أن تشكل ضماناً لحدود إسرائيل مع محطات الإنذار المبكر وقوات دولية أو قوات إسرائيلية تضمن أمن إسرائيل وسيادتها، فرد الرئيس الأسـد أن لا مانع لدينا من قيام مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود وبمسافات واحدة على كلا الطرفين وبالتساوي، علماً بأن تجربتنـا السابقة مع إسرائيل لا تشجع على ذلك، إذ إن الاحتكاك بدأ عندما استولت إسرائيل على المناطق المنزوعة السلاح في سهل الحولة وحولتها إلى مناطق مسلحة انطلق منها الهجوم على سورية، أما القوات فيمكن القبول بقوات دولية مرتبطة بمجلس الأمن ولا نوافق على محطات الإنذار المبكر لأننا لا نوافق على وجود أي شيء له علاقة بإسـرائيل من جهة، ولا جدوى من هذه المحطات من جهة ثانية.

أبدى الرئيس الأميركي تساؤلاً حول الحدود الآمنة وفي رأيه أنها الحدود المفتوحة للتبادل التجاري والسياحي والثقافي، فأجابه الرئيس الأسد بأن الحدود الآمنة لا تكون لطرف ضد طرف آخر ولا يمكن أن تكون للمعتدي ضد المعتدى عليه، أما الانفتاح فهو مرتبط بالسيادة من جهة وبإقامة السلام من جهة ثانية.

هـ - ورأى الرئيس الأميركي أن حل المشكلة الفلسطينية يكون عن طريق إقامة وطن للفلسطينيين في نطاق دولة الأردن أو بشكل مستقل، ويجب أن يتحدد هذا الوطن باتفاق الدول العربية أولاً ثم فيما بعد بينها وبين إسرائيل، فأجابه الرئيس الأسـد أن فلسطين هي أرض الفلسطينيين ويجب أن يعودوا إليها وأن يقيموا دولتهم فيها والفلسطينيون لهم شخصيتهم المتميزة ولهم وطنهم الذي طردوا منه وقضيتهم هي لُبّ الموضوع ولا يمكن أن يقوم أي حل دائم لقضية

الشرق الأوسط ما لم تحل قضيتهم أولاً في أرضهم بعد قيام دولتهم في الأراضي الفلسطينية ، ينظرون هم بشكل الدولة وإمكانية اتحادها مع غيرها من الدول العربية ولا يمكن فرض أي شيء من هذا القبيل قبل قيام دولتهم .

و - أعلن الرئيس كارتر أن إسرائيل لا يمكن أن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، لأن هذه تريد إزالة إسرائيل من الوجود ولا مانع لدى إسرائيل أن يكون بعض من أعضاء الوفد الأردني أو غيره من الوفود من الفلسطينيين ، وكان رد الرئيس حافظ الأسد أن المنظمة لم تقل إنها تريد تدمير إسرائيل بل العكس هو الصحيح ، فقد عملت إسرائيل طوال ثلاثين عاماً على قتل الفلسطينيين وتدمير مصالحهم ومعالم الحضارة الإسلامية والعربية والمسيحية في فلسطين ، والمنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين وقد اعترفت بها أكثر دول العالم وقبلت بإقامة مكاتب لها في عواصمها ، ولا يمكن لأحد غيرها من العرب أن يمثلها أو ينطق باسم الفلسطينيين ، وعدم القبول بها هو عدم القبول بأي حل لقضية الشرق الأوسط .

ز - وهنا قال الرئيس الأميركي إن إسرائيل تطالب أن تعترف المنظمة بإسرائيل حتى تقبل هذه التفاوض معها ، وإلا فكيف لإسرائيل أن تتفاوض مع جماعة تريد تدميرها ، وكان رد الرئيس حافظ الأسد : إذا كانت إسرائيل تريد العيش بسلام في هذه المنطقة فعليها الاعتراف بالذين سلبتهم أرضهم ووطنهم وبيوتهم وشردتهم من دورهم وعملت فيهم القتل والتعذيب والتشريد ، ولا يمكن لإسرائيل ولا لغيرها تجاهل الواقع الفلسطيني ، فأي حل لقضية الشرق الأوسط لا بد أن يبدأ بحل قضية فلسطين على أرض فلسطين .

وتساءل الرئيس الأميركي عما إذا قامت وحدة بين سورية ولبنان والأردن ، هل يمكن أن تحل قضية الفلسطينيين في إطار هذه الوحدة؟ فأجابه الرئيس الأسد : «قضية الفلسطينيين تحل في الأراضي الفلسطينية . »

وقبل نهاية الجلسة اتفق الرئيسان على متابعة الاتصال وعلى أن يقوم وزير الخارجية سايروس فانس بزيارة للمنطقة للبحث في سبل توفير الظروف لانعقاد مؤتمر السلام .

وفي الرابع من آب / 1977/ استقبلتُ السيد سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة، وبعد محادثاتي معه استقبله الرئيس حافظ الأسد، وخلال زيارته هذه تحدث عن زيارة مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل إلى واشنطن وتقديمه ورقة عنوانها «إطار عملية صنع السلام بين إسرائيل وجاراتها»، وقد جاء فيها ما يلي:

1 - ستكون حكومة إسرائيل مستعدة لأن تساهم اعتباراً من / 10/ تشرين الأول في انعقاد إضافي جديد لمؤتمر جنيف للسلام يدعو إلى عقده الرئيسان المشاركان على أساس الفقرة / 3/ من قرار مجلس الأمن / 338/ تاريخ / 12/ تشرين الأول / 1973/ وهي الفقرة التي تقول: «يقرر مجلس الأمن أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين جميع الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

2 - إن القرار / 338/ يشمل ويشير إلى قرار مجلس الأمن / 242/ تاريخ 22/ 11/ 1967.

3 - سوف تشارك الوفود المعتمدة التابعة للدول ذات السيادة في انعقاد جديد لمؤتمر جنيف للسلام، أي ممثلو إسرائيل ومصر وسورية والأردن.

4 - لن تقدم الدول المشتركة في مؤتمر للسلام أية شروط مسبقة لمشاركتها في المؤتمر.

5 - في الجلسة العلنية لمؤتمر جنيف للسلام يلقي ممثلو الأطراف كلمات افتتاحية.

6 - في ختام الجلسة العلنية تشكل ثلاث لجان مشتركة هي:

- لجنة مصرية - إسرائيلية.
- لجنة سورية - إسرائيلية.
- لجنة أردنية - إسرائيلية.

7 - في إطار اللجان المشتركة يتم التفاوض بين الأطراف المعنية على معاهدات السلام ويتم إبرامها.

8 - تحدد رئاسة كل لجنة مشتركة بالتناوب بين مندوب إسرائيلي ومندوب من الدولة المجاورة.

9 - عند الوصول إلى اتفاق حول جوهر معاهدات السلام أي إنهاء حالة الحرب تحديد الحدود الدائمة - العلاقات الدبلوماسية - الفقرات الاقتصادية - إلخ . . . تعقد جلسة أخرى للمؤتمر بهدف توقيع معاهدات السلام.

وأضاف فانس أن بيغن سلمهم حلاً بديلاً وهو تشكيل اللجان من خلال المساعي الحميدة للولايات المتحدة، وأضاف: إن الموقف الأميركي الذي تم شرحه لبيغن حول التمثيل الفلسطيني يقوم على أساس أحد البدائل التالية:

1 - إشراك الفلسطينيين في أحد وفود الدول العربية ذات السيادة مثل الأردن.

2 - دمج الفلسطينيين في وفد عربي موحد.

3 - يدرج موضوع إشراك الفلسطينيين في جدول الأعمال بحيث يشترك الفلسطينيون عندما يتم الاتفاق على بعض النقاط في المفاوضات الأولية.

4 - أن يتم الاتفاق على أن تدرج المسألة الفلسطينية في جدول الأعمال.

وكان رد بيغن أنهم يرفضون إشراك الفلسطينيين في وفد عربي موحّد ولا مانع لديهم في أن يكونوا جزءاً من أحد الوفود العربية ولن يدققوا في الهويات.

وتابع سايروس فانس قائلاً: بالنسبة للمسائل الجوهرية قال بيغن: إنه يقبل القرارين /242/ و /338/ أساساً للمحادثات، لكنه لا يوافق على العودة إلى حدود /1967/ كما أنه لا يوافق على قيام دولة فلسطينية، وبالنسبة للجولان وسيناء، مستعد للتفاوض حولهما دون شروط مسبقة، أما بالنسبة للضفة الغربية فيرى بيغن أنها تتشابك مع المسألة الفلسطينية ولا يستبعد إجراء مفاوضات حول الضفة الغربية. وأضاف فانس أما بالنسبة للتمثيل الفلسطيني، فإننا نوافق على المحادثات معهم شرط أن يصدروا بياناً يعلنون فيه القبول بالقرار /242/ رغم أنه لا يحقق كل حقوقهم.

وبعد أن انتهى عرضه للمحادثات الأميركية مع بيغن قال الوزير الأميركي:

بالنسبة للمسائل الجوهرية نعتقد أن من المفيد أن تكون هناك مجموعة من المبادئ التي يجب الاتفاق عليها قبل الذهاب إلى جنيف وننوي بحث هذه المبادئ مع جميع الأطراف المعنية، وبعد أن أقرأ لكم هذه المبادئ سوف أتحدث عن الخطوات العملية الملموسة الواجب اتباعها لحل المسائل الجوهرية وللوصول إلى مؤتمر ناجح، وتتضمن الوثيقة خمسة مبادئ وهي:

1 - إن هدف المفاوضات هو الوصول إلى تسوية سلمية شاملة تدمج في معاهدات سلام.

2 - قرارا مجلس الأمن /242 - 338/ هما أساس المفاوضات.

3 - من المفهوم أن السلام الذي يدعو إليه القرار /242/ لا يشتمل على إنهاء حالة الحرب فحسب، وإنما أيضاً على إقامة علاقات سلمية طبيعية بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية.

4 - من المفهوم أن الانسحاب الذي يدعو إليه القرار /242/ سيكون انسحاباً إلى حدود آمنة ومعترف بها متفق عليها بصورة مشتركة على جميع الجبهات. ويمكن أن يتم الانسحاب وإقامة العلاقات السلمية على مراحل على مدى سنوات في مراحل متوازية ومتوازنة، ويتم تعزيز أمن هذه المراحل والتسوية النهائية بترتيبات أمنية يتفق عليها الأطراف.

5 - يجب أن تتضمن التسوية نصاً يتعلق بالكيان الفلسطيني وبوسائل ضمان التزام فلسطيني ببنود معاهدة السلام، ولن تطغى الصفة العسكرية على الكيان الفلسطيني، وسيكون هناك نص لعلاقات اقتصادية واجتماعية مفتوحة مع إسرائيل، وينبغي السعي إلى إيجاد سبل تسمح للفلسطينيين بحق تقرير المصير لتقرير وضعهم المستقبلي.

وأضاف الوزير الأميركي قائلاً: إننا نفضل كياناً فلسطينياً مرتبطاً بالأردن، كما تشكل هيئة وصاية مسؤولة أمام الأمم المتحدة تكون إسرائيل في عضويتها خلال المرحلة الانتقالية، ثم اقترح أن يتقدم كل طرف بمشروع معاهدة سلام إلى الولايات المتحدة التي تبحث من خلال المشاريع عن القواسم المشتركة، كما

طرح اقتراح السادات بعقد لقاء عمل لوزراء خارجية الدول المعنية في واشنطن أو في نيويورك برئاسته .

وكان الموقف السوري على النحو التالي :

1 - إن أفكار بيغن غير جديرة بالمناقشة ، لأنها تعبّر عن عمق السياسة الصهيونية بالاستمرار بالعدوان ، وهي لا تشكل قاعدة للسلام أو نافذة للوصول إليه .

2 - إن تحقيق السلام يتطلب جملة عناصر وأهمها ما يلي :

آ - الانسحاب إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار في حزيران /1967/ وهذا الأمر غير قابل للمناقشة .

ب - مهمة مؤتمر السلام وضع ترتيبات الانسحاب وليس مناقشة موضوع الانسحاب .

ج - بالنسبة للفلسطينيين هناك مشكلة هي المشكلة الفلسطينية وهي عنصر أساسي في عملية السلام .

د - إن الولايات المتحدة أعطت القرار /242/ مفاهيم غير موجودة فيه ، كما قررت حل القضية الفلسطينية بصورة مسبقة دون مشاركة الفلسطينيين .

هـ - أما موضوع عقد لقاء في نيويورك بين وزراء خارجية الدول المعنية أو في واشنطن ، سواء مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، فلا نرى جدوى بمثل هذه اللقاءات ما دام الموقف الإسرائيلي يرتكز على مثل هذه الأفكار التي طرحها بيغن أمام الإدارة الأميركية .

و - أما فيما يتعلق بالحدود المفتوحة والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها ، فهي من الأمور التي تتعلق بالسيادة وتقررها الدول وفق مصالحها ، ومثل هذه القضايا تناقش في ضوء تحقيق السلم وإعادة الثقة إلى العرب .

وفي الثامن والعشرين من أيلول /1977/ استقبلني الرئيس كارتر في واشنطن وجرت مناقشات حول مؤتمر السلام ، وتم الاتفاق على نقطة واحدة وهي القبول بوفد عربي موحّد يكون فيه أعضاء من منظمة التحرير ، أما فيما

يتعلق بلجان المؤتمر فكانت وجهة نظر الرئيس الأميركي أن تكون لجان جغرافيا، وكانت وجهة نظر سورية أن تكون لجان مواضيع وذلك حرصاً على شمولية الحل. وأكدت للرئيس الأميركي أن الرئيس حافظ الأسد كما شرح لكم في لقائكم في جنيف مستمر بالعمل معكم حتى الوصول إلى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة.

وبعد أيام من هذا اللقاء صدر بيان سوفياتي - أميركي حول الشرق الأوسط، واستمرت المناقشات بين الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاق حول صيغة عقد المؤتمر، وكانت المفاجأة التي عطلت كل شيء زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، وبذلك بدأت مرحلة جديدة في ملف الصراع العربي - الإسرائيلي.

* * *

كانت حرب تشرين 1973 أخطر تحول شهدته الأمة العربية في القرن العشرين لسببين:

الأول أنها كانت محصلة لتضامن عربي، فقد ساهم فيها العرب جميعاً بصورة مباشرة وغير مباشرة، وبرزت قدرتهم على الانتقال من مرحلة الدفاع وتلقي الضربات من إسرائيل وغيرها إلى مرحلة المبادرة العسكرية، وهي الحرب الأولى التي شنها العرب ضد عدوان خارجي منذ نهاية الحروب الصليبية.

كان يمكن أن يؤسس ذلك الإجماع والتضامن لبناء نظام عربي جديد وانتقال العرب من مرحلة إلى أخرى، ولا سيما أن الذين شاركوا اتخذوا قرارات خطيرة لم يعهدوا مثلها من قبل، سواء بإرسال القوات أو وقف ضخ النفط.

والثاني أن انفراد حاكم واحد باتخاذ قرارات تمس مصير الأمة كلها كانت له نتائج خطيرة على العرب جميعاً، ولا سيما الشعب الفلسطيني ودول الطوق والدول المساندة، وأدى هذا الانفراد إلى إغلاق الطريق أمام حالة النهوض والتضامن وساهم في تعزيز قوة إسرائيل وموقعها.

من الطبيعي القول: إن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل استخلصت

نتائج هذه الحرب وعملتا على تقويض الوضع العربي وبث الانقسامات بين العرب وإضعافهم حتى يصبحوا في حالة من العجز لا تمكنهم حتى من مجرد التفكير في التمرد على الولايات المتحدة أو شن حرب ضد إسـرائيل .

إن أي قراءة موضوعية للأحداث التي تلت وقف إطلاق النار وصولاً إلى معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية وانفجار الحرب الأهلية في لبنـان وتفجر الخلافات السورية - المصرية ثم العربية المصرية وتوتر العلاقات بين سورية والعراق واجتياح القوات الإسرائيلية للبنـان مرتين في عامي 1978 و 1982 وتعاظم القوة العسكرية الإسرائيلية وتنشيط بناء المستوطنات وضم كل من الجولان والقدس إلى إسرائيل وخروج مصر من ساحة الصراع المسلح مع إسرائيل وتراجع الأوضاع السياسية والاقتصادية في الوطن العربـي ، تؤكد أن هذه كلها هي من مفرزات الانفراد بقرار ينال من الأمة ولا علاقة له بالسيادة القطرية ، لأن هذه السيادة كانت مقيدة أولاً بمعاهدة الدفاع العربي المشترك وبقرارات القمة العربية التي وافقت عليها مصر ، وبالاتفاق بين سورية ومصر على خوض الحرب ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدولتيـن .

ورد في دستور اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسورية وليبيـا في المادة / 14/ ما يلـي :

«يعتبر إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في بنغازي في / 21/ صفر 1391 الموافق / 17/ نيسان 1971 جزءاً لا يتجزأ من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية» .

وقد ورد في البند «ثالثاً» من إعلان بنغازي ما يلـي :

«1 - إن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الذي ينبغي أن تسخّر في سبيله كل الإمكانات والطاقات .

2 - إنه لا صلح ولا تفاوض ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة .

3 - إنه لا تفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليهـا . . . » .

ولا بد من الإشارة إلى أن ذريعة السيادة في الدولة القطرية كانت مبرراً لحكومة هذا القطر أو ذاك لاختراق المحرمات، رغم أنه من البديهيات أن المعاهدات التي وقعت عليها الحكومات العربية قيدت سيادة القطر في القضايا التي نصت عليها تلك المعاهدات، فكيف الأمر إذا كان الشعب قد استفتي على بعض هذه المعاهدات ومنها دستور اتحاد الجمهوريات العربية.

والأمر الخطير أن بعض المعاهدات التي وقّعت عليها بعض الحكومات العربية مع جهات أجنبية ومنها إسرائيل نصّت على أولوية تلك المعاهدات على أية معاهدة أو اتفاقية بين الدولتين الموقعتين عليها، سواء قبل المعاهدة المقيدة للسيادة أو بعدها . . .

في تلك المرحلة من عقد السبعينات كانت العلاقات بيننا وبين العراق في طريق التحسن وشارك العراق في الحرب وكانت مشاركته تعني أن دولة عربية ذات إمكانات كبيرة أصبحت في جبهة القتال، كما شاركت دول عربية أخرى بغض النظر عن حجم مشاركتها وبينها المملكة العربية السعودية من المشرق والمملكة المغربية والجزائر من المغرب، بالإضافة إلى قرار الدول النفطية وقف ضخ النفط.

جعلت هذه المشاركات العربية الدول المشاركة جزءاً من الحرب ضد إسرائيل وكان من الصعب عليها أن تتحرر من مسؤولياتها بل أصبحت تجد نفسها تزج طاقاتها يوماً بعد يوم.

ولكن الانفراد بالقرار ووقف القتال ثم توقيع الاتفاقات عملياً أنهى المشاركة العربية وقطع الطريق أمام مرحلة كان يمكن أن تكون مرحلة النهوض والتحرر.

من الصعب أن ينهض العرب إذا تعلق نهوضهم بقرار حاكم دون أن يأخذ بالاعتبار المسؤولية العربية الجماعية في القضايا الكبرى التي تؤثر على الأمة وعلى أمنها واستقرارها ومستقبلها.

كانت حرب تشرين مفترق طرق يمكن أن يؤدي إلى بدء نهاية المشروع الصهيوني كما كان يمكن أن يؤدي إلى خسارة كبرى للعرب، وهذا ما حصل بسبب دخول الحرب وكأنها مباراة رياضية ويفاجأ الذي رآها كذلك فيضعف

ويقرر ويختار الطريق الآخر طريق الخسارة الكبرى دون أن يدرك أن الأمم التي تتعرض لخسائر كبرى بفعل بعض قادتها تحتاج إلى وقت طويل لاستعادة قدراتها والتعويض عن أضرارها وعما لحق بها . . .

في السادس من تشرين كان عرس لدى العرب ، وبعد أيام تحوّل العرس إلى حالة من الخوف والإحباط ، ثم تحول أمل النصر إلى قلق من الهزيمة التي وقعت فعلاً ، ليس بسبب الخسارة العسكرية ، ولكن بسبب انهيار العلاقات بين مصر وسورية ، الذي أعطى الأمن والاستقرار لإسرائيل وزاد من عدوانها على الأمة في بعض أجزائها في فلسطين وسورية ولبنان . . .

كان قرار الحرب صائباً كل الصواب ولكن احتياطات حماية القرار كانت محدودة ، ولا سيما بسبب بعض سياسات القيادة المصرية كما أشرت .

كانت سورية ولا شك في موقف صعب ومعقّد ، فإذا تصرفت وفق شكوكها وتلكأت عن اتفاقها مع مصر ، فإن الاحتمال كان كبيراً أن يخوض الرئيس المصري الحرب ويحمّل سورية مسؤولية تاريخية لنتائجها ، ومع ذلك كانت الأضرار الكبرى التي وقعت خلال الحرب وبعدها كبيرة على الأمة كلها ، بغض النظر عن أي قرار كان يمكن أن تتخذه سورية .

خلال التغييرات في سير مواقف القيادة المصرية خلال الحرب تذكرنا السؤال الذي طرحه بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي على الرئيس حافظ الأسد حول موقف القيادة المصرية وحول مدى الاطمئنان لهذا الموقف . . .

كان الطموح أن يستعيد العرب أرضهم وحقوقهم في حرب تشرين وتحوّل الطموح إلى قلق وخوف وخسارة وإلى ما هو أقسى من الخوف والخسارة أي انقسام العرب حول الموقف من المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل وعدوانها المستمر . لأنه عندما ينقسم العرب هكذا ، فهذا يعني أن الزمن بات مراً وقاسياً ، فليس على الأمة أقسى من أن يواجه بعضها بعضها الآخر من أجل عدو يستهدف كلا الفريقين ، الفريق الذي سالمها والفريق الذي استمر بعدائها . . .

إن نتائج حرب تشرين ثم اجتياح إسرائيل للبنان ثم العدوان الإسرائيلي

الدموي ضد الشعب الفلسطيني ولا سيما بعد انتفاضة الأقصى تجعل من السهل على المرء أن يقرأ الواقع وأن يستخلص الحاجة إلى وقف الانهيار العربي ، وإلى الكفاح من أجل استعادة الوحدة بين القوى العربية في مواجهة الخطر المستمر الذي لا يمكن وقفه خارج إقامة نظام عربي جديد أساسه المصالح الحقيقية للأمة ويضمن للشعوب الدور الرئيس في المشاركة والقرار والرقابة والمساءلة ، لأن كل تجارب التاريخ تثبت أن قرار الحاكم البعيد عن الرقابة الشعبية والمساءلة والمشاركة ، فيه تدمير لبلاده وقيد لطموحاتها وإطلاق لقدرات أعدائها .

وفي كل الأحوال ، فإن حرب تشرين كشفت أمرين : الأول أن العرب في حال وفاقهم قادرون على اتخاذ قرارات والقيام بفعل له نتائج كبرى إقليمية ودولية ، والثاني أنهم في حال خلاف حكوماتهم ، فإن هذه الحكومات هي أقدر من أعدائهم على تدمير إنجازاتهم .

## المقاومة المسلحة

مقاومة العدوان الخارجي حق مشروع للشعوب ، ومشروعية المقاومة المسلحة لا تتأتى فقط من ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، وإنما من الحاجة الطبيعية لكل شعب في أن يعيش حراً وسيداً فوق ترابه الوطني . . .

ومقاومة الاحتلال والعدوان ليست ظاهرة حديثة في تاريخ الأمم وإنما هي وليدة حالة العدوان الخارجي ، ونهب ثروات الشعوب ومواردها ومصادرة حرياتها وحقها في تقرير مصيرها .

وليس من أمة في التاريخ تعرضت لعدوان خارجي لم يظهر فيها مكافحون من أجل مقاومة العدوان وتحرير الأرض .

والولايات المتحدة التي تقود العمل ضد الإرهاب والتي صنفت مقاومة الاحتلال إرهاباً ، هي الدولة التي لم تتحرر إلا بعد حرب خاضها الأميركيون ضد القوات البريطانية ، وكذلك كان الأمر بالنسبة للدول الأوروبية خلال الاحتلال النازي . . .

والأمة العربية التي تعرضت في مراحل متعددة من تاريخها للغزو والاجتياح

والاستعمار واجهت العدوان بمقاومة مسلحة وبأشكال متعددة وفق ظروف كل مرحلة . . .

والعرب في هذه المرحلة التي تصاعدت فيها حدة السياسات العدوانية الإسرائيلية ضدهم وضد الشعب الفلسطيني خاصة يؤمنون أن من حقهم بل من واجبهم دعم نضال الشعب الفلسطيني بكل أشكاله ، لأن إلحاق هزيمة نهائية بهذا الشعب يعني إلحاق الهزيمة الكبرى بالأمة جميعها . . .

وكما كان من حق أي شعب مقاومة الاحتلال فمن حق الشعب الفلسطيني ، الذي شطره المشروع الصهيوني بين لاجئين يعيشون في أسوأ الظروف النفسية والمعيشية بعيداً عن أرض الوطن ، عن الجزء الآخر من هذا الشعب الذي يرزح تحت الاحتلال وتمارس عليه كل أنواع الضغوط والقهر والظلم والعنصرية ، ومن حق هذا الشعب أن يقاوم العدوان بوسائله وبما توفر له من تصميم وعزم وشجاعة . . .

ومن شروط نجاح المقاومة توفر الشروط التالية :

1 - أن يكون الهدف مقاومة الاحتلال والعدوان وممارسة الحرية والسيادة والاستقلال وحق تقرير المصير .

2 - أن يكون المجتمع حاضناً لمنظمات المقاومة في إطار وحدة وطنية متينة .

3 - توفر القيادة والإعداد والإدارة والتنظيم والتعبئة الداخلية والخارجية .

4 - المتانة في قيادة التنظيم ووضوح الرؤية وعدم الانزلاق إلى المناورة على حساب الحقوق الأساسية .

في منتصف عقد الستينات تأسست في الساحة الفلسطينية عدة منظمات مقاتلة وركزت قيادات هذه المنظمات عملها في الساحة الفلسطينية الخارجية وأقامت المعسكرات التدريبية للفلسطينيين في عدد من الدول العربية مع تنظيمات سرية في الأراضي المحتلة دون إعدادها وتهيئة الوسائل لها لتكون بؤراً للمقاومة المسلحة في الداخل .

وإن كان تدريب بضعة آلاف من الفلسطينيين في الخارج مفيداً للتعبئة النفسية، إلا أنه لا يضيف إلى حركة مواجهة الاحتلال أكثر من بضعة آلاف من المدربين إلى جانب الجيوش العربية .

إن دور القيادات في الخارج كان يجب أن يكون دوراً إعلامياً وسياسياً وتعبوياً للساحتين العربية والفلسطينية، وتوفير كل وسائل الدعم والصمود لقوى الداخل الفلسطيني . لكن العمل المسلح من قبل هذه الفصائل تركز عبر الحدود وليس في داخل فلسطين رغم حدوث عمليات صغيرة ومقتطعة .

إن نقطة الضعف لدى إسـرائيل هي محاربتها في الداخل، لأن مقاومة الداخل تصيب المشروع الصهيوني في الصميم .

ولم تنجح هذه المنظمات في تحقيق وفاق فيما بينها، وفي العمل على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، بل الذي حدث هو مصادمات داخلية وانقسامات في معظم الفصائل، ومواجهات مسلحة بعضها ضد بعض، مما أضعف دورها في تعزيز مقاومة الاحتلال وفي تعبئة الرأي العام العربي وكذلك الفلسـطيني .

إن الفهم الخاطئ للمهام النضالية لمنظمات المقاومة جعلها في حالة توتر مع المحيط الذي نشأت فيه وتركز جهدها الرئيس باتجاه هذا المحيط على حساب الجهد الأساسي، كما حدث في الأردن حيث نشأ صراع بين الفصائل الفلسطينية المسلحة وأجهزة الدولة الأردنية أدى إلى تصفية هذه الفصائل وإضعاف منظماتها وخلق توترات لم ولن تخدم القضية الأساس . والأمر ذاته حدث في لبنـان حيث نشأ الصراع أولاً بتوترات مع الدولة اللبنانية ثم مع بعض الأحزاب اللبنانية وتشابك ذلك مع القضايا الداخلية في لبنـان وتحولت هذه الفصائل إلى شريك في الحرب الأهلية في لبنـان .

هذا بالإضافة إلى سرعة تخلّي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن الثوابت، مما زاد في حجم النزاعات الداخلية بين الفصائل وأضعف البعد العربي في القضية الفلسـطينية . . . وعلى الرغم من هذه السلبيات، فإن منظمة التحرير

الفلسطينية نجحت في إعطاء بعد دولي للقضية الفلسطينية وساهم في ذلك عدد من فصائلها . . .

إن التطور المهم في ساحة النضال الفلسطيني هو انتفاضة الحجارة في خريف عام 1987 التي كشفت النزوع العميق والقوي لدى الشعب الفلسطيني من أجل التحرر واستعادة حقوقه ، وشكلت هذه الانتفاضة بدء هزيمة إسرائيل في المجتمع الدولي وبات الرأي العام العالمي أكثر إدراكاً للسياسة الإسرائيلية العدوانية ، ولكن هذه الانتفاضة لم تصل إلى تحقيق بعض أهدافها بسبب انزلاق قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نحو مفاوضات سرية مع إسرائيل انتهت باتفاقية أوسلو في 13/ 9/ 1993، التي كان التوقيع عليها شهادة طي لملف الحركة الشعبية الفلسطينية . . .

ورغم اتفاقية أوسلو وتشكيل سلطة الإدارة الذاتية الفلسطينية في غزة وبعض مدن الضفة الغربية ، إلا أن الشعب الفلسطيني بقي صامداً ضد الاحتلال وقلقاً من سياسة السلطة الفلسطينية ، لذلك فإن الشارع الفلسطيني لدى كل حادث تقوم به إسرائيل كان يتحرك وكانت أقوى هذه التحركات ، التي قدم الفلسطينيون أثناءها أعداداً كبيرة من الشهداء والجرحى والخسائر ، حين باشرت حكومة إسرائيل بفتح نفق في القدس الشرقية . . .

في الثامن والعشرين من أيلول وبعد زيارة آرييل شارون لباحة المسجد الأقصى انفجرت انتفاضة شعبية في الضفة الغربية وغزة سرعان ما تحولت إلى مقاومة مسلحة للاحتلال واجهها الإسرائيليون بكل ما يملكون من وسائل العنف بما في ذلك الطائرات والدبابات والمدفعية والصواريخ ، فقتلوا بضعة آلاف وجرحوا عشرات الآلاف وهدموا المنازل والمنشآت والمراكز الحكومية ، ومع ذلك فقد عجزوا عن فرض الأمن ، كما عجزوا عن فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني . . .

لقد حققت انتفاضة الأقصى التي تحولت إلى حرب تحرير شعبية :

1 – وحدة المجابهة بين جميع القوى والفصائل الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية .

2 – النجاح في تغيير أساليب مواجهة الاحتلال رغم عدم التكافؤ في القوى المادية الذي تمكنت قوى المواجهة الفلسطينية من التغلب عليه بالتفوق في المعنويات وفي العامل النفسي من خلال الصمود والتصميم والقدرة على التضحية بالنفس من أجل القضـية الوطنيـة .

3 – كُشفت إسرائيل أمام الرأي العام في العالـم ولأول مرة في تاريخها وأخذت تعاني من عزلة دولية ومن حملة قاسية ضدها في أوساط الرأي العام العالمي .

4 – فقدان الثقة بالدولة والشعور بالأمن لدى الإسرائيليين الذين لـم تعد إسرائيل بالنسبة لهم أرض الأمن والاستقرار .

5 – الخسائر الكبيرة التي أصابت الاقتصاد الإسرائيلي .

ومهما تكن التطورات ، فإن الشعب الفلسطيني وضع أقدامه على الطريق الصحيحة ، وبدأت إسرائيل العد التنازلي الذي قد يقودها إما إلى مغامرات جديدة تزيد من صعوباتها ، وإما إلى القبول بالشرعية الدولية والالتزام بقرارات الأمم المتحدة وقواعد الشرعية الدولية . هذه الاحتمالات يستنتجها المنطق التاريخي للأحداث ، ولكن في التاريخ الكثير من الأحداث الكبرى التي تخرج عن قواعد المنطق . . .

وفي مجال الحديث عن المقاومة المسلحة لا بد من العودة إلى المقاومة اللبنانية التي خطت الخطوات الصحيحة في مقاومة الاحتلال ونجحت في تحقيق أهدافهـا . . .

أثناء وبعد اجتياح إسرائيل لجنوب لبنـان عام 1978 كان الجهد الأساسي في الجنوب اللبناني جهداً فلسطينياً مع مشاركة للقوى الوطنية اللبنانيـة ، وبعد اجتياح إسرائيل الثاني في مطلع حزيران 1982 كان الجهد اللبناني هو الأساس في مقاومة الاحتـلال . . .

بدأت المقاومة اللبنانية أثناء احتلال القوات الإسـرائيلية لبيروت ثـم توسعت ، ومع توسعها بدأ السباق بين الفصائل اللبنانية للقيام بعمليات ضد

القوات الإسـرائيلية ، وقدمت هذه الفصائل عدداً من الشهداء الذين سقوا أرض لبنـان بدمائهم الزكية لتنمو شجرة التحريـر . . .

وفي المرحلة الثانية كان يقوم بالجهد الأساسي للمقاومة حزب الله وحركة أمل ، وكانت مساحة عمل حزب الله هي الأوسـع .

اتسمت المقاومة في لبنـان بالسـمات التاليـة :

1 – احتضان المجتمع اللبناني لها ووقوفه موحداً حين تعرض الجنوب وبيروت والبقاع للأعمال العسكرية العدوانية الإسرائيلية ، ولا سيما أثناء عدوان تموز 1993 وعدوان نيسـان 1996.

شـكل دعم الشعب اللبناني بكل قواه وشرائحه السياسية والاجتماعية للمقاومة عاملاً أساسياً في تحقيق النصر ودحر القوات الإسـرائيلية وانسحابها من لبنـان دون قيـد أو شـرط .

2 – دعـم سورية للمقاومة وتوفير الغطاء السياسي لها ، ولا سيما في الساحتين العربية واللبنانيـة .

3 – دقة التنظيم والإعداد والإدارة والتعبئة واختيار الأهداف وقوة العقيدة والتصميم .

ومما لا شك فيه أن تصميم المقاومة في لبنـان وصمود الشعب اللبناني ومساندة سورية ، كل ذلك قد لعب دوراً هاماً أدى إلى تغيير جذري في معادلة الصراع ، فحل توازن جديد للقوى لم يعهده الإسرائيليون من قبل رغم استخدامهم لجميع أصناف القوة التي يملكونها ، وأدى هذا الاختلال إلى انسحاب إسرائيل من معظم الأراضي اللبنانية ، بل من كل الأراضي اللبنانية التي احتلتها عامي 1978 و 1982 دون قيد أو شـرط رغم الضغوط التي مورست على لبنـان للدخول بمفاوضات ثنائية تمهيداً لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل ، فأخفقت هذه الضغوط وبقي المساران السوري واللبنانـي مترابطين ، وكشف هذا الترابط النتائج الكبيرة التي يمكن أن يحققها العرب من تنسيق مواقفهم ومسارات نضالهم من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقـوق .

وليس من قبيل المبالغة القول: إن العد العكسي لإسرائيل بدأ في اندحارها في جنوب لبنان وتأكد هذا العد العكسي في التضحيات الهائلة للشعب الفلسطيني وصموده، وتبقى نقطة القوة لدى إسرائيل هي الوضع العربي الحالي وتفككه وهي ثغرة كبرى في الموقف العربي.

صحيح أن إسرائيل اليوم قوة كبرى في المنطقة، قوة عسكرية وعلمية واقتصادية، بسبب ما تمتلك من مقومات وما تقدمه لها الولايات المتحدة الأميركية من مساعدات في جميع مجالات القوة، ولكن هذه القوة مع ذلك هي الغلاف الذي يغلف حالة الضعف والتفكك في إسرائيل، وهو نفسه سيكون العامل الرئيس في اندحارها.

إن التوازن بين القوة الاستراتيجية الإسرائيلية وبنيتها مختل ومعتل، وبرز ذلك بوضوح في جنوب لبنان عندما تحوّل الانسحاب من الأراضي اللبنانية إلى أحد أبرز شعارات الانتخابات في إسرائيل، كما يبرز في حالة الشعور بالخوف والقلق في فلسطين، حيث وقفت القوة العسكرية الإسرائيلية بكل إمكاناتها في مواجهة الشعب الفلسطيني بكل ما يمتلك من ثقة وإيمان واستعداد للتضحية حتى يتحرر من الاحتلال ويستعيد حقوقه كاملة.

وكما أن الضعف يكون في كثير من الأحيان سبباً للهزيمة والانكسار أمام العدو الخارجي، فإن القوة العمياء نفسها تقود إلى الانكسار والهزيمة، وأمثلة التاريخ كثيرة وأبرزها هزيمة القوة الألمانية النازية، والقوة الإيطالية الفاشية.

إن اختلال التوازن بين القوة والعقل وسيطرة القوة بما تفرضه من شعور بالغرور يقودان إلى الهزيمة المحققة.

في جميع الحروب العربية – الإسرائيلية، استخدم العرب الوسائل التقليدية في الحروب حيث لا يستطيعون مجاراة إسرائيل بحكم ما تملك وما يمكن أن تملك من وسائل القوة المختلفة، فاستطاعت تحقيق نكسات لهم في تلك الحروب.

غير أن المقاومين غَيّروا استراتيجية الصراع مع إسرائيل عندما واجهوها بأسلحة لا تملكها وهو سلاح التضحية والاستعداد للشهادة والمواجهة المباشرة،

ونجح هؤلاء المقاومون في تحقيق إنجازات كبرى رغم القوة العسكرية الإسرائيلية الهائلة . .

ووقائع الحياة في الماضي والحاضر كما في المستقبل تبين أن الشيء يفرز نقيضه ، فالقوة تقود إلى الضعف إذا أسيء استخدامها ، وما من أمة امتلكت وسائل القوة بقيت بمعزل عن إفرازاتها إلا كان مصيرها الضعف ، والأمة العربية مثال واضح .

والضعف العربي الراهن سيفرز قوة للعرب ، لأن القهر والظلم والتعسف والهيمنة الأجنبية أسباب للتغيير في واقع الأمة واستعادة مقومات النهوض والتحرر والتقدم .

*********

# الفصل السابع

# النظام الاقتصادي العربي

هدف هذا الفصل هو دراسة النظام الاقتصادي العربي وعوامل ضعفه ومصادر قوته الكامنة ، ذلك أن للاقتصاد دوراً رئيساً في حياة الشعوب . فكما كان مدخلاً للاستعمار ونهب الثروات والموارد والهيمنة واستنزاف طاقات البلاد ، فإنه أيضاً مدخل لبناء البلاد وزيادة قدراتها وإمكاناتها ومواجهة التحديات الكبرى ، تحديات الداخل كما تحديات الخارج . . .

ثلاث قضايا تفرض على العرب في المستويين القطري والقومي تركيز جهود رئيسة على المسائل الاقتصادية وهي :

1 - المشروع الصهيوني وأهدافه في الهيمنة على الوطن العربي والمنطقة وما تتطلبه مواجهة هذا المشروع من موارد لتوفير متطلبات الدفاع الوطني .

2 - النمو المتزايد في عدد السكان مع ازدياد متطلبات المجتمع بسبب تطور أنماط الحياة . وما لم يُركز على تحقيق التوازن بين التنمية وبين احتياجات المجتمع وتزايد السكان ، فإن عدد الفقراء سيتنامى وسيزداد الوضع سوءاً بكل ما يترتب على ذلك من أخطار على أمن المجتمع واستقراره .

3 - التطور الكبير في الاقتصاد العالمي واتساع دائرته العالمية وإزالة الحواجز أمام السلع والتطور الهائل في مجالات العلوم والتقانة ، مما يجعل الوطن العربي في حالة تراجع إذا لم توفر الحكومات العربية ، على المستويين

القطري والقومي، أسباب وعوامل التلاؤم مع الوضع الجديد واستيعاب انعكاساته السلبية على النمو الاقتصادي في الوطن العربي.

والمشكلة الكبرى هي أن النظام الاقتصادي العربي جزء من النظام العربي، فيه كل عوامل الضعف، كما تكمن فيه كل عوامل القوة تحت طبقات من الركام الناجمة عن التجزئة والتخلف والأنانية وفقدان الرؤية البعيدة لمصالح القطر أو مصالح الأمة.

وأهم التحديات التي يواجهها النظام الاقتصادي العربي قطرياً وقومياً هي ما يلي:

1 - تحرير اقتصاديات الوطن العربي من التبعية الأجنبية ومن دورها في الحد من نمو الاقتصاد الوطني وفي استنزافه.

2 - التطورات الجارية في الساحة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثم بعد انتهاء الحرب الباردة والأزمات الاقتصادية العالمية، التي أبرزت الحاجة إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس وتوفير القدرة على المنافسة أمام البضائع الأجنبية ولا سيما في ظل التقدم التقني الهائل وازدياد الإنتاج العالمي للسلع، مما يجعل من الصعب على الدول ولا سيما النامية منها صغيرة كانت أم كبيرة، غنية أم فقيرة، دخول ميدان السباق والتنافس أو توفير الحماية لاقتصادها أو الحرية لقرارها السياسي، إذ إنها تجد نفسها أمام خيار واحد هو القبول بأن تسلب مواردها وأن تكون سوقاً استهلاكية لمنتجات الدول الأجنبية وأن تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني بسبب عدم قدرتها على توفير الحد الأدنى من احتياجات مواطنيها.

3 - الهوة الكبيرة القائمة بين دول الوطن العربي والدول المتقدمة في جميع مجالات الحياة وحاجة العرب إلى ردم هذه الهوة التي بات استمرارها واتساعها وتعميقها يشكل خطراً على مصالح العرب الأساسية وعلى مستقبلهم وأمنهم القومي.

4 - ارتفاع معدلات زيادة السكان في الوطن العربي وتراجع معدلات

التنمية وعجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وقصور الجهود المبذولة لتوسيع القاعدة الإنتاجية واستثمار الموارد المتاحة .

5 – عدم كفاية الإنتاج الزراعي لتوفير احتياجات الغذاء ، واستمرار اعتماد معظم العرب على العالم الخارجي في توفير احتياجاتهم الغذائية وترافق كل ذلك مع شح الموارد المائية .

6 – عدم استقرار أسعار الصادرات العربية كالنفط وانخفاض قيمها الشرائية وارتفاع أسعار المستوردات وتآكل قيم الأرصدة والاستثمارات العربية في الخارج .

7 – عدم الاستقرار الداخلي بسبب التفاوت في الموارد والثروات وازدياد البطالة ولا سيما بين الأجيال الجديدة التي أصبحت تشكل الاغلبية العظمى من السكان.

8 – عدم تنفيذ القرارات والاتفاقات العربية بسبب الرؤية الضيقة والمحدودة للمصالح القطرية وعدم إدراك المساحة الواسعة للنمو والازدهار التي يحققها التكامل الاقتصادي العربي .

9 – عجز الحكومة القطرية عن توفير متطلبات النهوض الاقتصادي وفي مقدمتها البنية القانونية والإدارية والسياسية وعدم الأخذ بالاعتبار الواقع الوطني واحتياجاته في ما سمي عمليات الإصلاح الاقتصادي ، بالإضافة إلى الفهم الخاطئ لدور الدولة الاقتصادي والذي فهمه البعض أنه تخلي الدولة عن البنية الاقتصادية وتركها للقطاع الخاص سواء كان محلياً أو عربياً أو أجنبياً ، كما فهمه البعض الآخر أنه سيطرة كاملة للدولة على الاقتصاد الوطني ولا سيما مؤسسات الإنتاج ، رغم عدم قدرة الدولة على توفير متطلبات التنمية من مواردها الحكومية .

10 – هجرة العقول والمهارات المستمرة إلى الخارج التي ترافقت مع هجرة الأموال العربية إلى خارج الوطن العربي .

ويمكن تلخيص عوامل الضعف في الاقتصاد العربي بما يلي :

1 – اعتماد الحكومات العربية على سياسات قطرية لا تأخذ بالاعتبار

الحاجات الأساسية للبلاد من جهة، والحاجة إلى تكامل الاقتصاد العربي من جهة أخرى.

2 - عدم وجود سياسات موضوعية تربط بين الإنتاج والاستهلاك وبين الموارد والإنفاق، مما أدى إلى تنامي العجز في الاقتصاد الوطني.

3 - تزايد المديونية الداخلية والخارجية لدى معظم الدول العربية وانعكاسات ذلك على النمو الاقتصادي.

4 - السياسات الاقتصادية المقررة في الدولة القطرية التي تتصف بما يلي:

أ - عدم تنظيم الموارد ورفع كفاءة استخدامها والعمل على زيادتها عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية ولا سيما في مجال زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد والاستخدام الأمثل للموارد واعتبار التنمية مسألة وطنية يتحمل الجميع مسؤولياتها ويتاح لهم المشاركة فيها.

ب - عدم تحديد أولويات الإنفاق والحد من الهدر المادي والإداري الذي يأكل الموارد.

جـ - عدم تحديد دور كل من الدولة والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والعلمية والفنية.

د - عدم الربط بين حاجات المجتمع والتنمية والتعليم، وعدم وجود سياسات لتطوير بنية المجتمع ونقلها من وضعها الراهن الموروث إلى وضع جديد يكون فيه العلم والمعرفة والمهارة، السمات الأساسية للفرد وللمجتمع.

هـ - استنزاف موارد هائلة في غير موقعها الصحيح، في النزاعات المسلحة في حربي الخليج الأولى والثانية، وإنفاق مئات مليارات الدولارات لشراء أسلحة في عدد من الدول العربية دون أن يتوهم أحد أنها ستستخدم ضد العدوان الإسرائيلي.

و - لجوء الحكومات العربية كما المواطنين إلى شراء منتجات العلم والتقانة دون السعي إلى توطين وتطوير العلم وتطبيقاته، سواء من خلال إعادة النظر في السياسات التعليمية أو اتباع سياسة تأسيس مراكز البحوث العلمية وتخصيص

الموارد المناسبة لها أو من خلال العمل على عودة العلماء العرب إلى وطنهم والإفادة من طاقاتهم العلمية الهائلة .

ز - هجرة الأموال العربية إلى الخارج ، سواء كانت مدخرات الأفراد أو المؤسسات أو الودائع الحكومية وحرمان الوطن العربي من الإفادة منها ، بالإضافة إلى تآكل هذه الأموال عبر التضخم أو خسائر الأسهم أو انخفاض قيمة النقد .

كان لجميع هذه الثغرات في البنية الاقتصادية العربية النتائج والانعكاسات التالية :

أ - تباطؤ النمو الاقتصادي وازدياد حجم البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لدى قطاعات واسعة من الشعب .

ب - ازدياد الشعور بالقلق والإحباط لدى المواطن العربي مما أضعف الثقة بالدولة القطرية .

جـ - ازدياد الضغوط الحكومية على المواطنين لتلافي انعكاسات الأوضاع الاقتصادية على حياة الناس وعلى الظروف السياسية .

ومن أبرز الانعكاسات للحالة الاقتصادية العربية نشوء تبعية اقتصادية عربية للعالم الخارجي تمثلت بما يلي :

1 - تبعية اقتصادية بصورة عامة تمثلت بالمديونية الخارجية للغرب ومؤسساته المالية بخاصة وبتدخل هذه المؤسسات ، ولا سيما المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ، في السياسات الاقتصادية لعدد كبير من الحكومات العربية .

2 - تبعية في مجال المنتجات الصناعية ولا سيما منتجات العلوم والتقانة واستخداماتهما .

3 - تبعية في حقل الغذاء تمثلت بانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في توفير الغذاء وتزايد الاعتماد على الخارج لتوفيره .

4 - تبعية في مجال التحكم بأسعار المواد الخام المصدرة من البلدان النامية ومنها الدول العربية ، وبأسعار المنتجات الصناعية التي تنتجها الدول الصناعية

المتقدمة ، مما زاد في حجم العجز في موازين المدفوعات من جهة ، والهوة بين الدول النامية والدول الصناعية من جهة ثانية ، وانعكس على قدرات هذه البلدان في جسر الهوة المتزايدة بينها وبين الدول الغنية المتقدمة .

وفي مجال الحديث عن النظام الاقتصادي العربي سأركز على المواضيع التالية :

1 - دور الدولة في الاقتصاد الوطني .
2 - دور القطاع الخاص .
3 - البنية التعاقدية للنظام الاقتصادي العربي .
4 - الرؤية المستقبلية للاقتصاد العربي .

## أولاً : دور الدولة في الاقتصاد الوطني :

تقوم الدولة القطرية بصورة عامة حتى الآن بدور هام في الاقتصاد القطري من خلال ملكيتها للموارد الطبيعية ولعدد كبير من وسائل الإنتاج ولا سيما الكهرباء وطرق المواصلات وعدد من المؤسسات الصناعية ، بالإضافة إلى ملكيتها لعدد من المؤسسات التجارية وبعض المصارف وشركات التأمين ، إلى جانب دورها في توجيه الاقتصاد الوطني من خلال سلطاتها السيادية من جهة ، ومن خلال موازناتها السنوية وخطط التنمية ورقابة الأسعار ، والسياسات الضريبية من جهة أخرى .

برزت في الوطن العربي ثلاثة اتجاهات حول دور الدولة في الاقتصاد القطري هي :

1 - **الاتجاه الأول** : دعا إلى هيمنة الدولة على الاقتصاد القطري وملكيتها لوسائل الإنتاج مع إعطاء دور محدود للقطاع الخاص في بعض الصناعات التحويلية ، بالإضافة إلى ملكيتها للمصارف وشركات التأمين والمرافق العامة وتخطيط وإدارة الاقتصاد الوطني .

تأثر أصحاب هذا الاتجاه الذي يستند إلى نظرية سياسية شاملة مرتكزة على أبعاد اجتماعية وسياسية بالأنظمة الاقتصادية في بلدان أوروبا الشرقية ، وقد ساد

هذا الاتجاه في كل من مصر بعد ثورة تموز وخاصة بعد تأميم قناة السويس ثم الوحدة مع سورية ، واستمر حتى وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، كما ساد في سورية بعد الثامن من آذار عام 1963 وتركز عبر مقررات المؤتمر القومي السادس للحزب في تشرين الثاني 1963 واستمر حتى السادس عشر من تشرين الثاني 1970

وفي الجزائر تبنت دولة الاستقلال التوجه الاشـتراكي الديمقراطي الشعبي وأمسكت بمفاصل الاقتصاد الجزائري وبنيته واستمر الوضع حتى عام 1990 .

لا يعني تبنّي الدول الثلاث سياسة تقوم على أساس سيطرة الدولة على السياسات الاقتصادية أن باقي الدول العربية تبنت سياسات أخرى ليس للدولة فيها دور رئيس ، وإنما مارست تلك الدول دورها في التنمية الاقتصادية من خلال بناء عدد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى كمحطات الكهرباء واستثمار النفط وإدارة الاتصالات ، ولكنها تركت في الوقت نفسه للقطاع الخاص حرية المساهمة الكاملة في عمليات البناء الاقتصادي ولا سيما في مجالات الصناعة والخدمات والمصارف وشركات التأميـن .

ويمكن أن نقرأ بوضوح السمات الأساسية لاقتصاد الدولة وهـي :

1 - إن الدولة غلَّبت العامل الاجتماعي على العامل الاقتصادي في إدارتها للاقتصاد الوطني وللمنشآت الاقتصادية التي أنشأتها ولم تنجح في تحقيق التوازن بين العاملين ، مما ترك آثاراً سلبية عديدة منها البطالة المقنعة وانخفاض مستوى الجودة وارتفاع كلف الإنتاج وتراكم المخزون وارتفاع مديونية شركات القطاع العام ومؤسساته .

2 - لم تنجح إدارة الدولة للاقتصاد الوطني ومؤسساته في توفير الكفاءة الإدارية والمهنية والفنية بسبب تغليب العامل السياسي والاجتماعي على العامل الاقتصادي .

3 - أدى إمساك الدولة بإدارة الاقتصاد واتباع سياسة الحد من مساهمة القطاع الخاص في التنمية وعدم قدرتها المالية على توفير مستلزمات التنمية ومتطلباتها إلى ازدياد في البطالـة .

4 – نمو ظاهرة الهدر بأشكاله المختلفة : الهدر الإداري ، والهدر بالمواد والنفقات والهدر بالتخزين والتسويق ، بالإضافة إلى ظاهرة عدم الكفاءة والخلل السلوكي .

غير أن هذه السياسات لم تستمر في كل من مصر وسورية والجزائر ، بل توقفت وطرأت تبدلات هامة في البلدان الثلاثة واكبت التطورات في البلدان العربية الأخرى التي سلكت نهج تخلّي الدولة عن عدد كبير من منشآتها الاقتصادية وباعتها للقطاع الخاص .

ومن المفيد أن أشير إلى التبدلات التي ظهرت في الأقطار الثلاثة وتركزت سياستها الاقتصادية على الدور المركزي والشامل للدولة في إدارة واستثمار الاقتصاد القطري .

أ – في مصر : بعد تسلم الرئيس أنور السادات مقاليد الحكم في مصر أجرى تغييرات جذرية في سياسات مصر ومنها السياسة الاقتصادية ، فعمد إلى وضع عدد من القوانين والإجراءات لإعطاء القطاع الخاص دوراً فاعلاً في الاقتصاد الوطني وفي الحياة العامة في البلاد .

وبعد سنوات انتقلت الحكومة المصرية إلى مرحلة جديدة وهي تخلّي الدولة عن ملكية عدد كبير من شركات القطاع العام الاقتصادي وتحرير النقد والسماح بإنشاء المصارف الخاصة وشركات التأمين ، متبعة معظم إرشادات صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي . ولكن على الرغم من أن مقادير كبيرة من الأموال صبّت في الاقتصاد المصري ، ومن فتح قناة السويس للملاحة ومن عودة النفط إلى مصر بعد استعادة سيناء ، نلاحظ ما يلي :

1 – ازدياد مديونية مصر الخارجية .

2 – ازدياد عدد العاطلين عن العمل وازدياد الهوة بين شرائح المجتمع المصري .

3 – ارتفاع الأسعار وعدم توازنها مع الرواتب والأجور .

ولا شك أن هناك أسباباً عديدة لهذه النتائج ومنها ازدياد عدد السكان وعدم التوازن بين هذه الزيادة والتنمية .

وإذا كان للسياسة الاقتصادية المصرية آثار سلبية على الاقتصاد المصري، فإن الحل هو بالتأكيد ليس في العودة إلى سياسة الإمساك بالاقتصاد الوطني وإغلاق الأبواب أمام المشاركة الخاصة.

ولست في صدد تحليل الاقتصاد المصري واقتراح الحلول لمعالجته، وإنما بصدد القول إن المشاكل والمصاعب الاقتصادية في أي قطر عربي تجد حلولها في تحقيق التوازن بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، بالإضافة إلى ما يقدمه التكامل في اقتصاديات الدول العربية من حلول للكثير من القضايا الاقتصادية المعقدة، لأن التكامل الاقتصادي والسوق العربية الواحدة وتحرير انتقال السلع والأفراد والأموال مع دور رقابي هام للمؤسسات القطرية والقومية، كل ذلك يشكل عوامل رئيسة في انتقال الاقتصاد القطري، سواء كان مصرياً أو سورياً أو سعودياً، إلى مرحلة أكثر صحة وسلامة وأمناً واستقراراً.

ب - في الجزائر: كان للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة منذ الاستقلال دور كبير في حدوث الكثير من الثغرات والتعقيدات، ذلك أن الدولة أنفقت نسبة كبيرة من موارد النفط على إقامة وتشييد صناعات ثقيلة لا تشكل الجزائر بيئة صحية لها. وبعد عام 1990 اتبعت الحكومة الجزائرية نهج تحرير الاقتصاد الوطني وبيع مؤسسات وشركات القطاع العام، إلا أن الوضع الأمني في البلاد، الذي كان للبطالة وانخفاض مستوى المعيشة دور كبير في نشوئه، جعل من الصعب على الحكومة الجزائرية أن تقوم بمعالجة الوضع الاقتصادي وتراكماته في ظل الوضع الأمني الدامي.

جـ - في سورية: بعد قيام الحركة التصحيحية في تشرين الثاني عام 1970 وتسلم الرئيس حافظ الأسد مقاليد قيادة البلاد وضعت الدولة سياسة اقتصادية جديدة تقوم على ما يلي:

1 - التركيز على التنمية الزراعية وتطوير الزراعة وذلك لسببين، الأول: توفير الأمن الغذائي للبلاد، والثاني: رفع مستوى العاملين في الزراعة الذين يشكلون أكثر من نصف سكان البلاد وزيادة دخولهم، مما يزيد من قدراتهم الشرائية وينعكس على ازدياد طلب السلع ويشجع بالتالي على التنمية الصناعية.

2 - تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وصدور قانون يعطي المستثمرين مزايا عديدة وإعفاءات من الضرائب لسنوات عديـدة .

3 - السير تدريجياً بتحرير التجارة الخارجيـة .

وحققت سورية من خلال هذا التغيير في سياساتها الاقتصادية قياساً إلى ما كانت عليه في المرحلة التي سبقت تشرين ثاني 1970 ما يلي :

1 - توفير الأمن الغذائي في البلاد من خلال نهضة كبيرة في مجال التنمية الزراعية وتطوير الزراعة واستصلاح الأراضـي .

2 - نشوء عدد كبير من الصناعات التحويلية التي وفرت للبلاد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج .

3 - طي ملف الديون الخارجية من خلال سدادها لكل من المصرف الدولي والدول الأوروبية .

وإلى جانب تلك الإنجازات ، فإن هذا النهج لم يحقق كامل الأهداف التي رمت إليها الدولة للأسباب التاليـة :

1 - الوضع الإداري في الأجهزة الحكومية ومؤسساتها وتخلّفه عن استيعاب أبعاد السياسة الاقتصادية الجديدة .

2 - السياسة النقدية والمصرفية في البـلاد .

3 - تراجع الكفاءة الإدارية والمهنية والمسلكية في المستويين الإداري والتنفيـذي .

4 - استمرار اختلال التوازن بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي لمصلحة البعد الاجتماعي .

5 - عدم معالجة مشاكل مؤسسات القطاع العام وشركاته، وازدياد تراجعها وتراكم ديون معظمها وازدياد المخزون وارتفاع كلف منتجاتها مع عدم تحسن في النوعية ، وبالتالي عجزها عن المنافسـة .

2 - **الاتجاه الثاني** : يدعو إلى مسألتين متعارضتين : الأولى هي تخلّي الدولة عن مؤسساتها الاقتصادية وإطلاق الحرية الكاملة لمؤسسات القطاع

الخاص وشركاته عبر سيطرتها على سوق العمل والإنتاج والإعلام ومن ثم تحكّمها بالقرار في المجالات كافة . أما المسألة الثانية فهي الدعوة إلى الأخذ بنهج الديمقراطيات الغربية الذي سيؤدي بصورة أو بأخرى إلى دفع الكتل الشعبية لضمان انتخاب من يمثل مصالحها وليس أولئك الذين يسيطرون على الاقتصاد والإعلام والخدمات وغيرها .

إن إعطاء القطاع الخاص الاقتصادي مساحة كبيرة للإسهام في التنمية يجب ألا يفهم على أنه تخلّي الدولة عن مهامها التي قامت من أجل تحقيقها .

إن أولئك الذين يدعون إلى إلغاء دور الدولة في الاقتصاد الوطني إنما يريدون أن تكون مهمتها هي الأمن فقط ، أمن مصالحهم وليس الأمن الوطني الذي يقوم على الاستقرار الاجتماعي وعبر دور الدولة في تحقيق التوازن بين مختلف قوى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وضمان تطوير البلاد ونهوضها .

ليس في العالم دولة واحدة تخلّت عن مهامها في ضمان أمن المجتمع ونهوضه وتقدمه وحماية مصالح البلاد والمواطنين جميعاً .

إذا كانت تجربة الإدارة الحكومية لمؤسسات القطاع العام وشركاته ليست ناجحة بسبب إغفال التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، فإن البديل ليس تغليب المصالح الاقتصادية لفئة من المواطنين ـ قلّت أم كثرت ـ على البعد الاجتماعي ، لأن ذلك إذا ما حصل ، فإن الثورة على مثل هذا الوضع قادمة لا محالة .

والدولة التي تتبع مذهب الحرية الاقتصادية هي عملياً أكثر تدخلاً وتأثيراً في حياة الناس ، من خلال سياساتها ومؤسساتها القيادية ، وليس من خلال ملكيتها وإدارتها المباشرة لملكيتها لعدد من المؤسسات الاقتصادية الصناعية أو التجارية أو الخدمية .

وتحقق الدولة تدخّلها عبر ما يلي :

أ – ميزانية الدولة وسياسات الإنفاق والموارد ، وهي جميعها ذات صلة بنشاطات الناس ومصالحهم ، وتشريعات الضرائب .

ب - السياسة النقدية والمصرفية وتحديد سعر النقد وحركته وسعر الفائدة.

جـ - حقوقها السيادية في التدخل عندما يتعرض المجتمع للخلل أو الاقتصاد الوطني للتعثر.

3 - **الاتجاه الثالث**: ويركز على مسألتين أساسيتين: الأولى دور الدولة في حماية المجتمع وتطويره ونهوضه وتوفير مستلزماته وفي مقدمتها حقوق العمل والأمن والاستقرار والحريات الفردية التي حددها الدستور وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتوفير فرص التعليم والخدمات الأساسية الأخرى. والمسألة الثانية هي أن الدولة باعتبارها غير قادرة على توفير متطلبات التنمية من مواردها الذاتية، بالإضافة إلى متطلبات أساسية أخرى كاحتياجات الدفاع الوطني، فإنه يتعين عليها كي لا تتفاقم مشكلة البطالة ولا يتدنى مستوى المعيشة، أن توفر إمكانات لجعل التنمية الاقتصادية مسؤولية وطنية وأن تتخلى عن الفهم الخاطئ للاشتراكية.

يجب على الدولة إن كانت غير قادرة على توفير المتطلبات الأساسية للبلاد، وفي مقدمتها الاحتياجات المتزايدة، بسبب ازدياد عدد السكان وتزايد متطلباتهم في ضوء تطور أنماط حياتهم بالإضافة إلى احتياجات الدفاع الوطني وما يمكن أن يؤدي إليه العجز عن توفير هذه المتطلبات من ازدياد الفقر والبطالة وضعف بنية الدولة وتراجع قدراتها الدفاعية، يجب عليها أن تختار بين التمسك باستمرار وضعها الراهن والبحث عن السبل التي تساعد على توفير المتطلبات الأساسية وتحقيقها، وبالتالي يتعين عليها أن تختار بين الجمود والضعف والفقر من جهة وبين إمكانية توفير متطلبات النهوض والتقدم من جهة أخرى؛ إن النظريات وضعت وتوضع من أجل المجتمع وليس من أجل تطويع المجتمع لها حتى وإن ثبت أنها غير قادرة على التلاؤم مع احتياجاته.

للدولة وفق هذا الاتجاه حق امتلاك وسائل الإنتاج ومؤسساته لتستطيع من خلالها الإسهام في تحقيق التوازن في المجتمع ولكن ضمن الشروط التالية:

1 - أن يكون تحقيق التوازن بين العاملين الاقتصادي والاجتماعي من مسؤولية الدولة عبر سياساتها المركزية وخططها الاقتصادية وليس عبر المنشأة التي تمتلكها.

2 - أن تكون الشركة أو المنشأة التي تملكها الدولة خاضعة للمعايير الاقتصادية وأهمها الفصل بين الإدارة والملكية، واستقلالية الإدارة واعتماد عامل السوق في الإنتاج والتسويق والنوعية والأسعار، وذلك لتكون مؤهلة للمشاركة في توسيع رقعة التنمية الاقتصادية من جهة، وتوفير إمكانية المساهمة في موارد الدولة من جهة ثانية.

3 - إعادة تأهيل الأيدي العاملة الفائضة عن حاجة المنشأة واستخدامها في مواقع أخرى.

4 - التأهيل المستمر للعاملين في المنشأة مهنياً وفنياً ورفع مستوى كفاءة الإدارة.

5 - وقف المنشآت التي يصعب إصلاحها وتطويرها عن العمل، وتأهيل العاملين فيها لاستخدامهم في مواقع أخرى.

6 - وضع قانون يحدد مسؤولية الإدارة أمام الجهة الحكومية المالكة وحقوقها وواجباتها.

## ثانياً: دور القطاع الخاص:

في ضوء مجمل التطورات الاقتصادية الدولية والعربية والقطرية والحاجة إلى تحقيق تسارع في التنمية لجسر الهوة بيننا وبين الدول الغنية وتوفير متطلبات النهوض والتقدم، أصبح من الأمور الملحة اعتبار التنمية الاقتصادية مسألة وطنية لأنها ترتبط بتوفير إمكانات جديدة للبلاد تزيد من قدراتها وتخفف من مصاعبها، وتحقق الاحتياجات الأساسية لها.

ومن هنا تبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص بموارده ومدخراته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ضوء عدم قدرة الدولة القطرية على تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة بسبب ضعف مواردها، وتوظيف هذه الموارد في أولويات تتقدم على الإنفاق الإنمائي.

كما أن المصاعب التي تتعرض لها استثمارات العرب في الخارج والحاجة إلى إقرار سياسات من شأنها إعادة توطين هذه الاستثمارات في الوطن العربي،

تجعل من الضرورة الوطنية التركيز على مجموعة من القوانين والإجراءات التي تمكن القطاع الخاص من الإسهام في عملية التنمية والنهوض.

ولذا لا بد للدولة القطرية من أجل تحقيق هذه المشاركة بصورة جدية من تحقيق ما يلي:

1 - أن تحافظ الدولة على دورها في قيادة الاقتصاد الوطني بحكم مسؤوليتها عن المجتمع وعن تقدمه وتطوره وعن أمنه وتوفير احتياجاته.

2 - أن تحدد الحكومة القطرية بالتنسيق مع الحكومات العربية الأخرى وفي إطار سياسة التكامل الاقتصادي العربي الصناعات التي يقوم القطر المعني بالتركيز على بنائها آخذاً بالاعتبار الأمور التالية:

أ - توفر الموارد الطبيعية والبشرية.

ب - احتياجات السوق المحلية والعربية وإمكان التصدير إلى الدول الأجنبية.

جـ - اقتصادية المشروع الصناعي.

3 - تحديد المناطق الصناعية وتوفير مستلزماتها من قبل الدولة أو السماح للقطاع الخاص باستثمار هذه المناطق وتوفير متطلباتها.

4 - إزالة العقبات الإدارية أمام المستثمر ووضع تشريعات خاصة تضمن حق التقاضي في المشاكل الناجمة عن الاستثمار باعتبار ضمان هذا الحق يشكل إحدى الضمانات الأساسية.

5 - وضع سياسات نقدية ومصرفية من شأنها تسهيل عمليات الاستثمار والتسويق ونقل الأموال.

6 - تطوير البنية الأساسية في الدولة القطرية وبصورة خاصة طرق المواصلات ووسائط النقل والمرافئ والمطارات والكهرباء ووسائل الاتصال.

7 - تطوير التعليم في مراحله المختلفة وفق احتياجات الدولة القطرية والتركيز على التعليم المهني والفني وعلى العلوم التطبيقية والإدارة الاقتصادية.

8 - تطبيق القوانين الوطنية على الاستثمارات العربية والأجنبية.

## ثالثا: البنية التعاقدية للنظام الاقتصادي العربي:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية العربية المشتركة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية من مجالس ومنظمات واتفاقات وصناديق، والقواعد التي وضعتها بهدف تحقيق التعاون أو التكامل الاقتصادي العربي هي بنية النظام الاقتصادي الإقليمي العربي، كما أن الانطلاقة المؤسسية لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين العرب تكمن فيما تضمنته المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية، والتي تنص على أن من أهداف الجامعة «تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً حسب نظام كل دولة وأحوالها في الشؤون التاليـة:

1 - الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك وأمور الزراعة والصناعة.

2 - شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريـد.

كما نصت المادة الرابعة على "إنشاء لجان خاصة" لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات واتفاقات تعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول الأعضـاء».

ويبدو أن واضعي الميثاق كانوا يدركون أن هدف توثيق الصلات بين دول الجامعة وتحقيق مجرد التعاون يقل كثيراً عن طموحات الشعب العربي آنذاك في تحقيق الاتحاد والتكامل، لذلك نصت المادة التاسعة من ميثاق الجامعة على أن «لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقق هذا الغرض، والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أي دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخريـن».

وواضح أن التوجهات الأساسية لواضعي الميثاق في مسألة الوحدة أو الاتحاد شملت المجال الاقتصادي، وهذا يؤكد أن الهدف لم يكن وضع نظام

عربي جديد للوصول في نهاية المطاف إلى وضع عربي موحد، وإنما تكريس الوضع الراهن واستمراره.

غير أن نجاح الحركة الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل ونشوء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي دفع الحكومات العربية إلى خطوة متقدمة تحت ضغط إحساسها بالخطر الجديد وبالحاجة إلى تنظيم علاقاتها وتأسيسها بما يؤدي إلى توفر القدرات على مواجهة ذلك الخطر، ولذلك فقد تمّت الموافقة على عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة في 13/ 4/ 1950، ويلاحظ هنا الربط بين مسألتين أساسيتين في المعاهدة: الدفاع من جهة والاقتصاد من جهة ثانية، وهذه إشارة واضحة إلى الشعور بالخطر، وتحسس صحيح لطريق المواجهة.

نصت المادة السابعة من المعاهدة في الجانب الاقتصادي على ما يلي:

«استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاهدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي، وتنسيق وإبرام كل ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق الأهداف».

وبمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة تم إنشاء المجلس الاقتصادي العربي وأصبح اسمه فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وهو يتألف من وزراء الأقطار المختصين بالشؤون الاقتصادية، ومن مهامه اقتراح مشاريع التعاون الاقتصادي الكفيلة بتحقيق الأهداف الاقتصادية للمعاهدة، على حكومات الدول الأعضاء، واجتمع المجلس أول مرة في أيار 1953 وبدأ منذ ذلك التاريخ يمارس نشاطاته. وشهدت الفترة اللاحقة لنشوئه تحركاً نشطاً على الصعيد المؤسسي في مجال الاقتصاد العربي المشترك.

ويعتبر تبنّي المجلس الاقتصادي بتاريخ 3/ 6/ 1957 لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية قفزة نوعية على الصعيد المؤسسي، إذ انتقل من العمل الاقتصادي العربي المشترك من الناحية الوثائقية، من مرحلة التعاون

إلى مرحلة العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء .

أصبحت الاتفاقية نافذة اعتباراً من تاريخ 30/ 4/ 1964 . وجاء في مقدمتها أن حكومات الدول العربية « اتفقت على قيام وحدة اقتصادية بينها وعلى تحقيقها تدريجياً وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل دون الإضرار بمصالحها الأساسية » .

وتضمنت المادة الأولى أهداف الاتفاقية وهذا نصها :

« تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة :

1 – حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

2 – حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .

3 – حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

4 – حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .

5 – حقوق التملك والإيصاء والإرث . »

كما تضمنت المادة الثانية الإجراءات الضرورية لتحقيق الوحدة الاقتصادية وتنص على ما يلي :

« تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتي :

1 – جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها .

2 – توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها .

3 – توحيد أنظمة النقل والترانزيت .

4 – عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .

5 – تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد

التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.

6 - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

7 - آ - تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الحكومية المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل تكافؤ الفرص.

ب - تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

8 - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد لدى الأطراف.

9 - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

10 - اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المبينة في المادتين الأولى والثانية».

كما نصّت المادة الثانية على «أنه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية».

وأضافت المادة الخامسة عشرة أنه «يجوز لبلدين أو أكثر من بلدان الأطراف المتعاقدة عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية».

ونصّت الاتفاقية على إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المؤلف من الممثلين المتفرغين للأطراف المتعاقدة لتؤازره لجان اقتصادية وإدارية ومكتب استشاري فني دائم، وكانت المهمة الرئيسة لمجلس الوحدة الاقتصادية تنفيذ أحكام الاتفاقية بصورة تدريجية.

وإلى جانب اتفاقية الوحدة الاقتصادية تم التوقيع على الاتفاقيات التالية:

1 - اتفاقية تسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت الموقعة بتاريخ 7/ 9/ 1953.

2 - قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ 13/ 8/ 1964.

3 - إقرار اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية بين الأقطار العربية ومنحها ما يمكن من معاملات تفضيلية لتعزيز التبادل بين الأقطار العربية في حقل السلع والخدمات التي أقرها المجلس الاقتصادي بتاريخ 7/ 9/ 1953.

4 - إقرار اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الأقطار العربية بتاريخ 21/ 8/ 1970 التي أصبحت نافذة اعتباراً من 20/ 2/ 1972.

5 - إقرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في تشرين الثاني 1980 في عمّان إحداث الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

6 - موافقة كل من المجلس الاقتصادي العربي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية عام 1970 على اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الأقطار العربية التي أصبحت نافذة اعتباراً من 1/ 4/ 1974.

7 - إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 16/ 5/ 1968 الذي بدأ العمل به في شباط 1972.

8 - إنشاء صندوق النقد العربي عام 1975 الذي بدأ أعماله في شباط عام 1977، ومن أهدافه المساهمة في تمويل عجوز المدفوعات للدول الأعضاء وتمكينها - عبر إصدار كفالاته - من الحصول على تمويل خارجي لهذه العجوز، كما أن من أهدافه تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية وتطوير الأسواق المالية العربية.

* * *

إذا استعرضنا جميع الاتفاقيات والقرارات العربية الاقتصادية نجد أنها من الناحية النظرية كانت تسير في الاتجاه الصحيح، ولا سيما أن بناء القاعدة الاقتصادية العربية من خلال تحقيق التكامل والتعاون وتنسيق العمل والمصالح من شأنه أن يشكل ضمانة كبرى لنهوض العرب وتقدمهم وحماية مصالحهم ومصادر ثرواتهم كما يشكل تحريراً لاقتصادياتهم من التبعية الأجنبية...

كما أن الذين وضعوا تلك القرارات أو وافقوا عليها كانوا يدركون أنها تشكل استجابة لتطلعات المواطنين العرب من جهة، ومدخلاً للانتقال بالعرب إلى مرحلة تمكنهم من مواجهة المشروع الصهيوني من جهة أخرى.

إن الذين عملوا على إصدار تلك القرارات أو الاتفاقيات كانوا يرون بعين بصيرة مستقبل الاقتصاد العالمي وعجز الدول النامية عن مواجهة التطورات الاقتصادية القادمة في ضوء الإشارات الواضحة عن سرعة نمو ونهوض الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة . . .

لم يغفل واضعو الاتفاقيات والقرارات مسألة التدرج في الوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وأخذوا بالاعتبار عدداً من العوامل الموضوعية التي أفرزتها المراحل السابقة للتوجه نحو الوحدة الاقتصادية وأبرزها البنى الاقتصادية والاجتماعية القطرية والحاجة إلى مرحلة لإعادة تأهيلها وترويض الذين يرون في التوجه الوحدوي إضراراً بمصالحهم .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم تنفذ تلك الاتفاقات؟ ولماذا لم تضع الحكومات ، وهي أصلاً التي أقرت تلك الاتفاقيات ، برامج التدرج للوصول إلى تحقيق الهدف ، رغم وضوح القرار العربي بتبني الوحدة الاقتصادية؟

يعود ذلك إلى عوامل عديدة أهمها :

1 - تجذر المصالح القطرية الضيقة من جهة ، والرؤية العمياء للاقتصاد الوطني وعوامل نموه وازدهاره من جهة أخرى.

فهذه المصالح وتلك الرؤية عطلت تنفيذ اتفاقية السوق العربية المشتركة وتحقيق تبادل السلع وحركة الأموال والأشخاص اعتقاداً من بعض الجهات الحكومية أن السير بهذا الاتجاه سيلحق أضراراً بالإنتاج القطري بسبب منافسة السلع العربية ، وأن تنفيذ الوحدة الجمركية وإزالة الرسوم الجمركية من شأنه أن يلحق نقصاً في موارد الدولة التي تشكل تلك الرسوم جزءاً كبيراً منها . ولقد تعاملت الحكومات العربية مع هذه المسألة ، في الواقع ، بعقلية تاجر تجزئة صغير في قرية وليس بعقلية قيادة تقدّر المنافع الكبرى لتحقيق السوق العربية المشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

إن توسيع التبادل التجاري بين الأقطار العربية أو بين بعضها عبر إزالة الحواجز الجمركية الإدارية والنقدية تدريجياً سيؤدي حكماً إلى توسيع السوق

العربية وإيجاد منافذ جديدة لتصريف الإنتاج القطري في هذه السوق الواسعة ، مما سيزيد من إمكانات الإنتاج والمنافسة وتحسين النوعية وخفض الكلف وتحقيق التخصص على مستوى واسع في الإنتاج ، ومن ثم تحقيق تكامل تدريجي في البنى الإنتاجية للأقطار العربية ورفع درجة اعتماد بعضها على بعضها الآخر ، ومن شأن كل ذلك أن يؤدي إلى التقليل من اعتمادها على العالم الخارجي ، كما سيؤدي بالتالي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي .

إن السوق الكبيرة وحدها هي التي تساعد على الازدهار الاقتصادي وعلى نمو صناعات جديدة ، ومن ثم إيجاد فرص عمل جديدة ، وزيادة موارد الدولة القطرية وتحقيق التطور في البنية الاجتماعية في كل قطر والانتقال من مرحلة البداوة والزراعة إلى مرحلة الصناعة بكل ما يمكن أن يحقق ذلك الانتقال من رفع كفاءة المجتمع والفرد .

2 - افتقار خطط التنمية القطرية للتنسيق الذي يشكل ضرورة ملحة للسير باتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وتحقيق نوع من التخصص كي لا تتكرر نوعية الإنتاج في كل قطر ، مما يشكل عائقاً أمام نمو الأقطار والانفتاح نحو الوحدة الاقتصادية .

ولا شك أن السياسات قصيرة الأمد المرتبطة بمصالح ضيقة في الأقطار العربية كانت تشكل عائقاً أمام هذا التنسيق ، اعتقاداً من كل طرف أن تحقيق تنميته المستقلة يضمن له النهوض والتقدم دون أن يدرك أنه من المستحيل أن تحقق البلدان النامية منفردة ومنها الدول العربية تقدماً حقيقياً باتجاه اللحاق بالدول المتقدمة أو باتجاه توفير المتطلبات الأساسية لشعب القطر الواحد .

إن جميع الأقطار العربية في الوضع العربي الراهن ، سواء الغنية بمواردها الطبيعية كالدول النفطية ، أو بمواردها البشرية كمصر والمغرب والجزائر وسورية والعراق ، أو التي تمتلك مزايا فريدة كلبنان ، تواجه مصاعب اقتصادية كبيرة بسبب السياسات القطرية الضيقة التي مارستها حكوماتها .

3 - ومن الظواهر السلبية أيضاً ضعف ثقة المتمولين العرب بالدول العربية وتوجههم نحو الغرب ، ولا سيما الولايات المتحدة ، لتوظيف أموالهم رغم ما

لحق ويلحق بهم من أضرار وخسائر كبيرة أدت إلى تآكل حقيقي لقسم كبير من أموالهم . ولقد كانت ذريعتهم هي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية ، وعدم وجود ضمانات لحماية أموالهم فيها رغم أن الحكومات العربية جميعها وقّعت على اتفاقية ضمان الاستثمارات ، وتأسست مؤسسة لضمان هذه الاستثمارات ووضعت معظم الحكومات العربية على المستوى القطري تشريعات لحماية أموال المستثمرين وإعطائهم مزايا لا تتوفر لهم في البلدان الأجنبية .

ويبدو أن الموروث لدى المواطن العربي لا يزال يثير في عقله ونفسه الخوف والقلق ـ الخوف من الذات ، والذات هنا هي الذات الوطنية ـ فآثر الهروب إلى خارج الوطن ، في حين كانت الذات القومية أكثر أمناً وضماناً في معظم أرجاء الوطن العربي . . .

4 - كان الازدهار المؤقت الذي حققته اقتصاديات بعض الدول العربية ، ولا سيما النفطية منها ، عاملاً حد من السير في اتجاه الوحدة الاقتصادية ، ويعود ذلك إلى عدم التكافؤ بين موارد تلك الدول وموارد الدول العربية الأخرى ، ولذلك حالت تشريعاتها وأنظمتها دون السير نحو برامج التدرج في تحقيق الوحدة الاقتصادية . كما أن دولاً عربية أخرى كانت حكوماتها أقل ثقة بالعمل العربي المشترك وأكثر توجهاً نحو التعامل مع الأجنبي أملاً في أن يكون عوناً لها على النهوض والتقدم . لقد مضى على توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية ما يزيد على أربعة عقود ، ومع ذلك فلا الذين انعزلوا نهضوا وازدهروا وتجاوزوا المصاعب ، ولا الذين كانت عينهم خارج حدود الوطن تقدموا وتخلصوا من مصاعبهم المتزايدة .

### رابعاً- الرؤية المستقبلية للاقتصاد العربي:

يواجه العرب في هذه المرحلة والمراحل المقبلة التحديات المصيرية التالية :

1 - الوضع الدولي الراهن ؛ في مختلف جوانبه المختلفة الأمنية والسياسية التي تشكل عاملاً أساسياً في الاقتصاد والأمن والسياسة . وتبرز تحت مظلة

الوضع الدولي الراهن القدرات الكبرى للشركات عابرة الحدود وهيمنتها على السوق العالمية والضغوط التي تمارسها عبر الحكومات الصناعية الغنية على أمم الأرض، مستخدمة منظمة التجارة الدولية الحرة والمؤسسات المالية الدولية من أجل إزالة الحواجز أمام التجارة الدولية ليصبح العالم سوقاً تهيمن عليه بقدراتها الإنتاجية والتنافسية الكبرى.

من الصعب أن يتمكن العرب، في ظل أوضاعهم الراهنة وفي ظل الفوارق الكبرى بينهم وبين القوى الاقتصادية الكبرى في مجالات العلوم والتقانة والإدارة والمعرفة بالإضافة إلى مصاعبهم الاقتصادية الراهنة والمعقدة، من أن يصمدوا وأن يحافظوا على الحدود الدنيا لاستقلال قرارهم السياسي والاقتصادي والأمني وأن يلحقوا بالعالم الذي يتطور بسرعة هائلة، بل سيزداد ضعفهم وتقل إمكاناتهم في الحركة إلى الأمام. وهذا الوضع سيؤدي إلى ازدياد الفقر والجهل وهجرة الأموال والعقول التي لا تجد البيئة الملائمة لانطلاقها.

2 - المشروع الصهيوني الذي يشكل خطراً مستمراً على العرب وتنكشف كل يوم أهدافه، التي من أبرزها الهيمنة على المنطقة ومواردها وتفكيك عرى الوحدة الوطنية في أقطارها وزرع التناقضات بين حكوماتها.

كانت الحركة الصهيونية واضحة عندما اتخذت في مؤتمرها الذي عقدته عام 1942 في فندق بلتيمور في نيويورك ثلاثة قرارات أشرت إليها في موقع آخر ومن بينها السيطرة على الشرق الأوسط والإمساك بزمام اقتصاده.

3 - سياسات الهيمنة على الوطن العربي التي بدأت منذ القرن التاسع عشر واتخذت أشكالاً مختلفة منها الاستعمار بصوره المختلفة، ومنها هيمنة القوة السياسية والأمنية والاقتصادية على القرار العربي. ويمكن القول إن الأشكال قد تغيرت لكن الأهداف بقيت واحدة، وهي استغلال موارد هذا الوطن وثرواته وإبقاء العرب في حال من الضعف والعجز والتخلف.

4 - الوضع الراهن في الساحة العربية بجوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحالة الإحباط القائمة والشعور بالظلم والقهر وضعف القدرة على مواجهة ما تتعرض له الأمة.

يمتلك العرب إلى جانب تلك العوامل السلبية مزايا هائلة أهمها :

1 - عدد السكان الذي يقارب ثلاثمئة مليون نسمة مع موروث ثقافي وحضاري غني يشكل قوة لإطلاق طاقات هذه الأمة ، ويؤكد مزايا الفرد والمجتمع الهامة ، ويدلل على استعداد الأمة العظيم للنهوض والتقدم . . . إن إطلاق مشروع عربي مع إدارة شجاعة ومؤمنة تجعل من العرب إحدى الأمم العريقة المتجددة كالصين والهند .

وإلى جانب كل ذلك ، فإن السير باتجاه الوحدة الاقتصادية العربية في وطن متسع ، مع هذا العدد الكبير من السكان ، يجعل السوق العربية حافزاً على النهوض الاقتصادي وبناء مؤسسات الإنتاج المختلفة الصناعية والزراعية بالإضافة إلى المؤسسات الخدمية . إن هذه الكتلة البشرية الكبيرة يمكن أن تشكل أحد الأسواق الكبرى في العالم .

2 - الموقع الاستراتيجي بين ثلاث قارات ومحيطين وثلاثة بحار مما يمكن العرب من الاستفادة من الأمم الأخرى وإفادتها ، ويعيد الوطن العربي كما كان في الماضي ليكون ملتقى حضارات الأمم ، وموطن إثراء لتلك الحضارات في الوقت نفسه .

3 - المساحة الشاسعة للوطن العربي التي تبلغ /13,7/ مليون كيلومتر مربع وتعادل 10,2% من مساحة العالم ، وما تزخر به من موارد طبيعية هائلة ومتعددة كالنفط والحديد والفوسفات والبوتاس والكروم وغيرها ، بالإضافة إلى الإمكانات الزراعية الكبيرة غير المستخدمة بصورة جيدة والثروة الحيوانية البرية والبحرية . . .

إن كل أسباب النهوض والتقدم متوفرة في الوطن العربي ولدى هذه الأمة ، ولكن ما يعيقها هو السياسات الحكومية القاصرة عن إدراك الفوائد الكبرى التي تحققها بلدانها إذا ما سارت نحو تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

إن الذين وقّعوا تلك الاتفاقات كانوا يدركون هذه المزايا ، ولكن أيديهم كانت مشلولة تحت نوعين من الضغط : ضغط المصالح الضيقة القطرية من

جهة ، وضغط قوى الهيمنة الخارجية التي يقلقها سير العرب باتجاه التكامل والتعاضد والتوحـد .

وليس مطلوباً اتفاقات جديدة لأن ما هو مقرر منها يشكل قاعدة موضوعية وجدية للانطلاق ، وهذا يتطلب تغييراً في مفاهيم الحكومات القطرية بعد أن ثبت إخفاق سياساتها الانعزالية في تحقيق النهوض أو في إيجاد الحلول لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

في هذا العالم المتحرك والمتغير لم يعد بوسع العرب الجمود في المكان ، فإيقاف الحكومة القطرية لساعتها لا يعني أن الزمن توقف ، وإنما الذي توقف عقل من أوقف ساعة زمنه وأوقف معه شعبه بكل ما يترتب على ذلك من ازدياد المعاناة والضيق والشعور بالضعف .

أمام الحكومات العربية مواجهة أحد اختيارين : إما الانفتاح على الداخل العربي والسير قدماً في تنفيذ الاتفاقات المعقودة وفق برامج متدرجة تأخذ بالاعتبار بعض العوامل الموضوعية ، فيشكل العرب عندئذ كتلة اقتصادية كبرى تمكنهم من أن يكونوا شركاء مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى ومحصنين من الاختراقات ، وإما الإبقاء على الوضع الراهن مع السير البطيء إلى الأمام تارة والتراجع السريع إلى الوراء تارة أخرى ، وعندئذ فإن ما لدى العرب من حواجز سيزيلها التطور الاقتصادي العالمي وعليهم آنذاك تحمل عبء هيمنة الشركات والمؤسسات الأجنبية ، وشل وتفكيك المؤسسات الإنتاجية في بلدانهم بسبب عدم قدرتها على منافسة قوى الإنتاج الكبـرى .

وكما أن المرحلة السياسية التي يمر بها الوطن العربي بالغة الخطورة ، فإن ما يزيد من هذه الخطورة هو الوضع الاقتصادي العربي الذي سيزداد سوءاً إذا استمرت الحكومات في حالة التردد ولم تحسم أمرها وتتخذ القرار بالسير في الطريق الصحيح .

********

# الفصل الثامن

# المشروع القومي العربي

في ظل الأوضاع العربية الراهنة ، التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، حيث يتفاقم الانشقاق والارتهان وتضعف القدرات وتتراجع الطموحات ، يتساءل المواطن العربي القلق من حاضره والخائف على مستقبله : ما هو المصير؟

في زمن سقطت فيه المحرمات وباتت مصالح الشعوب سلعة تطرح لضمان مصالح بعض السياسيين في هذا الوطن الممزق والنازف دماً والمجروح في كرامته بات الشك يحتل جزءاً كبيراً في نفس كل عربي وفي عقله .

لقد مرت أمم كثيرة في النفق المظلم الذي تمر به الأمة العربية ، ولكن الظلام الدامس والظلم القاسي شكلا الحوافز لاجتياز النفق المظلم إلى النور حيث الحياة وحيث الكرامة . فمتى تستطيع هذه الأمة العربية تجاوز النفق الذي طال فيه مسيرها حتى يتحول الظلام والظلم إلى قوة تستعيد بها الأمة حقها الطبيعي في حياة كريمة معطاء .

تحول بعض الخائفين من غضب الشعب إذا انحرفوا أو أخطأوا إلى قوة تخويف وقمع وهم ينحرفون عن الطريق حتى بات الحلال حراماً والحرام حلالاً وانهارت القيم وضاعت المبادئ وبقي العابثون بمصير الأمة غير مدركين أن للظلم نهاية وأن لهذه الأمة نهضة من كبوتها .

لم يولد الغابثون من رحم الأمة ، ولذا فقد عبثوا بها أمداً على أمل أن تسقط

الهوية وتضيع الطريق ، فيكسبون من ضياعها صلاتهم بالأجنبي الذي اختاروا أن يكونوا معه ضد أمتهم ، ومع عدوانه على أمتهم ومع مصالحه ضد مصالحها ، فألحقوا بأمتهم الخسارة وأصابوها بالآلام من أجل مقعد حكم زائل أو مصلحة فانية ، لأن الخطيئة إلى زوال والأمة دائماً إلى البقـاء .

إن الهدف الذي سعى إليه أعداء الأمة منذ أكثر من قرن هو تمزيقها وزرع الخلافات بين أجزائها وتفكيك أوصالها ، لأن ذلك وحده يتيح لهم السيطرة على الوطن واستنزاف موارده والتحكم بمصيره .

وساعد المتخاذلون الذين ارتضوا أن يوجد الطامعون في وطنهم وهم أعداء أمتهم وعملوا مع أولئك الأعداء على قطع الروابط بين الأقطار العربية ليكون العرب في كل قطر أمة لا صلة لها بالأمة الأساس دون أن يدرك أولئك المتخاذلون أن تقديم العون للأجنبي سينال من أمتهم ومنهم أيضاً ، لأنهم عون عابر ينتهي بانتهاء الهدف الذي استخدموا من أجلـه .

إلى جانب ذلك ترسخ وهم الدولة ذات السيادة عند معظم الأقطار العربية ، فعجزت هذه الدولة القطرية عن توفير الأمن وضمان الاستقرار وتحقيق النهوض ، لأن الجزء مهما عظمت قوته العسكرية وازداد عدد أبنائه وكثرت موارده يبقى عاجزاً عن توفير المتطلبات الأساسية للبقاء والنهوض . وأمامنا على خريطة الوطن العربي دول لها قدراتها وإمكاناتها ومع ذلك عجزت عن رد العدوان والدفاع عن الأرض ، وعلى الخريطة العربية دول كثرت مواردها لكنها تفتقد الشعور بالأمن والاستقرار حتى في مواردهـا .

إن الأمة وحدها هي التي تضمن الاستقرار والأمن والنهوض والتقدم ، وهي وحدها التي توفر في توحدها وتعاضدها إمكانات تحقيق الطموحات والإسهام في بناء الحضارة الإنسانية .

لاشك أن معظم الدول العربية نجحت في تحقيق البنى التحتية من طرقات ومستشفيات وتوفير المياه وبناء المصانع ، ولكنها جميعاً لم تستطع بناء الدولة المكتملة الشروط والسيادة ، لأن في تجزئة الأمة ضعفاً للجزء واستنزافاً لطاقاته دون الوصول إلى الهدف المنشـود .

هل استطاعت الدولة القطرية في مصر وسورية والمملكة العربية السعودية، والمغرب والجزائر والعراق وغيرها تحقيق الحدود الدنيا من الطموحات والحدود الدنيا من الأمن القومي؟

في ظل التجزئة والتفكك حققت إسرائيل جميع انتصاراتها، وفي ظل الإجماع العربي في عقد السبعينات نجح العرب لأول مرة في صراعهم مع إسرائيل في خوض حرب، من الممكن أن تكون حاسمة للصراع.

وفي ظل التجزئة وقعت الحرب بين العراق والكويت، فهل كان للعراق أن يقوم بمثل هذه الحرب في ظل وضع عربي صحي؟

إن الجزائر مثال حي على إخفاق تجربة الدولة القطرية، إذ قدم الجزائريون أكثر من مليون شهيد من أجل حرية الجزائر واستقلالها. وبنى قادتها دولة قوية وصناعات متقدمة، ولكن هذه الدولة القوية سقطت عند أول امتحان لها، وتعيش الجزائر الآن مأساة كبرى أخرجتها من دائرة الفعل في الساحتين العربية والدولية وعطلت مواردها ووضعت الجزائريين في حالة مأساوية محزنة ومؤلمة. قد يعتقد البعض أن أمنه ومصالحه يضمنها الأجنبي أو إسرائيل، ولكن هل كان الأجنبي يوماً ضامناً حقيقياً لغير أمنه وأمن مصالحه؟ أليست أمامنا في وقائع التاريخ أمثلة كثيرة؟

قدم شاه إيران محمد رضا بهلوي خدمات هائلة للنظام الأمني الغربي، ومع ذلك فقد مُنع من دخول الولايات المتحدة للمعالجة بعد سقوطه، وأغدقت بريطانيا وعودها لدعم جهود الشريف حسين بن علي لبناء دولة عربية مستقلة في الأجزاء العربية المشرقية من الدولة العثمانية فعاونها في حرب ضد الدولة العثمانية الإسلامية وانتهت الحرب وانتهى الشريف حسين مشرداً وذهبت الوعود أدراج الرياح.

وأمام العرب اليوم اختياران: إما استمرار الوضع الراهن وإما الاتفاق على نظام عربي جديد والتعاقد على الالتزام به.

## أولاً: استمرار الوضع الراهــــن

إن استمرار الوضع الراهن هو أحد الاختيارين، ولكنه الخيار الأسوأ، لأنه استمرار للتفكك والتحلل من القيم القومية وازدياد سطوة الهيمنة الأجنبية والغزو الثقافي الذي يستهدف التراث والقيم والمبادئ.

ومع التحلل من القيم القومية والوطنية واختراق جدار المحرمات تزداد التبعية للأجنبي ثم تصبح تبعية لإسرائيل، وفي ظل تنامي المشروع الصهيوني سيزداد قمع الشعوب من قبل أولئك الذين ربطوا مصيرهم خارج حدود وطنهــم، ومع تنامي العدوان الإسرائيلي والهيمنة الأجنبية يزداد الشعور بالظلم والقهر والإذلال، وستنمو مشاعر العداء لكل ما يجري في الساحة العربية وستشهد المنطقة حالة من عدم الاستقرار والقلق والخوف كما سيزيد العنف، لأن القهر والإذلال والظلم ينبوع للعنف وعدم الاستقرار.

وفي ظل الأوضاع الراهنة تزداد مصاعب الجماعات والأفراد بسبب عجز الدولة القطرية عن توفير الحلول الجذرية لقضايا النـاس، بالإضافة إلى عجزها عن حماية أمنها القومي في وجه عدوان إسـرائيلي مستمر على الشعب الفلسطيني واحتلالها لأراضٍ سورية ولبنانية بالإضافة إلى احتلالها فلسـطين.

سيسجن الناس في سجنين: سجن الظلم والهيمنة الأجنبية وغياب الحرية وقتل الطموح وسجن الشـعور بالظلم والقهر، وكلا السجنين مؤلم للأمة.

لن يستطيع القمع حل مشكلة ولن يستطيع فتات المساعدات المنهوبة من ثروات الوطن سد حاجة، وستزداد الهوة بين عالم يعيشه العرب وعالم يتحرك نحو التقدم والازدهار.

مرّ نصف قرن ونيف على ولادة النظام العربي الراهن والعرب يسيرون من نكسة إلى أخرى، ومن خسارة إلى خسارة، وما استطاع هذا النظام أن يمنع عنهم نازلة ولا أن يوفر لهم أمناً ولا أن يفتح لهم طريقاً نحو التقدم. . .

ألا تستحق الأمة العربية بعد نصف قرن من المعاناة أن تبحث عن نظام جديد تخوض في ظله نضالها من أجل التحرر والتقـدم؟ في ظل هذا النظام

قامت إسرائيل وفي ظله توسع المشروع الصهيوني ووقعت نكسة حزيران ، وتفكك العرب بين ساعٍ للسلم معها وساع للدفاع عن حقوقه وعن أرضه . . .

وفي ظل هذا النظام وقعت مصادمات مسلحة بين أقطار شقيقة ، آخرها بين العراق والكويت وما خلفه هذا الصدام من أضرار بالغة أصابت الأمة وفي مقدمتها الوجود العسكري الأميركي في الخليج .

وفي ظل هذا النظام وقعت الحرب الأهلية في لبنان واستنزفت موارد هائلة من ثروات العرب كان مردودها على الأمة ، وخاصة على الأقطار التي استنزفتها ، وبالاً وخسائر .

ولا ننسى أن ما أفرزه هذا النظام من مناخ ، ساعد على نمو التطرف وتكوين منظمات لجأت إلى العنف الذي هز الاستقرار في أكثر من دولة عربية وخاصة في الجزائر التي دفعت ضريبة الدم من أجل الاستقلال .

إن البديل من البحث العقلاني عن بناء نظام عربي من قبل الحكومات العربية هو بروز تيارات يفرض عليها الوضع الكفاح من أجل التغيير ، وقد يتطور هذا الكفاح إلى ما لا ينشده أصحابه ، أي إلى عنف يزيد من حالة عدم الاستقرار وحالة التراجع .

وهنا يبرز دور الأحزاب والمنظمات في الوطن العربي في أخذ المبادرة للضغط على حكوماتها ودفعها باتجاه البحث عن البديل الأفضل الذي لا تتكرر فيه النكسات والآلام والخسائر .

إن نضالاً شعبياً سيفرض نفسه للخروج من هذا الواقع إلى واقع يكون أكثر أمناً وسلامة يضع الأمة على الطريق الصحيح من أجل تحقيق أهدافها .

ولا شك أن مدخل العمل الشعبي العربي لتحقيق التغيير في النظام العربي هو الربط بين نضال الأمة ضد المشروع الصهيوني ونضالها من أجل النهوض والتقدم بضمان تحقيق المشاركة الشعبية في إطار ديمقراطي .

## ثانياً: وضع عقد لنظام عربي جديد:

والخيار الثاني أمام العرب هو الاتفاق على وضع عقد لنظام عربي جديد، ينظم علاقاتهم ويفتح الطريق أمام اتحادهم وينمي طاقاتهم ويعزز قدراتهم، ويحرر إرادتهم من كل أشكال الضغوط الخارجية ويوفر لهم إمكانات تحرير أراضيهم المحتلة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني والإسهام في بناء عالم جديد يكونون فيه شرفاء لا أجراء.

ويبقى التساؤل مطروحاً وهو: هل الحكومات العربية قادرة على تبنّي مثل هذا الخيار أو راغبة فيه؟ أو هل بعضها على الأقل ممن أدرك أخطار الوضع الراهن قادر حقاً على السير في طريق بناء نظام عربي جديد متحرر من موروث مرحلة نمت فيها كل أنواع المعوقات لبناء الذات؟

كانت الإمكانيات في عقد الخمسينات أكثر توفراً بسبب حالة النهوض الشعبي من جهة، والكفاح ضد الاستعمار والصهيونية من جهة ثانية، بالإضافة إلى وجود قوى عربية كانت تطلق شعارات التغيير وتحملت الكثير من أعبائها، وفي تلك المرحلة كانت الحرب الباردة في أشد حالاتها، مما كان يمكن للعرب جميعاً أو لبعضهم الاستفادة من الوضع الدولي من أجل بناء حالة عربية جديدة تؤسس لنظام عربي جديد.

ولا شك أن الظروف الراهنة اليوم أكثر تعقيداً بسبب حالة التفكك والضعف وازدياد الخلافات العربية والابتعاد عن الأساسيات والوقوع في المحرمات مع تزايد الضغوط الأجنبية وتعاظم القوة الإسرائيلية وتراجع المد القومي وانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة قطباً عالمياً وحيداً.

وإذا كانت الصعاب قائمة أمام وضع مشروع قومي يؤسس لنهوض عربي ويساعد على مواجهة المشروع الصهيوني، فلماذا لم تضع قوى التغيير في عقد الخمسينات مثل هذا المشروع؟

لماذا لم تضع الجمهورية العربية المتحدة، التي أطلقت عند تأسيسها طموحات العرب وأيقظت فيهم وعياً بالذات، لماذا لم تطلق تلك الجمهورية

المشروع القومي وتجعله برنامجاً نضالياً من أجـل وضع نظام عربي جديـد؟ إن توفر مثل هذا المشروع آنذاك كان من المقدر أن يكون العراق شريكاً فيه مع الجمهورية العربية المتحدة وأن يفتح الباب أمام شركاء آخرين من الحكومات العربية فيصبح النظام الجديد نظام الجميع.

ومن مراجعة الوقائع والأحداث التي مضت نستخلص أن الرئيس عبد الناصر كان هو المشروع، وعندما يكون الشخص هو مشروع الأمة فليس من السهل أن تستطيع الأمة النهـوض.

إن الأساس في المشروع هو أن يُبنى على أهداف واضحة وأن يحدد واضعوه الأولويات والآليات وأن يقرروا السياسات في ضوء متطلبات المشروع والظروف الموضوعية والإمكانات المتوفرة وليس في ضوء تقرير من هنا وتحريض من هناك.

كان العدوان الثلاثي على مصر أهم المبررات للمبادرة إلى وضع مشروع قومي جديد بعد أن وضح دور إسرائيل وموقعها في الساحتين الإقليمية والدولية وطموحاتها في أن تكون الدولة القادرة المهيمنة على المنطقة كلها...

وكانت الفرصة الثانية متوفرة في مؤتمرات القمة الثلاثية التي عقدت في عامي /1964 - 1965/ حيث أقر الملوك والرؤساء مشاريع تحويل روافد نهر الأردن وتشكيل القيادة العسكرية الموحدة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولو فعلت القمم ما كان يجب أن تفعله بوضع مشروع عربي شامل لجميع شؤون الحياة العربية السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والعسكرية وآليات جدية للعمل العربي ولتنفيذ القرارات العربية ولتعزيز العلاقات بين العرب ووضع قواعد تمنع منازعاتهم، لو فعلت القمم ذلك لكان من الصعب على إسرائيل أن تحقق النصر الذي حققته في الخامس من حزيران 1967.

أما الفرصة الثالثة التي كشفت ثغرات النظام العربي الرسمي والأنظمة القطرية فكانت نكسة حزيران التي فوت فيها العرب فرصة المراجعة وتحديد الأخطاء وإعادة النظر في النظامين القطري والعربي الرسمي.

ومع الأسف فإن شيئاً من ذلك لم يحدث على المستويين القطري والقومي . . .

وفي الوقت نفسه فإن التراجع في الوضع العربي رافقه تراجع شعبي إلى درجة انعدام تأثير الرأي العام العربي على السياسات الرسمية التي تركز معظمها خارج إطار المسلمات الأساسية للأمة . . . وربما تعود أسباب تراجع النهوض الشعبي ونمو الإحباط إلى ما يلي :

1 - انهيار الجمهورية العربية المتحدة وتفجر الصراعات بين تيارين قوميين هما : تيار الرئيس جمال عبد الناصر وتيار حزب البعث العربي الاشتراكي .

2 - الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق بعد ثورة تموز في ظل قيادة عبد الكريم قاسم ، وما أدى إليه هذا الصراع من تناقض بين التيارات السياسية والشعبية ، بين مؤيد للجمهورية العربية المتحدة ومعارض للصيغة التي قامت عليها ، والتي لم تأخذ بالاعتبار خصوصية الوضع الراهن في كل قطر ، بسبب تراكمات أثناء عقود من التجزئة من جهة ، ونمو مصالح قطرية ضيقة من جهة ثانية ، وتحريض خارجي ضد مبدأ الوحدة من جهة ثالثة .

3 - نكسة حزيران التي فاجأت الرأي العام العربي وما نتج عنها من إحباط وتشاؤم وتساؤلات عن أسباب النكسة ومسؤوليتها ، في الوقت الذي كان يجب أن تقود النكسة إلى مراجعة شاملة للوضع في كل من سورية ومصر وفي البلدان العربية الأخرى ، لأن الهزيمة في الواقع هي هزيمة للنظام السياسي القطري وللنظام السياسي العربي في آن واحد ، بغض النظر عن المحاولات التي جرت لتحميل هذا الطرف أو ذاك المسؤولية أو جزءاً منها .

كان من المفترض أن تتوقع الحكومات العربية عدواناً إسرائيلياً في ضوء تصاعد القوة العسكرية الإسرائيلية والجهود التي بذلتها إسرائيل لاستقدام مهاجرين جدد وحاجتها إلى أراضٍ جديدة بالإضافة إلى قرارها بتحويل الروافد . . .

إن مثل هذا التوقع كان يوجب على الحكومات العربية اتخاذ إجراءات وخطوات وقرارات أساسية في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية لمنع

العدوان وردعه . وهذا لم يحدث لأسباب تتعلق بالبنية السياسية للنظام العربي والانصراف إلى قضايا ثانوية على حساب القضايا المصيرية الكبرى .

4 - ما حمله النظام السياسي في الدولة القطرية من مصادرة للرأي العام وممارسة الضغوط عليه للحد من دوره في إعاقة الحركة السياسية للحكومة القطرية التي كانت في كثير من الأحيان تتعارض مع المسلمات الأساسية لمصالح الأمة ولمصالح القطر .

5 - ازدياد المصاعب الاقتصادية التي أدت إلى ازدياد المصاعب المعيشية ، وانشغال المواطن بتوفير الحاجات الأساسية لحياته اليومية التي كانت تأخذ المساحة الأكبر من همومه .

6 - تعدد ظاهرة الانقسامات في الأحزاب والتنظيمات السياسية ، في حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي والتيار الناصري والأحزاب التقليدية والتنظيمات الإسلامية واستنزاف قواها في انقساماتها .

7 - تفاقم التناقضات العربية حول قضايا رئيسة وأبرزها القضية الفلسطينية خاصة والصراع العربي - الإسرائيلي عامة وانعكاس هذه التناقضات على الرأي العام العربي ، ولا سيما بعد توقيع بعض الأطراف العربية معاهدات سلام مع إسرائيل ، وإقامة بعضها علاقات معها في الوقت الذي ما زالت فيه إسرائيل تحتل أراضي عربية وتمارس أقسى صنوف العنف ضد الشعب الفلسطيني .

أحدث هذا الوضع حالة من القلق من جهة والإحباط من جهة ثانية لتزايد الشعور بعجز النظام العربي الرسمي ولازدياد ضغط الحكومات التي سارت في طريق الصلح مع إسرائيل ، على الرأي العام .

أمام هذه الصورة للوضعين العربيين الرسمي والشعبي ، هل هناك إمكانية لاستعادة المبادرة وبناء وضع عربي جديد في إطار مشروع قومي جديد؟ نظرياً هذا الأمر ممكن الحدوث ، لأن السلوك الرسمي العربي لا يقوم على الحقائق الموضوعية وإنما على الشكليات والمجاملة .

ويؤكد مؤتمر القمة الذي عقد في بيروت في أواخر آذار 2002 إمكانية الخروج من الوضع المظلم نظرياً، وذلك من خلال اللقاءات التي تمّت في المؤتمر وما صدر عنه من قرارات حول قضايا رئيسة هي جزء من أزمة الوضع العربي كالمشكلة العراقية - الكويتية. ولكن هذه الإمكانية مرتبطة بمصداقية القرار العربي وبجدية الالتزام بتنفيذه.

أما العقبات أمام بناء المشروع القومي ونظامه الرسمي والشعبي الجديد فهي التالية:

1 - الصراع العربي - الإسرائيلي والموقف منه؛ ذلك أن الخلافات عميقة بين أولئك الذين اختاروا الصلح مع إسرائيل وأقاموا معها العلاقات وغيروا القواعد الأساسية التي تحكم سياساتهم سواء الداخلية أو العربية أو الدولية، وبين الذين يرون أن المشروع الصهيوني وأداته إسرائيل يشكل أخطاراً جدية ليس على شعب فلسطين ودول الطوق وحسب، إنما على الأمة كلها، وبالتالي فإن التعامل معه يجب أن يأخذ بالاعتبار هذه الحقائق وأن السلام الذي يجب أن ينشده العرب هو الذي يعيد لهم أرضهم وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ويغلق الأبواب أمام المشروع الصهيوني.

وتنعكس نتائج هذا الخلاف حول قضية مصيرية على الساحة العربية يومياً ويتبدى أبرزها في الموقف العربي الرسمي الفعلي من المقاومة المسلحة في جنوب لبنان ثم في فلسطين، وسعي جانب عربي رسمي نتيجة الضغوط الأميركية إلى احتواء المقاومة الفلسطينية والسير في النهج الأميركي، وجعل المشكلة الأساسية أمن إسرائيل وليس احتلال الأراضي الفلسطينية، وكان مرفوضاً من الجانب العربي الآخر الذي يرى وجوب دعم المقاومة الفلسطينية واستمرار مقاومة الاحتلال.

2 - المسألة العراقية - الكويتية وإفرازاتها والتي عطلت انعقاد القمم العربية سنوات عديدة وما زالت تشكل الخلفية لسياسة الكويت وبعض الدول الخليجية دون أن تتمكن القمم العربية التي عقدت منذ عام 1996 من الوصول إلى إنهاء هذه المشكلة، رغم أن أسباب استمرارها ليست الأساس الذي انطلق منه النزاع

بين الدولتين الشقيقتين ، وأبرز هذه الأسباب قضية الأسرى والمفقودين من مواطني الكويت .

3 - المشكلة القائمة بين العراق والولايات المتحدة التي ركزت جهودها على إسقاط النظام السياسي في العراق لأسباب لا علاقة لها بالحرب العراقية - الكويتية ، والضغوط الأميركية على دول الإقليم وعلى دول العالم الأخرى من أجل الإسهام في تصفية النظام وإقامة نظام جديد .

ورغم الإجماع الذي أعلنته الحكومات العربية في جميع القمم العربية حول العراق ورفض أية عمليات عسكرية ضده والمطالبة برفع الحصار المفروض عليه ، فإن العامل الأميركي لعب ويلعب دوراً أساسياً في إبقاء حالات التوتر بين العراق وجيرانه ومنع الصلح وتصفية الملف .

4 - مسألة تجذر الحالة القطرية والقلق من الانفتاح نحو الأقطار العربية الأخرى وعدم توفر القناعة الجدية لدى معظم الحكومات العربية بوحدة المصير العربي وبالحاجة إلى التنازل عن جزء من السيادة والمصالح الوطنية لفائدة المصالح العربية الأساسية والتي بالضرورة تخدم المصالح القطرية .

5 - المصالح الدولية وقوى الهيمنة التي ترى أن استمرار الحالة العربية الراهنة يوفر لها إمكانية السيطرة على الموارد والموقع والهيمنة على القرار السياسي والحد من توجه العرب نحو إقرار ما يخدم مصالحهم . . .

ورغم جميع هذه المعوقات التي لا يمكن تجاهلها ، فإن حاجة العرب إلى عقد سياسي جديد ، يؤسس مشروعاً عربياً شاملاً لتحقيق نهوضهم وتقدمهم ، أصبحت مسألة تتعلق ليس فقط بمستقبل بلدانهم ومصيرهم ، وإنما بمستقبل أنظمتهم ومستقبل أصحابها أيضاً .

وليس من الحكمة ألا يرى أصحاب القرار في الوطن العربي ما حدث وما يحدث ، وكيف تُستنزف الأمة وكيف يُهدد مصيرها ، وكيف تتعاظم القوة العسكرية الإسرائيلية وتُفتح الفرص أمام المشروع الصهيوني ، وكيف تتداخل مصالح قوى الهيمنة مع المصالح الإسرائيلية ، وبعد ذلك لا يتخذون ما تمليه عليهم مسؤولياتهم ليس تجاه الأمة ، وإنما تجاه أقطارهم وحتى تجاه أشخاصهم . . .

إن العلاقة بين النظام والشعب وبين النظام والأمة هي وحدها التي تضمن سلامة المسار، ويخطئ من يعتقد أن الخضوع أو الخنوع أمام الضغوط الأجنبية يوفر الأمن والاستقرار والسلامة . . .

هناك دول عربية تجاوزت الالتزامات القومية بعقد الصلح مع إسرائيل أملاً في استعادة أراضيها المحتلة وحل مشاكلها والتغلب على مصاعبها، ولكن هذه المصاعب ازدادت واتسعت، وهناك دول إسلامية حليفة للولايات المتحدة وشريكة لها في الحلف الأطلسي، ومع ذلك فإن هذه الشراكة لم تجد الحل لما تعانيه هذه الدول من مصاعب كبيرة أوصلتها إلى الخطوط الحمراء . . .

إن تغلّب هذه الحكومة العربية أو تلك على مصاعبها لا يتحقق إلا في الإطارين الداخلي والعربي، ولا تستطيع دولة أو مؤسسة أجنبية، بغض النظر عن سياساتها، أن تنهي تلك المصاعب أو أن تخفف وطأتها . . .

إن البحث والعمل من أجل بناء نظام عربي جديد هو المدخل للنهوض والتحرر والتقدم، ولا سيما أن الأمة العربية بأقطارها جميعاً زاخرة بالطاقات والإمكانات ومنها:

1 - إن عدد سكان الوطن العربي قارب ثلاثمائة مليون، وهم طاقات هائلة في مختلف مجالات الحياة، في العلوم والمعرفة والثقافة والاقتصاد بالإضافة إلى استعدادهم الفطري لاكتساب العلم والمعرفة وتطويرهما، وهذه الطاقات غير موظفة لأن إمكانات القطر غير قادرة على توظيف هذه الطاقات وإطلاقها، وإنما المشروع القومي وحده هو الأقدر على إطلاقها وتوظيفها.

2 - يتمتع الوطن العربي بموقع جغرافي ليس له مثيل في أي منطقة أخرى وقد ساعد العرب على نشر حضارتهم وثقافتهم والانفتاح على الأمم الأخرى خلال قرون، ويشكل هذا الموقع مصدراً هاماً من مصادر قوتهم.

3 - توجد في الوطن العربي موارد طبيعية هائلة، في باطن الأرض وعلى سطحها، منها ما هو مستثمر ومنها ما هو غير مستثمر، والمستثمر منها يعود نفعه إلى غير أصحابه من أهل البلاد، وهذه الموارد في مشروع قومي ونظام جديد تشكل قاعدة مادية هامة تفيد الأمة كلها.

إن العمل لإجراء مراجعة عربية شاملة ومن ثم صياغة عقد جديد يؤسس لمرحلة جديدة نقيض لما هو قائم بات أكثر من ضرورة قومية سواء نهض الجميع لهذه المراجعة أو بعضهم ، لأن المهم هو اتخاذ مبادرة تشق طريقاً جديدة تختصر آلام الأمة وتحد من الخسائر وتطلق روحاً جديدة في الحياة العربية . . .

وينبغي أن يرتكز العقد الجديد ، سواء كان جماعياً أو كان بين مجموعة من الدول العربية ، على المبادئ التاليـة :

1 - يتعين أن تكون الوحدة العربية عقيدة النظام العربي الجديد وهدفاً يجب العمل لتحقيقه ، لأن قضية الوحدة هي قضية الكشف عن الذات وعن المخزون الهائل من القوة والطاقة والقدرة على العطاء والإبـداع .

كما ينبغي أن ينظم العقد الجديد نهج الوصول إلى الوحدة في ضوء الظروف الموضوعية في كل قطر آخذا بالاعتبار هذه الظروف ، وما كان منها يتعارض مع مسيرة الوحدة يجري تطويعه وليس كسره ، لأن الكسر يكسر طريق الوحدة والتطويع يمكّنها من متابعة مسـارها .

ويجب أن يكون الانتقال من مرحلة السير باتجاه الوحدة متدرجاً ينمي الخصائص القومية ولا يلغي الخصائص التي هي جزء من مكونات القطر ، فالخصائص القطرية يمكن توظيفها في كل ما ينفع القطر والخط العام للوصول إلى الوحـدة .

2 - لا بد من أن يكون العقد الجديد عقد شراكة بين الأطراف تحدد فيه حقوق والتزامات كل طرف بصورة متساوية ، ويتم التنازل عن أجزاء من السيادة القطرية بصورة متتالية وفق متطلبات الأوضاع وطبيعة التطور ، ويعتبر هذا التنازل العنصر الأساس في بناء هذه الشراكة وصولاً إلى السيادة القومية التي هي الضامن لحقوق جميع أطراف الشراكة ومصالحهم .

وما لم تقبل الأطراف بمبدأ التنازل المتدرج عن السيادة القطرية فسيكون مصير هذا النظام كمصير ميثاق جامعة الدول العربية .

والتنازل عن جزء من سـيادة الدولة القطرية لمصلحة العمل القومي لا يعني التفريط بمصالح البلاد وإنما تنميتها وحمايتها .

ولا بد من الإشارة إلى أن ليس هناك سيادة مطلقة لأي دولة ، كما أن ليس للفرد حرية مطلقة ، فإن في كلتا الحالتين قيوداً مفروضة على السيادة الوطنية وعلى حرية الفرد .

والقيود التي تحد من السيادة الوطنية تكون في الحالات التاليـة :

- ما يرد في تشريع الدولة الأساسي من قيود تحد من سيادة الدولة كما هو الحال في تشريعات كل من اليابان وألمانيا الاتحادية التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية .
- ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من تقييد لحقوق الدول للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .
- ما يمكن أن يرد في قرارات مجلس الأمن وفق الفصل السابع من قواعد ملزمة للدول كما هو الحال في القرار / 1403/ المتعلق بمحاربة الإرهاب ، إذ فرض قواعد وإجراءات ملزمة للدول وهي بالأساس من صميم سيادتها الوطنية .
- الالتزامات الواردة في ميثاق المنظمات الدولية أو ما يمكن أن تصدره من قرارات ملزمة لأعضائها ومثال ذلك منظمة التجارة العالمية الحرة .
- الاتفاقات والمعاهدات التي تلتزم بها الدول وفق دساتيرها؛ فالاتفاقات الأوروبية التي أدت إلى قيام الاتحاد الأوروبي فرضت التزامات محددة على الدول الأعضاء في مجالات عديدة منها المجالات المالية والاقتصادية والأمنية .

3 - يقوم النظام الجديد على ثلاث مؤسسات : مؤسسة القرار ومؤسسة التشريع ومؤسسة القضاء ، ويجري التدرج في ممارسة الصلاحيات وفق مراحل تحدد مدتها في ضوء ظروف كل مرحلة ويحدد تكوين المؤسسات الثلاث في العقد الذي يبرمه المشاركون في بناء النظام الجديـد .

4 - يحدد العقد الجديد مفهومي الأمن القومي والأمن الوطني والعلاقة بينهما والالتزامات المترتبة على كل طرف في حالتي تهديد الأمن القومي

لمجموعة المتعاقدين أو الأمن الوطني لأحدهم في حالة عجزه عن مواجهته. كما يحدد العقد مؤسسات الأمن القومي وكيفية عملها لتحقيق أهدافها، ولا سيما أن الأمن القومي عنصر أساسي لارتباطه بالدفاع عن الوطن والنظام العام والمصالح العليا للأمة.

5 - يحدد العقد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام الجديد للوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية وفق برامج تأخذ بالاعتبار الظروف الموضوعية لدى كل قطر مشارك.

6 - يقضي العقد أن تطور الأقطار نظمها السياسية على أساس تحقيق أوسع مشاركة شعبية في الحياة العامة دون أن يتناول ذلك شكل الحكم جمهورياً كان أو ملكياً.

7 - يبقى العقد مفتوحاً أمام كل دولة عربية تلتزم بموجباته وصولاً إلى مشاركة جماعية للأقطار العربية آخذاً بالاعتبار أن الظروف التي أشرت إليها في مكان آخر قد لا تتيح للمجموع السير باتجاه إبرام عقد جديد بمنطلقات والتزامات جديدة.

إنني أدرك أن المرحلة الراهنة حيث تتداخل فيها النزاعات العربية - العربية والهيمنة الأجنبية والعدوان الإسرائيلي مع بعض المصالح القطرية الضيقة وأحياناً مصالح أشخاص، لا تتيح التخلي عن النظام العربي الراهن بسهولة، رغم أن ما ورد في ميثاقه وما لحقه من عقود واتفاقات وقرارات لم يستطع أن يصمد في وجه ما تتعرض له الأمة من ظلم وقهر وعدوان.

إن الوصول إلى مرحلة التغيير يتطلب نضالاً شعبياً سياسياً وثقافياً قد يكون طويلاً باتجاهين: الأول تصحيح مسار الحياة السياسية والاقتصادية في كل قطر، والثاني باتجاه تصحيح مسار العلاقات العربية لتشكيل وضع يمكّن العرب من ضمان حقوقهم ومصالحهم وإطلاق نهوضهم والتصدي للهيمنة الأجنبية والمشروع الصهيوني.

إن عبء النضال لبناء حالة عربية جديدة تحرر العرب من الخوف والقلق والضعف والهيمنة الأجنبية وتمكنهم من هزيمة المشروع الصهيوني لا يقع فقط

على عاتق السياسيين أحزاباً وأفراداً ممن تمكنوا من قراءة المستقبل في ضوء حقائق الواقع، وإنما أيضاً على المثقفين وشرائح المجتمع العربي المختلفة التي تعاني من إسقاطات الحالة العربية الراهنة بكل سلبياتها . . .

وعلى الجيل الصاعد، الذي لم يستطع جيلنا أن يوفر له الأمن والطمأنينة في وطن عربي آمن رغم ما بذله جيلنا وتحمل من أعباء ورغم ما حققه من إنجازات وما رافقها من ثغرات، على هذا الجيل أن يدرك أن استمرار الحالة العربية الراهنة سيغلق أمامه أبواب الأمل في العيش في وطن حر وسيد.

كافحت أجيال متتالية ضد الاستعمار ومن أجل تحقيق الاستقلال الوطني، فقدمت لنا نعمة الاستقلال، وكافح جيلنا بمرارة للحفاظ على الاستقلال وتحقيق الوحدة وتحرير الإرادة والعقل ومواجهة المشروع الصهيوني، فنجحنا تارة وخسرنا تارة أخرى، ولكننا حافظنا على المبادئ والثوابت التي من دونها لا يقوم لوطن قائمة ولا لشعب قرار.

كافح جيلنا طلاباً وعمالاً وفلاحين وتجاراً ومثقفين وبقي الأمل في القلوب والعقول وأملنا أن يحقق الجيل الصاعد ما كافحنا من أجل تحقيقه وهو الطموحات الكبرى التي ستبقى في ضمير كل مواطن عربي.

يجب ألا تخيفنا أو تخيف الأجيال الصاعدة هيمنة دولة أو عدوان غاشم لأن مصيرهما إلى السقوط والهزيمة، وقراءة في وقائع التاريخ تجعلنا ندرك كم هي عظيمة إرادة الشعوب بالصمود والتصدي للعدوان وكم هو عظيم تصميمها على النهوض والتقدم والتحرر . . .

إن أكثر ما نحتاج إليه في سعينا إلى بناء نظام عربي جديد هو تحرير العقل الذي يشكل الانطلاق لتحرير الإرادة وحرية الاختيار وصدق الرؤية ودقة قراءة الحدث وحسن استخلاص الموقف.

* * *

لا جدوى من الحديث عن مشروع قومي لبناء نظام عربي جديد بمعزل عن دراسة بعض مكوناته الأساسية وهي الدولة القطرية في الوطن العربي . . .

تفتقر الدولة القطرية الراهنة في معظم الأقطار العربية إلى مكونات الدولة الحديثة. وهي تشكل جزءاً من حالة الضعف والبؤس التي يعيشها العرب لأسباب كثيرة وردت في غير موضع من هذا الكتاب.

ويصعب الحديث عن نهوض الأمة بينما أجزاؤها تواجه حالات من المعاناة السياسية والاقتصادية وأحياناً الأمنية، بالإضافة إلى الأخطار الخارجية التي تهدد هويتها كما تهدد الوحدة الوطنية في كل قطر اعتماداً على بعض الظروف والوقائع القائمة في هذا القطر أو ذاك.

إن الترابط بين النهوض القطري والوعي القومي ترابط عضوي ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وتفرض طبيعته على الذين وعوا واقع الأمة وأدركوا حجم الأخطار التي تهددها، مزيداً من تركيز عملهم وكفاحهم عليه...

إن القفز فوق الحالة القطرية لبناء وضع قومي جديد أمر غير واقعي ولن يحقق نتائج عملية، فالإصلاح في دولة القطر يساعد على نمو الوعي القومي ويعزز العمل من أجل بناء مشروع قومي عربي جديد، كما أن إدراك الأخطار والتحديات التي تهدد الأمة العربية وضرورة توفير متطلبات نهوضها يستدعي العمل من أجل معالجة أوضاع الدولة القطرية.

إن الارتباط بين الإصلاح والتطوير في الدولة القطرية من خلال العمل من أجل المشروع القومي العربي هو ارتباط النتيجة بالسبب.

وإن كنت قد عرضت أسس وقواعد بناء مشروع قومي عربي جديد، فإنني أرى أن المبادئ التالية تشكل الأساس لإعادة بناء دولة القطر:

1 - اعتبار التوجه القومي الأساس في عملية بناء القطر ومن ثم تحديد السياسات الاقتصادية والأمنية والثقافية والداخلية والخارجية في ضوء متطلبات هذا التوجه.

ويجب أن يرتكز التوجه القومي على فهم شامل للروابط بين أبناء الأمة المكونة من شرائح متعددة، سواء كانت عرقية أو دينية، واعتبار هذا التعدد قوة للأمة في نهوضها كما كان قوة لها في مراحل تاريخها المختلفة.

ويجب ألاّ يفهم أن الأمة العربية تتشكل فقط من الناطقين باللغة العربية ، بل من كل الأقوام التي تعيش في الوطن العربي وترتبط بوحدة التاريخ والثقافة والمصير والمصالح . . .

إن إعطاء القومية العربية مفهوماً عرقياً يتناقض مع الواقع التاريخي لهذه الأمة ويشكل دعوة واضحة لتمزيق وحدتها . . .

إن الرابطة بين أبناء الوطن العربي هي رابطة المواطنة ، وليس من أمة تتشكل هويتها من عرق واحد . . . ورابطة المواطنة تفرض الحقوق المتساوية لجميع أبناء الأمة في الوطن العربي ولأبناء الشعب في القطر دون أي شكل من أشكال التمييز . . .

2- مراجعة الهياكل الدستورية في الدولة القطرية بحيث يتعزز دور المؤسسات الدستورية الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، في إطار ديمقراطي تحدده طبيعة المرحلة التي يجتازها القطر وظروفه الاقتصادية والثقافية ،على أن تمارس هذه المؤسسات مهامها دون هيمنة من إحداها على الأخرى .

ويجب أن تكون المؤسسة التشريعية منتخبة من الشعب لتتمكن من ممارسة دورها في التشريع والرقابة والمساءلة .

كما يجب أن تتضمن الهيكلية الجديدة الحقوق الأساسية للمجتمع وللفرد وفي مقدمتها حرية الاختيار والتفكير والتعبير والمشاركة وآليات تحقيقها دون أن يؤدي ذلك إلى المس بالوحدة الوطنية وأمن المجتمع .

لقد سبق الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب عصرنا بأربعة عشر قرناً عندما خاطب عمرو بن العاص بقوله : «**متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً**» .

3 - يجب أن يكون للدولة القطرية سياساتها وبرامجها في جميع مجالات الحياة كالتربية والتعليم ، والعلوم التطبيقية ، والتنمية الاقتصادية ، كما يجب إيلاء التنمية البشرية اهتماماً رئيساً ولا سيما في مجال الإعداد والتدريب والتأهيل والإدارة ، على أن تشكل هذه السياسات والبرامج وضعاً يساعد على تحقيق

التكامل العربي في إطار نظام عربي جديد يمكِّن العرب من النهوض وتحرير الأرض والموارد والإرادة .

كما يجب أن تركز الدولة القطرية على تحقيق الانتقال من مرحلة النقل والتقليد إلى مرحلة الحداثة .

والحداثة لا تعني التوسع في استخدام منتجات العلم على أهمية هذا الاستخدام ، ولا نقل أنماط حياة شعوب أخرى أو التخلي عن الثقافة الوطنية لتحل محلها ثقافات أخرى ، بل هي إطلاق العقل لاكتساب العلم والمعرفة وتنمية قدرته على الاستنباط والإبداع واعتماد البحث والتحليل لاستنتاج حقائق جديدة في مجالات الحياة المختلفة العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والإسهام في تحرير المجتمع من عادات وتقاليد موروثة تكون أشد تقييداً لحرية المجتمع والفرد من قرار جائر تتخذه السلطة .

4 - يجب أن تولي الدولة القطرية اهتماماً جدياً بالأمن الوطني وأن تكون قادرة على الإسهام في حماية الأمن القومي ، ويجب ألا يحصر مفهوم الأمن بمعناه العسكري بل بمعناه الشامل بما فيه الأمن الوقائي ، وذلك من خلال العمل المستمر لبناء الدولة ونهوضها وتحقيق ازدهارها .

تشكل هذه المبادئ الأساس في أي عملية للتطوير والنهوض وتحقيق الحداثة ، وهي في الوقت نفسه أساسية لبناء نظام عربي جديد . .

إن مبادرة الدولة القطرية في الوطن العربي لإعادة النظر في هياكلها الدستورية من أجل بناء الدولة الحديثة ـ دولة المؤسسات ، دولة حرية الاختيار وحق المشاركة وبناء الاقتصاد الوطني وتطوير التعليم ووضع برامج النهوض في جميع المجالات ، تشكل النهج الصحيح في اختيار المستقبل الآمن .

وفي الوقت نفسه ، فإن استمرار وضع الدولة القطرية الراهن في الوطن العربي ، وعدم تحسس الأخطار والحاجات الأساسية لشعب القطر وللأمة سيقودان إلى أوضاع وظروف يكون فيها المقصرون هم الأكثر تضرراً بعد الأمة .

*********

# الفهرس

# عَبد الحليم خـدام

## النظام العربي المعاصر

في هذه المرحلة العسيرة من حياة العرب ، حين تزداد المعاناة ويتعاظم القهر وتُنهب الثروات ويضيع الحق ويُعتدى على الأرض ويُشتت الناس بفعل عدو ظالم وتضيع الحدود بين الخطأ والصواب وبين العدل والظلم وبين الكرامة والمذلّة وبين السيادة والعدوان ، في هذه المرحلة يقف المواطن متسائلاً إلى أين تسير هذه الأمة؟ وما المصير؟

هل الهيمنة الأجنبية ، وهل الإستبداد والظلم قدر لا رادّ له؟ وهل يستطيع العرب أمّة أو شعوباً الإستمرار في قبول هذه الأوضاع السائدة التي تغلق فيها أبواب الأمل بفعل هيمنة خارجية أو تسلط داخلي؟

في هذه المرحلة المظلمة من تاريخنا ، حين هجر الكثيرون أمتهم وارتضوا أن يكونوا عوناً لأعدائهم على أمتهم يفرّطون بالحق ويتنازلون عن الأرض ويقبلون الهيمنة الأجنبية ، في هذه المرحلة يصبح من حق ، بل من واجب ، كل عربي أن يتساءل : متى تنتهي المحنة؟ وكيف؟

إذا كانت حالة التفكك القومي شكلت الخطر الأكبر الذي يواجه العرب ، فإن خطراً آخر يهدد الوحدة الوطنية في معظم الأقطار العربية ، وهو خطر التركيز الصهيوني والأجنبي على إثارة النعرات والعصبيات العرقية والطائفية والمذهبية . .

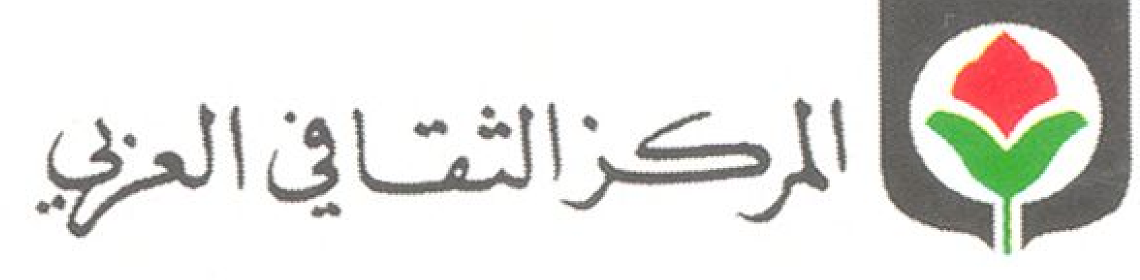
إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى ذات تأثير كبير ليس على العرب ومستقبلهم فحسب ، وإنما على أمم الأرض كلها ، وهي إنتهاء الحرب الباردة والعولمة الأميركية والوضع الإقتصادي الدولي والغزو الثقافي . . .

لقد عزمت بعد تفكير عميق ، على الكتابة حول مجمل هذه القضايا ليس في إطار سرد الوقائع والأحداث ، بل عبر دراسة وتحليل الأسباب واستخلاص ما يمكن أن يفيد أجيال هذه الأمة وهي تتحسس طريقها نحو المستقبل ، آملاً أن أكون قد قدّمت مساهمة في تحديد الرؤية واختيار الطريق .

عبد الحليم خدام







المركز الثقافي العربي
ص.ب.: ٥١٥٨ / ١١٣ بيروت ـ لبنان
ص.ب.: ٤٠٠٦ ـ الدار البيضاء ـ المغرب